

(كتاب الزكاة) هي لغة التطهير والإصلاح والنماء والمدح ومنه ولا ترکوا أنفسكم وشرعاً اسم لمن يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص سمي بها ذلك لأن الله يطهر ويصلح ويمي ويمدح المخرج عنه ويفيه من الآيات والأصل في وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى {وآتوا الزكوة} وقوله {خذ من أموالهم صدقة وأخبار كخبر النبي الإسلام على حمس} (هي أحد أركان الإسلام) لهذا الخبر (يكفر جاحدها) وإن أتى بها زاد قوله (الصلة) ليسعني عن استثناء الجاهل المتقدم نظيره في الباب قبله وأنت تعلم مما مر أن هذا خارج بالجحود فلا حاجة لما زاده (ويقاتل الممتنعون) من أدائهم (عليها وتوخذ) منهم وإن لم يقاتلوا (قهر) كما فعل الصديق رضي الله عنه (وتلزم الزكوة كل مسلم) ولو غير مكافي لقوله في الخبر الآتي في زكوة الماشي فرضها على المسلمين (حر ولو مبعضاً ملك حررت) إنفاق ملك على ما ملك ببعضه الحر ولها يكفر كالحر المؤسر على ما سيأتي والمزاد بذروتها غير المكافف أنها تلزم في ماله.

الشرح

(كتاب الزكاة) فرضت الزكوة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكوة الفطر (قوله كقوله تعالى {وآتوا الزكوة}) اختلف أصحابنا في هذه الآية فقيل هي عاممة كافية قطع السرقة فتكون حجة في كل ما اختلف فيه إلا ما أخرجه الدليل وقيل هي محملة كقوله تعالى {وآتوا حفته يوم حصاده} وقال البذريحي والروياني إن المذهب وقيل مطلقة حمل له على ما يتطرق عليه الإسم (قوله فلا حاجة لما زاده) أفاد بزيادته أن محمله في زكوة التجارة ورثوة الفطر لا تحيان على رأي وإنما لم يحكم الشافعي بغير مانع الركارة في زكوة على وجه التجارة ورثوة الفطر لأن المكافف والرثار والتجارة ورثوة الفطر لأن الرثار ليس فيه عهد أبي بكر لأن الإجماع لم يكن استقر على وجوبها بعد وكأنها يظنون أن وجوبها متعلق بدفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما استقر إجماع الصحابة ومن بعدهم على وجوبها كفر جاحدها ووجبت الزكوة في ثمانية أصناف من أجناس المال الإبل والبقر والغنم والزرع والنخل والكلم والذهب والفضة ووجبت لثمانية أصناف

(فعلى الولي إخراجها من مال الطفل) ولو مراهقاً (والمحبون) كقيمة ما اتلفه وغيرها من الحقوق الموجهة إليهما كنفقة القريب (لا الجنين) فلا زكوة في المال المؤوث لاته لا نفقة بوجوده ولا بحياته فإن اتفصل مينا قال الإنساني فيتجه إليها لا تلزم بقيمة الورثة لضعف ملكهم ومحل وجوبها على الولي في مال الطفل والمحبون إذا كان ممن يرى وجوبها في مالهما فإن لا يراه كحقفي فلا وجوب والإحتياط له أن تحسب زكاثة حتى يكملوا فيحررها بذلك ولا يحرجها فيغرمه الحاكم قال القفال وفرضه في الطفل قال الأذرعي فلو كان الولي غير متذهب بل عامياً صرفاً فإن الرزمه حاكم يراها بإخراجها فواضح ولا فهل تقول يسقفي ويعمل بذلك أو يوحّر الأمر إلى كمالهما أو يرفع الأمر إلى حاكم عدل مأمور ويعمل ما يأمره به لم أر فيه شيئاً وقيم الحاكم يراجعة ويعمل بقوله.

١٥.

والأوجه أنه يعمل بمقتضى مذهب حاكم أنا به حاكم آخر يخالفه في مذهبه والأوجه فيما فيه التزديدات المذكورة على قياس قول القفال السابق الاحتياط بمثل ما مر (إإن لم يحرجها) الولي من مال الطفل

وَالْمَجُونُونَ (أَخْرَجَاهُ إِنْ كَمْلًا) لَأَنَّ الْحَقَّ تَوَجَّهَ إِلَى مَا لَمْ يَعْصِي بِالْتَّاخِيرِ فَلَا يَسْقُطُ مَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِمَا وَمِثْمَاهَا فِيمَا ذَكَرَ السَّفِيهُ (وَلَا يَلْرُمُ الْكَافِرَ إِخْرَاجُهَا) لَا فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ الإِسْلَامِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ (وَلَا يَسْقُطُ) الرِّزْكَاهُ الْوَاجِبُهُ فِي الإِسْلَامِ (بِالرِّدَدِ) مُواخِذَهُ لَهُ بِحُكْمِ الإِسْلَامِ (فَإِنْ ماتَ مُرْتَدًا) وَقَدْ مَضَى عَلَى مَالِهِ حَوْلٌ أَوْ أَكْثَرٌ فِي رِدَّتِهِ (بَيْنَ أَنْ لَا مَالَ لَهُ) مِنْ حِينِهَا فَلَا زَكَاهُ وَإِنْ عَادَ إِلَى الإِسْلَامِ أَخْرَجَ الْوَاجِبَ فِي الرِّدَدِ وَقَبْلَهَا وَإِنْ أَخْرَجَ حَالَ رِدَّتِهِ أَجْرَاهُ كَمَا لَوْ أَطْعَمَ عَنِ الْكَفَارَةِ بِخَلَافِ الصَّوْمِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بَدَنِيٌّ ذَكَرُهُ فِي الْمَجْمُوعِ (وَلَا زَكَاهُ) عَلَى السَّيِّدِ وَلَا مُكَاتِبِهِ (فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لِلْسَّيِّدِ وَالْمُكَاتِبِ لَيْسَ بِحُرْ وَمِلْكُهُ ضَعِيفٌ (فَإِنْ رَأَتِ الْكِتَابَةَ) بِعَذْرٍ أَوْ عَثْنَى أَوْ غَيْرِهِ (الْأَنْعَدَ حَوْلَهُ) مِنْ حِينِ رَوَالِهَا فَتَعْبِيرُهُ بِمَا قَالَهُ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ أَصْلُهُ فَإِنْ عَنَقَ وَفِي يَدِهِ مَالٌ ابْتَدَأَ لَهُ حَوْلًا وَإِنْ عَجَرَ نَفْسُهُ وَصَارَ مَالُهُ لِسَيِّدِهِ ابْتَدَأَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ (وَلَا مَالٌ لِلْفَنْ) وَلَوْ مُدَبَّرًا وَأَمْ وَلِدَ كَمَا سَيَّاْتِي (فَلَا تَلْزِمُهُ) الرِّزْكَاهُ قَلَوْ مَلْكُهُ سَيِّدُهُ مَالًا لَمْ يَمْلِكُهُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ سَيِّدِهِ فَتَلْزِمُهُ زَكَاهُهُ (وَهِيَ) أَيْ الرِّزْكَاهُ (سِتَّةُ أَنْواعٍ: النَّعْمُ وَهِيَ الْأَبْلُ وَالْبَقْرُ وَالْغَنْمُ الْأُنْسَيَّةُ لِأَنَّهَا تَتَخَذُ لِلثَّمَاءِ غَالِبًا لِكُثْرَةِ مَنَافِعِهِ وَالثَّمَعُ تُذَكَّرُ وَتُؤَثَّثُ وَجَمْعُهُ أَنْواعُمْ وَأَنْواعُمْ جَمْعُهُ أَنْواعُمْ وَسُمِّيَتْ نَعْمًا لِكُثْرَةِ نَعْمِ اللَّهِ فِيهَا عَلَى حَلْقِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ وَعُمُومِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا (وَالْمُعَشَّرَاتِ) أَيْ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ وَهُوَ الْفَوْتُ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ فَلَوْجَ الشَّارِعُ فِيهِ شَيْئًا لِذَوِي الْصَّرْرُورَاتِ (وَالنَّدْعَانِ) أَيْ الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَلَوْ غَيْرُ مَضْرُوبَيْنِ لِالْتِحَاقِهِمَا بِالنَّامِيَاتِ بِتَهْبِيَّتِهِمَا لِلْإِخْرَاجِ دُونَ عَيْرِهِمَا مِنْ الْجَوَاهِرِ غَالِبًا (وَالنَّجَارَةِ) لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَمَاءِ (وَالْمَعْدَنِ) لِأَنَّهُ نَمَاءً فِي نَفْسِهِ وَالْأَكْثَرُونَ أَدْرَجُوهُ فِي النَّقَدِيْنِ كَمَا أَدْرَجَ هُوَ فِيهِمَا الرِّكَازُ وَلَا خَلَفَ فِي الْمَعْنَى (وَالْفِطْرَةِ) تَطْهِيرًا لِلنَّفْسِ وَتَنْتَمِيَ لِعَلِمِهَا قَالَ النَّوْوَيُّ الْفِطْرَةُ بِكُسْرِ الْفَاءِ وَهُوَ اسْمُ مُولَدٍ يُقَالُ لِلْخِلْفَةِ وَلِلْمُخْرَجِ وَقُولُ ابْنِ الرَّفِعَةِ تَبَعًا لِابْنِ أَبِي الدَّمِ بِضمِّهَا اسْمُ لِلْمُخْرَجِ مَرْدُودٌ.

الشُّرُّ

(قَوْلُهُ فَعَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِ الْطَّفْلِ) لِخَبَرِ {ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهِلُكُمَا الصَّدَقَةُ} وَفِي رِوَايَةِ الرِّزْكَاهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مُرْسَلًا وَرُوَايَ مُسْتَدَلًا بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ وَقَدْ اعْتَضَدَ بِقَوْلٍ حَمْسَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ كَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَبِالْقِيَاسِ عَلَى زَكَاهُ الْمُعَشَّرَاتِ وَزَكَاهُ الْفِطْرِ فَإِنَّ الْخَصْمَ وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحْمَهُ اللَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَيْهِمَا وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ حَجَّةً وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ {مَنْ وَلَيَ يَتَيَّمَ لَهُ مَالٌ فَلَيَتَحِرَّ فِيهِ وَلَا يَتَرْكُهُ حَتَّى تُكَلِّمَ الصَّدَقَةَ} وَلَا يَمْقُودُ مِنْ الزَّكَاهَ سُدُّ الْخُلَّةِ وَتَطْهِيرُ الْمَالِ وَمَا لَهُمَا قَابِلٌ لِأَدَاءِ النَّفَقَاتِ وَالْعَرَامَاتِ وَلَيَسْتَ الرِّزْكَاهُ مَحْضَ عِبَادَةٍ حَتَّى تَخْتَصَ بِالْمُكَافَلِ (قَوْلُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَيَتَجَهُ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ إِلَحْ) الظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ قَيْدَ الْمَسَالَةَ بِخُرُوجِ الْجَنِينِ حَيَا وَهُوَ قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِيمَا إِذَا الصَّالَاحُ أَوْ الْإِشْتِدَادُ فِي رَمَنِ خِيَارِهِمَا أَنَّ مَنْ تَبَتَّ لَهُ الْمِلْكُ وَجَبَتِ الْرِزْكَاهُ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِ الْمِلْكِ مَوْقُوفًا (قَوْلُهُ لَا فِي الْحَالِ) لِأَنَّهُ مُمْتَنَعٌ لِتَوْقِيقِهَا عَلَى النَّيَّةِ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا وَتَكْلِيفُهُ بِالْفُرُوعِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا الرِّزْكَاهُ مَعْنَاهُ إِلْزَامُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ إِثْيَانِهِ بِشَرْطِهَا وَهُوَ الإِسْلَامُ (قَوْلُهُ وَلَا بَعْدَ الإِسْلَامِ إِلَحْ) تَرْغِيبًا لَهُ فِي الإِسْلَامِ (قَوْلُهُ وَمِلْكُهُ ضَعِيفٌ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ زَكَاهُ حَتَّى يَعْنِقُ} رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَمِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا وَلَا مُخَالِفَ لَهُ وَلَيْسَهَا مَوْاسِيَةً وَمَالُهُ غَيْرُ صَالِحٍ لَهَا وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا تَلْزِمُهُ نَفَقَةُ قَرِيبَةٍ وَلَا يَعْنِقُ عَلَيْهِ إِذَا

ملَكُهُ (قُولُهُ وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعِ النَّعْمِ إِلَّا) أَمَا وُجُوبُهَا فِي هَذِهِ الْأَنْواعِ فَلِمَا سَيَّا تِي وَأَمَا اِنْتِفَاؤُهُ عَمَّا عَدَاهَا فَلِإِنَّهُ الْأَصْلُ وَلِإِنَّهُ غَيْرُ نَامٍ وَلَا مُعَدًّا لِلَّمَاءِ فَلَمْ يَلْحَقْ بِالْمَمْسُوشِ عَلَيْهِ.

(باب) حُكْمُ (زَكَّةِ الْمَوَاشِي) وُجُوبُها وَانْتِفَاؤُهَا (وَلِهَا) أَيُّ الرِّزْكَاتُ أَيُّ وُجُوبُها (خَمْسَةُ شُرُوطٍ) وَذَكْرُ الْأَصْلُ سَادِسًا وَهُوَ كَمَالُ الْمُلْكِ لِيَخْرُجَ بِهِ الْمَالُ الضَّالُّ وَالْمَغْصُوبُ وَنَحْوُهُمَا وَلِكُونِهِ تَقْرِيبًا عَلَى ضَعِيفٍ وَهُوَ عَدَمُ وُجُوبِ الرِّزْكَاتِ فِي الْمَذْكُورَاتِ حَذْفُهُ الْمُصَنَّفُ الشَّرْطُ (الْأَوَّلُ النَّعْمُ فَلَا زَكَّةٌ إِلَّا فِي الْإِلَلِ وَالْبَقْرِ وَالْغَمِّ) لِمَا مَرَّ وَلِمَا يَأْتِي (لَا) غَيْرِهِ حَتَّى (مُتَوَلِّدٌ مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ وَفِي حَبْرِ الصَّحَّاحِينِ {لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرْسِهِ صَدَقَةٌ} وَقَضِيَّةُ كَلَمِهِ كَغَيْرِهِ أَنَّهَا تَحْبُّ فِيمَا تَوَلَّ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ الْإِلَلِ وَالْبَقْرِ وَالْغَمِّ وَمِنْ آخَرِ مِنْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَالَ الشَّيْخُ وَلِيُ الدِّينِ الْعَرَافِيُّ فِي مُخْتَصِّ الْمُهِمَّاتِ يَتَبَعِي الْقُطْعُ بِهِ لَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي أَنَّهُ يُزَكِّي زَكَّةَ أَيِّهِمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُزَكِّي زَكَّةَ أَخْفَهُمَا فَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ الْإِلَلِ وَالْبَقْرِ يُزَكِّي زَكَّةَ الْبَقْرِ لِإِنَّهُ الْمُتَيَّقُ.

١٥.

وَالْإِلَلُ بِكَسْرِ الْبَاءِ وَشَكْرِ تَحْفِيْفَ اسْمُ جَمْعٍ قَالَهُ جَمَاعَةُ مِنْهُمُ التَّوَوِيُّ فِي تَحْرِيرِهِ وَقَالَ فِي مَجْمُوعِهِ اسْمُ جِنْسٍ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَتَجْمَعُ عَلَى آبَالٍ كَأَحْمَالٍ وَالْبَقْرُ اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدُهُ بَقَرَةٌ وَبِاقُورَةٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سُمَّيَ بِذَلِكِ لِأَنَّهُ يَبْغُرُ الْأَرْضَ أَيُّ يَشْفَعُهَا لِلْحِرَاثَةِ وَالْغَمِّ أَيْضًا اسْمُ جِنْسٍ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

الشَّرْخُ

(باب) زَكَّةِ الْمَوَاشِي) (قُولُهُ الْأَوَّلُ النَّعْمُ يُذَكَّرُ وَيُؤْتَى قَالَ تَعَالَى {سُقِيْكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا} وَفِي مَوْضِعٍ مِمَّا فِي بُطُونِهِ (قُولُهُ يُزَكِّي زَكَّةَ الْبَقْرِ إِلَّا) وَهُوَ مُقْتَضَى الْفَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي بَابِ النَّجَاسَةِ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَبَعُ أَحَقَّ أَبُوْهُ فِي الرِّزْكَةِ.

الشَّرْطُ (الثَّانِي النَّصَابُ) لِمَا سَيَّا تِي فَلَا زَكَّةٌ فِيمَا دُونَهُ (وَأَوْلُ نِصَابٍ الْإِلَلِ خَمْسٌ وَفِيهَا شَاءَةٌ وَفِي عَشْرِ شَائِنَ وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شَيَاهٍ وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعَ شَيَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَحَاضِ وَفِي سِتٌّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي سِتٌّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً وَفِي إِحدَى وَسِتِّينَ جَدَعَةً) بِالذَّالِ الْمُعْجمَةِ (وَفِي سِتٌّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا لَبُونٍ وَفِي إِحدَى وَسِتِّينَ حِقَّاتٍ وَكَذَا فِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً لَا بَعْضُهَا) خِلَافًا لِلْإِصْنَاطَخَرِيِّ (وَجَبَتْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ).

رَوَى الْبُخَارِيُّ وَعَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرَ كَتَبَ لَهُ لَمَّا وَجَهَهُ إِلَى الْجَرْحِينَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ فِي أَرْبَعِ وَعِشْرِينَ مِنْ الْإِلَلِ فَمَا دُونَهَا الْغَمِّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاءَةً فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَحَاضِ أُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بِنْتُ مَحَاضِ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةً طَرُوقَةُ الْجَمَلِ فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَدَعَةً فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةَ وَسَبْعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا بِنْتًا لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحدَى وَسِتِّينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةَ فَفِيهَا حِقَّاتٍ طَرُوقَاتٍ الْجَمَلِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةَ فَقِيْ كُلُّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ

خَمْسِينَ حِفْةً وَفِيهِ زِيَادَةٌ يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا فِي مَجَالِهَا وَقُولُهُ فَرْضٌ أَيْ قَدْرٌ وَقُولُهُ فَلَا يُعْطِي أَيْ الزَّائِدَ بِلْ يُعْطِي الْوَاجِبَ فَقَطْ وَتَقْيِيدُ بِنْتِ الْمَخَاصِ وَاللَّبُونِ بِالْأُنْثَى وَابْنِ اللَّبُونِ بِالذَّكَرِ تَأْكِيدًا كَمَا يُقَالُ رَأَيْتُ بِعِينِي وَسَمِعْتُ بِأَذْنِي وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ بَعْضَ الْوَاحِدَةِ كَالْوَاحِدَةِ لِبَنَاءِ الزَّكَةِ عَلَى تَغْيِيرِ وَاجِهِها بِالْأَشْخَاصِ دُونَ الْأَشْفَاقَاصِ وَفِي أَبِي دَاؤِدَ التَّصْرِيبُ بِالْوَاحِدَةِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ فَوْيَ مُقَيَّدةٌ لِحَبَرِ أَنْسٍ (وَلِنَلْكَ الْوَاحِدَةِ قِسْطُهُ) مِنْ الْوَاحِدِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ تَغْيِيرُ بِهَا كَالْعَاشرَةِ (فَيَسْقُطُ بِمَوْتِهَا بَيْنَ) تَنَامُ (الْحَوْلُ وَالشَّمْكُونُ) مِنْ الْإِخْرَاجِ (جُزْءٌ مِنْ مِائَةِ وَوَاحِدٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ النَّلَاثِ) مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ (ثُمَّ) يَسْتَمِرُ ذَلِكَ (إِلَى مِائَةِ وَثَلَاثِينَ فَيَتَغَيَّرُ) الْوَاجِبُ (فِي كُلِّ عَشْرٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتَ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِفْةً فِي مِائَةِ وَثَلَاثِينَ بِنْتَا لَبُونٍ وَحْدَةً وَفِي مِائَةِ وَأَرْبَعِينَ بِنْتَ لَبُونٍ وَحِقْتَانٍ وَعَلَى هَذَا) فَقِسْنٌ وَإِنَّمَا أُعْتَرَتُ الْأُنْوَنَةُ فِي الْمُخْرَجِ لِمَا فِيهَا مِنْ رِفْقِ الدَّرَّ وَالنَّسْلِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَأَوَّلُ نِصَابِ الْأَلِيلِ) إِنَّمَا بَدَا بِالْأَلِيلِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَا بِهَا فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ الَّتِي كَتَبَهَا لِلسُّعَادِ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَعْمَمَ أَمْوَالِهِمْ وَضَبْطُهَا يَصْنُعُ فَبَدَا بِهَا لِيَعْتَنِي بِهَا (قُولُهُ وَفِيهَا شَاءَ إِلَّا) إِيجَابُ الْعَنْمَ فِي الْأَلِيلِ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ رِفْقًا بِالْفَرِيقَيْنِ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ بَعِيرٌ لِأَضَرَّ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ وَلَوْ وَجَبَ جُزْءٌ لِأَضَرَّ بِالْفَرِيقَيْنِ بِالشَّقِيقِ وَقُولُهُ وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ الْمُرَادُ أَنَّ فِي كُلِّ حَمْسٍ شَاءَ (قُولُهُ رَوَى الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَّا) وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ وَغَلِطَ حَافِظُ مَكَّةَ الْمُحْبُّ الطَّبَرِيُّ فَعَرَاهُ إِلَى مُسْلِمٍ أَيْضًا فَاجْتَبَيْهُ (قُولُهُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا فِي مَحَالِهَا) إِذْ الصَّحِيحُ جَوَازُ تَفْرِيقِ الْحَدِيثِ إِذْ لَمْ يَحْتَلِ بِهِ الْمَعْنَى . (قُولُهُ أَيْ قَدْرَ) وَقِيلَ أَوْجَبَ قُولُهُ وَعَلَى هَذَا فَقِسْنٌ) فَفِي مِائَةِ وَخَمْسِينَ ثَلَاثَ حِقَاقٍ وَفِي مِائَةِ وَسِتِّينَ أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَفِي مِائَةِ وَسِبْعِينَ حِفْةً وَثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَفِي مِائَةِ وَتَمَانِينَ حِقْتَانٍ وَبِنْتَا لَبُونٍ وَفِي مِائَةِ وَسِتِّينَ حِقَاقٍ وَبِنْتُ لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ امْتَنَعَ الْأَحَدُ مِنْ الْتَّوْعِينِ مَعًا وَتَعَيَّنَ مِنْ أَحَدِهِمَا لِمَا يُلْزِمُ مِنْ الشَّقِيقِ لَكِنْ إِذَا وُجِدَا تَامِيْنِ وَجَبَ أَحَدُ الْأَعْبَطِ وَفِيمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ يَتَغَيَّرُ بِكُلِّ عَشْرٍ كَمَا سَبَقَ وَيَسْقُطُ النَّظَرُ إِلَى الْأَعْبَطِ لِلشَّقِيقِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ثُمَّ يَتَعَيَّنُ الْأَعْبَطُ إِمَّا أَرْبَعُ حِقَاقٍ وَبِنْتُ لَبُونٍ أَوْ سِتُّ بَنَاتِ لَبُونٍ وَهَذَا كُلُّمَا وُجِدَ الْفَرْضُ بِالْحَسَابَيْنِ مِنْ غَيْرِ شَقِيقِ تَعَيَّنُ الْأَعْبَطُ فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِمِائَةٍ صَارَ لِكُلِّ مِائَتَيْنِ حُكْمُ نَفْسِهَا .

(فَرَعْ بِنْتُ الْمَخَاصِ مَا لَهَا سَنَةٌ) سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّ أُمَّهَا بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ وِلَادَتِهَا تَحْمِلُ مَرَّةً أُخْرَى فَتَصِيرُ مِنْ الْمَخَاصِ أَيْ الْحَوَالِمِ (وَبِنْتُ اللَّبُونِ) مِثْلُهَا (سَنَنَاتِنِ) سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّ أُمَّهَا آنَ لَهَا أَنْ تَلِدَ فَتَصِيرَ لَبُونًا (وَالْحِفَةُ) مَا لَهَا (ثَلَاثَ) سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَتْ أَنْ تُرْكَبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا وَلِأَنَّهَا اسْتَحَقَتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ وَاسْتَحَقَ الْفَحْلُ أَنْ يَطْرُقَ (وَالْجَدَعَةُ) مَالَهَا (أَرْبَعَ) سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّهَا جَدَعَتْ مُقْدَمَ أَسْنَانِهَا أَيْ أَسْقَطَتْهُ وَقِيلَ لِتَكَامِلِ أَسْنَانِهَا (بِالْكَمَالِ) أَيْ مَعَ كَمَالِ السَّنَنِ (فِي الْجَمِيعِ) مَعَ (الْطَّعْنِ فِيمَا بَعْدُ) أَيْ بَعْدَهَا وَهَذَا إِبْصَاحٌ لِمَا قَبْلَهُ (وَالْجَدَعَةُ أَخْرُ أَسْنَانِ رَكَأَةِ الْأَلِيلِ) يَعْنِي أَسْنَانَ إِلِيلِ الرَّكَأَةِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَدُ النَّاقَةِ يُسَمِّي بَعْدَ الْوِلَادَةِ رِبَعًا وَالْأُنْثَى رِبَعَةٌ ثُمَّ هُبَعا وَهُبُعَةٌ بِضمِّ أَوَّلِ الْجَمِيعِ وَفَتْحِ ثَانِيَهُ ثُمَّ فَصِيلًا فَإِذَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ سُمِّيَ ابْنَ مَخَاصِ وَالْأُنْثَى بِنْتَ مَخَاصِ . قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ غَلَطٌ بِلِ الْذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَهْلُ الْلُّغَةِ أَنَّ الرِّبَعَ مَا يُنْتَجُ فِي أَوَّلِ زَمِنِ النَّاتَاجِ وَهُوَ زَمِنُ

الرَّبِيعُ وَجَمْعُهُ رِبَاعٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَأَرْبَاعٌ.

وَالْهُجُّ مَا يُتَّجُ فِي أَخِرِهِ وَهُوَ زَمْنُ الصَّيْفِ قَالَ وَسُمِّيَ بِهِ كَمَا قَالَهُ الْجَوَهِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ هَبَعَ إِذْ اسْتَعَانَ بِعُقْدِهِ فِي مَشْيِهِ لِأَنَّ الرَّبِيعَ أَقْوَى مِنْهُ لِأَنَّهُ وُلِدَ قَبْلَهُ فَإِذَا سَارَ مَعَهُ احْتَاجَ أَيْ الْهُجُّ إِلَى الْاسْتَعَانَةِ بِعُقْدِهِ فِي مَشْيِتِهِ حَتَّى لَا يَنْقُطِعَ عَنْهُ قَالَ الْجَوَهِيُّ وَوَلَدُ النَّاقَةِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ يُسَمَّى حُوَارًا أَيْ بِضَمِّ الْحَاءِ وَبِالرَّاءِ وَسُمِّيَ فَصِيلًا لِأَنَّهُ فُصِّلَ مِنْ أُمِّهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِذَا دَخَلَتِ الْجَدَعَةُ فِي السَّادِسَةِ فَهِيَ ثَنِيَّةٌ فَإِذَا دَخَلَتِ فِي السَّابِعَةِ فَرَبَاعٌ لِلَّذِكْرِ وَالْأُنْثَى بِقُتْحَرِ الرَّاءِ وَيُقَالُ رِبَاعٌ يُقْتَحِي بِتَحْفِيفِ الْيَاءِ فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّامِنَةِ فَسَدَسٌ لَهُمَا بِقُتْحَرِ السَّيْنِ وَالدَّالِ وَيُقَالُ سَدِيسٌ بِزِيَادَةِ يَاءٍ فَإِذَا دَخَلَ فِي التَّاسِعَةِ فَبَازِلٌ لَهُمَا لِأَنَّهُ بَزَلَ نَائِبَهُ أَيْ طَلَعَ فَإِذَا دَخَلَ فِي الْعَاشرَةِ فَمُخْلِفٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِ الْلَّامِ وَالْأُنْثَى كَالَّذِكْرِ فِي قَوْلِ الْكِسَانِيِّ وَبِالْهَاءِ فِي قَوْلِ أَبِي زَيْدِ التَّحْوِيِّ ثُمَّ لَا يَخْتَصُ هَذَا بِاُسْمٍ بَلْ يُقَالُ بَازِلٌ عَامٌ وَبَازِلٌ عَامِينَ فَأَكْثَرُ وَمُخْلِفُ عَامٍ وَمُخْلِفُ عَامِينَ فَأَكْثَرُ فَإِذَا كَبَرَ فَهُوَ عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ بِقُتْحَرِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْوَاءِ وَإِذَا هَرَمَ فَالَّذِكْرُ فَحِمْ بِقُتْحَرِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْأُنْثَى نَابٌ وَشَارِفٌ.

الشَّرُّ

(قَوْلُهُ أَيْ مَعَ كَمَالِ السَّيْنِ إِلَهُ) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ إِذَا نَصَّ عَلَى سِنٍ فِي بَابِ السَّلَمِ كَانَ لِلْقَرِيبِ فَلَمْ لَا كَانَ هُنَا مِثْلُهُ حَتَّى يُجْزِيَ مَا نَقَصَ قَلِيلًا قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي السَّلَمِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ مُؤْجُودٍ فَلَوْ كَافَئَاهُ التَّحْدِيدُ لِلْتَّعَسَرِ وَالرَّكَاةُ تَحِبُّ فِي سِنٍ اسْتَتَّجَهُ هُوَ غَالِبًا وَهُوَ عَارِفٌ بِسِنِهِ فَإِذَا أُوجَبَنَا لَمْ يَسْقُ (قَوْلُهُ فَرَبَاعٌ لِلَّذِكْرِ وَالْأُنْثَى) بِقُتْحَرِ الرَّاءِ وَقَالَ أَبْنُ مَعْنٍ بِكَسْرِهَا.

(فَصُنْ وَأَوْلُ نِصَابِ الْبَقْرِ تَلَاثُونَ وَفِيهَا تَبِيعٌ) وَهُوَ (مَالَهُ سَنَةً كَامِلَةً) سُمِّيَ تَبِيعًا لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ وَقِيلَ لِأَنَّ قَرْنَهُ يَتَّبِعُ أُذْنَهُ وَيُجْزِيُ عَنْهُ تَبِيعَةَ بَلْ أَوْلَى لِلْأُنْوَثَةِ (وَفِي الْأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً) وَتَسْمَى تَبِيعَةً وَهِيَ مَا (لَهَا سَنَانٌ كَامِلَاتَانِ) رَوَى التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ {عَنْ مُعَاذٍ قَالَ بَعْنَتِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمْرَنِي أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً مُسِنَّةً وَمِنْ كُلِّ تَلَاثِينَ تَبِيعًا} وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ وَسُمِّيَتْ مُسِنَّةً لِتَكَامِلِ أَسْنَانِهَا (وَفِي سِنِّينَ) بَقْرَةً (تَبِيعَانِ وَهَذَا فِي كُلِّ تَلَاثِينَ تَبِيعًا) وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعَ وَ (فِي شَمَانِينَ مُسِنَّاتِنِ وَهَذَا) فَقِي تِسْعِينَ تَلَاثَةَ أَتَبْعَةَ وَفِي مِائَةِ مُسِنَّةٍ وَتَبِيعَانِ وَفِي مِائَةِ وَعَشْرَةِ مُسِنَّاتِنِ وَتَبِيعَ أَحَدًا مِنْ الْخَبَرِ السَّابِقِ.

(فَائِدَة) قَالَ الرَّزْكَشِيُّ قَالُوا وَلَدَ الْبَقْرَةِ يُسَمَّى بَعْدَ الْوِلَادَةِ عِجْلًا وَعَجْلًا فَإِذَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ جَدَعٌ وَجَدَعَةٌ فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ فَثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ فَإِذَا دَخَلَ فِي الرَّابِعَةِ فَرَبَاعٌ وَرَبَاعَةٌ فَإِذَا دَخَلَ فِي السَّادِسَةِ فَضَالِّعٌ ثُمَّ لَا اسْمُ لَهُ بَعْدَ هَذَا إِلَّا ضَالِّعٌ عَامٌ أَوْ ضَالِّعٌ عَامِينَ.

(فَصُنْ وَأَوْلُ نِصَابِ الْعَيْمِ أَرْبَعُونَ وَفِيهَا شَاءٌ وَفِي مِائَةِ وَاحْدَى وَعِشْرِينَ شَانَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ تَلَاثُ شَيَاهٍ وَفِي أَرْبَعِمَائَةِ أَرْبَعُ شَيَاهٍ فِي كُلِّ مِائَةٍ مِنَ الْضَّانِ جَدَعَةُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الضَّانِ وَهِيَ مَا (لَهَا سَنَةً كَامِلَةً (أَوْ مِنْ الْعَنَمِ) وَفِي سُسْخَةٍ وَهِيَ الْأَوْلَى الْمُوَافِقُ لِلْأَصْنَلِ أَوْ مِنْ الْمُعَزِّ (فَثَنِيَّةُ مِنْهُ) وَهِيَ (مَالَهَا سَنَانَ كَامِلَاتَانِ) لِقَوْلِهِ فِي حَبَرِ أَنَسٍ وَفِي صَدَقَةِ الْعَيْمِ فِي سَانِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةَ شَاءٍ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةَ إِلَى مِائَتَيْنِ فَقِي شَانَانِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى تَلَاثِمِائَةٍ فَفِيهَا تَلَاثُ شَيَاهٍ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى تَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءٌ فَإِذَا كَانَتْ سَانِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ

واحدةٌ فليس فيها صدقةٌ إلّا أن يشاء ربه.

ومحَلُّ اعتبارِ بلوغ شأةِ الصَّانِ سَنَةً إِذَا لَمْ تَجْدَعْ قَبْلَ تَمامِهَا كَالْاحْتِلَامَ مَعَ السَّنَ وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ ضَانٍ مَعْنًا وَعَكْسَهُ فَيُخْرِجُ عَنْ أَرْبَعينَ ضَائِنةَ ثَيَّةَ مِنْ الْمَعْزِ وَعَنْ أَرْبَعينَ مَاعِزَةَ جَذَعَةَ مِنْ الضَّانِ لِاتِّحادِ الْجِنْسِ (وَ) لِكُنْ (لَا تُجْزِي إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى إِلَّا بِرِعَايَةِ القيمةِ) بِأَنْ تَسَاوِيَا فِيهَا (وَكَذَا سَائِرُ أَنواعِ الْعَنْمِ) لَا يُجْزِي نَوْعٌ عَنْ نَوْعٍ إِلَّا بِرِعَايَةِ القيمةِ كَأَرْجَبَةِ وَمَهْرَبَةِ مِنِ الْإِلَيلِ وَعَرَابِ وَجَوَامِيسِ مِنِ الْبَقَرِ كَمَا سَيَّاَتِي فِيمَا إِذَا احْتَلَفَ نَوْعُهَا عِنْدَهُ مَعَ أَنَّ مَا هُنَا شَامِلٌ لِمَا إِذَا اتَّحَدَ نَوْعُهَا عِنْدَهُ وَمَا إِذَا احْتَلَفَ (وَمَا بَيْنَ النِّصَابَيْنِ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَصْلِهِ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ (بِسَمَّيَ وَقَصَا) بِفَتْحِ الْقَافِ وَإِسْكَانِهَا قَالَ فِي الرَّوْضَةِ وَالْفَصِيحِ فَتَحُّمَا وَهُوَ الْمَتَهُورُ فِي كُتُبِ الْلُّغَةِ وَالْمَشْهُورُ فِي الْفَقْهِ إِسْكَانُهَا وَالشُّنُقُ مُمْعَجَمَةٌ وَلُونٌ مَفْتُوحَتَيْنِ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْلُّغَةِ بِمَعْنَى الْوَقْصِ وَقَالَ الْأَصْنَمِعِيُّ هُوَ فِي كُتُبِ الْإِلَيلِ خَاصَّةً وَالْوَقْصُ فِي الْبَقَرِ وَالْعَنْمِ وَيُقَالُ فِيهِ وَقْسٌ بِسِينٍ مُهْمَلَةٌ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِيمَا دُونَ النِّصَابِ وَبِالْجُمْلَةِ (لَا شَيْءَ فِيهِ) وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَصَوِّرُ مِنِ الْأَوْقَاصِ فِي الْإِلَيلِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ مَا بَيْنَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمَائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ وَفِي الْبَقَرِ تِسْعَ عَشَرَةَ مَا بَيْنَ أَرْبَعينَ وَسِتِّينَ وَفِي الْعَنْمِ مِائَةٌ وَثَمَانِينَ وَتِسْعُونَ مَا بَيْنَ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ وَأَرْبَعِمَائَةٍ.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَفِي نُسْخَةٍ وَهِيَ الْأُولَى إِلَيْهِ) لِأَنَّ الْعَنْمَ اسْمُ لِلصَّانِ وَالْمَعْزِ قَوْلُهُ إِذَا لَمْ تَجْدَعْ قَبْلَ تَمامِهَا) فَإِنْ أَجْدَعَتْ قَبْلَ تَمامِهَا أَجْرَاتٌ كَمَا لو تَمَّتِ السَّنَةُ قَبْلَ أَنْ تَجْدَعْ (قَوْلُهُ وَهِيَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَصْلِهِ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَيْنِ) قَالَ شَيْخُنَا وَجْهُهُ أَنَّ الْفَرَضَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَدْفُوعِ مِنِ الرِّزْكَةِ وَعَلَى الْمُخْرَجِ مِنْهُ وَلَا كَذَلِكَ النِّصَابُ.

(فَصَلْ شَاءُ الْإِلَيلِ كَشَاءُ الْعَنْمِ) وَفِي قَدْرِ سِنِّهَا وَفِي أَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُعْتَبِرُ كَوْنُهَا (مِنْ عَنْمِ الْبَلَدِ أَوْ مِنْ مِثْلِهَا) فِي القيمةِ أَوْ أَعْلَى كَمَا فَهِمَ بِالْأُولَى (مِنْ أَيِّ النَّوْعَيْنِ) أَيِّ الصَّانِ وَالْمَاعِزِ (شَاءَ وَلُوْهُ) كَانَ الْمُخْرَجُ (ذَكَرًا فِي إِلَيلِ إِنَاثٍ) فَيُجْزِي كَالْأَصْحَاحِيَّةِ بِخَلَافِهِ فِي الْعَنْمِ إِذَا كَانَ فِيهَا أُنْثَى لِأَنَّ الْمُخْرَجَ عَنْهَا أَصْلٌ لَا بَدْلٌ فَلَا يُجْزِي عَنْهَا إِلَّا أُنْثَى عَلَى الْأَصْلِ فِي الرِّزْكَةِ كَمَا سَيَّاَتِي بِخَلَافِ الْمُخْرَجِ عَنِ الْإِلَيلِ.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ مِنْ أَيِّ النَّوْعَيْنِ شَاءَ) فَلَوْ كَانَتْ عَنْمُ الْبَلَدِ كُلُّهَا ضَائِنةَ وَهِيَ أَعْلَى قِيمَةَ مِنْ الْمَعْزِ لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُهُ (قَوْلُهُ بِخَلَافِ الْمُخْرَجِ عَنِ الْإِلَيلِ) قَضِيَّتِهُ أَنَّ الشَّاءَ بَدَلٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا أَصْلٌ قَالَ شَيْخُنَا نَعَمْ يُمْكِنُ حَمْلُ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ وَأَنَّهَا أَصْلٌ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ كَاتِبُهُ.

(فَرْعُ تُجْزِي بِنْتُ مَحَاضِي ثَمَّ) وَفِي نُسْخَةٍ أَوْ (بَدَلُهَا) مِنْ ابْنِ لَبُونِ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا سَيَّاَتِي (فِي حَمْسٍ مِنِ الْإِلَيلِ إِلَى حَمْسٍ وَعِشْرِينَ) مِنْهَا بِإِخْرَاجِ الْغَایِةِ (وَلَوْ زَادَ قِيمَةُ الشَّاءِ) الْوَاجِبَةُ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ (عَلَيْهَا) أَيِّ بِنْتِ الْمَحَاضِي ثَمَّ بَدَلُهَا وَفِي نُسْخَةٍ عَلَيْهِ أَيِّ مَا ذُكِرَ مِنْ ذَلِكَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أَجْرَأَ عَنْ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَعَمَّا دُونَهَا أَوْلَى وَفِي إِيجَابِ عَيْنِهِ إِجْحَافٌ بِالْمَالِكِ وَفِي إِيجَابِ بَعْضِهِ ضَرْرُ الشَّرِكَةِ فَأَوْجَبْنَا الشَّدَّةَ بَدَلًا لِخَبَرِ أَنَّسِ السَّابِقِ فَصَارَ الْوَاجِبُ أَحَدَهُمَا لَا بِعِينِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ الشَّاءَ كَمَا افْتَضَاهُ ظُصُّ الشَّافِعِيِّ وَقَدْ حَكَى الْأَصْلُ وَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الشَّاءَ أَصْلٌ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ أَوْ بَدَلٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ وُجُوبُ

جِنْسِ الْمَالِ وَأَقْتَضَى كَلَامُهُ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَانِهِمَا أَجْبَرَ عَلَى أَدَاءِ الشَّاةِ فَإِنْ أَدَى الْبَعِيرَ قُلِيلًا مِنْهُ وَعِلْمٌ مِمَّا قَالَهُ الْمُصَفَّفُ أَنَّهُ يُشْرِطُ أُلُوَّةَ الْبَعِيرِ الْمُخْرَجِ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي إِيلَهٍ أُلُوَّةً كَمَا فِي الْمُخْرَجِ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ.

الشَّرْخُ

(قوله بإخراج الغائبة) أي لأن حكمها علم مما مر ولا فائدًا لها صحيح (قوله في أن الشاة أصل) أشار إلى تصحيحه وكتب عليه الصحيح أنها أصل ع

(فرغ لو كانت الإبل مريضا وجبت شاة صحيحة بلا تقسيط) بل يجب أن تكون كاملة كما في الصحاح إذ لم يعتبر فيها صفة ماله فلم تختلف بصححة المال ومرضه كالأضحية بخلاف نظيره في العنم ونحوها لأن الواجب هنا في الدمة ونم في المال وقيل يجب فيها صحيحة بالتقسيط لأن تكون لائقة بها فيؤخذ من خمس قيمتها بالمرض خمسون وبدونه مائة وثمانين ساوي ستة صحيحة شاوي ثلاثة والترجيح من زيادته وما رجحه قال في المجموع إن الأصح عند صاحب المذهب وغيره كلام الأصل قد يقتضي ترجيح الثاني (فإن عدمت الشاة الصحيحة فدرارهم) يرفقاها للضرورة.

الشَّرْخُ

(قوله قال في المجموع إن الأصح) عند صاحب المذهب وغيره وفي البيان أنه المذهب وجرم به القاضي الحسيني وقال القميoli إن الأصح ونص المختصر.

(فصل يوحّد ابن لبّون ولو) ولد لبّون (حتى ومشترى) أي ولو بإن يشتريه المالك (عن بنت مخاض لم تكن في إيله) يعني في ملكه (وكذا حق) وما فوقه وإن كان كل منها أقل قيمة منها ولا يكفي تحصيلها بشراء أو غيره أما إجزاء ابن اللبّون فلنصل عليه في خبر أنس وأما الحنثي والحق وما فوقه فبالأولى ولا جبران فيها وإن نقصت عن بنت المخاض وعدت الخنوة عيناً إذ فضل السن يجبر فضل الألوة وعيوب الخنوة فكانت إبدالاً تامة وبهذا فارق الطهارة والكافرة حيث جعلت الفدرة على شراء الماء والرقبة كوجودهما بملكه مع أن الزكاة مبنية على التحقيق بخلافهما أما إذا ملك بنت مخاض فلا يجرئه ما ذكر لقدرته على الأصل وفي كيفية مطالبة الساعي بالواجب عند فقد بنت المخاض مع ابن اللبّون وجهان تقليهما الشيخان عن الماوردي.

أحد هما يحير بيتهما لاته مثير في الإخراج الثاني يطالبه ببنت مخاض لأنها الأصل فإن دفع ابن لبّون قليل منه وكلام المصفف يقتضي أن يقال للحنثي ابن وليس مزاداً وخرج بابن اللبّون وتحوه ابن المخاض فلا يجزئ وهو ما أورده ابن الصباغ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو حامد الله يجزئ وقال القاضي إنه ظاهر المذهب (لا عن بنت لبّون) أي لا يوحّد عنها ما ذكر لأن زيادة السن في ابن اللبّون وتحوه فيما مر ثوجب اختصاصهما بفقرة رود الماء والشجر والإمتاع من صغار السباع بخلافها في الحق وتحوه هنا لا يوجّب اختصاصهما عن بنت اللبّون بهذه الفقرة بل هي موجودة فيهما جمیعاً فليس الزيادة هنا في معنى الزيادة فلا يلزم من جبرها ثم جبرها ها هنا (و) بنت المخاض (المعيبة والمغضوبية) إذا عجز عن تخلصها (والمرهونة بموجل كالمعدومة) فيوحّد عنها ما ذكر لعدم إجزاء المعيبة وعدم التمكن من إخراج الآخرين وهما مع ما بعدهما إلى آخر الفصل ما عدا مسألة الكريمة

من زِيادَتِهِ وَخَرَجَ بِالْمُؤْجَلِ الْمَرْهُونَةِ بِحَالٍ أَوْ بِمُؤْجَلٍ حَلَّ أَيْ وَقَدَرَ عَلَى فَكَّهَا فَيَخْرُجُهَا (وَلَوْ مَلَكَ هُوَ أَوْ وَارِثُهُ بِنْتَ الْمَخَاصِ بَيْنَ) نَمَام (الْحَوْلُ وَالْأَدَاءُ تَعَيْنُتْ) لِلْأَدَاءِ وَمَا ذَكَرُهُ فِي الثَّانِيَةِ خِلَافُ الْمُنْفَوْلِ فَقَدْ قَالَ الرُّوَيَّانِيُّ وَغَيْرُهُ إِنَّهَا لَا تَتَعَيْنُ فَالْإِسْنُوِيُّ وَلَوْ تَلْفَتْ بِنْتَ الْمَخَاصِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِخْرَاجِهَا فَيُتَبَّعَهُ امْتِنَاعُ ابْنِ الْلَّبُونِ لِتَقْصِيرِهِ (وَلَوْ كَانَ لَهُ كَرِيمَةٌ لَمْ يُجْزِهِ ابْنُ الْلَّبُونِ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى بِنْتِ الْمَخَاصِ (وَلَمْ يُكَلِّفْهَا) لِقُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعَادِ حِينَ بَعْثَةِ عَامِلًا إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ} رَوَاهُ الشِّيْخَانُ فَإِنْ تَطَوعَ بِهَا فَقَدْ أَحْسَنَ هَذَا إِنْ كَانَتْ بَقِيَّةً بِلْ مَهَازِيلُ كَمَا قَيَّدَ بِهَا الْأَصْلُ فَإِنْ كَانَتْ كَرَامًا لِزَمَهُ إِخْرَاجُ كَرِيمَةٍ إِذَا لَا تَكْلِيفَ وَكَرَائِمُ الْأَمْوَالِ نَفَائِسُهَا الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا نَفْسُ مَالِكِهَا لِعِزْتِهَا عَلَيْهِ بِسَبَبِ مَا جَمَعْتُ مِنْ جَمِيلِ الصَّفَاتِ (وَلَا يُكَافِلُ عَنِ الْحَوَامِلِ حَامِلًا) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَخْذِ الشَّافِعِ وَلِمَا فِيهِ مِنْ أَخْذٍ حَيَوَانِينَ فَلَوْ أَخْرَجَ حَامِلًا قُلْتُ مِنْهُ وَالْحَمْلُ لَيْسَ عَيْنًا فِي النَّهَائِمِ كَمَا سَيَّأَتِي فِي بَابِ خِيَارِ النَّفْسِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ يُؤْخُذُ ابْنُ الْلَّبُونِ وَلَوْ حُثَنَّ وَمُشْتَرَى عَنْ بِنْتِ مَخَاصِ إِلَّخْ) فَإِنْ قَيْلَ مِنْ قَدَرَ عَلَى شِرَاءِ الرَّقَبَةِ فِي الْكَفَّارَةِ وَالْمَاءِ فِي التَّيْمِ لَمْ يَعْدِلْ إِلَى الْبُدْلِ فَمَا الْفَرْقُ قَبْلَ لِلْنَّصْ وَالْمَعْنَى أَمَّا النَّصُ فَلِقُولِهِ تَعَالَى {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا} {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمِّمُوا} فَاعْتَرَ عَدْمُهُمَا وَهُمَا قَادِرُانِ بِالشِّرَاءِ وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي إِلَيْهِ فَاعْتَرَ الْمَوْجُودُ فِي مَالِهِ وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلَأَنَّ الرَّكَأَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْيِفِ لِأَنَّهَا مُوَاسَةٌ وَأَيْضًا ابْنُ الْلَّبُونِ يُسَاوِي بِنْتَ الْمَخَاصِ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهَا بِالسُّنْنِ فَيَمْتَشُعُ مِنْ صِعَارِ السَّبَاعِ وَيَرْعَى بِنَفْسِهِ وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْهُ بِالْأُثُوْنَةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُجْزِي مَعَ وُجُودِهَا لَوْلَا الْحَبْرُ فَإِنَّهُ شُرُطٌ فِي إِجْرَائِهِ عَدْمُهَا.

(قُولُهُ يَعْنِي فِي مِلْكِهِ) أَيْ حَالَةُ الْإِخْرَاجِ كَمَا قَيَّدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ غَ قُولُهُ أَمَّا إِذَا مَلَكَ بِنْتَ الْمَخَاصِ أَيْ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مِنِ النَّصَابِ بِأَنَّ كَانَتْ مَعْلُوفَةً كَمَا قَالَ الْإِسْنُوِيُّ إِنَّهُ الْمُنْتَجُ (قُولُهُ وَالثَّانِي يُطَالِبُهُ بِبِنْتِ مَخَاصِ إِلَّخْ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ وَهَذَا أَحْسَنُ غَ قُولُهُ لَأَنَّ زِيادةَ السُّنْنِ فِي ابْنِ الْلَّبُونِ إِلَّخْ) وَلَأَنَّ فِي بِنْتِ الْلَّبُونِ خِيَارِيْنِ بِالثُّرُولِ وَالصُّعُودِ فَلَا تَبْتُ ثَالِثًا بِإِخْرَاجِ الْحَقِّ وَفِي بِنْتِ الْمَخَاصِ خِيَارِ بِالصُّعُودِ فَكَبُّتْنَا لَهُ ثَانِيَا (قُولُهُ تَعَيَّنَتْ لِلْأَدَاءِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِعْتِيَارَ فِي عَدْمِهَا حَالَةُ الْأَدَاءِ لَا حَالَةُ الْوِجُودِ عَلَى الْأَصْحَاحِ (قُولُهُ فَقَدْ قَالَ الرُّوَيَّانِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَّخْ) عِبَارَةُ الرُّوَيَّانِيُّ وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَاجِ ابْنِ الْلَّبُونِ وَعِنْدَ وَارِثِهِ بِنْتُ مَخَاصِ أَجْزَأَهُ ابْنُ الْلَّبُونِ.

١. هـ.

فَيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ عَلَى صَيْرُورَتِهَا بِنْتُ مَخَاصِ فِي الْمَوْرُوتِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ الرَّكَأَةُ وَكَلَامُ الرُّوَيَّانِيُّ وَغَيْرِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ (قُولُهُ فَيُتَبَّعَهُ امْتِنَاعُ ابْنِ الْلَّبُونِ لِتَقْصِيرِهِ) الْمُنْتَجُ خِلَافُهُ اعْتِيَارًا بِحَالَةِ الْأَدَاءِ ثُمَّ رَأَيْتَ السُّبُكِيَّ قَالَ إِنَّهُ الَّذِي يَظْهُرُ (قُولُهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى بِنْتِ الْمَخَاصِ) وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ وُجُودُهَا الصُّعُودُ وَالثُّرُولُ وَفَرَقُ الرُّوَيَّانِيُّ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الذَّكَرَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي فَرَائِضِ الْأَبْلِ فَكَانَ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ أَغْلَظَ مِنِ الصُّعُودِ وَالثُّرُولِ.

(قُولُهُ وَلَا يُكَافِعُ عَنِ الْحَوَامِلِ حَامِلًا) قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَلِحَقُّ بِهَا مِنْ طُرُقِهَا الْفَحْلُ وَلَوْ مَرَّةً لِأَنَّ عَادَةَ الْبَهَائِمِ الْحَمْلُ مِنْ مَرَّةٍ بِخَلَافِ الْأَدَمِيَّاتِ وَقُولُهُ عَنِ الْحَوَامِلِ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُكَافِعُهَا عَنْ غَيْرِ الْحَوَامِلِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

(فرع) إذا بلغت إيله مائتين فيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون لأنها أربع حمسينات وخمس أربعينات وله فيها خمسة أحوال لأنه إنما يجد عنده كل الواجب بكل الحسابات أو بأخذهما دون الآخر أو يجد بعضاً بكل منها أو بأخذهما أو لا يجد شيئاً منها وقد بينها بهذا الترتيب فقال (صاحب المائتين) أي من الإيل (يلرمه) فيها (الأغبطة للمساكين من أربع حقاق وخمس بنات لبون إن وجدا معه) بصفة الأجزاء من غير نفاسة على بقية الإيل لأن كلاً منها فرضة فإذا اجتمعا روعي ما فيه حظ الأصناف إذ لا مشقة في تحصيله ولقوله تعالى {ولا تيمموا الخبيث منه تتفوون} وليس المراد بالمساكين هنا وفيما يأتي مما له تعلق بالرकاة أحد الأصناف الثانية بل جميعها كما تبة عليه في باي تعجيل الركاة إنما عبروا بهم أو بالفقراء لغائبهم ولأنهم أهمل الأصناف وأشهرها على أن لفظ المساكين ساقط من بعض النسخ.

(فلو أحد غير الأغبطة بلا تفصير) ممن يأتي (أجزاء) للعذر (وجبر) النقواف لنقص حق المستحقين (بالنقد) أي بتفيد البلد (أو بجزء من الأغبطة) لأن الواجب لا من المأخوذ وإنما يعرف النقواف بالنظر إلى القيمة فلو كانت قيمة الحقاق أربعمائة وقيمة بنات اللبون أربعمائة وخمسين وقد أحد الحقاق فالجبر بخمسين أو بخمسة أشاع بنت لبون لا ينصف حقاً لأن النقواف خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعمون وجاز دفع النقد مع كونه من غير جنس الواجب وتمكنه من شراء جزئه لدفع ضرر والمشاركة لأنه قد يعدل إلى غير الجنس للضرورة كما في الشاة الواجبة في خمس من الإيل فإنه يدفع قيمتها إذا لم يوجد جسها كما مر وكما لو لمته بنت مخاص فلما يجده ولا ابن لبون لا في ماله ولا بالملمن فإنه يدفع قيمتها على أن الغرضا جبران الواجب كدراهم الجبران.

وإليه أشار وتبغى لهم بالجبر وتبه في المهمات على أن قضية ذلك أن الانتقال حينئذ إلى بنت اللبون غير واجب بل يجور أن يعطي القيمة على أن ذلك يجزئ في سائر أسنان الركاة (أو) أحد (بتفصير من المالك) بإن دلس (أو من الساعي بإن لم يجده) وإن ظن أنه الأغبطة (لم يجده وعليه) أي الساعي (رده) أي رد عينه إن كان باقياً وقيمتها إن كان تالفاً والرकاة بأقيمة على المالك (فإن لم يكن معه كامل إلا أحدهما تعين) للأداء ولا يكفي تحصيل الأغبطة لأن المخhir بين شيئاً إذا تعذر عليه أحد هما تعين الآخر كما في الكفاره ويمتنع الصعود والرول بالجبران إذ لا ضرورة إليه سواء عدم جميع الصنف الآخر أم بعضاً أم وجداً معيها فالنواقص والماعيب كالمعدوم كما علم من كلامه (وإن كان معه بعض كل) منهم (كتلات حفاق وأربع بنات لبون جعل أحدهما أصلاً فيسلم الثلاث) حفاق (وبنت لبون ويعطي جبراناً أو) يسلم (الأربع) بنات لبون (وحقه وأخذ جبراناً وكذا لو دفع حقه وثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات) فإنه يجور لإقامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقه.

وفياسه أنه يجور دفع حقين وبنت لبون وجبرانين ودفع بنت لبون وثلاث حفاق وأخذ ثلاثة جبرانات ودفع ثلاثة بنات لبون وحقين وأخذ جبرانين (فإن أعطى الثلاث) حفاق (وجذعه وأخذ جبراناً أو) أعطى (الاربع) بنات لبون (وبنت مخاص مع الجبران جاز) لما علم مما مر آنفاً (إن وجداً بعض أحدهما فقط كحقين متلاً) بزيادته تأكيداً وهذا الحال كالحال الذي قبله (فله إخراجهما) أي الحقين (مع جذعين وياخذ جبرانين فلو جعل بنات اللبون أصلًا وأعطى خمس بنات مخاص وخمس جبرانات جاز وكذا لو

كَانَ الْمُؤْجُودُ) عِنْدُهُ (ثَلَاثَ بَنَاتٍ لَّبُونٍ فَلَهُ تَرْكُهَا وَجَعْلُ الْحِقَاقِ) وَفِي نُسْخَةٍ فَلَوْ نَرَكَهَا وَجَعْلَ الْحِقَاقَ (أَصْلًا فَيُخْرِجُ أَرْبَعَ جَدَاعَاتٍ وَيَأْخُذُ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ وَلَهُ إِخْرَاجُهَا) أَيْ الثَّلَاثَ بَنَاتٍ لَّبُونٍ (مَعَ بَنْتِي مَخَاصِ وَجُبْرَانَيْنِ وَإِذَا لَمْ يَجِدْ مِنْهُمَا شَيْئًا) وَفِي مَعْنَاهُ أَنْ يَجِدُهُمَا مَعَيْبَيْنِ (فَلَهُ تَحْصِيلُ أَحَدِهِمَا) بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَغْبَطَ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَّلَهُ صَارَ وَاحِدًا لَهُ دُونَ الْآخَرِ وَلِمَا فِي تَعْبِينِ الْأَغْبَطِ مِنْ الْمَشَفَةِ فِي تَحْصِيلِهِ (وَلَهُ جَعْلُ أَحَدِهِمَا) فِي هَذَا الْحَالِ وَاللَّذَيْنِ قَبْلَهُ (أَصْلًا فَإِنْ شَاءَ صَعِدَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ (عَنْ الْحِقَاقِ إِلَى الْجِدَاعِ) بِالْجُبْرَانِ بِأَنْ يُعْطِي أَرْبَعًا مِنْهَا وَيَأْخُذُ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ (وَلَا يَنْزُلُ مِنْهَا) أَيْ مِنْ الْحِقَاقِ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاصِ بِالْجُبْرَانِ بِأَنْ يُعْطِي أَرْبَعًا مِنْهَا مَعَ ثَمَانِي جُبْرَانَاتٍ لِتَكْثِيرِ الْجُبْرَانِ بِالنَّخْطِي مَعَ إِمْكَانِ تَقْلِيلِهِ بِمَا مَرَ (وَإِنْ شَاءَ نَزَلَ عَنْ بَنَاتِ الْلَّبُونِ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاصِ بِالْجُبْرَانِ) بِأَنْ يُعْطِي حَمْسًا مِنْهَا مَعَ خَمْسَ جُبْرَانَاتٍ (وَلَا يَصْنَعُ) مِنْ بَنَاتِ الْلَّبُونِ إِلَى الْجِدَاعِ بِأَنْ يُعْطِي خَمْسًا مِنْهَا وَيَأْخُذُ عَشْرَ جُبْرَانَاتٍ لِمَا مَرَ بِخَلَافِ مَا إِذَا أَخَذَ خَمْسَ جُبْرَانَاتٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقَ أَصْلًا وَيَنْزَلَ إِلَى أَرْبَعَ بَنَاتِ الْلَّبُونِ يُحَصِّلُهَا أَوْ يَدْفَعُ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ الْلَّبُونِ أَصْلًا وَيَصْنَعُ إِلَى خَمْسِ حِقَاقٍ لِيَأْخُذَ خَمْسَ جُبْرَانَاتٍ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ قَدْ حَصَّلَ الْوَاجِبَ فَلَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى الْجُبْرَانِ بِخَلَافِهِ فِي الْأُولَى وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ فِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ) لِحَبْرٍ أَبِي دَاؤِدَ عَنْ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ فِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ} أَيْ السَّنِينَ وُجِدَتْ أَخِذَتْ .

ا.ه.

فَأَوْفِيهِ عِنْدَ وُجُودِ السَّنِينَ لِلتَّنْوِيعِ لَا لِتَخْبِيرِ (قُولُهُ صَاحِبُ الْمِائَتَيْنِ) أَيْ أَوْ وَلِيُهُ (قُولُهُ يَلْزِمُهُ الْأَغْبَطُ لِلْمَسَاكِينِ) لِزِيادةِ قِيمَةٍ أَوْ بِاِحْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ لِحَمْلٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ نَحْوِهِ (قُولُهُ إِنْ وُجِدَ مَعْهُ) أَيْ حَالَ الْأَدَاءِ وَالْفَرقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الشَّاثِيْنَ وَالدَّرَاهِمِ أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالذَّمَّةِ وَمَنْ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ أَحَدُ حَقِّيْنَ كَانَ مُحِيطًا فِي دَفْعِ أَيِّهِمَا شَاءَ بِخَلَافِ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ الْلَّبُونِ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ فَخَيْرَنَا مُسْتَحْفَهَا وَفَرْقُ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا جَازَ لِرَبِّ الْمَالِ الْعُدُولُ عَنِ الْعِشْرِينِ وَالشَّاثِيْنِ إِلَى جَوَازِ دَفْعِ الْفَرِيْضَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ كَانَ مُحِيطًا بَيْنَ الشَّاثِيْنَ وَالدَّرَاهِمِ وَلَمَّا لَمْ يَجُرْ لَهُ الْعُدُولُ عَنْ هَذِيْنِ إِلَى غَيْرِهِمَا لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا بَيْنَهُمَا وَفَرْقُ الْأَصْنَابِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ فَقْدِ الْوَاجِبِ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ بِأَنَّ الْمَالِكَ هُنَاكَ لَهُ مَنْدُوهَةٌ عَنْهُمَا بِتَحْصِيلِ الْفَرْضِ وَإِنَّمَا شُرِعَ لَهُ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ فَفُوْضَ إِلَيْهِ وَهَا هُنَا بِخَلَافِهِ (قُولُهُ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ التَّقَاوُثُ بِالظَّرِيرِ إِلَى الْقِيمَةِ) فَإِنْ كَانَ الْغِبْطَةُ لَا تَقْتَضِي زِيادةً فِي الْقِيمَةِ لِكَوْنِهَا إِنَّمَا هِيَ لِإِحْتِيَاجِهِمْ إِلَى ذَلِكَ التَّوْعِ لَمْ يَحِبْ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ التَّقَاوُثُ يَسِيرًا لَا يُوجَدُ بِهِ تَقْصُصٌ تَعِيْنُ النَّقْدِ (قُولُهُ وَكَمَا لَوْ لَرْمَثَتْ بِنْتُ مَخَاصِ فَلَمْ يَجِدُهَا إِلَّا) كَلَامُهُ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَحِبُ الصُّعُودُ وَالنُّزُولُ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلْ يَحِبُ إِنْ كَانَ السَّنُّ فِي مَالِهِ تَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبُوْيِطِيِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ وَأَمْكَنَ تَحْصِيلُهُ فَالْأَقْرَبُ وَجُوبُهُ أَيْضًا كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَيُوَدِّهُ أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ شِرَاءَ بِنْتِ الْمَخَاصِ أَوْ بَدَلَهَا وَهُوَ ابْنُ الْلَّبُونِ وَالصُّعُودِ وَالنُّزُولِ بَدَلٌ فَيَحِبُ وَلَيْسَ هَذَا كَوْلَنَا يَجُوزُ الصُّعُودُ وَالنُّزُولُ وَإِنْ أَمْكَنَ تَحْصِيلُ السَّنِّ بِالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّهُ عُدُولٌ إِلَى سِنٍ فِي الرَّكَاءِ فِي الْجُنَاحِ بِخَلَافِ الْقِيمَةِ قَ (قُولُهُ فَالنَّاقْصُ وَالْمَعِيبُ كَالْمَعْدُومِ) وَكَذَا النَّفِيسُ كَالْحَامِلِ وَذَاتُ الْلَّبَنِ إِنْ لَمْ يَسْمَحْ بِهِ مَالِكُهُ (قُولُهُ وَفِي مَعْنَاهُمَا

أَن يَجِدُهُمَا مَعِيَّبِينَ) أَوْ نَفِيسِينَ وَلَمْ يَسْمَحْ بِهِمَا (قَوْلُهُ أَيْ مِنْ الْحِقَاقِ إِلَى بَنَاتِ الْلَّبُونِ) لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَلَا إِلَى بَنَاتِ (قَوْلُهُ مِنْ بَنَاتِ الْلَّبُونِ إِلَى الْحِقَاقِ) لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَلَا إِلَى (قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ إِلَخْ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَخْ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَرَعْ) إِذَا (بَلَغَتِ الْبَقْرُ مِائَةً وَعَشْرِينَ فَيَقُولُهَا أَرْبَعَةُ أَثْبَعَةٍ أَوْ ثَلَاثُ مُسْنَاتٍ) لِأَنَّهَا أَرْبَعُ ثَلَاثِيَّاتٍ وَثَلَاثُ أَرْبَعِيَّاتٍ (وَحُكْمُهَا حُكْمُ بُلُوغِ الْأَبْلِيِّ مِائَتَيْنِ) فِيمَا مَرَّ (وَلَكِنْ (لَا مَدْخَلٌ لِلْجُبْرَانِ فِيهَا) وَلَا فِي الْغَنَمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ بَلْ هُوَ مُخْتَصٌ بِالْأَبْلِيِّ لِأَنَّهُ تَبَتَّ فِيهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَلَا يَتَجَاوِرُهَا وَلِأَنَّهُ عُوذَ فِي ابْتِدَاءِ رَكَاتِهَا الْإِنْتِقَالُ مِنْ جِنْسِهَا إِلَى غَيْرِهِ.

(فَرَعْ) لَوْ (أَخْرَجَ صَاحِبُ الْمَائَتَيْنِ) مِنْ الْأَبْلِيِّ (حَقَّيْتِنِي وَبَنَتِي لَبُونِ وَنَصْفًا) أَوْ أَكْتَرَ (لَمْ يَجُزْ) حَدَّرًا مِنْ التَّسْقِيقِ فَإِنَّهُ عَيْبٌ (إِلَّا إِنْ أَخْرَجَ) مَعَ الْحَقَّيْتَيْنِ (ثَلَاثَتِيْنِ) مِنْ بَنَاتِ الْلَّبُونِ أَوْ أَخْرَجَ أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونِ وَحْقَةً فَيَجُوزُ وَإِنْ تَفَرَّقَتِ الْفَرِيضَةُ لِعَدَمِ التَّسْقِيقِ (فَلَوْ بَلَغَتِ إِلَيْهِ أَرْبَعِمَائَةٍ فَلَا خَرَجَ حَمْسَ بَنَاتِ لَبُونِ وَأَرْبَعَ حِقَاقِ جَازَ) وَإِنْ تَفَرَّقَتِ الْفَرِيضَةُ (إِذَا لَا تَسْقِيقَ) فَإِنَّ كُلَّ مِائَتَيْنِ أَصْلَلَ فَيَجُوزُ إِخْرَاجُ فَرَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَفَرَضٍ مِنْ الْأُخْرِ كَالْكُفَّارَتَيْنِ وَالْجُبْرَانَيْنِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ قَبِيلَ كَيْفَ يُخْرِجُ الْبَعْضَ مِنْ هَذَا وَالْبَعْضَ مِنْ ذَاكَ مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْأَعْبَطُ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا فَلَمَّا أَجَابَ أَبْنَ الصَّبَاغِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي اجْتِمَاعِهِمَا حَظٌ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَفِيهِ أَنَّ الْغِبْطَةَ لَا تَتَحَصَّرُ فِي زِيَادَةِ القيمةِ لَكِنْ إِذَا كَانَ التَّقاوِثُ لَا مِنْ جِهَةِ القيمةِ يَتَعَدَّ إِخْرَاجُ قَدْرِهِ.

۱۷.

قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُجَابُ عَنِ الْاعْتِراضِ الرَّافِعِيِّ عَلَى أَبْنِ الصَّبَاغِ بِأَنَّ التَّقاوِثَ غَالِبًا يَكُونُ فِي القيمةِ وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِهِمَا أَيْ فَيُحْمَلُ كَلَامُ أَبْنِ الصَّبَاغِ عَلَى غَيْرِ الْعَالِبِ وَلَا بُعْدَ فِي تَعْدِيرِ إِخْرَاجِ قُدرِ التَّقاوِثِ حِينَئِذٍ وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي هَذَا تَسْلِيمِ الْاعْتِراضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَبِؤْيُدُ مَا أَجَابَ بِهِ أَبْنُ الصَّبَاغِ مَا فِي التَّنَمِّيَةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ بَنَاتِ الْلَّبُونِ وَالْحِقَاقِ تَقاوِثٌ فِي القيمةِ وَلَا فِيمَا يَعُودُ إِلَى مَصْلَحةِ الْمَسَاكِينِ فَأَيُّ السَّنَنِ أَحَدُ جَازَ.

الشَّرُّ

(قَوْلُهُ إِذَا لَا تَسْقِيقَ) عُلِمَ مِنْ الشَّعْلِ أَنَّ كُلَّ عَدَدٍ يُخْرِجُ مِنْهُ التَّوْعَانِ بِلَا تَسْقِيقِ حُكْمُهُ كَذَلِكَ كَسِيمَائَةٍ وَثَمَائِيَّةٍ (قَوْلُهُ وَفِيهِ أَنَّ الْغِبْطَةَ لَا تَتَحَصَّرُ فِي زِيَادَةِ القيمةِ إِلَخْ) هَذَا الْاعْتِراضُ بَاطِلٌ لَا يَحْتَاجُ مَعْهُ إِلَى الْحَمْلِ الْمَدْكُورِ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ صَحِيحًا فَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ هِيَ حَيْرٌ مِنْ كُلِّ حَمْسٍ مِنْ بَنَاتِ الْلَّبُونِ الَّتِي عِنْهُ يَكُونُ فِي بَنَاتِ الْلَّبُونِ حَمْسٌ هِيَ حَيْرٌ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ يُخْرِجُهَا مِمَّا بَقَى عِنْهُ مِنْ الْحِقَاقِ عَنِ الْعَمَادِ بِأَنَّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الشَّيْخَانِ صَحِيحٌ وَبِيَانِ صِحَّتِهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَقَامِيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ الْأَرْبَعِمَائَةَ مَنْزَلَةُ مَنْزَلَةِ الْمَالِ الْوَاحِدِ لِإِنْتَهَادِ جِنْسِهَا وَمَالِكِهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْبَبِ الْأَعْبَطُ مِنْ ثَمَانِ حِقَاقٍ أَوْ عَشْرِ بَنَاتِ لَبُونٍ كَمَا تَجْبُ مُرَاعَاهُ الْأَعْبَطِ فِي أَرْبَعِ حِقَاقٍ وَحَمْسِ بَنَاتِ لَبُونِ الْمَقَامِ الثَّانِي أَنَّ الْأَرْبَعِمَائَةَ نَازِلَةٌ مَنْزَلَةُ نِصَابِيْنِ وَالْإِيْرَادُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَقَامِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَوْهَمَ فِي الْاعْتِراضِ فَجَعَلَ الْمُفَاضَلَةَ فِي وَاجِبِ كُلِّ مِائَتَيْنِ وَالَّذِي أَوْرَدَهُ الشَّيْخَانِ إِنَّمَا هُوَ وَاجِبُ الْأَرْبَعِمَائَةِ اُنْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ

فَإِنَّ الرَّافعِيَّ قَدْ صَرَحَ بِأَنَّ الْجَوَازَ مُبْنٍ عَلَى أَنَّ كُلَّ مِائَتَيْنِ أَصْلٍ عَلَى الْاِنْفَرَادِ ثُمَّ ذَكَرَ إِشْكَالًا عَلَى الْجَوَازِ وَأَجَابَ عَنْهُ فَكَيْفَ يُجْعَلُ الْإِبْرَادُ وَهُوَ الْإِشْكَالُ عَلَى أَنَّ الْأَرْبَعَمَائِةَ نَازِلَةَ مُنْزَلَةَ الْمَالِ الْوَاحِدِ.
 (فَصَلٌّ وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ سِنٌّ مِنَ الْإِبْلِ) كَيْتَ لِبَوْنِ (وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَلَهُ الصُّعُودُ إِلَى الْأَعْلَى بِدِرَجَةٍ وَيَأْخُذُ جَبْرَانَا وَ) لَهُ (الْهُبُوطُ إِلَى الْأَسْقُلِيِّ بِدِرَجَةٍ (وَيُعْطِيهِ) أَيِّ الْجُبْرَانَ كَمَا رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ فِي حَبْرِهِ السَّابِقِ سَوَاءً أَسَاوَى مَا عَدَلَ إِلَيْهِ مَعَ الْجُبْرَانِ مَا عَدَلَ عَنْهُ أَمْ لَا لِبُوتَهُ بِاللَّصِّ وَإِذَا صَعَدَ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ مَثَلًا إِلَى بِنْتِ الْلَّبُونِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هُلْ تَقْعُ كُلُّهَا رَكَأَةً أَوْ بَعْضُهَا الطَّاهِرُ الثَّانِيُّ فَإِنَّ زِيادةَ السَّنِّ فِيهَا قَدْ أَخْدَى الْجُبْرَانَ فِي مُقَابِلَتِهَا فَيَكُونُ قَدْرُ الرَّكَأَةِ فِيهَا خَمْسَةً وَعَشْرِينَ جُرْعًا مِنْ سِنَّةٍ وَثَلَاثَيْنَ جُزْءًا وَتَكُونُ أَحَدَ عَشَرَ فِي مُقَابِلَةِ الْجُبْرَانِ (وَالْجُبْرَانُ الْوَاحِدُ شَائِنٌ بِالصَّفَةِ الْمُنَقَّدَمَةِ) فِي الشَّاءِ الْمُخْرَجَةِ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبْلِ (أَوْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا نَفْرَةً) خَالِصَةً (إِسْلَامِيَّةً) وَهِيَ الْمَرَادَةُ بِالدَّرَاهِمِ الْشَّرِيعَةِ حَيْثُ أَطْلَقَتْ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ نَعْمَ إِنْ لَمْ يَجِدْهَا أَوْ غَلَبَتْ الْمُعْشُوشَةُ وَقُلْنَا بِجَوَازِ التَّعَامِلِ بِهَا.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ مِنْهَا مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ النُّفَرَةِ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَقُولُ الْمُصَنَّفِ إِسْلَامِيَّةً مِنْ زِيادَتِهِ (وَالْخِيرَةُ فِي الصُّعُودِ وَالْهُبُوطِ إِلَى الْمَالِكِ) لِأَنَّهُمَا شُرِعاً تَحْفِيقًا عَلَيْهِ فَقُوْضَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ فَلِيُ الْيَتَيمِ وَتَحْوُهُ هَذَا (إِنْ أَخْدَى السَّاعِي الْجُبْرَانَ) كَذَّا زَادَهُ وَلَمْ أَرْ لَهُ فِيهِ سَلَفاً بَلْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِاقْتِصَادِهِ أَنْ لَا خِيرَةَ لِلْمَالِكِ فِي ذَلِكَ لِامْتِنَاعِ الصُّعُودِ حِينَئِذٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلْمَهُ مِنْ وَجَدَ إِلَى أَخْدِ فَيُوَافِقُ الْمَأْوَرِدِيُّ فَإِنْ طَلَبَ السَّاعِي التَّرْوِيلُ وَالْمَالِكُ الصُّعُودَ فَإِنْ عَدَمَ السَّاعِي الْجُبْرَانَ فَالْخِيرَةُ وَإِلَّا فَقِيهُ الْوَجْهَانِ أَيِّ الْلَّذَانِ أَطْلَقُهُمَا بِقِيَةُ الْأَصْحَابِ وَصَحَّحُوْهُمَا أَيِّ الْخِيرَةَ لِلْمَالِكِ وَمَعَ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ضَعِيفٌ لِمَا سَيَّأَتِيَ أَنَّ الْإِمَامَ يَصْرِفُ الْجُبْرَانَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ تَعَرَّ فَمِنْ مَالِ الْمَسَاكِينِ وَهُلْ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْهُبُوطِ وَالصُّعُودِ كَأَنْ لَرَمَهُ بَيْتَ لَبُونِ لِسِتٌّ وَسَبْعِينَ فَقَدْهُمَا وَأَرَادَ دُفْعَ بَيْتِ مَخَاضِ وَحْقَةٍ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ وَيَظْهُرُ الْجَوَازُ إِنْ وَاقِفَهُ السَّاعِي وَإِلَّا جَاءَ الْخِلَافُ فِيمَنْ لَهُ الْخِيرَةُ وَأَجَابَهُ الْمُمْتَنِعُ هُنَا أَظْهَرُ (لَا إِنْ صَعَدَ) الْمَالِكُ (وَهِيَ) أَيِّ إِبْلُهُ (مِرَاضٌ أَوْ مَعِيَّةً) فَلَا يَجُوزُ بِالْجُبْرَانِ لَأَنَّ وَاجِبَهَا مَعِيبٌ وَالْجُبْرَانُ لِلنَّفَاؤِتِ بَيْنَ السَّلِيمَيْنِ وَهُوَ فَوْقَ النَّفَاؤِتِ بَيْنَ الْمَعِيَّيْنِ وَمَفْصُودُ الرَّكَأَةِ إِفَادَةُ الْمُسْتَحَقِّينَ لَا الإِسْنَاقَادَةُ مِنْهُمْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ نَعْمَ إِنْ رَأَى السَّاعِي مَصْلَحَةً فِي ذَلِكَ جَازَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ وَهُوَ مُثْجَهٌ وَلَوْ أَرَادَ الْعُدُولَ إِلَى سَلِيمَةِ مَعَ أَخْدَى الْجُبْرَانِ فَمُعْتَصِّسَ التَّعْلِيلِ السَّابِقِ أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا هُبُوطُهُ مَعَ إِعْطَاءِ الْجُبْرَانِ فَجَائِزٌ لِتَبَرُّعِهِ بِالزِّيَادَةِ وَلَوْ حَدَّفَ الْمَرِيضَةَ أَغْنَى عَنْهَا الْمَعِيَّةُ لِأَنَّ الْمَرَضَ عَيْبٌ (وَ) الْخِيرَةُ (فِي الشَّائِنِ) وَالدَّرَاهِمِ إِلَى الْمَأْخُوذِ مِنْهُ) مِنَ الْمَالِكِ أَوْ السَّاعِي لِظَاهِرِ حَبْرِ أَنَسٍ (وَيَصْرِفُ الْإِمَامُ الْجُبْرَانَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) لِأَنَّهُ مَصْلَحَةُ الْمُسْتَحَقِّينَ وَهُوَ نَاظِرٌ عَلَيْهِمْ (فَإِنْ تَعَرَّ فَمِنْ مَالِ الْمَسَاكِينِ) هَذَا أَوْلَى مِنْ قُولِهِ أَصْلِهِ فَإِنْ احْتَاجَ الْإِمَامُ إِلَى إِعْطَاءِ الْجُبْرَانِ وَلَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ دَرَاهِمٌ بَاعَ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْمَسَاكِينِ وَصَرَفَهُ فِي الْجُبْرَانِ.

الشُّرُخُ

(قُولُهُ أَوْ بَعْضُهَا الظَّاهِرُ الثَّانِيُّ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ وَقُلْنَا بِجَوَازِ التَّعَامِلِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ إِنْ أَخْدَى السَّاعِي الْجُبْرَانَ) بِأَنَّ لَا يَكُونَ مَذْهَبُهُ مَذْعَعٌ أَخْدِهِ وَبَذْلُهُ فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ ذَلِكَ كَالْمَالِكِيِّ امْتَنَعَ الْهُبُوطُ مُطْلَقاً وَالصُّعُودُ مَعَ الْجُبْرَانِ فَإِمَّا أَنْ يَحْصُلُ

الواجِبُ أَوْ يَتَبرَّعُ بِالْأَعْلَى وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ السَّاعِيَ إِنْ دَعَمَ الْجُبْرَانَ كَانَتْ الْخَيْرَ لَهُ (قَوْلُهُ لِمَا سَيَّاْتِي أَنَّ الْإِمَامَ يَصْرِفُ إِلَّاْ) لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي ضَعْفَ كَلَامِ الْمَاوِرْدِيِّ (قَوْلُهُ قَالَ الرَّزْكَشِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ وَيَنْظُهُرُ الْجَوَازُ إِلَّاْ) كَلَامُهُ شَامِلٌ لِجَوَازِ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ الرَّزْكَشِيُّ (قَوْلُهُ وَهُوَ مَنْجَهُ) الْمُتَجَهُ الْمُتَنَعُ أَخْذًا بِعُومِ كَلَامِهِمْ وَبِمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ السَّابِقِ (قَوْلُهُ فَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ السَّابِقِ أَنَّهُ يَجُوزُ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(وَعَلَى الْعَالِمِ) أَيْ السَّاعِيِّ (الْعَمَلُ بِالْمَصْلَحةِ) لِلْمُسْتَحِقِينَ فِي دَفْعِهِ الْجُبْرَانَ وَأَخْذِهِ (فَرَعَ لَوْ لَزِمَّةُ جَدَعَةٍ وَفَقْدَهَا) فِي إِلَيْهِ (فَأَخْرَجَ ثَيَّةً وَطَلَبَ جُبْرَانًا جَارًا) عَلَى النَّصْ وَنَقْلَهُ التَّوْوِيُّ عَنْ تَصْحِيحِ الْجُمْهُورِ خَلَافًا لِمَا صَحَّهُ الرَّافِعِيُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الثَّيَّةُ مِنْ أَسْنَانِ الرَّزْكَاهُ لِزِيَادَهِ السَّنِّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اتِّقاءِ أَسْنَانِ الرَّزْكَاهُ عَنْهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَهِ اتِّقاءُ نِيَابَتِهَا لَا يَقُولُ فَيَتَعَدَّ الْجُبْرَانُ إِذَا كَانَ الْمُخْرَجُ فَوْقَ الثَّيَّهِ لِأَنَّا نَقُولُ الشَّارِعُ اعْتَبَرَهَا فِي الْجُمْهُورِ كَمَا فِي الْأَضْحِيَهِ دُونَ مَا فَوْقَهَا وَلَأَنَّ مَا فَوْقَهَا تَنَاهَى نُمُوهَا أَمَّا إِذَا أَخْرَجَهَا وَلَمْ يَطْلُبْ جُبْرَانًا فَجَائِرٌ قَطْعًا لِأَنَّهُ زَادَ حَيْرًا وَالْتَّصْرِيْحُ بِقَوْلِهِ وَفَقْدَهَا مِنْ زِيَادَتِهِ.

(وَيَجُوزُ الصُّعُودُ وَالثُّرُولُ دَرَجَتَيْنِ بِجُبْرَانِيْنِ وَثَلَاثَتِيْنِ) الْأَوَّلَى وَثَلَاثَتُ (بِثَلَاثَتِ جُبْرَانَاتِيْنِ عِنْدَ الْفَقْدِ) لِلْدَّرَجَهِ الْقُرْيَيِّ فِي جِهَهِ الْمُخْرَجَهِ (فَقْطُهُ) أَيْ لَا عِنْدَ وُجُودِهَا لِلِإِسْتِعْنَاءِ عَنْ زِيَادَهِ الْجُبْرَانِ بِدَفْعِ الْوَاجِبِ مِنْ الْقُرْيَيِّ (فَلَوْ صَعِدَ دَرَجَتَيْنِ) لِيُخْرِجَ الثَّانِيَهُ مِنْهُمَا (مَعَ الْقُدرَهِ عَلَى الْقُرْيَيِّ فِي جِهَتِهَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا إِنْ قَطَعَ بِجُبْرَانِ) وَاحِدٍ وَكَذَا يَمْتَنِعُ الثُّرُولُ مَعَ الْقُدرَهِ عَلَى ذَلِكَ أَمَّا لَوْ كَانَتِ الْقُرْيَيِّ فِي غَيْرِ جِهَهِ الْمُخْرَجَهِ كَأَنَّ لَزِمَّهُ بِنْتُ لَبُونِ فَلَمْ يَجِدْهَا وَلَا حِقَّهُ وَوَجَدَ بِنْتَ مَحَاضِي فَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ بِنْتِ مَحَاضِي مَعَ جُبْرَانِ بَلْ يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ جَدَعَهُ مَعَ أَخْذِ جُبْرَانِيْنِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ تَرْجِيْحٌ لِأَنَّ بِنْتَ الْمَحَاضِيِّ وَإِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى بِنْتِ الْلَّبُونِ لَيْسَتْ فِي جِهَهِ الْجَدَعَهِ.

الشَّرُّ

(قَوْلُهُ وَعَلَى الْعَالِمِ الْعَمَلُ بِالْمَصْلَحةِ) وَوَلِيُّ الْمَحْجُورِ وَنَائِبُ الْغَائِبِ يَحْبُّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا الْعَمَلُ بِالْمَصْلَحةِ لِمَنْ يُخْرِجُ عَنْهُ (قَوْلُهُ بِجُبْرَانِيْنِ) أَيْ مَعْهُمَا (قَوْلُهُ وَثَلَاثَتُهُ) أَوْ وَصْعُودُ ثَلَاثَتِهِ أَوْ نُزُولُهَا.

(فَرَعُ يُؤْخَذُ) جَوَازًا (فِي جُبْرَانِيْنِ شَاتِيْنِ وَعِشْرُونَ دَرَهَمًا) كَالْكَفَارِتَيْنِ (لَا شَاهَةَ وَعَشَرَةَ دَرَاهِمَ فِي جُبْرَانِ) وَاحِدٍ لِأَنَّ الْخَيْرَ يَقْتَضِي التَّحْبِيرَ بَيْنَ شَاتِيْنِ وَعِشْرِينَ دَرَهَمًا فَلَا تَجُوزُ حَصْلَهُ ثَالِثَهُ كَمَا فِي الْكَفَارَهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعَمَ حَمْسَهُ وَيَكْسُو حَمْسَهُ (إِلَّا إِنْ أَعْطَاهُ الْمَالِكُ وَرَضِيَّ) بِهِ فَيَجُوزُ لِأَنَّهُ حَقَّهُ وَلَهُ إِسْقاطُهُ بِالْكُلِّيَّهِ (وَلَوْ لَزِمَّهُ بِنْتُ لَبُونِ فَلَمْ يَجِدْهَا) فِي إِلَيْهِ (فَأَخْرَجَ ابْنَ لَبُونِ وَجَبْرَانًا وَعِنْدَهُ حَقَّهُ) بَلْ أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ (أَوْ أَرَادَ مَنْ فَقَدَ بِنْتَ مَحَاضِي إِخْرَاجَ بِنْتِ لَبُونِ لِيُأْخُذَ الْجُبْرَانَ وَمَعَهُ ابْنَ لَبُونِ لَمْ يَجُزْ) أَمَّا فِي الْأَوَّلِيَّهِ فَلَأَنَّ الْجُبْرَانَ مَعَ أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ إِنَّمَا عَهَدَ مَعَ الْإِنَاثِ فَلَا يَتَجَاوِزُهَا وَأَمَّا فِي الثَّانِيَهِ فَلِلِإِسْتِعْنَاءِ عَنْهُ بِإِخْرَاجِ ابْنِ الْلَّبُونِ وَلِمُخَالَفَتِهِ خَبَرَ أَنَّسِ بِلَا مَصْلَحةٍ (وَلَوْ وَجَبَتْ جَدَعَهُ فَأَخْرَجَ بَدَلَهَا) وَلَوْ مَعَ وُجُودِهَا (بِنْتِي لَبُونِ جَارٌ لِأَنَّهُمَا يَجْزِيَانِ عَمَّا زَادَ) عَلَى إِلَيْهِ فَعَنْهَا أَوْلَى فَقْهَمَ بِالْأَوَّلِيَّهِ أَنَّهُ يُجْزِي بَدَلَهَا حَقَّهُ وَبِنْتُ لَبُونِ أَوْ حِقَّتِهِ وَأَنَّهُ لَوْ وَجَبَتْ حَقَّهُ فَأَخْرَجَ بَدَلَهَا بِنْتِي لَبُونِ جَارٌ وَبِالْأَخِيرَتَيْنِ صَرَّحَ فِي الرَّوْضَهِ (وَلَوْ مَلَكَ إِحدَى وَسَتِينَ بِنْتَ لَبُونِ فَأَخْرَجَ وَاحِدَهُ مِنْهَا) بَدَلَ الْجَدَعَهُ عِنْدَ فَقْدَهَا (لَزْمَهُ جُبْرَانَانِ) لِنُزُولِهَا عَنْهَا بِدَرَجَتَيْنِ وَعِبَارَهُ الرَّوْضَهُ وَلَوْ مَلَكَ إِحدَى وَسَتِينَ بِنْتَ مَحَاضِي فَأَخْرَجَ وَاحِدَهُ مِنْهَا فَالصَّحِيْحُ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ

يجب معها شَكُوكُ جبراناتٍ وسَيَّاراتٍ في كلام المُحَكَّمِ أَيْضًا والكُلُّ صَحِيحٌ.

الشَّرْخُ

(قوله ولهم إسقاطه بالكلية) بخلاف الساعي لأن الحق للفقراء هم غير معينين وقضية ذلك أنهم لو كانوا مخصوصين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والأقرب المعن نظرا لاصله وهذا عارض (قوله ومعه ابن لبني) أي أو حق.

(فصل أسباب النقص) في الزكاة (خمسة منها المرض ومنها العيب) الأولى أن يعبر بأحدها وبالثانية والثالث والرابع الخاميس كما عبر بها أصله (فمن كان نعمه مريضاً أو معيبة كلها أخرج مريضاً أو معيباً) فلا يكفي صحيحة لأن فيه إضراراً بالمالك (متوسطاً) جمعاً بين الحفين (وإن كان فيها صحيح قدر الواجب) وإن تعدد (فما فوقه وجوب صحيح) فلا يجزئ غيره لقوله تعالى {ولَا نَتَمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُتَقْوَنْ} ولقوله صلى الله عليه وسلم في حب أنس {ولَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسُ الْغَمَّ إِلَّا أَنْ يَسَّأَ الْمُصْدِقُ} بتحقيق الصاد أي الساعي بأن يرى أن ذلك خير للمستحقين فالاستثناء راجع للكل وقيل بتشديدها أي المالك بأن تمضي غنمته ذكوراً فالاستثناء راجع للأخيرة والعوار يفتح العين أفسح من ضمها وأشهر وهو العيب ذكر ذلك في المجموع (الاتفاق بماله) بأن يكون نسبة قيمته إلى قيمة الجميع كنسبته إلى الجميع جمعاً بين الحفين.

(مثاله أربعون شاة نصفها أمراض أو معيب وقيمة الصحيحة) أي كل صحيحة (ديناران والأخرى) أي وكل مريضة أو معيبة (دينار لرمه صحيحة بدينار ونصف دينار) وذلك قيمة نصف صحيحة ونصف مريضة أو معيبة ولو كان زبعها مريضاً أو معيباً والقيمة بحالها لرمته صحيحة بدينار ونصف ربع (فإن لم يكن فيها إلا صحيحة) والقيمة بحالها (فعليه صحيحة بستة وثلاثين جزءاً من أربعين) جرعاً (من قيمة مريضة) أو معيبة (ويجزئ من أربعين) جرعاً (من) قيمة (صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار) والمجموع ربع عشر المال إذ قيمة المراض ستة وثلاثون ديناراً وقيمة الصحيحة ديناران والجملة أحد وأربعون ديناراً فربع عشرها ما ذكر ومتى قوم جملة النصاب وكانت الصحيحة المخرجة ربع عشر القيمة كفى (وعلى هذا القياس) فلو ملك خمساً وعشرين من الإبل أخرج نافة قيمتها جرعاً من خمسة وعشرين جرعاً من قيمة الكل.

ولو ملك ثلاثين من الإبل نصفها صحة ونصفها مراض وقيمة كل صحيحة أربعة دينار وكل مريضة ديناران لرمته صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة وهو ثلاثة دينار نقله الأصل عن البعوي وغيره ثم قال ولك أن تقول إذا متعمداً اتساط الزكاة على الوقضي أي وهو الأصح يقسط المأمور على خمس وعشرين لكن ضعفه في المجموع بإن الواجب بنت مخاض موزعة بالقيمة نصفين فلا اعتبار بالوقضي أي فلا تختلف القيمة بالتقدير كاما يعرف بالنسبة السابقة (وإذا) كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كان (وجب شائن في غير ليس فيها إلا صحيحة) واحدة (وجب صحيحة بالقسم ومربيضة) فتجرياته (والعيوب) هنا (ما أتر في البين) لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يعتبر فيها إلا ما يدخل بالمالية (لا) في (الأضاحية).

قال الإمام وإنما يفترقان في الشرفاء والحرفاء فإن عيوبهما لا ينقص الماليه ومثلهما الحامل على ما يأتي

في الأضحية (وإذا لزمته معيية أخرج من الوسط) في المعيب (لا الخيار) فلو ملك خمساً وعشرين بغيراً معيية فيها بنتاً مخاض إحداهما من أجود المال والثانية دونها أخرج الثانية لأنها الوسط وهذا علم من أول الفصل وقيل يخرج الأولى كالأغبط في الحقائق وياتي اللبون وللأول أن يفرق بأن الوجوب ثم تعلق بأحد سنين وهما سِنْ واحد وإن اختلفت أفراده ثم رأيت ابن الأستاذ فرق بـأن كل واحد منهم ثم أصل منصوص عليه لا نقص فيه والكلام هنا في الأصل ما هو الأجود أو الأزيد (ومعها الذكرية فإن تبعض) إله مثلاً بـأن كان بعضها ذكوراً وبعضها إناثاً (أخرج أنثى بذلك القسيط) السائق بيائمه (الذكرا إلا إن وجباً) فيخرج للنص عليه كابن لبون في خمس وعشرين بغيراً عند فقيه بنت المخاض وكالتب في البقر أو لقياس حقد بدأ ابن لبون في الأولى وتعبره بما قاله أعم من قول أصله بالنسبة للإبل لم يجز الذكر إلا في خمس وعشرين فإنه يجزئ فيها ابن لبون عند فقيه بنت المخاض وعطى على تبعض.

قوله (أو تمحض) ذكوراً (أخرج الذكر كالمربيضة) والمعيية من ملهمها ولأن في تكليف التحصيل مشففة عليه والزكاة مبنية على التخفيف ولها شرع الجبران (الكتلة يوحده من سبعة وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يوحده في خمس وعشرين بالقسط) لـألا يسوى بين النصابين ويعرف ذلك بالتفوييم والنسبة فـأـلـوـكـائـنـ الـحـمـسـ وـالـعـشـرـونـ إـنـاثـ وـقـيـمـهـ أـلـفـ وـقـيـمـهـ بـنـتـ مـخـاضـ مـنـهـ مـاـةـ وـيـقـدـيرـ كـوـنـهاـ ذـكـرـاـ قـيـمـهـ حـمـسـيـةـ وـقـيـمـهـ أـبـنـ مـخـاضـ مـنـهـ حـمـسـوـنـ فـيـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ قـيـمـهـ الـمـأـخـوذـ فـيـ سـبـعـةـ وـثـلـاثـيـنـ إـنـاثـ وـسـبـعـينـ بـنـسـبـةـ زـيـادـةـ السـبـعـةـ وـثـلـاثـيـنـ عـلـىـ الـحـمـسـ وـالـعـشـرـينـ وـهـيـ حـمـسـانـ وـحـمـسـ خـمـسـ (ويجزئ في الأربعين أو خمسين تبعان) لأنهما يجزئان عن سبعين فعما دونها أولى بخلاف بنت مخاض عن بنت لبون لأنهما مع نقصهما سناً عنها ليسا فرض نصاب (ومعها الصغر فإن كانت نعمه في سين مفروض أخذ فرضها منه كما لو كان له إحدى وسبعين بنت مخاض فأخرج واحدة منها) بدأ الجدعة عند فقدمها (الرمه ثلاثة جبرانات) لزوالها عنها بثلاث درجات وزاد هذا المثال بناء على ما فهمه من كلام الأصل من أن السن المفروض ما وجب في الزكاة من الأسنان وإن لم يجب على المالك لا ما وجب عليه فقط ولها حذف ما لو كان بعض نعمه في سين مفروض اكتفاء بقوله الآتي وإن كان بعضها كباراً بالقسط.

وعبارة الأصل وإن احتملت ذلك لكنها ظاهرة فيما وجب على المالك وعبارته مع زيادة التغليل للرافعي وللماشية في هذا الفصل ثلاثة أحوال أحدتها أن تكون كلها أو بعضها في سين الفرض فيوحده لواحدتها سين الفرض ولا يوحده ما دونه للتصوّص المقتضية لوجوب الأسنان المقدرة ولا يكفي ما فوقه للإضرار بالمالك (أو) كانت نعمه في (سين لا فرض فيه أحد) الساعي صغيراً وقد يستبعد تصوّره فإن من شرط الزكاة الحول وبعدة يبلغ حد الإجزاء (ويتصور بـأن تماوحت) وفي سخة تموت وفي سخة تتماوت (الأمهات) وقد تم حولها والنتائج صغاراً أو ملك نصاباً من صغار المعاشر وتم لها حول والأشهر في غير الأديميات الأمات بحذف الهاء وفي الأديميات الأمات بإثباتها (فيوحده من سبعة وثلاثين) بغيراً (فصيل فوق المأخذ من سبعة وثلاثين وعشرين و) يوحده (في) الأنساب بما قدّمه من (سبعة وأربعين) بغيراً (فصيل فوق المأخذ من سبعة وثلاثين وعلى هذا) فقس.

ومَحْلُ إِجْزَاءِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ مِنَ الْجِنْسِ فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ كَخَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ صِغَارٍ وَأَخْرَجَ الشَّاةَ لَمْ يَجْرُ إِلَّا مَا يُجْزِئُ فِي الْكِبَارِ ذَكَرَهُ فِي الْكِفَايَةِ (وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا كِبَارًا) وَبَعْضُهَا صِغَارًا (فَالْقُسْطُ مُعْتَبِرٌ) أَيْ فَيَجِبُ إِخْرَاجُ كَبِيرَةٍ بِالْقُسْطِ كَمَا مَرَّ فِي نَظَائِرِهِ (وَإِنْ كَانَتْ) فِي سِنٍ (فَوْقَ سِنِ فَرْضِهِ لَمْ يُكَلِّفُ الْإِخْرَاجَ مِنْهَا بَلْ لَهُ تَحْصِيلُ السِّنِ (الْوَاجِبُ) وَلَهُ الصُّعُودُ وَالثُّرُولُ فِي الْإِلَيْلِ كَمَا مَرَّ (وَمِنْهَا رَدَاءَةُ التَّوْعَ) بِأَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ نُوعًا مَثْلًا وَأَحَدُهُمَا رَدِيءٌ (كَالْمَعْزُ وَالضَّأنُ مِنَ الْعَنْتُمُ وَالْمَهْرِيَّةُ وَالْأَرْحَبَيَّةُ مِنَ الْإِلَيْلِ) وَالْعِرَابُ وَالْجَوَامِيسُ مِنَ الْبَقَرِ (فَيُضَمِّنُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ) لِلِّإِلَتَّاحَادِ فِي الْجِنْسِ (وَيُؤْخَذُ الْفَرْضُ مِنْ نَوْعٍ بِإِعْتِيَارِ الْقِيمَةِ وَالْتَّقْسِيَطِ) رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ (كَمَنْ لَهُ مِنَ الْإِلَيْلِ عَشْرُ أَرْحَبَيَّةٍ وَعَشْرُ مَهْرِيَّةٍ وَحَمْسُ مُجَيْدَيَّةٍ فَتَأْرُمُهُ بِنُتْ مَخَاضٍ بِقِيمَةِ حَمْسٍ مَهْرِيَّةٍ وَحَمْسٍ أَرْحَبَيَّةٍ وَحَمْسٍ مُجَيْدَيَّةٍ) بِنِسْبَةِ كُلِّ مِنْهَا لِلْجَمِيعِ فَإِذَا كَانَتْ قِيمَةُ بِنُتْ مَخَاضٍ مِنَ الْمَهْرِيَّةِ عَشَرَةً وَمِنَ الْأَرْحَبَيَّةِ خَمْسَةً وَمِنَ الْمُجَيْدَيَّةِ دِيَنَارِيْنَ وَنِصْفًا أَحَدَ بِنُتْ مَخَاضٍ مِنْ أَيِّ نُوعِهَا شَاءَ قِيمَتُهَا سِتَّةٌ وَنِصْفٌ فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَغْلَبُ وَلَا الْأَجْوَدُ.

وَبَحَثَ ابْنُ الصَّبَاعِ وَجُوبَ الْأَجْوَدِ بِالْحُصَّةِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَالْمِرَاثِ وَأَحِيبَ بِأَنَّ اللَّهَ يَعْنِي أَخْذَ الْمَرِيضَةِ هُوَ الْمَانِعُ ثُمَّ وَلَا تَهْيَى هُنَّا أَمَّا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ فَإِنْ لَمْ تَخْتَافْ صِفَتُهَا أَخَذَ الْفَرْضَ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ إِذْ لَا تَقَوْتَ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ وَإِنْ اخْتَافَتْ صِفَتُهَا وَلَا شَيْءٌ فِيهَا مِنْ أَسْبَابِ النَّفْصِ أَخَذَ مِنْ خَيْرِهَا كَمَا فِي الْحِقَاقِ وَبَيَانِ الْلَّبُونِ ذَكَرُهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْعِمَرَانِ عَنْ عَامَةِ الْأَصْحَابِ وَلَعَلَّ الْفَرقَ يَبْيَنَ اخْتِلَافِهَا صِفَةً وَاخْتِلَافِهَا نَوْعًا شِدَّةً اخْتِلَافِ التَّوْعِ فَفِي لُرُومِ الْإِخْرَاجِ مِنْ أَجْوَدِهَا زِيَادَةً إِجْحَافٍ بِالْمَالِكِ فَإِنْ وَجَدَ اخْتِلَافَ الصِّفَةِ فِي كُلِّ نَوْعٍ أَخْرَجَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ شَاءَ لَكِنْ مِنْ أَجْوَدِهِ وَالْمَغْرُرِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِهَا اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدَهُ مَاعِزٌ وَالْأُنْثَى مَاعِزَةٌ وَالْمَعْرِيَّةُ وَالْمَعِيْرُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْمَعْوُرُ بِضمِّ الْمَهْرَةِ بِمَعْنَى الْمَعْزِ وَالْمَهْرِيَّةِ بِفَتْحِ الْمِيمِ جَمِيعُهَا مَهَارِيٌّ مَسْوِيَّةٌ إِلَى مَهْرَةٍ بْنِ جِيدَانَ أَبُو قَبِيلَةٍ وَالْأَرْحَبَيَّةُ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ مَسْوِيَّةٌ إِلَى أَرْحَبَ قَبِيلَةٍ مِنْ هَمْدَانَ وَالْمُجَيْدَيَّةُ بِضمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَهِيَ دُونَ الْمَهْرِيَّةِ مَسْوِيَّةٌ إِلَى فَحْلٍ إِلَيْلٍ يُقَالُ لَهُ مُجَيْدٌ وَالْجَمِيعُ لِقَبَائِلَ مِنَ الْيَمَنِ كَمَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ وَيُقَالُ مُجَيْدَيَّةٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْجِيمِ مَسْوِيَّةٌ إِلَى الْمُجَيْدِ أَيِّ الْكَرِيمِ مِنَ الْمَجْدِ وَهُوَ الْكَرْمُ (وَلَوْ أَخْرَجَ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّنَانِ شَيْبَيْتَيْنِ مِنَ الْمَعْزِ شُسَاوَيْنِ قِيمَةَ جَدَعَةٍ مِنَ الصَّنَانِ أَوْ عَكْسُهُ) أَيْ أَخْرَجَ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْمَعْزِ جَدَعَيْنِ مِنَ الصَّنَانِ شُسَاوَيْنِ قِيمَةَ ثَنَيَّةٍ مِنَ الْمَعْزِ (أَجْرَاهُ لَأَنَّ الْوَاحِدَةَ الْمُسَاوَيَّةَ مُجْرِيَّةٌ فَالثَّنَانِ أَوْلَى وَالثَّصْرِيَّحُ بِهَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَدْ عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ وَلَا تُجْزِئُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى إِلَّا بِرِعَايَةِ الْقِيمَةِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَمِنْهَا الْعَيْنُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ اخْتَافَتْ صِفَتُهَا مَعَ أَنَّهَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ وَلَا عَيْبٌ فِيهَا وَلَا صِغَارٌ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنْ أَسْبَابِ النَّفْصِ فَوَجْهُهُنَّ فِي الْبَيَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الْأَصْحَابِ يَخْتَارُ السَّاعِي خَيْرُهُمَا وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ وَسْطِهِمَا (قَوْلُهُ لَأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِالْمَالِكِ) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ} وَلَأَنَّ الْفَقَرَاءِ إِنَّمَا مَلَكُوا مِنْهُ فَكَانُوا كَسَائِرَ الشُّرَكَاءِ (قَوْلُهُ بِتَحْكِيفِ الصَّنَادِيدِ) وَفَتْحُ الدَّالِ قَوْلُهُ وَالْعَيْنُ مَا أَنَّ فِي الْبَيْعِ) كَذَا قَالَا هُنَا وَقَالَا قَبْلَ هَذَا إِنَّ ابْنَ الْلَّبُونِ الْخُنَيْرِيِّ يُجْزِئُ عَنِ ابْنِ الْلَّبُونِ الذَّكَرِ عَلَى الْأَصْحَاحِ مَعَ أَنَّ

الْخُنُوْثَةَ عَيْبٌ يُرْدِ بِهَا الْمَبِيعَ وَحِينَئِذٍ يُسْتَشْتَى ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ (قُولُهُ أَخْرَجَ أُنْشَى بِذَلِكَ التَّفْسِيْطَ) أَمَّا فِي الْإِبْلِ وَأَرْبَعِينَ مِنْ الْبَقَرِ فَظَاهِرٌ مَا تَقْدَمَ مِنْ الْحَبَرِ وَأَمَّا فِي الْغَنَمِ فَلِحَدِيثِ سُوِيدِ بْنِ غَفَلَةَ وَلِأَنَّهُ حَيَوْانٌ تَحِبُّ الرَّكَاءُ فِي عَيْنِهِ فَتَعَيَّنَتْ فِيهِ الْأُنْشَى كَالْإِبْلِ (قُولُهُ وَزَادَ هَذَا الْمِثَالُ) وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الشَّارِخُ عَنِ الرَّوْضَةِ قَبْلَ الْفَصْلِ.

(قُولُهُ بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْنَلِ) قُولُهُ أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ فِي سِنِّ دُونَهُ قَالَ الْبَلْقِينِيُّ قُولُهُ دُونَ أَيْ دُونَ الْفَرْضِ وَالْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ دُونَ كُلَّ فَرْضٍ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْإِبْلِ بَنَاتٌ مَخَاضٌ بِلْ دُونَهَا فَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا بَنَاتٍ مَخَاضٌ أَخْذَ مِنْهَا بَنَتٌ مَخَاضٌ مَعَ الْجُبْرَانِ وَقَدْ تَقْدَمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ مِنْ زِيَادَتِهِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ إِحْدَى وَسِتَّينَ بَنَتٍ مَخَاضٌ فَأَخْرَجَ وَاحِدَةً مِنْهَا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ مَعَهَا ثَلَاثُ جُبْرَانَاتٍ وَفِي الْحَاوِي وَجْهُ أَنَّهَا تَكْفِيهِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ قُولُهُ ذَكْرُهُ فِي الْكِفَايَةِ) وَتَقْدَمَ مِثْلُهُ فِي الْمَرِيضِ (قُولُهُ بِاعْتِبَارِ القيمةِ وَالْتَّفْسِيْطِ) لَوْ كَانَ الْمَالُ لِصَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيفٍ وَجَبَ عَلَى الْوَلِيِّ مُرَاعَاهُ الْأَحْظَارُ لَهُ عِ (قُولُهُ رِعَايَةُ الْأَجَانِبِينِ) وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبُ الْإِخْرَاجُ مِنْ الْأَكْثَرِ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الرَّكَاءُ فِي عَيْنِهِ فَلَمْ يُعْتَبِرُ الْغَالِبُ فِي أَجْزَاءِ زَكَاتِهِ كَالْدَرَاهِمِ وَالْحُبُوبِ إِذَا كَانَ فِيهَا الْجَيْدُ وَدُونَهُ (قُولُهُ وَعِلْمٌ مِنْ قُولِهِ فِيمَا مَرَّ إِلَيْهِ) فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّ قُولَهُ شَتَّيْنِ سَبَقُ قَلْمِ.

(بَابُ الْخُلْطَةِ) (وَهِيَ نَوْعًا خُلْطَةُ شَرِكَةٍ) وَشَمَمَى خُلْطَةَ أَعْيَانٍ وَخُلْطَةَ شُيُوعٍ وَذَلِكَ (حِينَتْ كَانَ الْمَالُ مُشْتَرَكًا) بِإِرْثٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ حَوْهٍ (وَخُلْطَةُ جِوارٍ) بِكُسْرِ الْحِيْمِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمَّهَا وَشَمَمَى خُلْطَةً أَوْ صَافِ (وَ) ذَلِكَ حِينَتْ (مَالٌ كُلُّ مُتَّيَّرٍ) إِيْ (مُعِينٌ) فِي نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْيِيزْ عُرْفًا (أَكْنَهُمَا مُتَجَاوِرَانِ كَمُجاوِرَةِ مِلْكِ الْوَاحِدِ عَلَى مَا سَنَدَكُرْهُ فَيُرَكِّيَانِ رَكَاءَ الْمَالِ الْوَاحِدِ) لِمَا فِي حَبْرِ الْبَخَارِيِّ عَنْ أَنَّسٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفَرَّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْمِعٍ حَشِيشَةِ الصَّدَقَةِ نَهَى الْمَالُكُ عَنِ النَّفَرِيقِ وَعَنِ الْجَمْعِ حَشِيشَةً وَجُوبِهَا أَوْ كُثْرَتِهَا وَنَهَى السَّاعِي عَنْهُمَا حَشِيشَةً سُقْوَطِهَا أَوْ فَلَتِهَا وَالْحَبَرُ ظَاهِرٌ فِي خُلْطَةِ الْجِوارِ وَمِثْلُهَا خُلْطَةُ الشُّيُوعِ بِلْ أَوْلَى (وَالْخُلْطَةُ) فِي الْمَاشِيَةِ (قَدْ تُوجِبُ رَكَاءً لَا تَحِبُّ) لَوْلَا الْخُلْطَةُ (كَخُلْطَةِ عِشْرِينَ) لِواحِدٍ (بِمِثْلِهِ) لِآخَرٍ فَتَجِبُ شَاءٌ وَلَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ (وَقَدْ تَقْلَلُهَا عَلَيْهِمَا كَأَرْبَعِينَ بِمِثْلِهِ) فَتَجِبُ شَاءٌ وَلَوْ انْفَرَداً وَجَبَ عَلَى كُلَّ شَاءٍ (وَقَدْ تُكْثِرُهَا) عَلَيْهِمَا (كَمِائِنَةٍ بِمِثْلِهَا وَشَاءٍ) فَتَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ مِائَةٌ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ جُزْءٌ وَجُزْءٌ مِنْ ثَلَاثِ شَيَاهِ وَعَلَى الثَّانِي مِائَةٌ جُزْءٌ وَجُزْءٌ مِنْهَا مِنْ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ فِي الرَّوْضَةِ بِخُلْطٍ مِائَةٍ وَشَاءٍ بِمِثْلِهَا فَتَجِبُ عَلَى كُلَّ شَاءٍ وَنِصْفٍ وَلَوْ انْفَرَداً وَجَبَ عَلَى كُلَّ شَاءٍ فَقَطْ وَقَدْ تَقْلَلُهَا عَلَى أَحَدِهِمَا وَتُكْثِرُهَا عَلَى الْآخَرِ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُ كَأَرْبَعِينَ بِإِحْدَى وَتَمَانِينَ وَقَدْ لَا تُقْيِدُ شَيَاهَ مِنْهُمَا كَمِائِنَةٍ بِمِثْلِهَا أَمَّا الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ فَلَا تُقْيِدُ إِلَّا تَقْتِيلًا إِذَا وَقَصَ فِيهِ وَسِيَاطِيَ.

الشَّرْحُ

(بَابُ الْخُلْطَةِ) (قُولُهُ وَخُلْطَةُ جِوارٍ إِلَيْهِ) يَدْلُ عَلَى صِدْقِ اسْمِ الْخُلْطَةِ عَلَيْهَا قُولُهُ تَعَالَى {وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيُبَغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ} الْأَيْةُ عَقِبَ قُولِهِ {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعَ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةً وَاحِدَةً}.

(فَصْلٌ يُشْتَرِطُ فِي نَوْعِ) الْأَوَّلِ نَوْعَيِ (الْخُلْطَةِ كَوْنِ الْمَجْمُوعِ نِصَابًا) فَأَكْثَرُ لِيُنْبَتَ حُكْمُهَا فِيهِ ثُمَّ يُسْتَبَّنُ غَيْرُهُ فَلَا يُؤْتَرُ فِيمَا دُونَهُ (فَإِنْ مَلَكَ كُلَّ) مِنْ الشَّتَّى (عِشْرِينَ) شَاءٌ (فَخَلَطاً) مِنْهَا (ثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ) تِسْعَةً

عشر بِسْعَةٌ عَشَرَ (وَمِيزَ شَاتِينَ نُظِرَتْ فَإِنْ لَمْ يُفَرِّقَا بَيْنَهُمَا) بِلْ خَلَطَاهُمَا أَيْضًا (وَجَبَتْ) أَيْ الزَّكَاةُ لِوُجُودِ الْخُلْطَةِ فِي نِصَابٍ (وَإِلَّا فَلَا) لِأَنْفَاقِهَا نَعَمْ إِنْ كَانَ لِأَحَدِهَا نِصَابٌ فَأَكْثَرُ أَنْزَلَتِ الْخُلْطَةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي نِصَابٍ فَلَوْ خَلَطَ عَشَرَةَ شَيَاهٍ بِمِثْلِهَا لِآخَرَ وَأَنْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِتِلْاثَيْنِ لِزَمْهُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ شَاهٌ وَالْآخَرُ خَمْسٌ شَاهٌ أَوْ خَمْسٌ عَشْرَةَ شَاهٌ بِمِثْلِهَا الْآخَرِ وَأَنْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِخَمْسِينَ لِزَمْهُ سِتَّةَ أَنْمَانٍ شَاهٌ وَنِصْفُ ثَمَنِي وَالْآخَرُ خَمْسٌ ثَمَنِي وَنِصْفُ ثَمَنِي كَمَا سِيَّاتِي وَيُشَرِّطُ اِتَّحَادُ الْجِنْسِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الشَّرْطِ الْمُذَكُورِ فَلَا يُؤْتَرُ خَلْطُ حِنْسٍ بِآخَرَ كَبْرٍ بِعَنْمٍ بِخِلَافٍ خَلْطٌ نَوْعٍ بِآخَرَ كَضَانٍ بِمَعْزٍ (وَإِنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَمِيًّا أَوْ مُكَانِي فَلَا خُلْطَةً) لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ مَالُهُ سَبِيلًا لِتَغْيِيرِ زَكَاةِ عَيْرِهِ (وَإِنْ تَدُومَ) الْخُلْطَةُ (سَنَةً) فَلَا يَكْفِي وُجُودُهَا فِي دُونِهَا.

(وَتَخَصُّ خُلْطَةُ الْجِوارِ بِشُرُوطِ اِتَّحَادِ الْمُرَاجِ) بِضَمِّ الْمِيمِ أَيْ مَأْوَاهَا لَيْلًا كَمَا مَرَ (وَالْمَسْرِحِ) أَيْ الْمَوْضِعِ الَّذِي تَجْمَعُ فِيهِ ثُمَّ شَاقُ إِلَى الْمَرْعَى (وَالْمَسْرِبِ) أَيْ مَوْضِعُ شُرِبِهَا وَيَعْبَرُ عَنْهُ بِالْمُشْرِعِ (وَالْمَرْعَى) أَيْ الْمَرْتَعِ الَّذِي تَرْعَى فِيهِ وَيُشَرِّطُ أَيْضًا اِتَّحَادُ الْمَمَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْرِحِ وَالْمَكَانِ الَّذِي تُوقَفُ فِيهِ عِنْدِ إِرَادَةِ سَقِيَهَا وَالَّذِي تُشَحِّي إِلَيْهِ لِيُشْرِبَ غَيْرُهَا وَالْآتِيَّةُ التَّيْ تُسْقَى فِيهَا وَالدُّلُوْ (وَالرَّاعِي وَمَكَانُ الْحَلْبِ) بِفَتْحِ الْلَّامِ يُقَالُ لِلَّبَنِ وَلِلْمَصْدَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَحْكِيَ إِسْكَانُهَا وَيُقَالُ لِمَكَانِهِ الْمَحْلُبُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَخَالَفَ التَّوْيِيُّ فِي تَهْذِيَّهِ فَقَالَ لَا يُشَرِّطُ اِتَّحَادٍ بِلَا خِلَافٍ (وَالْفَحْلِ) بِقِيدِ رَادَهُ بِقُولِهِ (إِنْ اِتَّحَادُ النَّوْعِ) فَإِنْ اِخْلَافَ كَضَانٍ وَمَعْزٍ فَلَا يَضُرُّ اِخْتِلَافُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا جَرَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ (لَا اِتَّحَادُ الْحَالِبِ) فَلَا يُشَرِّطُ كَالْجَارُ (وَ) لَا اِتَّحَادٍ (الْإِنَاءِ) الَّذِي يُحَلِّبُ فِيهِ كَالَّهُ الْجَرَ وَيُقَالُ لَهُ الْمَحْلُبُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَلَا اِتَّحَادٍ حَوْلَهُمَا وَلَا خَلْطُ الْلَّبَنِ (وَلَا نِيَّةُ الْخُلْطَةِ) لِأَنَّ خِفَةَ الْمُؤْنَةِ بِاِتَّحَادِ الْمَرَافِقِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْفَصْدِ وَعَدَمِهِ وَإِنَّمَا أَشْتَرِطَ اِتَّحَادَ فِيمَا مَرَ لِيُجْمِعُ الْمَالَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ وَلِتَخْفَفُ الْمُؤْنَةُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِالْزَّكَاةِ وَفِي الدَّارِقُطْنِيِّ بَعْدَمَا مَرَ فِي خَبَرِ أَنَّسٍ مِنْ رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَالْخَلِيلَانِ مَا اجْتَمَعَ فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي نَبَهَ بِذَلِكَ عَلَى بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ لِكُنْ الرِّوَايَةُ ضَعِيفَةً (فَلَوْ افْتَرَقَتْ) مَا شَيْءَ مِمَّا سُرْطَ اِتَّحَادُ فِيهِ (زَمَنًا طَوِيلًا) بِأَنْ يُؤْتَرُ فِيهِ عَلَفُ السَّائِمَةِ وَلَوْ (بِلَا قَصْدٍ) مِنْهُمَا (أَوْ) زَمَانًا (بِسِيرَا إِمَّا بِقَصْدٍ) مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا (أَوْ عَلَمَا) بِتَفَرِّقِهَا (وَأَفْرَأَهُ صَرَرَ) فَتَرَقَّعَ الْخُلْطَةُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا خَلَ عَنْ ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَدْرَعِيُّ أَنَّ عِلْمَ أَحَدِهِمَا كَعِلْمِهِمَا (وَالْأَفْرَاقُ لَا يُقْطَعُ حَوْلَ النِّصَابِ) بِلْ إِنْ لَمْ تَرَقَّعْ بِهِ الْخُلْطَةُ فَذَاكَ وَإِلَّا فَمَنْ كَانَ تَصِيبُهُ نِصَابًا زَكَاهُ لِتَمَامِ حَوْلِهِ مِنْ يَوْمِ مِلْكِهِ لَا مِنْ يَوْمِ اِرْتِفَاعِهَا (وَمَعَنِي اِتَّحَادِ الْفَحْلِ أَنْ يَكُونَ مُطْلَقاً أَيْ مُرْسَلًا (فِي الْإِلَيْلِ) الْأَوْلَى فِي الْمَاشِيَّةِ كَمَا عَبَرَ بِهَا الْأَصْلُ (وَإِنْ كَانَ) مِلْكًا (لِأَحَدِهِمَا أَوْ مُسْتَعَارًا) لَهُ أَوْ لَهُمَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّا مِمَّا يُعْتَبِرُ اِتَّحَادًا فِيهِ يُعْتَبِرُ كَوْنُهُ وَاحِدًا بِالذَّاتِ بِلْ أَنْ لَا يَخْتَصَ مَالٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِهِ وَلَا يَضُرُّ التَّعْدُدُ حِينَئِذٍ.

الشُّرُحُ

(قُولُهُ وَالرَّاعِي) فِي قُولِهِ الْمَرْعَى وَالرَّاعِي جِنَاسٌ (قُولُهُ فَقَالَ لَا يُشَرِّطُ اِتَّحَادٍ بِلَا خِلَافٍ) وَمَا نُقِلَّ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ قَالَ يُشَرِّطُ اِتَّحَادُ كَانَهُ سَقْطًا مِنْ سُخْتَهِ لَا مِنْهُ (قُولُهُ وَلَا خَلْطُ الْلَّبَنِ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ بِلْ يَحْرُمُ (قُولُهُ أَوْ بِسِيرَا إِمَّا بِقَصْدٍ إِلَخُ الْتَّصْرِيحُ بِالْتَّرْجِيْحِ فِي الْأَوْلَى مِنْ زِيَادَتِهِ وَعِبَارَةِ أَصْلِهِ وَبِجَرِيِ الْوَجْهَانِ أَيْ فِي نِيَّةِ الْخُلْطَةِ فِيمَا إِذَا افْتَرَقَتِ الْمَاشِيَّةُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يُشَرِّطُ اِجْتِمَاعٍ فِيهِ بِنَفْسِهَا أَوْ فَرَقَهَا الرَّاعِي وَلَمْ

يَعْلَمُ الْمَالِكَانِ إِلَّا بَعْدَ طُولِ الزَّمَانِ هُلْ تَنْقِطُ الْخُلْطَةُ أَمْ لَا.

١٥

وَفَهُمْ مِنْهَا الْحِجَارِيُّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَالْحَقُّ مَا فِيهِ الْمُصَنَّفُ وَغَيْرُهُ مِنْهَا إِذْ الْمُؤْتَرُ عَلَى وُجُوبِ الرِّكَاةِ الْخُلْطَةُ وَإِنْ لَمْ شُرُّ وَفِي سُعُوتِهَا إِلَفِرَاقٌ وَإِنْ لَمْ يُؤْرُ (قُولُهُ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ عِلْمَ أَحَدِهِمَا إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصْلٌ) (تَبَثُّ خُلْطَةُ الْإِسْتِرَاكِ وَالْجِوارِ فِي الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ وَالنَّفَدِيْنِ وَالنَّجَارَةِ) كَمَا فِي الْمَاشِيَةِ لِلِّإِرْتِفَاقِ بِإِتَّهَادِ الْجَرِبِينَ وَالنَّاطُورِ وَغَيْرِهِمَا وَلِعُومُهُ خَبِيرٌ لَا يُجْمِعُ بَيْنَ مُتَنَزِّقٍ (بِشَرْطِ أَنْ يَتَّحِدَ الْمُتَجَاوِرَانِ رَزْعًا وَتَمْرًا فِي الْحَائِطِ وَالْمُتَعَهِّدِ) لَهُمَا (وَالنَّاطُورِ) بِالْمُهْمَلَةِ أَشْهَرٌ مِنْ الْمُعْجَمَةِ أَيِّ الْحَافِظِ لَهُمَا (وَالْجَدَادِ) وَالْحَصَادِ وَالْحَمَالِ وَالْمَلْفَحِ وَقَدْ يَدْخُلُ فِي الْمُتَعَهِّدِ وَالْحَرَاثِ وَالْمَاءِ الَّذِي يُسْفِي بِهِ (وَاللَّقَاطِ وَالْجَرِبِينَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ مَوْضِعُ تَجْفِيفِ الثَّمَارِ وَالْبَيْدَرِ بِفَتْحِ الْمُوْحَدَةِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مَوْضِعُ تَصْفِيَةِ الْخُلْطَةِ قَالَهُ الْجُوهَرِيُّ وَقَالَ الْتَّعَالَى لِلْجَرِبِينَ لِلرَّبِيبِ وَالْبَيْدَرِ لِلْخُلْطَةِ وَالْمُرَبِّدِ لِلثَّمَرِ وَهُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ يَتَّحِدَ الْمُتَجَاوِرَانِ (تَجَارَةُ فِي الدُّكَانِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ) مِنْ خَرَانَةٍ وَنَحْوَهَا وَإِنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ بِرَأْوِيَةٍ (وَالْمِيزَانُ وَالْوَرَانُ) وَالْمِكْيَالُ (وَالْكَيَالُ وَالْحَمَالُ وَالْحَارِسُ) وَالْمُطَالِبُ بِالْأَمْوَالِ وَالْفَقَادُ وَالْمُنَادِي (وَ) أَنْ يَتَّحِدَ الْمُتَجَاوِرَانِ (نَقْدًا فِي الصُّنْدُوقِ لِلْكِيسِيْنِ وَالْحَارِسِ) وَنَحْوِهِمَا وَذِكْرُ الْإِتَّهَادِ فِيمَا قَالَهُ غَيْرُ الْحَائِطِ وَالصُّنْدُوقِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ الْمُعَبِّرِ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ بِالْخِرَانَةِ مِنْ زِيَادَتِهِ (فَإِذَا اشْتَرَى) مَثَلًا (ثَمَرَةً نَخْلَةٍ بَيْنَ نَخْلٍ كَثِيرٍ) بِشَرْطِ قَطْعِهَا وَصَوْرَهَا الْأَصْلُ بِالْإِسْتِجَارَ فَقَالَ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرُ التَّعَهُدِ نَخِيلٌ بِثَمَرَةٍ نَخْلَةٍ بِعِينِهَا بَعْدَ حُرُوجٍ نَمْرَتِهَا وَقَبْلَ بُدُو صَالِحَهَا وَشُرُطَ الْقَطْعِ (فَلَمْ يَقْطَعْهَا حَتَّى بَدَا الصَّلَاحُ) وَبَلَغَ مَا فِي الْحَائِطِ نِصَابًا (الْزَّمَهُ عُشْرُ ثَمَرَةِ النَّخْلَةِ) أَوْ نِصْفُ عُشْرِهَا قَالَهُ مِنْ زِيَادَتِهِ (هَكُذا نَصُوْعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَّا إِنَّ اتَّهَادَ الْجَرِبِينَ وَنَحْوُهُ) مِمَّا مَرَّ فَلَا إِسْكَالَ وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُمْ (وَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعِينَيْنِ حَائِطِ) أَيْ نَخْلٍ حَائِطٍ (فَأَنْمَرَ خَمْسَةً أُوسُقٍ) فَأَكْثَرُ (الْزِمْتَهُمُ الرِّكَاةُ) لِأَنَّهُمْ يَمْلُكُونَ رُبْعَ الْمُوْفَقِ مِلْكًا تَامًا (لَا إِنْ وُقِفتُ عَلَيْهِمْ أَرْبَعُونَ شَاهَةً) أَوْ نِصَابٌ مِنْ سَائِرِ مَا تَجِبُ الرِّكَاةُ فِي عِينِهِ فَلَا تَلْرَمُهُمُ الرِّكَاةُ لِعَيْنِ الْمِلْكِ أَوْ ضَعْفِهِ فِي الْمُوْفَقِ وَتَنَاجِي النَّعْمَ الْمُوْفَقَةَ كَالثَّمَرِ فِيمَا مَرَّ أَمَا غَيْرُ الْمُعِينَيْنِ فَلَا تَلْرَمُهُمُ الرِّكَاةُ مُطْلَقاً كَمَا سَيَّأَتِي.

الشَّرْخُ

قُولُهُ وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُمْ) عَلَى أَنَّ اعْتِبَارَهُ مَحَلُّهُ فِي خُلْطَةٍ يَحْتَاجُ الْمَالِكَانِ فِيهَا إِلَى مُلْفَحٍ وَجَرِبِينِ وَنَحْوِهِمَا بِخِلَافٍ عَيْرَهَا كَانَ وَرِثَ جَمَاعَةً نَخْلًا مُنْمَرًا وَاقْسَمُوا بَعْدَ الرُّهُورِ فَتَلَرَمُهُمُ رِكَاةُ الْخُلْطَةِ لِإِسْتِرَاكِهِمْ حَالَةُ الْوُجُوبِ.

(فَصْلٌ) (اللِّسَاعِيُّ الْأَخْدُ مِنْ) مَالٍ (أَحَدِهِمَا) أَيِّ الْخَلِيطَيْ (وَلَوْ لَمْ يَضْطُرَ) إِلَيْهِ بِأَنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ مِنْهُمَا كَامِلًا وَوُجِدَ فِيهِ الْوَاجِبُ كَمَا لَهُ الْأَخْدُ مِنْ مَالِهِمَا وَلَأَنَّ الْمَالِيْنِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ وَالْمَاحُودِ رِكَاةُ الْجَمِيعِ عَلَى الْإِشَاعَةِ (وَالْخَلِيطَانِ يَتَرَاجَعُانِ) بِأَنَّ يَرْجِعَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيمَا إِذَا أَخَذَ السَّاعِيُّ مِنْهُمَا وَقَدْ لَا

يَتَرَاجِعُونَ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي وَيَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيمَا إِذَا أَحَدٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْأَصْنَلُ فِي التَّرَاجِعِ خَبَرُ
 {وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيلَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجِعُونَ بِيَتْهُمَا بِالسُّوَيْةِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِّ أَنْسِ السَّابِقِ} وَإِذَا رَجَعَ
 الْمَأْخُوذُ مِنْهُ رَجَعَ بِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِ كَالشَّمَارِ وَالْجُبُوبِ وَالْقِيمَةِ فِي الْمُنْقَوْمِ كَالْإِلَلِ وَالْبَقْرِ (فَإِنْ خَلَطَ
 عِشْرِينَ شَاهَ بِعِشْرِينَ) شَاهَ (فَأَحَدُ السَّاعِي وَاحِدَةً لِأَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ لَا بِقِيمَةِ
 نِصْفِهِ) لِأَنَّ قِيمَةَ نِصْفِهَا أَنْقُصُ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهَا لِتَشْقِيقِهِ فَلَوْ قُلْنَا يَرْجُعُ بِهَا لِأَجْحَافِنَا بِهِ وَلَا يَرْجُعُ
 بِنِصْفِ شَاهَ لِأَنَّهَا غَيْرُ مِثْلِيَّةٍ وَالْتَّصْرِيحُ بِقُولِهِ لَا بِقِيمَةِ نِصْفِهَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْمَجْمُوعِ.
 (وَكَذَا) لَوْ خَلَطَا (مِائَةً بِمِائَةِ) فَأَحَدُ السَّاعِي تَتَنَاهِي مِنْ أَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ لَا بِقِيمَةِ
 نِصْفِهِمَا وَلَا بِشَاهِ وَلَا بِنِصْفِ شَاهَيْنِ (فَإِنْ أَحَدٌ مِنْ كُلِّهِمَا) شَاهَ فَلَا تَرَاجِعَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَتِهِمَا إِذَا لَمْ
 يَأْخُذْ مِنْ كُلِّهِمَا إِلَّا وَاجِبَةً لَوْ اتَّفَرَدَ (وَإِنْ كَانَ لِزِيْدٍ ثَلَاثُونَ) شَاهَ (وَلِعَمْرِو عَشْرَ فَأَحَدُ السَّاعِي الشَّاهَ مِنْ
 عَمْرِو وَرَجَعَ) عَلَى زِيْدٍ (بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعِ قِيمَتِهَا أَوْ) أَحَدُهَا (مِنْ زِيْدٍ رَجَعَ) عَلَى عَمْرِو (بِالرِّبْعِ) أَيْ يَرْبِعُ
 قِيمَتِهَا (وَإِنْ كَانَ لِزِيْدٍ مِائَةً وَلِعَمْرِو خَمْسُونَ فَأَحَدُ السَّاعِي الشَّاهَيْنِ مِنْ عَمْرِو وَرَجَعَ) عَلَى زِيْدٍ (بِثَلَاثَيْنِ
 قِيمَتِهِمَا أَوْ) أَحَدُهُمَا (مِنْ زِيْدٍ رَجَعَ) عَلَى عَمْرِو (بِالثَّلَاثَةِ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ كُلِّهِمَا) شَاهَ رَجَعَ زِيْدٍ بِثَلَاثَيْنِ
 قِيمَةِ شَاهِهِ وَ رَجَعَ (عَمْرِو بِثَلَاثَيْنِ قِيمَةِ شَاهِهِ) فَإِنْ تَسَاوَى مَا عَلَيْهِمَا تَقَاصَّا.

(وَإِنْ كَانَ لِزِيْدٍ أَرْبَعُونَ مِنْ الْبَقْرِ وَلِعَمْرِو ثَلَاثُونَ) مِنْهَا (فَأَحَدُهُمَا) السَّاعِي (الثَّبِيعُ وَالْمُسِنَةُ مِنْ عَمْرِو وَرَجَعَ
 بِأَرْبَعَةِ أَسْبَاعِ قِيمَتِهِمَا أَوْ) أَحَدُهُمَا (مِنْ زِيْدٍ رَجَعَ بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعِ) مِنْ قِيمَتِهِمَا (فَإِنْ أَحَدٌ مِنْ كُلِّهِمَا
 فَرَضَهُ) بِإِنْ أَحَدٌ مِنْ زِيْدٍ مُسِنَةً وَمِنْ عَمْرِو تَبِعًا (فَلَا تَرَاجِعَ) كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ خَلَافًا لِلرَّافِعِيِّ تَبَعًا لِلإِمامِ
 وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ يَرْجِعُ زِيْدٍ بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعِ قِيمَةِ الْمُسِنَةِ وَعَمْرِو بِأَرْبَعَةِ أَسْبَاعِ قِيمَةِ الثَّبِيعِ (فَإِنْ أَحَدُ الثَّبِيعِ مِنْ
 زِيْدٍ وَالْمُسِنَةِ مِنْ عَمْرِو وَرَجَعَ) عَمْرِو (عَلَى زِيْدٍ بِأَرْبَعَةِ أَسْبَاعِهَا) أَيْ أَسْبَاعِ قِيمَةِ الْمُسِنَةِ (وَرَجَعَ عَلَيْهِ زِيْدٍ
 بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعِ) قِيمَةِ (الثَّبِيعِ) وَلَا يُعْتَبِرُ فِي الرُّجُوعِ فِيمَا ذُكِرَ إِذْنُ الشَّرِيكِ الْآخَرِ فِي الدَّفْعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
 الْخَبَرُ السَّابِقُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَكَلَامُ الْإِمامِ مُصَرَّحُ بِهِ لِإِذْنِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ فِي الْخُلْطَةِ صَارَ كَالْمَالِ
 الْمُفْنِدِ وَجَرِيَ عَلَيْهِ أَبْنُ الْأَسْنَادِ قَالَ لَأَنَّ نَفْسَ الْخُلْطَةِ مُسْلَطَةٌ عَلَى الدَّفْعِ الْمُبْرِئِ الْمُوجِبِ لِلرُّجُوعِ وَقَالَ
 الْجُرْجَانِيُّ لِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُخْرِجَ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ نَيَّةَ أَحَدِهِمَا تُغْنِي عَنْ نَيَّةِ الْآخَرِ
 وَأَنَّ قَوْلَ الرَّافِعِيِّ كَالْإِمامِ فِي كِتَابِ الْحَجَّ أَنَّ مَنْ أَدَى حَقًا عَلَى غَيْرِهِ يَحْتَاجُ لِنَيَّةِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ
 مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْخَلِيلَيْنِ فِي الرَّكَأَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ كَالْخَبَرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الرُّجُوعِ بِغَيْرِ إِذْنِ بَيْنَ أَنْ
 يُخْرِجَ مِنِ الْمَالِ الْمُشْتَرِكِ وَأَنْ يُخْرِجَ مِنْ غَيْرِهِ لَكِنْ نَقْلَ الزَّرْكَشِيِّ عَنْ الْفَاقِيِّ أَيْ مُحَمَّدُ الْمَرْوَزِيُّ فِي
 فَتاوِيهِ أَنَّ مَحْلَهُ إِذَا أَخْرَجَ مِنِ الْمُشْتَرِكِ.

(فَرَعْ وَإِنْ ظَالَمَهُ) أَيْ أَحَدُهُمَا (السَّاعِي) كَانَ أَحَدٌ مِنْهُ شَاهَ رَائِدَةً أَوْ كَرِيمَةً (لَمْ يَرْجِعْ) عَلَى الْآخَرِ (إِلَّا
 بِقِسْطِ الْوَاجِبِ) عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبِهِمَا فَلَا يَرْجِعُ بِقِسْطِ الْمَأْخُوذِ إِذْ الْمَظْلُومُ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى ظَالِمِهِ (وَيَسْتَرِدُهُ)
 أَيْ وَيَسْتَرِدُ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ الْمَأْخُوذُ (مِنْ الظَّالِمِ إِنْ بَقَى وَإِلَّا اسْتَرَدَ مَا فَضَلَ) عَنْ فَرَضِهِ وَالْفَرَضُ سَاقِطٌ كَمَا
 صَرَحَ بِهِ الْأَصْنَلُ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ أَحَدِهِمَا) (الْقِيمَةِ) تَقْلِيدًا لِلْحَنَفِيِّ (أَوْ كَبِيرَةً مِنْ السَّخَالِ) تَقْلِيدًا لِلْمَالِكِيِّ
 (سَقَطَ الْفَرَضُ وَتَرَاجِعًا) الْأَوَّلِيَّ وَرَجَعَ كَمَا فِي الْأَصْنَلِ (لِأَنَّهُ مُجْنَهَدٌ فِيهِ) بِخَلْفِ مَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ ظُلْمٌ مَحْضٌ

والتصريح بسقوط الفرض من زيادته.

الشُّرُح

(قوله للساعي الأخذ من مال أحد هما إلخ) لمن يبيّن المصنف حكم النية من الذي لم يؤخذ من ماله والحكم أنك إن كان قد أذن للشريك في الدفع عنه والنية جاز وإن لم يأذن فتحتمل أن يصح من غير نية ويكون ذلك من خصائص الخلطة لأن المالين كمال واحد وتحتمل أن يقال لا بد من نية ويحتاج هذا إلى نظر.

أ.هـ

وسيأتي في كلام الشارح أن نية أحد هما تعني عن نية الآخر (قوله ومنه يؤخذ أن نية أحد هما إلخ) أشار إلى تصحيحه (قوله إن محله إذا أخرج من المشترك) أشار إلى تصحيحه وكتب عليه الظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه وعبارة المجموع قال أصحابنا أخذ الركاة من مال الخليطين يقتضي التراجع بينهما وقد يقتضي رجوع أحد هما على صاحبه دون الآخر.

(قوله أو كبيرة من السحال) أو صحيحة لا من المراض

(فرع قد يحب) بمعنى يثبت (التراجع) الشامل للرجوع مجازاً (في خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما حمس من الإيل فيعطي الشاة أحد هما) فإن يرجع على الآخر بنصف قيمتها (فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل) منها (شاء تراجعاً أيضاً) أي كما في خلطة الحوار (فإذا شاوي) في القيمة (تقاساً) وشمل كلامه ما إذا كان المأخوذ من غير جنس المال كما مثل به وما إذا كان من جنسه بأن أخذ الفرض من مال أحد هما كما صرّح به في المجموع أو تفاقت قدر الملكين كان كان بينهما أربعون شاة لأحد هما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة الشاة أربعة دراهم فإن أخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الأكثر على الآخر بنصف درهم أو من الأخرى رجع صاحب الأقل على الآخر بنصف درهم قاله ابن الرقة فكلام المصنف أولى من تخصيص الأصل التراجع بأخذ غير الجنس وقوله أيضاً من زيادته ولا حاجة إليه بل هو موهם خلاف المزاد وما ذكر من التراجع المبني عليه التقاص إنما يأتي على ما مرّ عن الإمام وغيره أما على الأصح فلا تراجع كما صرّح به في المجموع (وحيث تزاعاً في) قدر (القيمة) ولا بيّنة وتعذر معرفتها (صدق المرجوع عليه بيّنه) لأنه غارم وقوله بيّنه من زيادته.

الشُّرُح

(قوله وقوله أيضاً من زيادته) أي كما يتراجعان لو أخذنا من أحد هما.

(فصل قد شتم الخلطة ابتداءً من الإنفراد بأن يرث المال أو بيّناعاه دفعه (محطاً) شيئاً أو جواراً (أو) بيّناعاه (غير محاطٍ فيخلطانه) الأولى فيخلطاه بخلاف النون فهذا يرى كيانه ركاه الخلطة (ولا يضر تأخيرها عن ذلك بقدر (يوم أو يومين) لأن ذلك يسير لأن لا يسقط حكم السوم لو علقت فيه السائمة وهذا من زيادته (أو) بأن يملك كلّ منها دون نصاب ثم (يكمل النصاب بالخلطة) فيرى كيانه ركاه لعدم انعقاد الحول على ما ملكاه عند الإنفراد (فإذا طرأت الخلطة) على الإنفراد (والحولان متفقان) لأن ملك

كُلُّ مِنْهُمَا أَرْبَعِينَ شَأْةً غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ وَخَلَطًا غُرَّةَ صَفَرٍ (أَوْ مُخْتَلِفَانِ) كَأَنْ مَلَكَ أَحَدُهُمَا غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ وَالْآخَرُ غُرَّةَ صَفَرٍ وَخَلَطًا غُرَّةَ شَهْرِ رَبِيعٍ (زَكِيَا فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ) تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ الْإِنْفِرَادِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْخُلْطَةُ طَارِئَةٌ (وَفِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدُهُ يُرْكَيْنَ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ) يَلْنَ يُرْكَيْ (كُلُّ) مِنْهُمَا (الْحَوْلُهُ فَإِنْ مَلَكَ كُلُّ) مِنْهُمَا (غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ أَرْبَعِينَ) شَأْةً (وَخَلَطًا هُنَّا فِي صَفَرٍ وَجَبَ) عَلَيْهِمَا (فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ شَائِنَ) عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدَةً (وَفِي الْحَوْلِ الثَّانِي شَأْةً) عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُهَا وَكَذَا فِي كُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ. (وَإِنْ مَلَكَهَا) أَيْ إِحْدَى الْأَرْبَعِينَ (أَحَدُهُمَا فِي) غُرَّةَ (الْمُحَرَّمِ وَالْآخَرُ الْآخَرِ) (فِي) غُرَّةَ (صَفَرٍ وَخَلَطًا فِي) غُرَّةَ شَهْرِ (رَبِيعٍ لِرِمَاهُمَا فِي الْحَوْلِ الثَّانِي) كَكُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ (شَأْةً نِصْفُهَا) عَلَى الْأَوَّلِ (فِي غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ وَنِصْفُهَا) عَلَى الثَّانِي (فِي) غُرَّةَ (صَفَرٍ) وَلِزَمْهُمَا فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ شَائِنَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَوَّلِ فِي غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ وَالْآخَرِ عَلَى الثَّانِي فِي غُرَّةَ صَفَرٍ (فَإِنَّا بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْ آخَرَ فِي) أَثْنَاءَ (الْحَوْلِ الْأَوَّلِ وَلَدَامُ الْمُسْتَرِي الْخُلْطَةَ زَكِيَّ) الْمُسْتَرِي (فِي حَوْلِهِ الْأَوَّلِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ) كَسَائِرُ أَحْوَالِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ حَالَةُ اِنْفِرَادٍ (دُونَ صَاحِبِهِ) أَيْ الشَّرِيكِ الْآخَرِ فَيُرْكَيْ فِي حَوْلِهِ الْأَوَّلِ زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ وَتَعْبِيرُهُ بِأَحَدِهِمَا أَعْمَ منْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِالثَّانِي (وَكَذَا حُكْمُ يَهُودِيٍّ) الْأَوَّلِيَّ ذِمَّيِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَأَوْلَى مِنْهُمَا كَافِرُ (مُخَالِطًا لِمُسْلِمٍ إِذَا أَسْلَمَ) الْيَهُودِيُّ (فِي أَثْنَاءَ الْحَوْلِ) فَيُرْكَيْ فِي حَوْلِهِ الْأَوَّلِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ دُونَ الْمُسْلِمِ وَتَعْبِيرُهُ بِأَثْنَاءَ الْحَوْلِ أَعْمَ مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِغُرَّةَ صَفَرٍ.

(فَرْعُ إِذَا احْتَلَفَ تَارِيْخُ أَمْلَاكِ الرَّجُلِ فَلِكُلِّ) مِنَ الْأَمْلَاكِ (بِالسُّبْبَةِ إِلَى مَا بَعْدُهُ) مِنْهَا (حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقْطُ وَبِالسُّبْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ حُكْمُ الْخُلْطَةِ) مُطْلَقاً كَنْظِيرِهِ فِي اِحْتَلَافِ تَارِيْخِ أَمْلَاكِ الرَّجُلِينَ وَهَذِهِ النُّسْخَةُ أَوْلَى مِنْ نُسْخَةٍ فِيهَا تَأْخِيرٌ قَوْلُهُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقْطُ عَنْ قَوْلِهِ حُكْمُ الْخُلْطَةِ (مِثَالُ مَلَكِ أَرْبَعِينَ غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ وَأَرْبَعِينَ غُرَّةَ صَفَرٍ وَأَرْبَعِينَ غُرَّةَ شَهْرِ (رَبِيعٍ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ يَجْبُ) عَلَيْهِ (غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ شَأْةً) تَغْلِيْبًا لِلِّإِنْفِرَادِ كَمَا مَرَ (ثُمَّ غُرَّةَ صَفَرٍ نِصْفُ شَأْةً) لِأَنَّ الْمُمْلُوكَ فِيهَا كَانَ خَلِيلًا لِلْأَوَّلِ كُلَّ الْحَوْلِ (وَغُرَّةَ) شَهْرِ (رَبِيعٍ ثُلُثُ شَأْةً) لِأَنَّ الْمُمْلُوكَ فِيهَا كَانَ خَلِيلًا لِلْأَوَّلِينَ كُلَّ الْحَوْلِ (ثُمَّ فِي كُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ شَأْةً فِي) غُرَّةَ (كُلُّ شَهْرٍ) مِنَ الْأَشْهِرِ الْثَّلَاثَةِ (ثُلُثَهَا وَإِذَا) اِحْتَلَفَ تَارِيْخُ أَمْلَاكِ رَجُلِينَ كَأَنْ (مَلَكَ رَجُلٌ) (أَرْبَعِينَ غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ عِشْرِينَ غُرَّةَ صَفَرٍ وَخَلَطًا هُنَّا فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَوَّلِ شَأْةً فِي الْمُحَرَّمِ وَعَلَى الثَّانِي ثُلُثُ شَأْةً فِي صَفَرٍ) لِأَنَّهُ خَالَطَ فِي كُلِّ حَوْلٍ (وَفِيمَا بَعْدُهُ يَجْبُ عَلَيْهِمَا) فِي كُلِّ حَوْلٍ (شَأْةً عَلَى صَاحِبِ الْعِشْرِينِ ثُلُثَهَا) لِحَوْلِهِ وَعَلَى الْآخَرِ ثُلُثَهَا لِحَوْلِهِ وَكَانَ الْأَسْبَبُ ذِكْرُ هَذَا الْمِثَالِ قَبْلَ الْفَرْعَ.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَهَذِهِ النُّسْخَةُ أَوْلَى مِنْ نُسْخَةٍ فِيهَا إِلَخْ) فَإِنَّهَا غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ (قَوْلُهُ ثُمَّ فِي غُرَّةَ صَفَرٍ نِصْفُ شَأْةِ إِلَخْ) يَبْنِيْغِي تَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا إِذَا عَجَلَ الْمَالِكُ زَكَاةَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ فِيمَا عَدَ الْحَوْلَ الْأَوَّلَ مَا ذُكِرَ مِنْ نَحْوِ شَأْةٍ أَوْ غَيْرِهِ بَلْ يَبْنِيْغِي أَنْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَيْضًا وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ لِنَفْصِ مَالِهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ بِإِنْتَقَالِ جُرْءِ مِنْهُ لِلْمُسْتَحِقِينَ وَلَوْ لَحْظَةَ فَتَأْمَلْ سَمَّا تَفَقَّهَهُ آخِرًا مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمُسْتَحِقِينَ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ آخِرَ الْحَوْلِ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِمَا تَعَجَّلَتْ زَكَاةَهُ وَقَوْلُهُ يَبْنِيْغِي تَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَخْ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فرع) لو (ملك أربعين شاة ثم باع) في أشاء الحول (نصفها مشاعاً) مطلقاً (أو معيناً ولم يفرد) أي يميزه بالقبض) أي معه (لم ينقطع الحول) لاستمرار النصاب بصفة الانفراد ثم بصفة الاختلاط (فيلم البائع لحوله نصف شاة) لوجود الخلطة في ملكه كل الحول (ولا شيء على المشتري لأن الركعة تعلقت بالعين) تعلق شركة (فينقص النصاب) قبل تمام حوله (إذ) كان البائع (آخرها) أي الشاة أي نصفها (من غيره) أي النصاب (لأن المالك فيها) أي في نصفها (عاد بعد زواله) قوله الإسنيوي في كلامه على زكاة الأجرة فيما لو أجر دارا بثمانين دينارا محله إذا كان الإخراج من غيرها لا منها يحمل على إخراجه من غيرها مغلا أو من غيرها مما لزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة أما إذا باع نصفها معينا وأفرد مع قبضه فينقطع الحول سواء أكثر رمن التفريق أم لا هذا تغير كلامه وهو ما في الأصل وأنت خير بآن القبض ليس شرطا في الانقطاع (إذ كان لكل) منهما (أربعون فبا عنة بعنه نصف صاحبه في أشاء الحول انقطع) حولهما لانقطاع الملك الأول (لو باع أحدهما نصف عنده بنصف عنة صاحبه شائعين) في أشاء الحول (ولم تسبق خلطة لم ينقطع الحول فيما بقي لكل) منهما من الغنم كما لو كان لواحد أربعون فبا عنة نصفها شائعا لا ينقطع حوله كما مر (فعند تمام حوله) أي ما بقي لكل منهما (يجب على كل) منهما (نصف شاة لثبوت حكم الانفراد أولا) في أربعين وحصة العشرين منها النصف (وبنظام حول التتابع يلزم كلا) منهما لما ابتدأه (ربع شاة) للخلطة كل الحول (وفيما بعده) من الأحوال يجب (على كل) منهما (ربع شاة لحول الملك وربع آخر لحول التتابع) آخر (لحول التتابع) كما عرف مما مر والتصريح بهذا من زيادته أما إذا سبقت خلطة فإن لم تقع عقب الملكين على ما مر فالحكم كما ذكر وإنما فيلم كلا منهما ربع شاة لحول الملك وربع أخرى لحول التتابع مطلقاً.

الشرح

(قوله وأنت خير بآن القبض ليس شرطا في الانقطاع) الذي أفاده كلام المصنف وصرح به أصله أن شرط الانقطاع إنما هو لتمييز بالقبض فالتمييز بدونه لا يتر لضعيه وهو محمول على ما ذكره من التفصيل في الانفراق

(فرع رجالن بيهمما أربعون) شاة (محاتطة ثم خالطهما ثالث بعشرين) في أشاء حولهما (وميز أحدهما عشريه قبل) تمام (الحول فلا شيء عليه) عند تمامه لأن ماله دون نصاب وقد انقطعت الخلطة (ويلزم صاحبه نصف شاة لحوله والثالث نصف شاة لحوله) لوجود الخلطة في جميع حوليما (وإذا كان بينهما ثمانون مشتركة فاقتسمهاا بعد ستة أشهر وافترقا) عن الخلطة (لzym كلا عند تمام باقي الحول نصف شاة ثم لكل ستة أشهر نصف شاة) بناء على أن القسمة بيع وإن قلنا إنها إقرار لzym كلا عند تمام حوله شاة كما لو ميزا في خلطة الجوار والتصريح هنا بالنفييد بقوله وافترقا وبالترجمة من زيادته وخرج بالنفييد ما لو استمررت الخلطة فيلم كلا عند تمام باقي الحول وعند كل ستة أشهر ربع شاة (وكذا إذا كان بينهما أربعون فاشترى أحدهما نصيب صاحبه بعد ستة أشهر لزمه لكن ستة أشهر نصف شاة) في إطلاقه كالروضة هنا مع بعض ما مر أن تعلق الزكاة بالنصاب يمنع وجوبها ثانية وإن أخرج من غيره فيحمل ذلك على ما إذا زاد النصاب بالتوالد.

الشَّرْح

(قوله ثم لِكُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نِصْفُ شَاهِ لَمَّا تَجَدَ مِلْكُه) وَهَذَا فِي كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

(فصل) إِذَا (خَالَطَ) غَيْرَهُ (بِعَضِ مِلْكِهِ) خُلْطَةَ شُيُوعٍ أَوْ خُلْطَةَ جِوارٍ (فَلِمَنْقِرِد) مِنْ حِسْبِهِ (حُكْمُ الْمُخْتَلَطِ) لِأَنَّ الْخُلْطَةَ لَيْسَتْ خُلْطَةً عَيْنٍ أَيْ يَخْتَصُ حُكْمُهَا بِالْمَخْلُوطِ بَلْ خُلْطَةً مِلْكٍ أَيْ يَبْتَثُ حُكْمُهَا فِي جَمِيعِ الْمِلْكِ لِأَنَّهَا تَجْعَلُ مَالَ الْإِثْنَيْنِ كَمَالَ الْوَاحِدِ يُضْمَنُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ تَفَرَّقَ (فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سِتُّونَ) شَاهٌ (فَخَلَطَ عِشْرِينَ مِنْهَا بِعِشْرِينَ لِآخَرَ فَعَلَيْهِمَا شَاهٌ عَلَى صَاحِبِ السَّيْنَيْنِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا) وَكَانَهُ خَلَطَ جَمِيعَهَا بِعِشْرِينَ وَعَلَى صَاحِبِ الْعِشْرِينَ رِبْعُهَا (وَإِذَا خَلَطَ عِشْرِينَ بِعِشْرِينَ) لِغَيْرِهِ (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَرْبَعُونَ مُنْفَرِدَةً فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا (نِصْفُ شَاهٍ) لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِائَةً وَعِشْرُونَ وَلَا يَخْتَافُ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ (وَإِنْ اخْتَافَ الْحَوْلُ وَالْبَلَدُ) كَمَالُ الْوَاحِدِ كَمَا مَرَ.

(فرع) فِيمَا إِذَا خَالَطَ بِبَعْضِ مَالِهِ وَاحِدًا وَبِبَعْضِهِ آخَرَ وَلَمْ يُخَالِطْ أَحَدَ خَلِيلِهِ الْآخَرِ (وَإِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُونَ) شَاهٌ (فَخَلَطَ كُلَّ عِشْرِينَ) مِنْهَا (بِعِشْرِينَ لِرَجُلٍ وَلَا يَمْلُكُونَ غَيْرَهَا لِرِمَهِ نِصْفُ شَاهٍ) لِأَنَّهُ خَلَطَ لَهُمَا وَالْجُمْلَةَ ثَمَانُونَ وَوَاجِبُهَا شَاهٌ وَحِصَةُ الْأَرْبَعِينَ نِصْفُهَا (ثُمَّ عَلَى كُلِّ مِنَ الْآخَرِيْنِ رِبْعُ شَاهٍ ضَسَّا إِلَى الْخَلِيلِ) وَهُوَ مَالُ الْأَوَّلِ (وَخَلِيلُ الْخَلِيلِ) وَهُوَ مَالُ الْآخَرِ كَمَا انْضَمَ مَالُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي حَقِّ الْأَوَّلِ (وَإِذَا كَانَ لَهُ سِتُّونَ) شَاهٌ (فَخَلَطَ كُلَّ عِشْرِينَ مِنْهَا بِعِشْرِينَ) شَاهٌ لِآخَرَ وَلَا يَمْلُكُونَ غَيْرَهَا (فَعَلَيْهِ نِصْفُ شَاهٍ) لِأَنَّ جُمْلَةَ الْخَلِيلِ مِائَةً وَعِشْرُونَ وَوَاجِبُهَا شَاهٌ وَحِصَةُ السَّيْنَيْنِ نِصْفُهَا (ثُمَّ عَلَى كُلِّ مِنْ خُلْطَائِهِ سُدُّسُ شَاهٍ) لِمَا مَرَ (وَإِذَا كَانَ لَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ مِنَ الْأَيْلِ فَخَلَطَ كُلَّ خَمْسٍ مِنْهَا بِخَمْسٍ لِآخَرَ) وَلَا يَمْلُكُونَ غَيْرَهَا (فَعَلَيْهِ نِصْفُ حِقَّةٍ) لِأَنَّ الْجُمْلَةَ حَمْسُونَ وَوَاجِبُهَا حِقَّةٌ وَحِصَةُ الْحَمْسِ وَالْعِشْرِينَ نِصْفُهَا (ثُمَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمْ) أَيْ مِنَ الْآخَرِيْنِ عَشْرُ حِقَّةٍ لِمَا مَرَ وَإِذَا مَلَكَ عَشْرًا مِنَ الْأَيْلِ فَخَلَطَ كُلَّ خَمْسٍ مِنْهَا بِخَمْسَ عَشْرَةَ لِآخَرَ وَلَا يَمْلُكُونَ غَيْرَهَا (فَعَلَيْهِ رِبْعٌ بِنْتٌ لَبُونٍ) لِأَنَّ الْجُمْلَةَ أَرْبَعُونَ وَوَاجِبُهَا بِنْتُ لَبُونٍ وَحِصَةُ الْعِشْرِينَ رِبْعُهَا (ثُمَّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ مِنَ الْآخَرِيْنِ (رِبْعٌ وَثُمْنُونَ) مِنْ بِنْتٍ لَبُونٍ لِمَا مَرَ.

(وَإِذَا مَلَكَ عِشْرِينَ) مِنَ الْأَيْلِ (فَخَلَطَ كُلَّ خَمْسٍ مِنْهَا بِخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ لِآخَرَ) وَلَا يَمْلُكُونَ غَيْرَهَا (لِرِمَهِ الْأَعْبَطِ مِنْ نِصْفِ بِنْتٍ لَبُونٍ وَحُمْسَيْنِيِّ حِقَّةٍ وَلَزَمَ كُلًا مِنْ خُلْطَائِهِ تِسْعَةً أَعْشَارِ حِقَّةٍ أَوْ بِنْتٌ لَبُونٍ وَثُمْنَهَا لِأَنَّ الْأَيْلَ مِائَتَانِ وَوَاجِبُهَا الْأَعْبَطِ) مِنْ خَمْسٍ بَنَاتِ لَبُونٍ وَأَرْبَعَ حِقَّاتٍ كَمَا مَرَ وَنِسْبَةُ مَالِ الْأَوَّلِ إِلَى الْمِائَتَيْنِ عَشْرُ فَلَزَمَهُ عَشْرُ الْأَعْبَطِ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ نِصْفُ بِنْتٍ لَبُونٍ أَوْ خَمْسًا حِقَّةٍ كَمَا ذُكِرَ وَلَزَمَ كُلًا مِنْ خُلْطَائِهِ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ وَهُوَ مَا ذُكِرَ (هَذَا كُلُّهُ إِذَا تَقْتَطَعُ الْأَحْوَالُ فَإِنْ اخْتَافَ رَكَوْنَ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةً الْأَنْفَرِادِ) وَفِيمَا بَعْدَهُ رَكَأَةُ الْخُلْطَةِ (كَمَا سَبَقَ) وَكَانَ الْأَوَّلَيْ تَأْخِيرٌ هَذَا عَنْ قَوْلِهِ (وَإِذَا خَلَطَ مَنْ لَهُ خَمْسٌ وَسِتُّونَ شَاهٌ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْهَا بِخَمْسَ عَشْرَةَ لَرِيدٍ) وَلَا يَمْلِكَنِ غَيْرَهَا (فَالْوَاجِبُ) عَلَيْهِمَا (شَاهٌ عَلَى رِيدٍ مِنْهَا ثُمَّ نِصْفُهُ) مِنْ ثُمَّنَ وَعَلَى الْأَوَّلِ سِتَّةُ أَمْتَانَ وَنِصْفُ ثُمَّنَ بِنِسْبَةِ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الْمَجْمُوعِ (الشَّرْطُ التَّالِثُ لِرَكَأَةِ الْمَوَاشِيِّ) أَيْ لِوُجُوبِهَا (الْحَوْلُ) لِاتَّارٍ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَى أَبُو دَاؤُدْ حَبَرْ {لَا رَكَأَةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ} وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا مَجْبُورٌ بِمَا قَبْلَهُ (وَهُوَ شَرْطٌ) فِي وُجُوبِهَا (لَا فِي) وُجُوبِ رَكَأَةِ (نَتَاجٍ) بِكَسْرِ التُّونِ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَفْعُولِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ يُقَالُ

تُنجز النَّاكِةُ بِالْبَيْنَاءِ لِلْمَفْعُولِ نَتَاجًاً بِكَسْرِ النُّونِ أَيْ وَلَدَتْ وَإِنَّمَا تَجِبُ الرِّزْكَاهُ فِيهِ إِذَا (حَدَثَ قَبْلَ تَمامِ الْحَوْلِ) أَيْ حَوْلَ الْأَمْهَاتِ فَلَوْ حَدَثَ بَعْدَهُ وَلَوْ قَبْلَ التَّمْكُنِ مِنَ الْأَدَاءِ فَلَا يُرِكِي لِذَلِكَ الْحَوْلُ لِتَقْرِيرِ وَاجِبِ الْأَصْلِهِ وَلَأَنَّ الْحَوْلَ الثَّانِي أَؤْلَئِي بِهِ وَلَوْ حَدَثَ مَعَهُ فَقَضِيَّهُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَا رِزْكَاهُ فِيهِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِرِ فِي الْحَوْلِ (وَبَعْدَ تَمامِ الصَّابِ) مِنَ الْأَمْهَاتِ فَلَوْ مَلَكَ مَا شِيَّءَ دُونَ الصَّابِ ثُمَّ تَوَالَّدَتْ فَبَلَغَتْ بِالنَّتَاجِ نِصَابًا فَالْحَوْلُ يَبْدِأُ مِنْ وَقْتِ كَمَالِ الصَّابِ لِأَنَّهُ زِيادةٌ بِهَا ثُمَّ الصَّابُ فَيَبْدِأُ الْحَوْلُ مِنْ وَقْتِ التَّمَامِ كَالْمُسْتَقَادِ بِالشَّرَاءِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ مِلْكِهِ لَهُ بِسَبَبِ مِلْكِ الْأَمْهَاتِ بِخَلْفِ مَا لَوْ أَوْصَى الْمُوصَى لَهُ بِالْحَمْلِ بِهِ لِمَالِكِ الْأَمْهَاتِ وَمَاتَ ثُمَّ حَصَلَ النَّتَاجُ (فَيُرِكِي لِحَوْلِ الْأَمْهَاتِ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ) لِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(والنَّتَاجُ نِصَابٌ) لِأَنَّ الْوَلَدَ إِذَا تَبَعَ الْأُمُّ فِي الْحُكْمِ لَمْ يَنْقُطِعُ الْحُكْمُ بِمَوْتِهَا كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْأَصْلُ فِي زَكَاتِهِ أَمْرٌ عُمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَاعِيَهُ بِأَنْ يَعْتَدَ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ الَّتِي يَرْوُحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدِيهِ رَوَاهُ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ يَإِسْنَادِ صَحِيحٍ وَيُوَافِقُهُ أَنَّ الْمَعْنَى فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ أَنْ يَحْصُلَ التَّمَامُ وَالنَّتَاجُ نَمَاءً عَظِيمًا فَيَبْتَعِي الْأَصْلُوْلَ فِي الْحَوْلِ وَاسْتَشْكَلَ إِيجَابُ الرِّزْكَاهِ فِيهِ بِمَا سَيَّاتِي مِنْ اشْتِرَاطِ السَّوْمِ فِي كَلَّا مُبَاحٍ وَيُجَابُ بِأَنَّ اشْتِرَاطَهُ خَاصٌ بِغَيْرِ النَّتَاجِ التَّابِعِ لِأُمِّهِ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ سَلَّمَ عُمُومَهُ لَهُ فَاللَّبَنُ كَالْكَلَّا لِأَنَّهُ نَاشِئٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَطُ فِي الْكَلَّا أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا عَلَى مَا يَأْتِي بِيَاهُ (وَمَا مَلِكُهُ مِنْهُ) (بِشَرَاءِ وَتَحْوِهِ يُضَمِّ إِلَيْهِ) مَا عِنْدُهُ فِي (الصَّابِ) لِأَنَّهُ بِالْكُثْرَهِ فِيهِ بَلَغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاهَ (لَا فِي الْحَوْلِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى النَّتَاجِ لِأَنَّهُ مُسْتَقَادٌ وَهُوَ أَصْلُ بِتْفِسِهِ تَحِبُ الرِّزْكَاهُ فِي عَيْنِهِ فَيُفَرِّدُ بِالْحَوْلِ كَالْمُسْتَقَادِ مِنْ غَيْرِ الْحِسْنِ (فَإِذَا مَلَكَ تَلَاثِينَ بَقْرَةً الْيَوْمَ وَعَشْرًا غَدًّا رَكَى تَلَاثِينَ لِحَوْلِ الْيَوْمِ تَبَعِيَا وَعَشْرًا (الْعِدِ) أَيْ لِحَوْلِهِ وَفِي تُسْخَهِ لِعَدِهِ (رِبْعُ مُسِنَّةٍ) لِأَنَّهَا حَالَطَتِ التَّلَاثِينَ فِي جَمِيعِ حَوْلِهَا وَوَاجِبُ الْأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً وَحَصَّةُ الْعَشْرِ رُبْعِهَا. (ثُمَّ كُلُّ سَنَةٍ أَوْلَى يَوْمٍ) مِنْهَا (ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مُسِنَّةٍ) لِلتَّلَاثِينَ (وَفِي غِدْرِ رُبْعِهَا) لِلْعَشِرِ (وَإِذَا مَلَكَ إِلَّا عِشْرِينَ ثُمَّ اشْتَرَى) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ (عَشْرًا فَعَلَيْهِ لِحَوْلِ الْعِشْرِينَ أَرْبَعُ شَيَاهٍ وَلِحَوْلِ الْعَشِرِ ثُلُثٌ بِنْتُ مَخَاصِّ ثُمَّ) عَلَيْهِ (كُلُّ حَوْلٍ بِنْتُ مَخَاصِّ ثُلُثَاهَا لِحَوْلِهَا) أَيْ الْعِشْرِينَ (وَثُلُثٌ لِحَوْلِ الشَّرَاءِ وَقُسْ عَلَيْهِ) فَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى فِي هَذِهِ حَمْسَاءَ فَعَلَيْهِ لِحَوْلِ الْعِشْرِينَ أَرْبَعُ شَيَاهٍ وَلِحَوْلِ الْخَمْسِ حُمْسٌ بَنَاتِ مَخَاصِّ ثُمَّ كُلُّ حَوْلٍ بِنْتُ مَخَاصِّ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِهَا لِحَوْلِ الْعِشْرِينَ وَحُمْسُهَا لِحَوْلِ الشَّرَاءِ وَهَذَا كَمَا مَا مَرَّ فِي طُرُقِ الْخُلْطَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ يَحِبُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى رِزْكَاهُ الْأَنْفِرَادِ وَبَعْدَهَا رِزْكَاهُ الْخُلْطَةِ وَلَوْ تَرَكَ قَوْلُهُ اشْتَرَى كَمَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا كَانَ أَعَمَّ وَأَحْصَرَ.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا مَجْبُورٌ بِمَا قَبْلَهُ) وَيَعْضُدُهُ إِجْمَاعُ التَّائِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ (قَوْلُهُ وَهُوَ شَرْطٌ فِي وُجُوبِهَا) وَلِأَنَّهُ لَوْ أَنْتَفَهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَزِمَهُ ضَمَانُ الرِّزْكَاهِ فَلَوْ لَمْ تَحِبْ لَمَا ضَمَنَهَا كَمَا قَبْلَ الْحَوْلِ (قَوْلُهُ فَقَضِيَّهُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَا رِزْكَاهُ فِيهِ أَيْضًا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيَّهِ قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ فِي رِزْكَاتِهِ أَمْرٌ عُمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَخْ (وَعَنْ عَلَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ وَلَا يُعْرِفُ لَهُمَا مُخَالِفٌ) (قَوْلُهُ وَاسْتَشْكَلَ إِيجَابُ الرِّزْكَاهِ فِيهِ بِمَا سَيَّاتِي إِلَخْ) أَجِيبَ عَنْهُ بِأَجْوِيَّهِ أَحَدُهَا أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي افْتَانَتْ فِيهَا السَّخَالُ بِاللَّبَنِ يَسِيرَةٌ بِحِيثُ لَوْ فَرِضَ مِثْلُهَا فِي عَلَفِ السَّائِمَةِ لَمْ

يُخرجها عن السَّوْمِ فَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ صَارَتْ مَعْلُوفَةً فَلَا رَكَأَةَ فِيهَا لِأَنَّ اللَّهَ مُتَمَّلٌ كَالْعَلَفِ الثَّانِي أَنَّ السَّخْلَةَ الْمُعَذَّةَ بِاللَّبَنِ لَا تُعْدُ مَعْلُوفَةً عُرْفًا وَلَا شَرْعًا وَلِهَا لَوْ أَسْلَمَ فِي لَحْمٍ مَعْلُوفَةً لَمْ يُجْبِرْ عَلَى قَبْوِلِ لَحْمٍ رَضِيعِهِ لِأَنَّ الْمَعْلُوفَ مُخْتَصٌ بِأَكْلِ الْحَبْ وَفِيهِ نَظَرُ التَّالِثِ أَنَّ اللَّبَنَ الَّذِي تَشْرِبُهُ السَّخْلَةُ لَا يُعْدُ مُؤْنَةً فِي الْعُرْفِ لِأَنَّهُ يَأْتِي مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيُسْتَخْلِفُ إِذَا حُلِبَ فَهُوَ شَيْءٌ بِالْمَاءِ فَلَمْ يُسْقِطْ الرَّكَأَةَ الرَّابِعَ أَنَّ اللَّبَنَ وَإِنْ عُدَّ شُرْبَهُ مُؤْنَةً إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَجِبُ صِرَافُهُ فِي سَقِّي السَّخْلَةِ وَلَا يَحْلُّ لِلْمَالِكِ أَنْ يَحْلُبَ إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلِدَهَا وَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ كَانَ مُقْدَمًا عَلَى حَقِّ الْمَالِكِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى مَالِكِ الْمَاءِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ دُخُولِ وَفْتِ الصَّلَادَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ وَلَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَفْتِ لَمْ يَصِحَّ لِتَعْلُقِ حَقِّ اللَّهِ بِهِ وَيَجِبُ صِرَافُهُ إِلَى الْوُضُوءِ فَكَذَا لَبَنُ الشَّاءِ يَجِبُ صِرَافُهُ إِلَى السَّخْلَةِ فَلَا تَسْفُطُ الرَّكَأَةُ س.

وَأَحِيبُ أَيْضًا بِأَنَّ النَّاتَاجَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ إِلَّا بِاللَّبَنِ فَلَوْ اعْتَبَرْنَا السَّوْمَ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ بِخِلَافِ الْكِبَارِ فَإِنَّهَا تَعِيشُ بِغَيْرِ اللَّبَنِ وَبِأَنَّ مَا تَشْرِبُهُ السَّخْلَةُ مِنَ اللَّبَنِ يُجْبِرُ بِمُؤْنَاهَا وَكِبْرِهَا بِخِلَافِ الْمَعْلُوفَةِ فَإِنَّهَا قَدْ لَا شَمْنُ وَلَا تَكْبُرُ وَبِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْجَبُوا الرَّكَأَةَ فِي السَّخْلَةِ الَّتِي يَرُوحُ بِهَا السَّاعِي عَلَى يَدِهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِإِنَّهَا لَا تَعِيشُ إِلَّا بِاللَّبَنِ.

(فرع خروج بعض الجنين) في الحول وَقَدْ تَمَ (قبل الفصالِ لَا يُؤْتَرُ) أَيْ لَا حُكْمَ لَهُ كَنْظَائِهِ (فَلَوْ قَالَ الْمَالِكُ تُتَجَّثُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَوْ هِيَ) أَيْ السَّخَالُ وَلَوْ قَالَ هُوَ أَيْ النَّاتَاجُ كَانَ أَوْلَى (شِراءً) أَيْ مُشْتَرَاةً أَوْ تَحْوُهُ وَخَالِفُهُ السَّاعِي (صُدُقَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمٌ مَا ادْعَاهُ السَّاعِي وَعَدَمُ الْوُجُوبِ (وَإِنْ أُتُّهُمْ حَلَفُوا) احْتِياطًا لِحَقِّ الْمُسْتَحِقِينَ وَحَلْفُهُ مَنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ كَمَا سَيَاتِي فِي آخِرِ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ (وَإِنْ هَلَكَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّصَابِ (وَتُتَجَّثُ وَاحِدَةٌ) مِنْهُ (مَعًا أَوْ شَكَّ هُلْ وَقَعَا) أَيْ الْهَلَكُ وَالنَّاتَاجُ (مَعًا) أَوْ لَا (لَمْ يَنْقُطِعْ الْحَوْلُ) لِأَنَّهُ فِي الْأَوْلَى لَمْ يُخْلِلْ مِنْ نَصَابٍ وَالْأَصْلُ فِي التَّانِيَةِ بِقَاءُ الْحَوْلِ (الشَّرْطُ الرَّابِعُ بِقَاءُ الْمَالِكِ) فِي الْمَاسِيَةِ جَمِيعُ الْحَوْلِ (فَمَنْ باعَ الْمَاشِيَةَ أَوْ بَادَلَ بِهَا) غَيْرُهَا مِنْ جِنِسِهَا أَوْ غَيْرِهِ (في أَثْنَاءِ الْحَوْلِ انْقَطَعَ الْحَوْلُ لِأَنَّهُ مِلْكٌ جَدِيدٌ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَوْلٍ جَدِيدٍ (وَكَذَا الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ (صَيْرَفِيًّا) بَادَلَ لِلشَّجَارَةِ لِأَنَّهَا فِيهَا ضَعِيفَةٌ نَادِرَةٌ وَالرَّكَأَةُ الْوَاجِهَةُ رَكَأَةُ عَيْنٍ بِخَالِفِهَا فِي الْعَرْضِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ يُسْتَثْنِي مِنْ هَذَا الشَّرْطِ مَا لَوْ مَلَكَ نَصَابًا مِنَ النَّقْدِ ثُمَّ أَفْرَضَهُ غَيْرِهِ فَلَا يَنْقُطِعُ الْحَوْلُ فَإِنْ كَانَ مَلِيًّا أَوْ عَادَ إِلَيْهِ أَخْرَجَ الرَّكَأَةَ أَخْرَ الْحَوْلِ صَرَحَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَجَعَلَهُ أَصْنَالًا مَقِيسًا عَلَيْهِ اثْتَمَى وَتَعْبِيرُ الْمُصَنَّفِ يَقُولُهُ وَكَذَا الْذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِقَوْلِهِ وَكَذَا لَوْ بَادَلَ الْذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ أَوْ بِالْوَرِقِ (وَيُكْرَهُ ذَلِكَ) أَيْ كُلُّ مِنَ الْبَيْعِ وَالْمَبَادِلَةِ (فِرَارًا مِنَ الرَّكَأَةِ) لِأَنَّهُ فِرَارٌ مِنَ الْقُرْبَةِ بِخَالِفِ مَا إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَارِ أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَمْهُمْ (فَلَوْ عَاوَضَ غَيْرِهِ) بِإِنْ أَحَدُ مِنْهُ تَسْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا (بِتِسْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا مِنْ عِشْرِينَ) دِينَارًا (زَكَى الدِّينَارَ لِحَوْلِهِ وَتِلْكَ) أَيْ التَّسْعَةَ عَشَرَ (لِحَوْلِهَا) وَالنَّصْرِيَحُ بِهِذَا مِنْ زِيَادَتِهِ هَذَا فِي الْمَبَادِلَةِ الصَّحِيحَةِ (أَمَّا الْمَبَادِلَةُ الْفَاسِدَةُ فَلَا تَنْقُطِعُ الْحَوْلُ) وَإِنْ اتَّصلَتْ بِالْفَبْضِيِّ لِأَنَّهَا لَا تُرِيلُ الْمَلِكَ.

الشَّرْحُ

(قوله لِأَنَّهَا فِيهِمَا ضَعِيفَةٌ) لِأَنَّهَا إِنْ بَيَعْتُ بِجِنِسِهَا فَلَا رِيحٌ أَوْ بَغَيْرِهِ فَالرِّيحُ قَلِيلٌ لِوُجُوبِ النَّقَابُضِ فِي

المجلس (قوله صرَّح به الشَّيخُ أَبُو حَامِدٍ) وَقَدْ ذَكَرَ الرَّافعِيُّ فِي بَابِ رَكَّاَةِ النَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ تَعْلِيلٍ وَحَدَّفَهُ مِنْ الرَّوْضَةِ وَرَأَدَهُ الْمُصَنَّفُ ثُمَّ (قوله وَكَذَا لَوْ بَادَلَ الْذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ إِلَّا) لَا يَخْتَصُ ذَلِكَ بِالنَّفْدِ بَلْ لَوْ كَانَتْ عِنْدُهُ سَائِمَةً نِصَابًا لِلنَّجَارَةِ فَبَادَلَ بِهَا نِصَابًا مِنْ جِنْسِهَا لِلنَّجَارَةِ كَانَ كَالْمُبَاذَلَةِ بِالنُّفُودِ نَفْلَةُ الْبَقْنِيَّةِ فِي حَوَاسِيهِ عَنْ مُفْتَضَى كَلَامِ الْمَازُودِيِّ.

(فرع) لَوْ (بَاعَ النِّصَابَ) قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهِ (ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ بِعِيبٍ أَوْ أَفَالَهُ اسْتَأْنَافَ) الْحَوْلُ مِنْ حِينِ الرَّدِّ وَلَوْ كَانَ الرَّدُّ قَبْلَ الْقِبْضَةِ لِتَجَدُّدِ مِلْكِهِ (فَإِنْ حَالَ الْحَوْلُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعِيْبِ امْتَنَعَ الرَّدُّ فِي الْحَالِ لِتَعْلُقِ الرَّزْكَةِ بِالْمَالِ فَهُوَ عَيْبٌ حَادِثٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِيِّ مِنْ حِينِ إِنَّ لِلسَّاعِيِّ أَخْدُهَا مِنْ عَيْنِ الْمَالِ لَوْ تَعْزَزُ أَخْدُهَا مِنْ الْمُشْتَرِيِّ (وَالثَّالِثُ) أَيْ تَأْخِيرُ الرَّدِّ (إِلَّا خَرَاجُهَا لَا يَبْطِلُ بِهِ الرَّدُّ قَبْلَ النِّمَكِنِ) مِنْ أَدَائِهَا لِأَنَّهُ عَيْنُ مُتَمَكِّنٍ مِنْ الرَّدِّ قَبْلَهُ (فَإِنْ سَارَ إِلَى إِخْرَاجِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) أَيْ بِالْعِيْبِ (إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِهَا نُظِرَتْ فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْمَالِ وَالْوَاحِدُ مِنْ جِنْسِهِ (أَوْ) مِنْ عَيْرِهِ بِأَنْ (بَاعَ مِنْهُ قَدْرَهَا) وَاشْتَرَى بِثِمنِهِ وَاجْبَهُ (بِنِيَّ الرَّدِّ) أَيْ جَوَاهِرُهُ (عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَفَةِ) فِي الرَّدِّ بِعِيبٍ وَالْأَصَحُّ الْمُنْعُ فَالْأَصَحُّ لَا رَدُّ (فَإِنْ فُلِنَا لَا رَدُّ فَلَهُ الْأَرْشُ) وَإِنْ كَانَ الْمُخْرَجُ بَاقِيَا بِيَدِ الْمُسْتَحِفِينَ لِالْتَّحَاقِ نَفْصِ الْمَالِ عِنْدَهُ بِالْعِيْبِ الْحَادِثِ وَفِيلَ لَا أَرْشَ لَهُ إِنْ كَانَ الْمُخْرَجُ بَاقِيَا بِيَدِهِمْ لِأَنَّهُ قَدْ يَعُودُ إِلَيْهِ مِلْكُهُ فَيَرِدُ الْجَمِيعُ وَالثَّصْرِيْحُ بِالرَّجِيْحِ تَبَعَا لِلْمَجْمُوعِ مِنْ زِيَادَتِهِ (أَوْ) أَخْرَجَهَا (مِنْ عَيْرِهِ رَدُّ) إِذْ لَا شَرِكَةَ حَقِيقَةً بِدَلِيلِ جَوَاهِرِ الْأَدَاءِ مِنْ مَالٍ آخَرَ.

(فرع وَإِنْ بَاعَهُ) أَيْ النِّصَابَ (بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَحَكَمَنَا بِأَنَّ الْمَالِكَ) فِي رَمَنِهِ (الْبَاعِ) بِأَنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ (أَوْ مَوْفُوفٌ) بِأَنْ كَانَ لَهُمَا (وَفِسْخُ الْعَدُّ) فِيهِمَا (لَمْ يَنْفُطِعُ الْحَوْلُ) لِعَدَمِ تَجَدُّدِ الْمِلْكِ (وَإِنْ تَمَّ الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ) فِي الْأُولَى مُطْلَقاً أَوْ فِي التَّانِيَةِ وَفِسْخُ الْعَدُّ (رَكَأَهُ أَيْ الْمَبِيعُ (وَإِنْ) وَفِي سُسْخَةٍ أَوْ (كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِيِّ) فَإِنْ فَسَخَ (اسْتَأْنَافَ) الْبَاعِ الْحَوْلَ وَإِنْ أَجَازَ فَالرَّكَأَهُ عَلَيْهِ وَحَوْلُهُ مِنْ الْعَدُّ ذَكَرُهُ الْأَصْلُ وَيُفَارِقُ هَذَا عَدَمُ وُجُوبِهِ فِي مَالِ الْمُرْتَدِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ مَوْتِهِ مُرْتَدًا بِأَنَّ الْمَالَ ثُمَّ لَمْ يَحْصُلْ لِمُعِينٍ بِخِلَافِهِ هُنَا.

الشَّرْخُ

فَوْلُهُ وَإِنْ تَمَّ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ رَكَأَهُ إِلَّا) وَإِنْ أَجِيزَ فَالرَّكَأَهُ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ وَحَوْلُهُ مِنْ الْعَدِّ.

(فرع مِلْكُ الْمُرْتَدِ مَوْفُوفٌ) كَمَا فِي بُصْبُعِ رَوْجَتِهِ (وَكَذَا) وَفِي نُسْخَةٍ وَكَذَلِكَ (حَوْلُهُ وَرَكَأَهُ مَوْفُوفَانِ) فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ بَقَاءَ مِلْكِهِ وَحَوْلُهُ وَوُجُوبُ رَكَاتِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ وَإِلَّا فَلَا وَتَقَمَ بَعْضُهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ وَالثَّصْرِيْحُ بِتَرْجِيْحِ أَنَّ مَا ذُكِرَ مَوْفُوفٌ مِنْ زِيَادَتِهِ هُنَا (فَإِذَا مَاتَ الْمَالِكُ) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ (انْقَطَعَ الْحَوْلُ وَاسْتَأْنَافُ الْوَارِثُ) حَوْلُهُ (مِنْ) وَقْتِ (الْمَوْتِ) لِأَنَّهُ وَقْتُ مِلْكِهِ كَمَا لَوْ مَلَكَ بِالشَّرِاءِ وَعَيْرِهِ (كَالسَّائِمَةِ) فَلَا يَسْتَأْنَافُ الْوَارِثُ حَوْلَهَا مِنْ الْمَوْتِ بَلْ لَا يَسْتَأْنَافُهُ (حَتَّى يَقْصِدَ إِسَامَتِهَا) لِمَا سَيَّأَتِيَ أَنَّهَا شَرْطُ (وَلَا) يَسْتَأْنَافُ (الْعُرُوضِ تِجَارَةً مَا لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهَا بِقَصْدِ النَّجَارَةِ) لِمَا سَيَّأَتِيَ أَنَّهُ شَرْطُ.

(الشَّرْطُ الْخَامِسُ السَّوْمُ) لِمَا مَرَّ فِي خَبَرِ أَنَّسٍ مِنْ التَّقْيِيدِ بِسَائِمَةِ الْغَنَمِ وَقِيسَ بِهَا الْأَبْلُ وَالْبَقْرُ وَفِي خَبَرِ أَبْيَ دَاؤِدَ وَعَيْرِهِ {فِي كُلِّ سَائِمَةٍ أَبْلٌ مِنْ أَرْبَعِينَ بِنْتَ لَبُونٍ}.

فَالْحَاكِمُ صَحِيْحُ الْإِسْنَادِ وَاخْتَصَّتِ السَّائِمَةُ بِالرَّكَأَهِ لِتَوْفِرُ مُؤْنَتِهَا بِالرَّاعِي فِي كَلِّ مُبَاحٍ عَلَى مَا يَأْتِي بِيَانُهُ (فَلَوْ عَلَفَهَا) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ (قَدْرًا) أَيْ رَمَنًا (إِنْ لَمْ تُطْعَمْ فِيهِ هَلَكَتْ أَوْ بَانَ ضَرَرُهَا) أَيْ لَحْقَهَا

ضرر بين (كثلاة أيام فاكثر انقطع الحول) لكنه المؤنة (ولا اثر لما دونه) لقلتها (إلا إن قصد به قطع السؤم) وكان مما يتهم كلما يوحى من كلام الأصل (ولا اثر (المجرد نية العلف) بإسكان اللام مصدر (ولو) وفي سخة وإن (اشترى كلأ رعاها فيه فسائمه) كذا أفتى به الفقى قال كما لو وهب له حشيش فأطعمها إياه وعبارة الروضة ولو اسميت في كلأ مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة وجهاً وهي صادقة بالملوك بالشراء وبغيره وهو مشكل وفي الشراء أشكال لا جرم رجح الشيخ جلال الدين البغدادي من الوجهين أنها معلوفة لوجود المؤنة ورجح السبكي أنها سائمة إن لم يكن للكلا قيمة أو كانت قيمة بسيرة لا يعد مثلها كففة في مقابلة نمائها وإلا فمعلومة والمصنف تبع فيما قاله الفقى فالترجمى من زيادته والمناسب لما قاله فيما يأتي في المعارضات من أن فيما سقى بما اشتراه أو أنهبه نصف العشر كما لو سقى بال واضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة المؤنة وهو الأوجه نعم إن حمل الكلأ على ما لا قيمة له وهو الشق الأول من كلام السبكي فقريب وإنما لم أحمله على الثاني من كلامه أيضا لأنما إنما يأتي على وجيه ضعيف في مسألة العلف في إنشاء الحول حكاه الأصل مع ثلاثة أوجه وصحح منها في الروضة والمنهاج كاصله ما قاله المصنف (لا أن جره وأطعمها) إياه ولو في المرعى فليس سائمة هذا من زيادته وبه أفتى الفقى قال ولو رعاها ورقا تناثر فسائمه، فلو جمع وقدم لها فمعلوفة.

الشرع

(قوله وكان مما يتهم إلخ) أما اليسير الذي لا يتهم فلا اثر له غ (قوله قال كما لو وهب له حشيش فأطعمها إياه) قال ولو جره وأطعمها إياه في المرعى أو البلي فمعلوفة ولو رعاها ورقا تناثر فسائمة ولو جمع وقدم لها فمعلوفة قال ابن العماد ويسنتى من ذلك ما إذا أخذ كلأ الحرم وعلفها به فلا يقطع السؤم لأن كلأ الحرم لا يملك ولها لا يصح أخذه للبيع وإنما يثبت لأخذه به نوع اختصاص ش.

قال الصيمري في شرح الكفاية ولا زكاة في ماشية حتى تكون سائمة في مواطن المسلمين هذا لفظه وهو ينارع فيما قاله الفقى ت وهذا أقرب ع (قوله وعبارة الروضة ولو اسميت في مملوك) كان ثبت في أرض مملوكه لشخص أو موقعة عليه (قوله والمصنف تبع فيما قاله الفقى) أشار إلى تصحيحه (قوله وإنما لم أحمله على الثاني من كلامه إلخ) قال شيخنا يمكن أن يحمل الشق الأخير على ما إذا كان لو بقي ذلك القدر لم يتضرر به ضررا بيضا.

(فرع لا زكاة في العاملة) في حرث أو غيره ولو محربا (وإن اسميت) لخبر البهقي وغيره وصحح ابن القطان إسناده.

ليس في البقر العوامل شيء، ولأنها لا تقتى للنماء بل للاستعمال كثياب البدن ومداع الدار وذلك بـ لأن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله البذنigi عن الشيخ أبي حامد وفرق بـ لأن المستعملة في محرب وبين الحلى المستعمل فيه بـ لأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمـة إلا ما رخصـ، فإذا استعملت الماشية في المحرب رجعتـ إلى أصلـها ولا يـنظر إلى الفعلـ الخـسيـس وإذا استعملـ الحلىـ في ذلكـ فقدـ استعملـ في أصلـه (لوـ اعتـفتـ السـائـمةـ بـنفسـهاـ أوـ عـلـفـهاـ العـاصـبـ) لهاـ (الـقدرـ)ـ المؤـنـرـ)ـ منـ العـلـفـ فيـهـماـ (انـقـطـعـ الـحـولـ)ـ لـعدـمـ السـؤـمـ،ـ وكـالـغـاصـبـ المـشـتـريـ شـراءـ فـاسـداـ،ـ (لوـ سـلـمـتـ المـعـلـوـفـ بـنـفـسـهاـ أوـ بـالـغـاصـبـ أوـ المـشـتـريـ)ـ شـراءـ (فـاسـداـ لـمـ تـحـبـ الـزـكـاةـ)ـ لـعدـمـ إـسـامـةـ الـمـالـكـ فالـعـبرـةـ

بِإِسَامَةِ الْمُعَيْرِ عَنْهَا فِي الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ بِقَصْدِ السَّوْمِ.

وَإِنَّمَا أَعْتَبَرَ قَصْدُهُ دُونَ قَصْدِ الْإِعْتِلَافِ لِأَنَّ السَّوْمَ يُؤْتَرُ فِي وُجُوبِ الرِّكَاءِ فَأَعْتَبَرَ قَصْدُهُ.

وَالْإِعْتِلَافُ يُؤْتَرُ فِي سُقُوطِهَا فَلَا يُعْتَبِرُ قَصْدُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمٌ وَجُوبِهَا، وَنَظِيرُ ذَلِكَ اعْتِبَارُ القَصْدِ فِي ابْتِداءِ سَفَرِ الرُّحْصَةِ دُونَ انتِهائِهِ بِوَصْولِهِ إِلَى مَقْصِدِهِ أَوْ رُجُوعِهِ إِلَى وَطَنِهِ (وَتَحِبُّ) الرِّكَاءُ (فِي) مَا يَعْذَرُ إِلَّا خَرَاجُ مِنْهُ تَحْوَرُ (الضَّالُّ وَالْمَغْصُوبُ وَالْمَرْهُونُ وَالْغَائِبُ وَمَا اشْتَرَاهُ) وَتَمَّ حَوْلُهُ (قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ حُبْسِ) هُوَ (دُونَهُ) أَيْ عَنْهُ (بِأَسْرٍ وَتَحْوِهِ) لِمِلْكِ النَّصَابِ وَحَوْلَنَ الْحَوْلِ، (وَإِنَّمَا يَحِبُّ إِلَّا خَرَاجُ لِرِكَاءِ ذَلِكَ (عِنْدَ التَّمْكِنِ) مِنْ أَخْدِهِ فَيُخْرِجُهَا عَنِ الْأَهْوَالِ الْمَاضِيَّةِ وَلَوْ تَلَفَّتْ قَبْلَ التَّمْكِنِ سَقَطَتْ.

الشُّرُخُ

(قُولُهُ لِعَدْمِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ) فَالْعِبْرَةُ بِإِسَامَتِهِ وَكَالْمَالِكِ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ وَكِيلٍ أَوْ وَلِيٍّ أَوْ حَاكِمٍ بِأَنَّ عُصِيبَتْ مَعْلُوفَةً وَرَدَّهَا عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ لِلْحَاكِمِ فَاسَامَهَا.

صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ كَانَ الْحَظُّ لِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهَا فَهَذَا مَوْضِعُ تَأْمِلٍ، وَهُنْ تُعْتَبِرُ إِسَامَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مَا شِيَّتُهُمَا أَوْ لَا أَثْرَ لِذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَبَيْعُ تَخْرِيجُهُمَا عَلَى أَنَّ عَمَدَهُمَا عَمَدْ أُمْمَ لَا.

هَذَا إِذَا كَانَ لَهُمَا ثَمَيْزٌ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: لَوْ اعْتَفَتْ مِنْ مَالٍ حَرْبِيٍّ لَا يَضْمَنُ أَنَّ السَّوْمَ لَا يَنْقُطُعُ كَمَا لَوْ جَاءَتْ بِلَا رِعْيٍ وَلَا عَلْفٍ.

(قُولُهُ فَاعْتَبَرَ قَصْدُهُ) فَلَوْ وَرَثَ سَائِمَةً وَدَامَتْ كَذَلِكَ سَنَةً ثُمَّ عَلِمَ بِإِرْثِهَا لَمْ تَحِبْ رِكَانُهَا وَالْمُنْوَلُدُ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ لَهُ حُكْمُ الْأُمُّ، فَإِنْ كَانَتْ هِيَ السَّائِمَةُ ضُمِّ إِلَيْهَا فِي الْحَوْلِ وَلَوْ كَانَ يُسَرِّحُهَا نَهَارًا وَيُلْقِي إِلَيْهَا بِاللَّيْلِ شَيْئًا مِنَ الْعَلْفِ لَمْ يُؤْتَرُ.

(قُولُهُ وَإِنَّمَا يَحِبُّ إِلَّا خَرَاجُ عِنْدَ التَّمْكِنِ) عُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَالَ الْغَائِبَ إِذَا كَانَ سَائِرًا لَا يَلْزِمُهُ إِخْرَاجُ رِكَانِهِ حَتَّى يَصِلَّ إِلَيْهِ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَصَوْبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ.

(فَرَعَ تَحِبُّ الرِّكَاءِ فِي كُلِّ دِينٍ لَازِمٍ) وَلَوْ مُوجَّلًا (مِنْ نَدِّ وَعْرُضِ تِجَارَةِ) كَالْأَعْيَانِ (لَا مَاشِيَةِ) لِامْتِنَاعِ سَوْمِ مَا فِي الذَّمَّةِ.

وَاعْتَرَضَ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ يُتَعَرَّضُ فِي السَّلَمِ فِي الْلَّحْمِ لِكُونِهِ لَحْمًا رَاعِيَةً أَوْ مَعْلُوفَةً فَإِذَا جَازَ أَنْ يُثْبِتَ فِي الذَّمَّةِ لَحْمًا رَاعِيَةً جَازَ أَنْ يُثْبِتَ فِيهَا رَاعِيَةً.

قَالَ وَالْأَصْحُ فِي التَّعْلِيلِ كَوْنُهُ لَا نَمَاءَ فِيهِ وَلَا مَعْدًا لِلْإِخْرَاجِ، وَضَعَفَ الْقُوَّتُوُيُّ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّ لِلْمُدَعِّي امْتِنَاعَ ذَلِكَ تَحْقِيقًا لَا تَقْبِيرًا (وَلَا تَحْوِهَا) وَهُوَ الْمُعْشَرَاتُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ وُجُوبِ رِكَانِهَا الرَّهُوُّ فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يُوجَدْ.

وَتَعْبِيرُهُ بِتَحْوِهَا الْمُوَافِقُ لِتَعْبِيرِ الْإِسْنَوِيِّ بِالْمُعْشَرَاتِ أَعْمَ مِنْ تَعْبِيرِ الْأَصْلِ بِالْحِنْطَةِ، وَخَرَاجٌ بِاللَّازِمِ وَغَيْرِهِ كَدِينِ الْكِتَابَةِ فَلَا رِكَاءُ فِيهِ لِقُدرَةِ الْغَيْرِ عَلَى إِسْقاطِهِ (فَإِنْ كَانَ الدِّينُ (حَالًا عَلَى مَلِيٍّ بَادِلٍ أَوْ جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيْنَهُ) أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ (لَزِمٌ إِخْرَاجُهَا فِي الْحَالِ) لِتَمْكِنَهُ مِنْهُ (وَلَا) بِأَنَّ كَانَ مُوجَّلًا وَلَوْ عَلَى مَلِيٍّ بَادِلٍ أَوْ حَالًا عَلَى مُعْسِرٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ مُمَاطِلٍ أَوْ جَاحِدٍ وَلَا بَيْنَهُ وَلَمْ يَعْلَمُ الْقَاضِي (فَعِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَبْضِ) يَلْزُمُ.

إخراجها (كالضال ونحوه) مما مر (ولو ضلت شاء من الأربعين) شاء (فوجدها في أثناء الْحَوْلِ بَنَى أَوْ بَعْدَ رَكْيَ الْأَرْبَعينَ) بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجُبُ فِي الصَّالِّ.

الشَّرْخ

(قوله لِقْدَرِ الْغَيْرِ عَلَى إِسْقَاطِهِ) إِذَا أَحَالَ الْمُكَاتِبَ سَيِّدَهُ بِالْجُومِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا النَّعْلَلِ وُجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ لَا يَسْفُطُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَعْبِيرِ الْمُكَاتِبِ وَلَا فَسْخِهِ.

وَقَدْ تَنَاهَلَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ: تَجُبُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ دِينٍ لَازِمٍ.

وقوله: وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا النَّعْلَلِ إِلَّا أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(قوله فَإِنْ كَانَ حَالًا إِلَّا) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ مُؤْجَلًا ثُمَّ حَلَّ وَكُتِبَ أَيْضًا قَالَ الْجَالِلُ الْبَاقِيَنِيُّ لَوْ كَانَ الدِّينُ حَالًا وَلَكِنَّهُ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَهُ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ أَوْصَى أَنْ لَا يُطَالِبَهُ إِلَّا بَعْدَ سَنَتَيْنِ مِنْ مَوْتِهِ وَكَانَ الدِّينُ عَلَى مَلِيِّ بَادِلٍ فَهُلْ شَوُلْ تَجُبُ الزَّكَاةُ وَيَلِزمُ الْإِخْرَاجُ، أَوْ ثَوْلُ بِصِيرُ كَالْمُؤْجَلِ لِتَعْدُرُ الْقَبْضُ؟ لَمْ تَرْ مِنْ تَعْرِضَ لِدِلْكَ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اثْنَتَهَا.

قال النافعى: هذا إذا نذر قبل انتفاء الْحَوْلِ، أما بعده فينبغي أن يجبر الإخراج لتعلق حق المستحقين بالعيون فلا يصح التذر في قدر الزكاة.

عبارة الطراز المذهب ما تَعْدُرُ حُصُولُهُ لَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ حُصُولِهِ إِلَّا إِنْ تَعْدُرُ لِتَقْصِيرِ الْمَالِكِ فِي طَلَبِهِ أَوْ نَذْرِ التَّأْجِيلِ أَوْ إِيْصَائِهِ بِهِ فَيَجِبُ الْإِخْرَاجُ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ الْوَارِثِ قَبْلَ الْحُصُولِ، وَلَهُ مُطَالَبُهُ الْمَدِينُ بِقَدْرِ الزَّكَاةِ إِنْ عَجَرَ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ مِنْ مَالِهِ كَالْمَرْهُونِ الرَّكْوِيِّ.

(قوله لَنِمَ إِخْرَاجُهَا فِي الْحَالِ) الْمُتَبَادرُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي الْحَالِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الْإِخْرَاجِ سَوَاءً تَيَسَّرَ ذَلِكَ مِنْ الدِّينِ أَوْ مِمَّا بِيَدِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقُطْعَ بِالْوُجُوبِ الْمُرَادُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ وَقَائِمَتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَأْتَ أَمْوَالُ الْمَدِينِ عَلَى الْفَقْرِ قَبْلَ التَّمْكُنِ مِنْ قَبْضِ الدِّينِ إِنَّا لَا نُكَفِّ رَبَّ الدِّينِ الْأَدَاءَ عَنْهُ مِنْ بَقِيَّةِ مَالِهِ وَإِنْ قَصَرَ فِي الْقَبْضِ وَمَضَى زَمْنٌ إِمْكَانِهِ وَجَبَ الْإِخْرَاجُ غَيْرُهُ.

وقوله إنَّه يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَّا أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(قوله فَعِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَبْضِ إِلَّا) لَوْ قَدَرَ عَلَى أَخْدُوهُ مِنْ مَالِ الْجَاجِدِ بِالظَّفَرِ مِنْ غَيْرِ حُوفٍ وَلَا ضَرَرٍ فَهُلْ يَكُونُ الْحُكْمُ كَمَا لَوْ تَيَسَّرَ أَخْدُوهُ بِالْبَيْنَةِ أَوْ لَا؟ الْمُتَبَادرُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِينَ وَغَيْرِهِمَا لَا، وَهُوَ مُحْمَلٌ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ ابْنِ كَحْ وَالْدَّارِمِيِّ تَعْمَلُ.

وقوله فهل يكون وجدا بهماش الأصل ما نصه: قال ابن حجر في شرح العباب بعد نقله عن جرم وفيه نظر وقياس ما مر في المؤلم بين ركوي وغيره بأنه لا يجبر فيه شيء مطلقا اه من خط المجرد.

الحكم إلخ أشار إلى تصحيحه (قوله من أن الزكاة تجب في الصال) استشكل بعضهم علم الإنسامة في الصال وإنسامة المالك فيه، والجواب أن ذلك مصور بأن يكون المالك أرسلها في بعض الأودية بقصد الإنسامة فضلتها ولا يشترط تجديده قصد الإنسامة كما لا يشترط تجديده قصد التجارة في كل معاوضة.

(فرع زكاة القطعة على المالك) لها لبقائها على ملكه (ما لم يتملكها الملقط فإن تمكنا لرمته زكاتها وإن لم يقدر على غرم قيمتها من غيرها) بأن لم يملك غيرها أو ملكه وتتعذر الغرم منه (ثم المالك مستحق

عَلَيْهِ قِيمَتُهَا فَلَمَّا (الْأَوَّلَى فَلَهَا حُكْمُ دِينِ) آخَرَ (السُّتُّحَةُ) عَلَيْهِ فَتَجِبُ فِيهَا الرِّزْكَةُ وَيَجِبُ الْإِخْرَاجُ عِنْدَ الشَّمْكُنِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْأَصْنَلِ فَقِي وُجُوبِ رِزْكَةِ الْقِيمَةِ عَلَيْهِ خَلَفٌ مِنْ وَجْهِهِنَّ كَوْنُهَا دِينًا وَكَوْنُهَا مَالًا ضَالًّا.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى عُرُمِ قِيمَتِهَا) لَأَنَّ كَلَامَهُ فِي رِزْكَةِ الْحَيَّانِ .
(فَرْعُونَ وَفِي سُسْخَةٍ فَصُلْ (مِنْ اسْتَغْرِقَ دِينَهُ) الَّذِي عَلَيْهِ (النَّصَابُ) أَوْ لَمْ يَسْتَغْرِفْهُ كَمَا فَهُمْ بِالْأَوَّلِيِّ (الزِّمْمَةِ رِزْكَانُهُ) سَوَاءٌ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى أَمْ لِإِدْمَى لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ وَلَأَنَّ مَالَهُ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَى الدِّينِ (وَإِنْ حُرْجَ عَلَيْهِ فَكَالْمَغْصُوبِ) فَتَجِبُ رِزْكَانُهُ وَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا عِنْدَ النَّمْكُنِ .

(فَإِنْ عَيْنَ لِكُلِّ غَرِيمِ شَيْءٍ) عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّفَسِّيْطُ (وَتَمْكِنَ مِنْ أَخْذِهِ وَحَالَ) عَلَيْهِ (الْحَوْلُ وَلَمْ يَأْخُذْهُ فَلَا رِزْكَةُ فِيهِ) عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ مِلْكِهِمْ، وَلَا عَلَى الْمَالِكِ لِضَعْفِ مِلْكِهِ وَكَوْنِهِمْ أَحْقُّ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا أَخْذُوهُ بَعْدَ الْحَوْلِ فَلَوْ تَرَكُوهُ لَهُ فَيَبْتَغِي أَنْ تَلْزِمَهُ الرِّزْكَةُ لِتَبْيَانِ اسْتِفْرَارِ مِلْكِهِ ثُمَّ دُمْ لِزُومِهَا عَلَيْهِ .
قَالَ السُّبْكِيُّ إِنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مَالُهُ مِنْ جِنْسِ دِينِهِمْ وَإِلَّا فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُمْ مِنْ أَخْذِهِ بِلَا بَيْعٍ أَوْ تَعْوِيْضٍ ،
قَالَ وَقَدْ صَوَرُهَا بِذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي السُّلْسِلَةِ، وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْحَجْرِ يَقْتَضِيهِ .

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَلَأَنَّ مَالَهُ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَى الدِّينِ) إِذْ هُوَ مَالِكُ النَّصَابِ نَافِذُ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَالرِّزْكَةُ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْدِمْمَةِ فَالْدِمْمَةُ لَا تَضِيقُ عَنْ ثُبُوتِ الْحُقُوقِ، أَوْ بِالْعِيْنِ فَالْتَّعْلُقُ بِالْدِمْمَةِ لَا يَمْنَعُ الْحَقَّ الْمُتَعَلَّقُ بِالْعِيْنِ .
(قَوْلُهُ فَإِنْ عَيْنَ لِكُلِّ غَرِيمِ شَيْءٍ) قُدْرَ دِينِهِ مِنْ جِنْسِهِ خ .

(قَوْلُهُ فَيَبْتَغِي أَنْ تَلْزِمَهُ الرِّزْكَةُ إِلَّا) قَالَ شَيْخُنَا الْمُعْتَمِدُ خَلَفُهُ (قَوْلُهُ قَالَ السُّبْكِيُّ) وَتَنِعَّهُ الْإِسْنَوِيُّ (قَوْلُهُ إِنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ لَهُ إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيْحِهِ (قَوْلُهُ وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْحَجْرِ يَقْتَضِيهِ) وَنَقْلَ ابْنِ دَاؤِدِ عَنْ سَائِرِ الْأَصْنَاحِ أَنَّ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ .

(فَرْعُونَ لَوْ (مَلَكُ أَرْبَاعِينَ) شَاءَ (وَاسْتَأْجَرَ مِنْ يَرْعَاهَا بِشَاءٍ مِنْهَا مُعَيَّنَةً وَلَمْ يَنْقُلْهَا) أَيْ يُفَرِّدُهَا (فَخَالَ الْحَوْلُ لِزِمْهُمْ شَاءَ عَلَى الرَّاعِي) مِنْهَا (رُبْعُ عُشْرَهَا) وَالْبَاقِي عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَإِنْ أَفْرَدَهَا فَلَا رِزْكَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا (أَوْ) بِشَاءَ (فِي الدِّمْمَةِ لَمْ يَمْنَعْ) ذَلِكَ (الْوُجُوبَ) وَفِي سُسْخَةٍ لَمْ يَمْنَعْ الْوُجُوبُ (عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ) لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ .

(فَرْعُونَ لَوْ (مَلَكُ نِصَابَاً فَنَذَرَ التَّصَدُّقَ بِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْهُ أَوْ جَعَلَهُ صَدَقَةً أَوْ أَضْحِيَّةً) قَبْلَ وُجُوبِ الرِّزْكَةِ فِيهِ (فَلَا رِزْكَةُ فِيهِ) لِعَدَمِ مِلْكِ النَّصَابِ (وَإِذَا نَذَرَ) التَّصَدُّقَ أَوْ الْأَضْحِيَّةَ بِنِصَابٍ أَوْ بَعْضِهِ (فِي الدِّمْمَةِ) كَقَوْلِهِ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شَاءَ سَائِمَةً تَصَدَّفَا أَوْ أَضْحِيَّةً (أَوْ لَزِمَةُ الْحَجُّ يَمْنَعُ) ذَلِكَ (الرِّزْكَةَ) فِي مَالِهِ لِبَقَاءِ مِلْكِهِ .

عَايَتُهُ أَنَّ ذَلِكَ دِينُ عَلَيْهِ وَفِي سُسْخَةٍ لَمْ يَمْنَعِ الرِّزْكَةُ (وَحُقُوقُ اللَّهِ) تَعَالَى (كَالرِّزْكَةِ) وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْدِمْمَةِ بِأَنَّ تَلِفَ الْمَالَ بَعْدَ وُجُوبِهَا وَالْإِمْكَانِ ثُمَّ مَاتَ وَلَهُ مَالٌ (وَالْكَفَارَةُ وَالْحَجُّ) وَالنَّذْرُ وَجَزَاءُ الصَّيْدِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ دِينِ الْأَدْمَى (فِي التَّرْكَةِ نَقْمَمَ عَلَى الدِّينِ) ؛ لِحَبْرِ الصَّحَّيْحَيْنِ: {قَدِينُ اللَّهِ أَحْقُّ أَنْ يُفَضَّى}؛ وَلَأَنَّ مُصَرِّفَهَا أَيْضًا الْأَدْمَى فَقُدِّمَتْ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا وَبِسُنْتَنَتِهِ مِنْهُ اجْتِمَاعُ الْجُزْيَةِ وَالدِّينِ فَالْأَصْحَاحُ

اسْتَوْلُهُمَا كَمَا سِيَّاتِي فِي بَاهِنَا مَعَ أَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَوْ اجْتَمَعَ حُقُوقُ لِلَّهِ تَعَالَى.
قَالَ السُّبْكِيُّ فَالْوِجْهُ التَّسْوِيَةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَوْجُودًا فَقَدْمَ الرَّكَاءُ الْثَّمَيْ.
وَظَاهِرٌ أَنَّ بَعْضَ النَّصَابِ كَالنَّصَابِ وَخَرَجَ بِالنَّرِكَةِ مَا إِذَا اجْتَمَعَ عَلَى حَيٍّ وَضَاقَ مَالُهُ عَنْهُمَا وَحْكُمُهُ
أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ قُدْمٌ حَقٌّ الْأَدْمَيُّ وَإِلَّا قُدْمَ الرَّكَاءُ قَطْعًا فِيهِمَا.
وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلًّهُ إِذَا لَمْ تَنْتَلَقْ الرَّكَاءُ بِالْعَيْنِ وَإِلَّا قُدْمَتْ مُطْلَقًا.

الشَّرْخُ

(قوله في النَّرِكَةِ نَقْدَمُ عَلَى الدِّينِ إِذَا أَحْدَثْتَ مِنْ تَرِكَتِهِ) قال القاضي أبو الطَّيْبِ لَا يُتَابُ عَلَيْهَا إِنْ امْتَنَعَ
مِنْ أَدَائِهَا بِلَا عُذْرٍ إِلَى أَنْ مَاتَ وَإِنْ أَخْرَ لِعْدُرٍ أَثْبَتَ (قوله ولأنَّ مُصَرَّفَهَا الْأَدْمَيُّ إِلَّا)
الْقِصَاصُ عَلَى الْقُتْلِ بِالرَّدَّةِ لِأَنَّهَا عُوْيَةٌ مَحْضَةٌ لَا تَعْلَقُ لِلْأَدْمَيِّ بِهَا (قوله قال السُّبْكِيُّ فَالْوِجْهُ التَّسْوِيَةُ
إِلَّا أَنَّ إِلَّا) وَذَكَرَ نَحْوَهُ الْأَدْرَعِيُّ وَقَالَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى يُقْسِمُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِمْكَانِ (قوله وَظَاهِرٌ أَنَّ
بَعْضَ النَّصَابِ إِلَّا) وَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتْ حُقُوقٌ مُتَعَلَّةٌ بِهَا قُدْمَتْ الرَّكَاءُ س.

قال شيخنا وسيأتي في كلامه (قوله قدم حق الأدمي) وذكر الإمام عن والده وبين بأن المزاد الحقوق
المُسْتَرِسَلُ فِي الذَّمَّةِ كَالْكُفَّارَاتِ وَالثُّدُورِ الْمُطْلَقَةِ غَ (قوله وظاهر أن محله إلخ) أشار إلى تصحيحه.
(فرع لا رَكَاءَ فِي الْعَنِيمَةِ) عَلَى الْغَانِمِينَ (قبل اختبار التَّمَلُّكِ) وَلَوْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لِعَدَمِ الْمُلْكِ أَوْ ضَعْفِهِ وَلِهَذَا
يَسْقُطُ بِالْأَعْرَاضِ، وَلِإِلَمِامِ أَنْ يَقْسِمَهَا قِسْمَةً تَحْكُمُ فِي حُصُنَّ بَعْضَهُمْ بِعَضُّ الْأَنْوَاعِ وَالْأَعْيَانِ (وماتى
الْخَاتُرُوهُ ثُمَّ مَضَى حَوْلَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَالْعَنِيمَةُ صِنْفٌ رَكَوِيٌّ وَلَعَنْ تَصِيبٍ كُلُّ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ (أَوْ تَصِيبُ
الْجَمِيعِ بِحُكْمِ الْخُلْطَةِ نِصَابًا عَيْرَ الْخُمْسِ وَجَبَتْ رَكَاهُ) لِوُجُودِ شَرَهَا (فَإِنْ كَانَتْ أَصْنَافًا) وَلَوْ رَكَوِيَّةٌ وَإِنْ
بَلَغَ كُلُّ مِنْهُمَا نِصَابًا (لَمْ تَحِبْ لِجَهْلٍ كُلُّ مِنْهُمَا مَا تَصِيبُهُ وَكُمْ تَصِيبُهُ فَيَكُونُ الْمَالُكُ عَيْرَ مُعَيْنٍ بِالنَّسْبَةِ
إِلَى أَيِّ صِنْفٍ فُرِضَ، وَهَذَا فُهْمٌ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ كَمَا فُهْمٌ مِنْهُ عَدَمُ وُجُوبِهَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْعَنِيمَةُ صِنْفًا
عَيْرَ رَكَوِيٌّ.

أَوْ رَكَوِيًّا لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا كَمَا فِي عَيْرِ مَالِ الْعَنِيمَةِ أَوْ بَلَغَ بِالْخُمْسِ إِذْ الْخُلْطَةُ لَا تَتَبَتَّ مَعَ أَهْلِهِ لِعَدَمِ
تَعْيِنِهِمْ كَمَالِ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ الْفَيْءِ وَمَالِ الْمَسَاجِدِ وَالرِّبَطِ.

(فَصِلٌ وَإِنْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ مُعِيَّنةٍ وَحَالَ الْحَوْلُ) عَلَيْهِ مِنْ يَوْمِ الْإِصْدَاقِ (لِزَمَنِهِ الرَّكَاءُ مُطْلَقًا) عَنْ
الْتَّقْيِيدِ بِقَبْضِهَا لَهُ وَعَنِ الدُّخُولِ بِهَا لِأَنَّهَا مَلَكَتْهُ بِالْعَهْدِ وَخَرَجَ بِالْمُعِيَّنةِ مَا فِي الذَّمَّةِ فَلَا رَكَاءُ لِأَنَّ السَّوْمَ لَا
يَتَبَتَّ فِي الذَّمَّةِ كَمَا مَرَ بِخَلَافِ إِصْدَاقِ النَّقْدَيْنِ تَحِبُّ الرَّكَاءُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَا فِي الذَّمَّةِ (فَإِذَا طَلَقَهَا قَبْلَ
الدُّخُولِ بِهَا وَبَعْدَ الْحَوْلِ (رجَعَ فِي نِصْفِ الْجَمِيعِ) شَائِعًا إِنَّ أَحَدَ السَّاعِي الرَّكَاءَ مِنْ عَيْرِ الْعَيْنِ
الْمُصَدَّقَةِ أَوْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا (فَإِنْ طَالَهُ السَّاعِي) بَعْدَ الرُّجُوعِ وَأَخَذَهَا مِنْهَا (أَوْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا مِنْهَا) قَبْلَ
الرُّجُوعِ فِي بَقِيَّتِهَا (رجَعَ أَيْضًا بِنِصْفِ) قِيمَةِ (الْمُخْرَجِ وَإِنْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَبْلَ تَمَامِ (الْحَوْلِ عَادَ إِلَيْهِ
نِصْفُهَا وَلِنِمَّ كُلَّا) مِنْهُمَا (نِصْفُ شَاءٍ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ إِنْ دَامَتِ الْخُلْطَةُ وَإِلَّا فَلَا) رَكَاءُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا
لِعَدَمِ تَمَامِ النَّصَابِ وَالنَّصْرِيْحُ بِهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ.

الشَّرْخُ

(قوله وإن أصدقها إلخ) عرض الخلع والصلح عن دم العمد كالصداق والحق بما ابْن الرفعة بحثاً مال الجعالة (قوله نصاب سائمة) أو بعضاً مع وجود شروط الخطة.

(فصل) لو (الجز) غيره (داراً أربعين سنتين بمائة دينار) معيته أو في الذمة (وسلمها) الغير (إليه لم يرك) يعني لم يلزمها أن يخرج إلا ركاة (ما استقر عليه ملكه) لأن ما لم يستقر معرض للسوق بانهاد الدار فملكه ضعيف وإن حل وطء الجاري المجموعه أجرة لأن الحال لا يتوقف على ارتقاء الضعف من كل وجه وفارق ذلك ما مر في مسألة الصداق بأن الأجرة تستحق في مقابلة المนาفع فقواتها يفسح العدد من أصله بخلاف الصداق ولها لا يسقط بموجب الزوجة قبل الدخول وإن لم تسلم المนาفع للزوج وتشطره إنما يثبت بتصريف الزوج بالطلاق ونحوه (فيزكي في السنة الأولى) أي عنها (خمسة وعشرين) دينارا لأنها التي استقر ملكه عليها (وفي الثانية يركي خمسين) دينارا (ستين) وهي الخامسة والعشرون التي زكاهما والخمسة والعشرون التي استقر ملكه عليها الآن (و) لكن (يحيط عنه) من ركاتها وهي ديناران ونصف (ما أدى) عن الأولى وهو خمسة أيام دينار فيلزمها الآن دينار وسبعين أيام دينار (وفي الثالثة يركي خمسة وسبعين) دينارا (ثلاثة) من السنتين (و) لكن (يحيط عنه) من ركاتها وهي خمسة دينارين وخمسة أيام دينار (ما أدى) عن الأربعين فيلزمها الآن ثلاثة دينارين وثمانين دينار (وفي الرابعة يركي المائة لأربع سنتين و) لكن (يحيط عنه) من ركاتها وهي عشرة دينار (ما أدى) عن الثلاثة فيلزمها الآن أربعين وثلاثة أيام دينار وقد يعبر عن ذلك بعبارة أخرى فيقال يخرج ل تمام السنة الأولى ركاة خمسة وعشرين لسنة ول تمام الثانية خمسة وعشرين ورकاة الخامسة والعشرين الأولى لسنة ول تمام الثالثة ركاة الخامسة لسنة ورکاة الخامسة والعشرين الأخرى لثلاث سنتين ول تمام الرابعة ركاة الخامسة والسبعين لسنة ورکاة خمسة وعشرين لأربع سنتين هذا إذا أدى الركوة من غير ذلك (فإن أدى الركوة من عينه ركى كل سنة ما ذكرناه ناقصاً قدراً ما أخرج) عمما قبلاً (تنبيهان) أحدهما قد استدرك الرفاعي هنا نفلاً عن الأكترین استدرaka صحيحاً وذلك أنه بالسنة الثانية يستقر ملكه على ربع المائة الذي هو حصنها ولو في ملكه ستان وإنما لم يخرج عنه ركوة السنة الأولى عقب انقضائه لعدم استقراره إذ ذاك فيكون قد ملك المستحقون منه نصف وثمانين دينار فتسقط حصة ذلك وهكذاقياس السنة الثالثة والرابعة وقد بسط القول في هذا الاستدرك فقال ثم القاطعون بالوجوب قد غاصوا فقالوا كذا وكذا إلى آخره وقد نبه الإسوي على ذلك قال وقد ذهل في الروضة عنه واقتصر على ما مر فحصل الغلط ثم عزاه إلى شرح المهدى (تنبيهاما) إذا أدى الركوة من محل آخر كما مر فأول الحول الثاني في ربع المائة بكماله من حين أداء الركوة لا من أول السنة لأنها باقى على ملكهم إلى حين الأداء ثم محل ما مر إذا تساوت أجرة السنتين (فإن اختلفت أجرة السنتين فكلا) منها (بحسابه) لأن الإجارة إذا انفسحت توفر الأجرة المسمأة على أجرة المثل في المدعى الماضية والمستقبلة.

(فرع) قال في المجموع لو انهدمت الدار في أثناء المدة انفسحت الإجارة فيما بقي فقط وتبيينا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الركوة كما مر قال الماوردي والأصحاب فلو كان أخرج ركوة جمبع الأجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرج منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره (فرع للثمن المفوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة) فلا يلزم

إخراج رِكَاتِهِ مَا لَمْ يَسْتَقِرْ مِلْكُهُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الشَّمْنَ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ عَيْرُ مُسْتَقِرٌ (بِخَلَافِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ) يُلْزِمُهُ إخراج رِكَاتِهِ بَعْدَ نَمَامِ حَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ الْمُسْلِمَ فِيهِ (إِذْ بَقْبَصَهُ يَسْتَقِرْ مِلْكُهُ) عَلَيْهِ بَنَاءً عَلَى أَنَّ تَعْذُرَ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَا يُوجِبُ افْسَاحَ الْعَقْدِ وَالتَّصْرِيحُ بِالشَّعْلِيْلِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَتَقْدُمَ حُكْمُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْصِهِ (ثُمَّ لَوْ تَأْخِرَ الْقَبْوُلُ فِي الْوَصِيَّةِ) عَنِ الْمَوْتِ (حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَمْ يُلْزِمْ أَحَدًا رِكَاتُهَا) فَلَا يُلْزِمُ الْمُوصِيَ لِخُرُوجِهَا عَنِ مِلْكِهِ وَلَا الْوَارِثَ لِصَاعْفِ مِلْكِهِ وَلَا الْمُوصَيَ لَهُ لِعَيْمَ اسْتَقْرَارِ مِلْكِهِ وَفَارِقَ لِزُورُمُهَا الْمُشْتَرِيَ إِذَا تَمَ الْحَوْلُ فِي زَمَانِ الْخَيَارِ وَأَحِيزَ الْعَقْدَ كَمَا مَرَ بِأَنَّ وَضْعَ الْبَيْعِ عَلَى الْلَّزُومِ وَتَمَامِ الصَّيْغَةِ وُجِدَ فِيهِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْمِلَكِ بِخَلَافِهِمَا هُنَّا.

الشُّرُخُ

(قولُهُ أَوْ فِي الدَّمَمَةِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ تَسْبِيَةً إِطْلَاقِهِ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَتِ الْمِائَةُ فِي الدَّمَمَةِ وَنَقَدَهَا وَلَمْ أَرُهُ إِلَّا فِي فَتاوىِ الْفَاقِيْسِيِّ فَقَالَ الظَّاهِرُ وُجُوبُ رِكَاتِ الْجَمِيعِ لِاسْتَقْرَارِهِ بِدَلِيلٍ إِبْدَاهَا بِالْأَنْسَاخِ مُسْتَقِرٍ (قولُهُ هَذَا إِذَا أَدَدَ الرِّكَاتَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ) أَيْ مُعَجَّلًا أَوْ مِمَّا لَزَمَتْهُ الرِّكَاتُ فِيهِ وَكَانَ مِنْ جِئْسِ الْأَجْرَةِ (قولُهُ فَحَصَلَ الْغَلطُ إِلَّا) يَبْنَيُغِي تَصْوِيرُهَا بِمَا إِذَا عَجَلَ الْمَالِكُ رِكَاتَهُ كُلُّ سَنَةٍ مِنْ السَّيْنِ الْأَرْبَعِ مِنْ غَيْرِ الْأَجْرَةِ قَالَ شَيْخُهَا وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يُخْرِجُ لِتَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى كَذَّا وَلِتَمَامِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ كَذَّا إِلَّا لَأَنَّ ذَلِكَ يُاعتِيَ الْأَصْلِ لَوْ لَمْ يُعَجِّلْ.

(بابُ أَدَاءِ الرِّكَاتِ) (أَدَاؤُهَا) فِي وَقْتِهَا (عِنْدَ الشَّمْكُنِ) مِنْهُ (واحِدٌ عَلَى الْفَوْرِ) لِلْأَمْرِ بِهِ مَعَ نِجَارِ حَاجَةِ الْمُسْتَحِقِينَ نَعْمَ أَدَاءُ رِكَاتِ الْفِطْرِ مُوسَعٌ بِلِيلَةِ الْعِيدِ وَيَوْمِهِ كَمَا سَيَّاْتِي (وَلَهُ تَفْرِيقُ رِكَاتِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ) وَهِيَ النَّدَانِ وَعَرْضُ النَّجَارَةِ وَالرِّكَارِ (بِنَفْسِهِ) وَلَوْ بِوَكِيلِهِ وَالْحَقُّوْلُ بِرِكَاتِهَا رِكَاتُ الْفِطْرِ وَهِيَ مُرَادُ مِنْ عَدَهَا مِنِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ كَالنَّوْوَيِّ وَلَعَلَّ الْمُصَنَّفَ تَبَعَهُ فَلَمْ يُفْرِدْهَا بِالذِّكْرِ (وَكَذَا الظَّاهِرَةُ) وَهِيَ النَّعْمَ وَالْمُعَشْرُ وَالْمَعْنَى (إِنْ لَمْ يَطْلُبُهَا الْإِمَامُ فَإِنْ طَلَبَهَا وَجَبَ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ جَائِراً) بِذَلِكَ لِلطَّاعَةِ بِخَلَافِ رِكَاتِ الْبَاطِنَةِ إِذْ لَا نَظَرَ لَهُ فِيهَا كَمَا سَيَّاْتِي وَالْحَقُّ الْجَائِرُ بِعِيْرِهِ لِتَفَادِ حُكْمِهِ وَعَدَمِ الْعِرَالِهِ بِالْجَوْرِ وَالتَّصْرِيحُ بِحُكْمِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَبِقُاتِلِهِمْ) إِنْ امْتَنَعُوا مِنْ تَسْلِيمِهَا إِلَيْهِ (إِنْ قَالُوا سَلَّمُهَا) لِلْمُسْتَحِقِينَ (بِأَنْفُسِنَا) لِامْتَنَاعِهِمْ مِنْ بَذْلِ الطَّاعَةِ (وَالْتَّسْلِيمُ فِيهِمَا) أَيْ فِي الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ (إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ) مِنْ تَسْلِيمِ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ إِلَى الْمُسْتَحِقِينَ (إِنْ كَانَ) الْإِمَامُ (عَادِلًا) فِي الرِّكَاتِ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِالْمُسْتَحِقِينَ وَأَفْدَرُ عَلَى الإِسْتِيَاعِ وَلِتَقْيِيْنِ الْبَرَاءَةِ بِتَسْلِيمِهِ.

وَلَوْ اجْتَمَعَ الْإِمَامُ وَالسَّاعِي فَالْدَافِعُ إِلَى الْإِمَامِ أَوْلَى قَالَهُ الْمَأْوَرِدِيُّ (إِنْ كَانَ جَائِراً فَتَفْرِيقُهُ) أَيْ الْمَالِكُ (بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ) مِنْ التَّسْلِيمِ إِلَى وَكِيلِهِ وَإِلَى الْجَائِرِ لِأَنَّهُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَفِي شَكٍّ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ وَصَرَّحَ مِنْ زِيَادَتِهِ بِقُولِهِ (ثُمَّ) تَفْرِيقُهُ (بِوَكِيلِهِ) أَفْضَلُ مِنْ التَّسْلِيمِ إِلَى الْجَائِرِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِلَّا فِي الظَّاهِرَةِ فَتَسْلِيمُهَا إِلَى الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ جَائِراً أَفْضَلُ مِنْ تَفْرِيقِ الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ لَهَا ثُمَّ إِنْ لَمْ يَطْلُبُهَا الْإِمَامُ فَلِلْمَالِكِ تَأْخِيرُهَا مَا دَامَ يَرْجُو مَحِيَّ السَّاعِي (فَإِنْ أَيْسَ مِنْ) مَحِيَّ السَّاعِي وَفَرَقَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ طَابَهُ السَّاعِي وَجَبَ تَصْدِيقُهُ وَيَحْلِفُ اسْتِجَابًا إِنْ أَنْتُمْ (وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ نَظَرٌ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ) فَالْمَالِكُ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُ لِلْإِجْمَاعِ وَلِآيَةِ {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ} وَقِيَاسًا عَلَى الْكَفَارَةِ (فَإِنْ عَلِمْ بِرَجُلٍ) أَنَّهُ (لَا يُؤْيِيْهَا هِيَ أَوْ) لَا يُؤْرِيْ (كَفَارَةً وَتَحْوِرَهَا) كَالَّذِي قَتَعَبِرُهُ بِنَحْوِهَا أَعْمَ مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِالنَّذْرِ (أَجْبَرَهُ عَلَى

أَدَائِهَا عِبَارَةُ الْأَصْلِ لِزِمَّهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ ادْفَعْ بِنَفْسِكِ أَوْ إِلَيْ لَا فَرْقَ إِزْلَالَ لِلْمُنْكَرِ (وَلَا يُمْنَعُ الْوَاجِبَ سَاعِ طَلَبَ أَكْثَرَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الْوَاجِبِ خَوْفًا مِنْ مُخَالَفَةٍ وَلَا الْأَمْرِ وَلَا تَلْرُمُهُ زِيَادَةً عَلَيْهِ وَالْوَاجِبُ مَعْوُلٌ يُمْنَعُ وَسَاعِ نَائِبٍ فَاعِلِهِ.

(فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُ الرِّزْكَاهُ بِالْوِلَايَهِ لَا بِالثَّيَابَهِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ أَخْذُهَا عَلَى مُطَالَبَهِ الْمُسْتَحِقَينَ كَذَذَرَهُ الْقَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ وَكَلَامُ غَيْرِهِ طَاهِرٌ أَوْ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ.

الشَّرْحُ

(بابُ أَدَاءِ الزَّكَاهُ) (قَوْلُهُ أَدَاؤُهَا عِنْدَ التَّمْكِنِ وَاجِبٌ عَلَى الْفُورِ) لِأَنَّهُ حَقٌّ لِزِمَّهُ وَقَدْرَ عَلَى أَدَائِهِ وَدَلَّتِ الْقَرِيبَهُ عَلَى طَلَبِهِ وَهِيَ حَاجَهُ الْأَصْنَافِ وَكَتَبَ أَيْضًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ اتَّحَصَرَ الْمُسْتَحِقُونَ ثُمَّ مَانُوا عَقْبَ الْحَوْلِ وَرَتَّبُوهُمْ أَغْنِيَاءَ وَعَلَمُوا بِذَلِكَ وَدَلَّ الْحَالُ عَلَى رِضاَهُمْ بِالثَّالِثِيْرِ جَازَ كَسَانِرِ الدُّيُونِ اِنْهَى وَهُوَ ضَعِيفٌ إِذْ يَلْرُمُهُ أَنْ يَجُوزَ لَهُمُ الْإِبْرَاءُ وَالْإِسْتِبْدَالُ بِغَيْرِ الْجِنْسِ وَأَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ لِلْفَقَرَاءِ الْمَحْصُورِينَ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ فِي الْزَّكَاهُ تَعْبُداً وَاجِبًا لَا يَتَعَيَّنُ بِرِضاَ الْمُسْتَحِقَينَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ عَ وَقُولُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَخْ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِوَكِيلِهِ) لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ فَجَارَ التَّوْكِيلُ فِي أَدَائِهِ كَدُّيُونَ الْأَدَمِيَّينَ (قَوْلُهُ وَكَذَا الطَّاهِرُ إِلَخْ) لِأَنَّهَا رِزْكَاهُ وَاجِبَهُ عَلَى مَنْ لَهُ التَّصْرُفُ فِي مَالِهِ فَأَشْبَهَتِ الْبَاطِلَهُ (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ جَائِرًا) وَبِيَرْأِ بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ وَإِنْ قَالَ أَنَا أَخْذُهَا مِنْكَ وَأُنْفِقُهَا فِي الْفِسْقِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ عَدْلًا فِي الْرِّزْكَاهُ) وَإِنْ جَارَ فِي غَيْرِهَا (قَوْلُهُ فَالْدَفْعُ إِلَى الْإِمَامِ أَوْلَى إِلَخْ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ عَلَى تَبْقِينِ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ إِلَخْ) وَلِيُحْصَنَ أَقْارِبَهُ وَجِيرَهُ وَلِيَنَالَ أَجْرَهَا (قَوْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ الشَّالِيمِ إِلَى الْجَائِرِ) لِظُهُورِ خِيَاتِهِ (قَوْلُهُ وَيَحْفِظُ اسْتِحْبَابًا إِنْ أُنْهَمَ) مِنْهُ مَا لَوْ أَدْعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعِ آخَرَ وَتَحْوِيهِ مِمَّا يُخَالِفُ الْطَّاهِرَ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَوْ وَجَبَتْ عِنْدَ مُخَالَفَهِ الْطَّاهِرِ لَوْجَبَتْ عِنْدَ مُوَافَقَتِهِ كَالْمُودِعِ (قَوْلُهُ أَوْ كَفَارَهُ وَتَحْوِهِا) كَالنَّذْرِ إِذَا تَضَيِّقَا (قَوْلُهُ الْإِمَامُ يَأْخُذُ الرِّزْكَاهُ بِالْوِلَايَهِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصَلْ) فِي النِّيَّهِ وَهِيَ رُكْنٌ عَلَى قِيَاسِ مَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا فَقَوْلُهُ (تُشَرِّطُ) أَيْ تَجُبُ كَمَا عَبَرَ بِهِ الْأَصْلُ (نِيَّهُ زَكَاهُ الْمَالِ) وَلَوْ بِدُونِ الْفِرْضِ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِرْضًا بِخَلَافِ الصَّلَاةِ (أَوْ) نِيَّهُ (صَدَقَهُ الْمَالِ الْمَعْرُوضَهُ) وَفِي مَعْنَاهَا مَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ نِيَّهُ فِرْضٌ صَدَقَهُ الْمَالِ لِدَلَالَهِ كُلُّ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمَفْصُودِ (وَلَا يُشَرِّطُ النُّطُقُ) بِالنِّيَّهِ (وَلَا يُجْزِيُ) النُّطُقُ (وَحْدَهُ) كَمَا فِي غَيْرِ الرِّزْكَاهِ وَالْتَّصْرِيحِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ النُّطُقِ بِالنِّيَّهِ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَلَا) تُجْزِيُ (صَدَقَهُ الْمَالِ فَقْطُ) لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ نَافِلَهُ (وَلَا فِرْضُ الْمَالِ) لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كَفَارَهُ وَنَدْرًا وَلَا فِرْضُ الصَّدَقَهِ لِشُمُولِهِ صَدَقَهُ الْفِطْرِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ وَصَرَحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لَكِنْ كَلَامُ الْأَصْلِ يَقْتَضِي خِلَافَهُ.

(وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ) لِلْمَالِ الْمُرْكَبِي لِأَنَّ الْغَرَضَ لَا يَحْتَلِفُ بِهِ (فَإِنْ عَيَّنَهُ لَمْ يَصْرِفْ) أَيْ الْمُؤَدِّي (إِلَى غَيْرِهِ) وَلَوْ بِأَنْ تَالِفًا لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ الْغَيْرِ (فَإِنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاهَ وَخَمْسَهَ أَبْعَرَهُ فَأَخْرَجَ الْفِرْضَ) يَعْنِي شَاهَ (عَنِ الْأَبْعَرَهُ فَبَانَتْ نَافِلَهُ لَمْ يَقُعْ عَنِ الْغَيْمِ وَعِنْدَ دَعَمِ التَّعْيِينِ يَقُعُ) بِجَعْلِهِ عَنْهَا فِيمَا ذُكِرَ وَيَقُعُ عَنْ أَحَدِهِمَا فِيمَا إِذَا بَقَيْنَا وَيَعْيَنُهُ لِمَا شَاءَ مِنْهُمَا (وَلَوْ قَالَ هَذِهِ رِزْكَاهُ مَالِيِّ الْغَائِبِ إِنْ كَانَ بَاقِيَا أَجْرَاهُ عَنْهُ) إِنْ بَانَ بَاقِيَا (بِخَلَافِ) قَوْلِهِ هَذِهِ رِزْكَاهُ مَالِيِّ (إِنْ كَانَ مُوَرَّثَيِّ قَدْ مَاتَ) فَبَانَ مَوْتَهُ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِيُهُ (وَالْفَرْقُ دَعَمُ الْإِسْتِصْنَابِ) لِلْمَالِ فِي هَذِهِ إِذْ الْأَصْلُ فِيهَا بَقَاءُ الْحَيَاةِ وَدَعَمُ الْإِرْثِ وَفِي ذَلِكَ بَقَاءُ الْمَالِ وَنَظِيرِهِ أَنْ

يُقُولُ فِي آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَصُومُ غَدًا عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ قَيِّصُحٌ وَلَوْ قَالَ فِي أَوْلِهِ أَصُومُ غَدًا إِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ يَصِحْ.

(فَإِنْ بَأْنَ) مَالَهُ الْغَائِبُ (تَالِفَا لَمْ يَقُنْ) أَيُّ الْمُؤَدِّي (عَنْ غَيْرِهِ) لِمَا مَرَّ (وَلَمْ يَسْتَرِدَ).

(إِلَّا إِنْ شَرْطَ) الإِسْتِرْدَادَ كَأَنْ قَالَ هَذِهِ زَكَاةً مَالِيِّ الْغَائِبِ فَإِنْ بَأْنَ تَالِفَا اسْتَرْدَدْتُهُ (وَإِذَا قَالَ هَذِهِ) زَكَاةً (عَنْ) الْمَالِ (الْغَائِبِ) فَإِنْ كَانَ تَالِفَا فَعْنَ الْحَاضِرِ فَبَأْنَ تَالِفَا أَجْرَاهُ عَنِ الْحَاضِرِ كَمَا تُجْزِئُهُ عَنِ الْغَائِبِ لَوْ بَقِيَ وَلَا يَضُرُّ التَّرَدُّدُ فِي عَيْنِ الْمَالِ بَعْدَ الْجَرْمِ بِكُونِهِ زَكَاةً مَالِهِ وَيُخَالِفُ مَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَإِلَّا فَعْنَ الْفَائِتِ حَيْثُ لَا يُجْزِئُهُ لِاعْتِبَارِ التَّعْبِينِ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ إِذَا الْأَمْرُ فِيهَا أَصْبِيقُ وَلِهَا لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّيَابَةُ (بِخَالِفِ مَا لَوْ قَالَ) هَذِهِ زَكَاةُ مَالِيِّ الْغَائِبِ فَإِنْ كَانَ تَالِفَا (فَعْنَ الْحَاضِرِ أَوْ صَدَقَةِ) فَبَأْنَ تَالِفَا لَا تُجْزِئُ عَنِ الْحَاضِرِ (كَمَا لَا تُجْزِئُ) عَنِ الْغَائِبِ (هَذِهِ زَكَاةُ مَالِيِّ الْغَائِبِ إِنْ كَانَ بَاقِيَا (أَوْ صَدَقَةً) لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِقَصْدِ الْفَرْضِ (وَإِنْ قَالَ) هَذِهِ زَكَاةُ مَالِيِّ الْغَائِبِ (فَإِنْ كَانَ تَالِفَا فَصَدَقَةً) أَوْ إِنْ كَانَ الْغَائِبُ بَاقِيَا فَهَذِهِ زَكَاةً وَإِلَّا فَصَدَقَةً (فَبَأْنَ تَالِفَا وَقَعَ صَدَقَةً) أَوْ بَاقِيَا وَقَعَ زَكَاةً لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْغَائِبِ لَوْ افْتَصَرَ عَلَيْهَا حَتَّى لَوْ بَأْنَ تَالِفَا لَا يَجُوزُ لَهُ الإِسْتِرْدَادُ إِلَّا إِذَا شَرَطَهُ كَمَا مَرَّ (وَلَوْ قَالَ) هَذِهِ زَكَاةً (عَنِ الْحَاضِرِ أَوِ الْغَائِبِ أَجْرَاهُ عَنْ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا وَعَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْأَخْرِ وَلَا يَضُرُّ التَّرَدُّدُ فِي عَيْنِ الْمَالِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ (وَالْمُرَادُ) بِالْغَائِبِ هُنَا (الْغَائِبِ) عَنْ مَحْلِسِ الْمَالِ (فِي الْبَلْدِ أَوْ) الْغَائِبُ (عَنْهَا) فِي بَلْدٍ أَخْرَ (إِنْ جَوَزْنَا النَّقْلَ) لِلرَّكَاهِ كَأَنْ يَكُونَ مَالُهُ بِبَلْدٍ لَا مُسْتَحِقٌ فِيهِ وَبِبَلْدِ الْمَالِ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِرٍ بِلْ سَائِرًا لَا يُعْرَفُ مَكَانُهُ وَلَا سَلَامَتُهُ فَتَبَرَّعَ وَأَخْرَجَ الرَّكَاهَ عَنْهُ أَوْ كَانَ مُسْتَقِرًا بِبَلْدٍ مَثَلًا وَمَعَ مَالِكِهِ مَالٌ أَخْرُ وَهُوَ بِبَادِيَّةٍ أَوْ سَفِيَّةٍ وَالْبَلْدُ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ فَإِنَّ مَوْضِعَ تَقْرِيقِ الْمَالِيْنِ وَاحِدٌ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كَفَارَةً وَنَذْرًا) هَذَا التَّوْجِيهُ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ الزَّكَاةِ فَس

(قُولُهُ لِسُمُولِهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ) هَذَا التَّعْلِيلُ يَحْصُنْ تَصْنِيُورَهُ بِزَكَاةِ النَّيَاتِ دُونَ زَكَاةِ الْحَيَوانِ وَالْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ (قُولُهُ لَكِنْ كَلَمُهُ)

الْأَصْلِ يَقْتَضِي خِلَافَهُ) هُوَ الْأَصَحُّ وَقَدْ عَبَرَ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْنَلَهَا وَالْمَجْمُوعُ بِالصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ نَوَى الرَّكَاهَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْفَرْضِيَّةِ فَطَرِيقَانِ أَصْحَاهُمَا وَبِهِ قَطَعَ الْمُسْتَنَفُ وَالْجُمُهُورُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ وَجْهًا وَاحِدًا وَالثَّانِي عَلَى وَجْهِهِمَا أَحَدُهُمَا يُجْزِئُهُ وَالثَّانِي لَا يُجْزِئُهُ وَقَالَ الْبَعْوَيِّ إِنْ قَالَ هَذَا زَكَاةً مَالِيِّ كَفَاهُ لِأَنَّ الرَّكَاهَ اسْمُ الْفَرْضِ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَالِ وَإِنْ قَالَ زَكَاةً فَقِيهِ وَجْهَانِ وَلَمْ يُصَحِّحْ شَيْئًا وَأَصْحَاهُمَا الْأَجْرَاءِ (قُولُهُ إِلَّا إِنْ شَرْطَ الإِسْتِرْدَادَ كَأَنْ قَالَ إِلَهُ) فَيَاسُ مَا سَيَأْتِي إِنْ عَلِمَ الْمُسْتَحِقُ كَالنَّصْرِيَّحُ بِمَا ذُكِرَ إِنْ قَارَنَ الْأَخْذَ وَكَدَا إِنْ تَجَدَّدَ بَعْدَ الْفَبْصِيِّ عَلَى الْأَقْرَبِ قَالَهُ السُّبْكِيُّ.

(قُولُهُ لِاعْتِبَارِ التَّعْبِينِ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ) الْمُرَادُ تَعْبِينُ كَوْنِهَا ظُهُرًا أَوْ عَصْرًا وَأَمَّا تَعْبِينُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ عَلَى الصَّحِيحِ فَصُورَةُ الْمَسَالَةِ هُنَا أَنْ تَكُونَ الْفَائِتَةُ مُخَالِفَةً لِلْحَاضِرَةِ فَإِنْ اتَّحَدَتَا كَظُهُرِيْنِ أَوْ عَصْرِيْنِ صَحَّ غَ وَاعْتَرَضَهُ أَبْنُ الْعِمَادِ بِأَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّافِعِيِّ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ

إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ وَإِلَّا فَعَنِ النِّيَّةِ يَشْمَلُ الْفَائِتَةُ الْمُوَافَقَةُ لِصَاحِبِ الرُّؤْتِ كَظُهُرٍ وَظُهُرٍ وَيَشْمَلُ الْمُخَالِفَةَ وَالْتَّعْبِينُ شَرْطٌ فِيهِمَا نَعْمَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَانٍ مُتَقَوْتَانٍ فِي يَوْمَيْنِ كَظُهُرِيْنِ أَوْ عَصْرِيْنِ لَمْ تَجِبْ نِيَّةُ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبَعْدِيَّةِ.

(فَرَعُ صَرْفُ الرِّزْكَةِ بِلَا نِيَّةٍ لَا يُجْزِيُ) كَمَا عَلِمْ مِمَّا مَرَ (وَيَضْمَنْ بِذَلِكَ وَلِيُّ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ) بِصِبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ لِمُخَالَفَتِهِ الْوَاجِبَ فَتَعْبِيرُ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِولِيِّ الصَّبَّيِّ وَالْمَجْنُونِ (لَوْ دَفَعَ) الْمَرْكَبُ الْرِّزْكَةِ (إِلَى الْإِمَامِ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ تُجْزِي نِيَّةُ الْإِمَامِ) عَلَى الْأَصْحَاحِ لِأَنَّهُ تَابِعُ الْمُسْتَحْقِينَ وَلَوْ دَفَعَهَا الْمَرْكَبُ إِلَيْهِمْ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ تُجْزِي فَكَذَا تَابِعُهُمْ وَالْتَّصْرِيبُ بِالنَّزْجِيْحِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَمَا فِي الْأُمُّ مِنْ أَنَّهُ يُجْزِئُ طَائِعًا كَانَ أَوْ مُكْرِهًا أَوْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّهُ يُجْزِئُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا وَفِيهِ نَظَرٌ (كَالْوَكِيلِ) فَإِنَّهُ لَا يُجْزِي نِيَّةً عَنِ الْمُوَكِّلِ حَيْثُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِلَا نِيَّةٍ كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْمُسْتَحْقِينَ بِنَفْسِهِ (فَإِنْ امْتَنَعَ) مِنْ دَفَعِهَا (فَأَخَذَهَا) مِنْهُ (الْإِمَامُ فَهُرَا وَنَوَى عَنْهُ أَجْزَاءُهُ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي النِّيَّةِ كَمَا فِي التَّفَرِقةِ (وَلَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ عَنْهُ (فَلَا) ثُجْرَهُ لِعَدَمِ النِّيَّةِ (وَاتِّمَ الْإِمَامُ) بِتَرْكِهِ لَهَا لِأَنَّهُ فِي الرِّزْكَةِ كَالْوَلِيِّ وَالْمُمْتَنَعُ مَفْهُورٌ كَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ . وَيَجِبُ رُدُّ الْمَأْخُوذِ أَوْ بَدْلُهُ وَالرِّزْكَةُ بِحَالِهَا عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَمَحَلُّ نِيَّتِهِ عِنْدَ الْأَخْذِ كَمَا قَالَهُ الْبَغْوَيِّ وَالْمُتَوَلِّي لَا عِنْدَ الصَّرْفِ لِلْمُسْتَحْقِينَ كَمَا بَحَثَهُ أَبْنُ الْأَسْتَاذِ وَجَرَمَ بِهِ الْفَقُولِيُّ (وَلَا يُأْخُذُ الْإِمَامُ مَعَهَا) أَيْ مَعَ الرِّزْكَةِ (شَيْئًا مِنْ مَالِ الْمُمْتَنَعِ) لِأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ فَقْطُ وَأَمَّا حَبْرُ مَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرْ مَالِهِ فَضَعَفَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَهُ الْوَوَوِيُّ (لَوْ نَوَى) الْمَالِكُ (عِنْدَ عَرْلَهَا أَوْ إِعْطَائِهَا الْوَكِيلَ وَفَرَقَتْ) عَلَى الْمُسْتَحْقِينَ (بِلَا نِيَّةٍ) عِنْدَ التَّفَرِقةِ (أَجْزَاءُهُ) لِوُجُودِهَا مِنْ الْمُخَاطِبِ بِالرِّزْكَةِ مُقَارَنَةً لِفَعْلِهِ وَكَمَا لَوْ قَارَنَتِ الْإِعْطَاءَ إِلَى الْإِمَامِ وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّفَرِقةِ كَالصَّوْمِ لِعُسْرِ الْإِفْرَانِ بِأَدَاءِ كُلِّ مُسْتَحْقٍ وَلَأَنَّ الْعَصْدَ مِنْ الرِّزْكَةِ سَدَ حَاجَةَ الْمُسْتَحْقِينَ بِهَا .

وَقَوْلُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ عِنْدَ عَرْلَهَا يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ نَوَى بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّفَرِقةِ فَإِنَّهُ يُجْزِي وَإِنْ لَمْ تُقَارِنِ النِّيَّةُ أَحَدُهُما كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْكَلَامِ فِيمَا إِذَا دَفَعَ إِلَى الْوَكِيلِ بِلَا نِيَّةٍ وَقَالَ فِيهِ عَنْ زِيَادَةِ الْعَبَادِيِّ إِنَّهُ لَوْ دَفَعَ مَالًا إِلَى وَكِيلِهِ لِيُفَرِّقُهُ تَطْوِعًا ثُمَّ نَوَى بِهِ الْفَرْضَ ثُمَّ فَرَقَهُ الْوَكِيلُ وَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ إِذَا كَانَ الْفَابِضُ مُسْتَحْقًا (وَلَهُ تَبْوِيْضُ النِّيَّةِ إِلَى وَكِيلِهِ) فِي الْأَدَاءِ إِذَا كَانَ أَهْلًا لَهَا لِقَامَتِهِ إِيَّاهُ مَقَامَ نَفْسِهِ فِيهَا بِخَلَافِ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهَا وَمِنْهُ الْكَافِرُ وَالصَّبِيُّ مَعَ أَنَّهُ يَصْحُّ تَوْكِيلُهُمَا فِي أَدَائِهَا لَكِنْ يُشْرِطُ فِيهِ تَعْبِينُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ قَالَ الْمُتَوَلِّي وَغَيْرُهُ وَتَتَعَيَّنُ نِيَّةُ الْوَكِيلِ إِذَا وَقَعَ الْفَرْضُ بِمَالِهِ بِأَنْ قَالَ لَهُ مُوَكِّلُهُ أَدْ رَكَاتِي مِنْ مَالِكِ لِيُصْرِفَ فِعْلَهُ عَنْهُ كَمَا فِي الْحَجَّ نِيَابَةً فَلَا تَكْفِي نِيَّةُ الْمُوَكِّلِ (وَنِيَّهُمَا مَعًا أَكْمَلُ) مِنْ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا (وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ) وَلَوْ (بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَلَمْ يَنْوِ الرِّزْكَةَ لَمْ تَسْقُطْ رَكَاتُهُ) كَمَا لَوْ وَهَبَهُ أَوْ أَنْفَفَهُ وَكَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَلَاةً فَرْضٍ فَصَلَّى مِائَةَ صَلَاةً تَافِلَةً لَا يُجْزِي نِيَّةُ عَنْ فَرْضِهِ وَالْتَّصْرِيبُ بِقُولِهِ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ مِنْ زِيَادَتِهِ .

الشُّرُحُ

(قَوْلُهُ لِمُخَالَفَتِهِ الْوَاجِبَ) لِأَنَّهُ يُلْزِمُهُ النِّيَّةَ إِذَا أَخْرَجَ رَكَاتَهُ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَقَدْ تَعَرَّضَتْ مِنْ الْمَالِكِ فَقَامَ بِهِ وَلِيُّهُ كَالْإِخْرَاجِ وَالسَّفَهِيَّةِ مُلْحَقٌ بِهِمَا فِي النِّيَّةِ عَنْهُ (قَوْلُهُ حَيْثُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِلَا نِيَّةٍ) إِذَا وَكَلَهُ فِي تَفَرِقةِ الرِّزْكَةِ أَوْ فِي إِهْدَاءِ الْهَدْيِ فَقَالَ رَازِّ لِي هَذَا الْمَالُ أَوْ أَهْدِ لِي هَذَا الْهَدْيِ فَهُلْ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْكِيلِهِ فِي النِّيَّةِ قَالَ الْحَوَارِيُّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ بَلْ يُرَزِّكِي وَيَهْدِي وَيَنْوِي لَأَنَّ قَوْلَهُ رَازِّ أَهْدِ يَقْتَضِي التَّوْكِيلَ فِي النِّيَّةِ قَالَ

الناشرِيُّ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُفْتَنِسٌ مَا فِي الْعَزِيزِ وَالرَّوْضَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِغَيْرِهِ أَدْ عَنِي فِطْرَتِي فَفَعَلَ أَجْرَاهُ (قَوْلُهُ وَنَوْيَ أَجْرَاهُ) سَمِّيَا عِنْدَ أَخْدِهَا أَوْ عِنْدَ تَفْرِقِهَا (قَوْلُهُ طَاهِرًا وَبَاطِنًا إِلَّا) بِخَلَافِ الْمَجْمُونَةِ أَوْ الْمُمْتَنَعَةِ إِذَا غَسَّلَهَا رُوجَّهَا وَنَوْيَ لَا يُجْزِئُهَا بَاطِنًا عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ تَحِبُّ عَلَيْهَا الْإِعَادَةُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفَقَرَاءَ شُرَكَاءَ وَقَدْ وَصَلُوا إِلَى حَقِّهِمْ وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الرَّكَأَةِ وَهُوَ إِغْنَاءُ الْفَقِيرِ وَأَمَّا الطَّهَارَةُ فِي عِبَادَةِ بَذَنِيَّةِ مَحْضَةٍ خَ (قَوْلُهُ وَجَرَمَ بِهِ الْقَوْلِيُّ) الْقِيَاسُ إِجْرَاءُ نَيْتَهُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا .

(قَوْلُهُ وَلَوْ نَوْيَ عِنْدَ عَرْلَهَا إِلَّا) الْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجُرُّ تَقْدِيمَ النِّيَّةِ عِنْدَ إِفْرَارِ الرَّكَأَةِ أَوْ مَعَهُ أَوْ عِنْدَ إِعْطَائِهَا الْوَكِيلَ أَوْ عِنْدَ تَفْرِيقِهِ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِوَكِيلِهِ تَصَدَّقُ بِهَا تَطْوُعاً ثُمَّ نَوْيَ بِهِ الْفَرْضُ ثُمَّ فَرَقَهُ الْوَكِيلُ أَوْ قَالَ بَعْدَ هَذَا وَاصْرِفْ ثَمَنَهُ عَنْ رَكَاتِي وَنَوْيَ بَعْدَ قَبْضِ الْوَكِيلِ الثَّمَنَ لَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ وَلَهُ تَفْوِيضُ النِّيَّةِ إِلَى وَكِيلِهِ إِلَّا) كَأْنَ قَالَ لَهُ زَلَّ هَذَا الْمَالُ أَوْ أَدَّ رَكَاتِي أَوْ فِطْرَتِي وَلَوْ دَفَعْتُ نَوْيَا إِلَى وَكِيلِهِ لِبَيْعَهُ وَبَصْرَفَهُ فِي رَكَاتِهِ وَنَوْيَ عِنْدَ دَفْعِ النَّوْبِ إِلَيْهِ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ نَوْيَ بَعْدَ حُصُولِ الثَّمَنِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ جَازَ لِأَنَّا وَإِنْ جَوَزْنَا تَقْدِيمَ النِّيَّةِ فَإِنَّمَا تُجَوَّرُهَا فِي وَقْتِ يَقْبِلُ ذَلِكَ الْمَالَ أَنْ يَكُونَ رَكَأَةً قَالَ الْفَقَلُ وَعِنْدِي أَنَّهُ يَجُرُّ يَعْنِي فِي الْحَالِيْنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطٍ وُجُودِ الْبَيَّةِ فِي مَا لِي مُعِينٌ وَيَعْلَمُ مَا يَصْرِفُهُ فِي الرَّكَأَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ رَكَأَةً فَامْرَأَ وَكِيلَهُ بِإِدَائِهَا وَنَوْيَ عِنْدَ أَمْرَهُ بِهَا فَإِنَّهُ يَجُرُّ وَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ رُبَّمَا يُحَصِّلُهَا بِبَيْعٍ مَتَاعٍ أَوْ اسْتِقْرَاضٍ لِدَرَاهِمَ وَعَلَى هَذَا لَوْ لَزِمَهُ خَمْسَةُ رَكَأَةً فَقَالَ لِأَخْرَجْهَا إِلَى الْفَقَرَاءَ جَازَ سَوَاءً كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَلَوْ قَالَ أَفْرِضْنِي خَمْسَةً وَادْهَا عَلَيِّ رَكَأَةً جَازَ الْتَّهَيَّ وَقَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَكَلَامُ كَثِيرِينَ أَوْ الْأَكْثَرِيْنَ يُنَازِعُ فِي أَكْثَرِ مَا ذَكَرَهُ .

(فَصَلْ وَبَيْعُ الْإِمَامُ وَجُوبًا لِأَخْذِ الرَّكَوَاتِ (السَّعَةَ) وَهُمْ عَمَالُهَا لِلِإِتَابَعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنِ السَّعْيِ فِي إِيصالِ الْحُحُوقِ إِلَى أَهْلِهَا وَلَا كَثِيرًا مِنِ النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ فَإِنْ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يُؤَدِّوْنَهَا بِأَنْفُسِهِمْ لَمْ يَحِبُّ الْبَعْثُ وَيُنَدِّبُ أَنْ يَبْعَثُهُمْ (عِنْدَ إِدْرَاكِ النَّمَارِ وَالْحُبُوبِ) بِحِيثُ يَصِلُونَ أَرْبَابَهَا وَقَتَ الْجِدَادِ وَالْحَصَادِ وَلَوْ اعْتَرُوا فِي الْحُبُوبِ وَصُولُهُمْ عِنْدَ تَقْتِيْهَا كَانَ أَقْرَبَ إِذْ لَا يُمْكِنُ الْأَدَاءُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَالنَّمَارُ وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ الْأَدَاءُ فِيهَا إِلَّا حِينَ جَفَافُهَا لَكِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى حَرْصٍ عَالِيًا حِينَ إِدْرَاكِهَا فَنَاسِبَ اعْتِيَارُ الْوُصُولِ حِينَئِذٍ (وَيُسْتَحِبُّ لِلسَّاعِي أَنْ يُعِينَ لِلْحَوْلِيِّ شَهْرًا) يَأْتِيهِمْ فِيهِ لِأَخْذِ الرَّكَأَةِ (وَالْمُحَرَّمُ أَوْلَى) صَيْفًا كَانَ أَوْ شِتَاءً لِقَوْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ هَذَا شَهْرُ رَكَاتِكُمْ رَوَاهُ الْبَيْهِقِيُّ يَإِسْتَادِ صَحِيحٍ وَلِأَنَّهُ أَوَّلُ السَّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ (وَ) أَنْ (يُخْرِجَ قَبْلَهُ لِيَحْضُرَ فِي أَوْلَهُ فَمَنْ تَمَّ فِيهِ حَوْلَهُ أَدَهَا وَإِلَّا أُسْتَحِبَّ لَهُ التَّعْجِيلُ فَإِنْ كَرِهَ التَّعْجِيلَ عِبَارَةُ الْأَصْلِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ (أَمْهَلَهُ إِلَى قَابِلٍ أَوْ نَوْبَةٍ) يَمْعَنِي أَنَابَ (مَنْ يُطَالِهُ أَوْ فَوَضَ إِلَيْهِ إِنْ أَمْنَهُ وَ) أَنْ (بِأَمْرِهِمْ) أَيْ الْمُرْكَبِينَ (بِجَمْعِ الْمَاشِيَّةِ عَلَى الْمَاءِ) إِنْ كَانَتْ تَرَدُّهُ فَيُأْخُذُ رَكَاتَهَا عِنْدَهُ وَلَا يُكَلِّفُهُمْ رَدَهَا إِلَى الْبَلْدِ وَلَا يُلْزِمُهُمْ أَنْ يَتَبَرَّعَ الْمَرَاعِيِّ وَبِهَذَا فُسْرَ حَبْرُ التَّرْمِذِيُّ وَعَيْرِهِ {لَا جَلْبٌ وَلَا جَنْبٌ} أَيْ لَا تُكَلِّفُهُمْ أَنْ يَجْلِبُوهَا مِنَ الْمَرْعَى إِلَى الْبَلْدِ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُجَنِّبُوهَا السَّاعِيَ أَيْ يُكَلِّفُهُمْ بِأَنْ يُجَنِّبُهَا مَعَهُ مِنَ الْمَرْعَى فَيَشْفُوْهُ عَلَيْهِ .

قَالَ الْمُتَوَلِّي وَلَا يُلْزِمُهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا إِلَى الْأَئْمَةِ قَالَ الرَّرْكَشِيُّ وَمِنْهُ يُؤَخُذُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمُ النَّمَكِينُ دُونَ الشَّسْلِيمِ فَإِنْ كَانَ لِلْمُرْكَبِيِّ مَا إِنْ أَمْرَ بِجَمْعِهَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا وَالْخِيَرَةُ فِي تَعْيِينِهِ لَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمْ (فَإِنْ لَمْ تَرَدُهُ) كَأْنَ اكْتَفَتِ بِالْكَلَأِ فِي وَقْتِ الرَّبِيعِ (فِي بَيْوَتِ أَهْلِهَا) وَأَفْنِتِهِمْ يُأْخُذُ رَكَاتَهَا قَالَ فِي الْأَصْلِ

وَمُقْنِصَاهُ تَجْوِيرٌ تَكْلِيفُهُ الرَّدُّ إِلَى الْأَفْنِيَةِ وَبِهِ صَرَحَ الْمُحَامِلُ وَغَيْرُهُ (وَيُسْتَحْبِطُ جَمْعُهَا فِي) مَضْبِقٍ نَّحْوِ
 (حَظِيرَةٍ وَعَدُّهَا بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ) أَوْ نَائِبِهِ إِنْ لَمْ يَتَقْبَلْ السَّاعِي بِقُولِهِ (وَ) أَنْ (يُخْرِجَهَا) مِنْ مَحَلِّهَا بَعْدِ
 اجْتِمَاعِهَا (وَاحِدَةً وَاحِدَةً) لِيَسْهُلَ عَدُّهَا وَأَنْ يَقْفَ مِنْ جَانِبِ السَّاعِي مِنْ جَانِبِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ (وَ) أَنْ
 (يُشَيرَ كُلُّهُمَا) إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ عَدَّهَا بِقُضِيبٍ وَنَحْوِهِ أَوْ يَضْعَهُ عَلَى ظَهْرِهَا فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الْعَلَاطِ.
 وَقُولُهُ وَنَحْوِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ (فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْوَاجِبِ) لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْعَدَدِ (أَعَادَ الْعَدَدَ) الْأُولَى قُولُ الْأَصْلِ
 الْعَدَدِ (وَيُكْفِي) فِي الْعَدَدِ (حَبْرُ الْمَالِكِ) أَوْ نَائِبِهِ (الثَّقَةُ وَيُسْتَحْبِطُ لِلْفَقِيرِ) الْأُولَى لِلْمُسْتَحْقِ (وَالسَّاعِي الدُّعَاءُ
 لِلْمَالِكِ عِنْدَ الْأَخْذِ) تَرْغِيْبًا لَهُ فِي الْخَيْرِ وَتَطْبِيْبًا لِقُلْبِهِ وَقَالَ تَعَالَى {وَصَلَّى عَلَيْهِمْ} أَيْ أَذْعُ لَهُمْ (وَلَا يَتَعَيَّنُ
 دُعَاءُ وَالْأُولَى أَنْ يَقُولَ) مَا اسْتَحْبَطُ الشَّافِعِيُّ (أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا
 أَبْقَيْتَ) قَالَ النَّوْوَيُّ فِي أَذْكَارِهِ يُسْتَحْبِطُ لِمَنْ دَفَعَ زَكَاةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ نَذْرًا أَوْ كَفَارَةً أَوْ نَحْوَهَا أَنْ يَقُولَ زَيْنَا
 تَقْبَلَ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَاسْمَاعِيلَ وَامْرَأَةِ عِمْرَانَ (وَيُكَرِّهُ أَنْ
 يُصَلِّي) بِقُتْحَمِ الْلَّامِ (عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ) لِأَنَّ ذَلِكَ شِعَارُ أَهْلِ الْبَدَعِ وَقَدْ ثُبَّهَا عَنْ شِعَارِهِمْ
 وَالْمَكْرُوهُ مَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ مَقْصُودٌ (إِلَّا تَبَعَا لَهُمْ) فَلَا يُكْرِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ (كَالْأَلْلَامِ) فَيَقُولُ اللَّهُمْ صَلِّ عَلَى
 مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَأَتْبَاعِهِ لِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يُمْتَنِعُوا مِنْهُ وَقَدْ أَمْرَنَا بِهِ فِي الشَّهَدَةِ وَغَيْرِهِ
 وَذِكْرُ الْمَلَائِكَةِ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَهُمْ) أَيْ الْأَلْ (بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ) مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ فِي
 الصَّدَقَةِ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ.

وَالَّذِي حُرِّمَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ مِنْ أَقْارِبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَكَرِ دُونَ غَيْرِهِمْ وَهَذَا ذَكَرُهُ الْأَصْلُ
 فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ (وَكَذَا) لَا تُكْرِهُ تَبَعًا (عَلَى غَيْرِهِمْ) أَيْ غَيْرُ الْأَلْ مِنَ الْأَصْحَابِ وَالْأَزْوَاجِ وَنَحْوِهِمَا وَهَذَا
 لَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ لِعِلْمِهِ مِنَ الْكَافِ الدَّاخِلِيِّ عَلَى الْأَلْ وَبِالْجُمْلَةِ لَا يُقَالُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَلِ وَالْأَصْحَابِ
 وَنَحْوِهِمَا وَإِنْ صَحَّ الْمَعْنَى لِأَنَّهَا صَارَتْ مُخْتَصَةً بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ (كَمَا لَا يُقَالُ عَزَّ وَجَلَ إِلَّا لِلَّهِ
 تَعَالَى) وَإِنْ صَحَّ الْمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لِأَنَّهُ صَارَ مُخْتَصًّا بِهِ وَيُسْتَشْتَى مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ مِنْ اخْتِلَافِ
 فِي نُبُوتِهِ كُلُّهُمَانَ وَمَرِيمَ عَلَى الْأَشْهَرِ مِنْ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِنَبِيَّينِ فَفِي الْأَذْكَارِ لِلْنَّوْوَيِّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يُكْرِهُ
 إِفْرَادُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا يَرْتَفِعَانِ عَنْ حَالِ مَنْ يُقَالُ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ
 مِمَّا يَرْفَعُهُمَا هَذَا كُلُّهُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ أَمَّا مِنْهُمَا فَلَا كَرَاهَةُ مُطْلَقاً لِأَنَّهَا حَقُّهُمَا
 فَلَهُمَا الْإِنْعَامُ بِهَا عَلَى غَيْرِهِمَا وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُمْ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي
 أَوْفَى.

(وَالسَّلَامُ كَالصَّلَاةِ) فِيمَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَرَنَ بَيْنَهُمَا (لَكِنَّ الْمُخَاطَبَةُ بِهِ مُسْتَحْبَةٌ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ) مِنْ
 الْمُؤْمِنِينَ ابْنِيَاءَ وَوَاجِبَةٌ جَوَابًا كَمَا سَيَّا تِيَّيِّ فِي مَحَلِّهِ وَمَا يَقْعُدُ مِنْهُ غَيْبَةً فِي الْمُرَاسَلَاتِ مُتَرَدِّلٌ مَنْزَلَةً مَا يَقْعُدُ
 خِطَابًا وَيُسْتَحْبِطُ التَّرْضِيُّ وَالتَّرْحُمُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأَحْيَاءِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 مِنْ أَنَّ التَّرْضِيُّ مُخْتَصٌ بِالصَّحَابَةِ وَالتَّرْحُمُ بِغَيْرِهِمْ ضَعِيفٌ.

الشُّرُخُ

(قُولُهُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمُ التَّمْكِينُ إِلَّا) إِذَا كَانَتِ الْمَاشِيَةُ مُتَوَحِّشَةً وَكَانَ فِي أَخْذِهَا وَإِمساكِهَا
 مَشَقَّةً كَانَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يَأْخُذَ السَّنَنَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ وَيُسْلِمَهُ إِلَى السَّاعِي فَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ إِمساكُهَا

إلا بِعَقَالٍ كَانَ عَلَى الْمَالِكِ ذَلِكَ وَعَلَى هَذَا حَمَلُوا قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ لَوْ مَنْعُونِي عِقَالًا لِأَنَّ الْعِقَالَ هَا هُنَا مِنْ تَمَامِ الشَّسْلِيمِ وَقَبْلِ الْعِقَالِ هُوَ صَدَقَةٌ عَامٌ قَوْلُهُ آجَرُكَ اللَّهُ فِي آجَرِكَ اللَّهُ لُغَاثَانِ الْقُصْرُ وَالْمُدُّ (قَوْلُهُ وَهُمْ بَئُورُ هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ إِلَيْهِ) هُلْ يُقَالُ بَنَاتُ بَنَاتِهِ كَمَا تُشَبِّهُ الذُّكُورُ أَمْ لَا (قَوْلُهُ وَالَّذِي حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ إِلَيْهِ) {لِأَنَّهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى وَهُوَ خُمُسُ الْخُمُسِ بَيْنَهُمْ تَارِكًا مِنْهُ غَيْرُهُمْ مِنْ بَنَي عَمِيْمِهِمْ نَوْفِلِ وَعَبْدِ شَمْسٍ مَعَ سُوَالِهِمْ لَهُ} رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ {وَلِقَوْلِهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَحْلُ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا وَلَا غُسَالَةَ الْأَيْدِي إِنَّ لَكُمْ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ مَا يَكْفِيْكُمْ أَوْ يُغْنِيْكُمْ} رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ.

(بابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ) (وَشَرْطُهُ فِي الْمَالِ) (الْحَوْلِيُّ اَنْعِقَادُ الْحَوْلِ وَشَرْطُ اَنْعِقَادِ النَّصَابِ فِي السَّائِمَةِ وَالنَّقْدِيْنِ لَا فِي عُرُوضِ النَّجَارَةِ فَإِنْ عَجَلَ عَنْ مَعْلُوفَةٍ سَيِّسَمِيهَا أَوْ دُونَ نِصَابٍ مِنْ سَائِمَةٍ أَوْ نَقْدٍ (لَمْ يَجُزْ) إِذْ لَمْ يُوجَدْ سَبَبُ الْوُجُوبِ لِعَدَمِ اَنْعِقَادِ الْحَوْلِ فَأَشْبَهُ أَدَاءَ الْمُنْفَرِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَالْدِيْنَةِ قَبْلَ الْفَتْلِ بِخَلَافِ مَا إِذَا اَنْعَقَدَ الْحَوْلُ وَوُجِدَ النَّصَابُ {لِأَنَّهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي التَّعْجِيلِ لِلْعَبَاسِ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَ إِسْنَادُهُ وَلِأَنَّ الْحَقَّ الْمَالِيُّ إِذَا تَعَلَّقَ بِسَبَبِيْنِ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَتَقْدِيمِ الْكَفَارَةِ عَلَى الْحِثَّ وَاسْتُثْنَيَ الْوَلِيُّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْجِيلُ عَنْ مُوْلَيِّهِ (أَوْ) عَجَلَ (عَنْ عُرُوضِ النَّجَارَةِ) كَانَ اشْتِرَاهُ بِعِشْرَةِ دَنَانِيرٍ ثُمَّ عَجَلَ زَكَةً عِشْرِينَ وَبَلَغَتْ قِيمَتُهُ عِنْدُ الْحَوْلِ عِشْرِينَ (جَازَ) وَإِنْ لَمْ يَتِمِ النَّصَابُ عِنْدَ التَّعْجِيلِ لِاَنْعِقَادِ حَوْلِهِ (فَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَجَلَ لِعَامِيْنِ) فَأَكْثَرُ (أَجْرَاهُ لِلْأَوَّلِ فَقَطْ) أَيْ دُونَ غَيْرِهِ وَقَضَيْتُهُ الْإِجْرَاءُ عَنْهُ مُطْلَقاً.

قال الإسْنَوِيُّ كَالسُّبْكِيُّ وَهُوَ مُسْلِمٌ إِنْ مَيَّرَ حِصَّةً كُلَّ عَامٍ وَلَا فَيْتَبَغِي عَدَمُ الْإِجْرَاءِ لِأَنَّ الْمُجْزِيَّ عَنْ حَمْسِيْنَ شَاهَةً مَثَلًا إِنَّمَا هُوَ شَاهَةً مُعِيْنَةً لَا شَائِعَةً وَلَا مُبَهَّمَةً وَأَيْدِهِ غَيْرُهُمَا بِمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مَنْ عَلَيْهِ خَمْسَةً دَرَاهِمَ عَشَرَةً وَنَوَى بِهَا الرَّزْكَةَ وَالنَّطْوَعَ وَقَعَ الْكُلُّ تَطْوُعاً أَمَّا مَا عَدَ الْعَامَ الْأَوَّلِ فَلَا يُجْزِي التَّعْجِيلُ عَنْهُ عَلَى الْأَصْحَاحِ عِنْدَ الْأَكْثَرِيْنِ مِنْهُمْ مُعْظَمُ الْعَرَافِيْنَ وَصَاحِبُ الْنَّهْذِيبِ وَحَمَلُوا شَسْلَفَةً صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْعَبَاسِ صَدَقَةً عَامِيْنِ عَلَى تَسْلِفَهَا فِي عَامِيْنِ كَذَّا فِي الْأَصْلِ وَتَعَقِّبُهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّ الْعَرَافِيْنَ وَجْهُمُورُ الْخَرَاسَانِيْنَ إِلَّا الْبَعْوَيِّ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَنَقْلَهُ ابْنُ الرَّفِعَةِ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّصَّ وَأَنَّ الرَّافِعِيَّ قَدْ حَصَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ اِعْكَاسٍ فِي الْقُلُّ حَالَةَ التَّصْنِيفِ قَالَ وَلَمْ أَطْفَرْ بِأَحَدٍ صَحَّحَ الْمَنْعَ إِلَّا الْبَعْوَيِّ بَعْدَ الْفَحْصِ الْبَلِيْغِ وَالتَّتَبَعُ الشَّدِيدِ.

١. هـ.

وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةً (وَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَجَلَ لِنِصَابِيْنِ لِتَوْقُعِ تَمَامِ النَّصَابِ الثَّانِيِّ) وَلَوْ (بِنَتَاجِ) كَانَ مَلَكُ خَمْسَةَ أَبْعِرَةٍ فَعَجَلَ شَاهَيْنِ فَبَلَغَتْ بِالنَّوَالِدِ عِشْرًا (لَمْ يَجُزْهُ عَنِ النَّثَانِيِّ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ زَكَةِ الْعَيْنِ عَلَى النَّصَابِ فَأَشْبَهُهُ مَا لَوْ أَخْرَجَ زَكَةً أَرْبِعِمَائَةً دِرْهَمٍ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مِائَتَيْنِ (بِخَلَافِ رِبْحِ النَّجَارَةِ) كَانَ اشْتَرَى لَهَا عَرْضًا بِمِائَتَيْنِ وَعَجَلَ زَكَةً أَرْبِعِمَائَةً فَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِي أَرْبِعِمَائَةً فَإِنَّهُ يُجْزِي لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي إِخْرَاجِ زَكَةِ النَّجَارَةِ بِآخِرِ الْحَوْلِ (وَلَوْ عَجَلَ عَنِ الْأَمْمَهَاتِ) كَانَ عَجَلَ شَاهَةً عَنْ أَرْبَعِينَ شَاهَةً فَوَلَدَتْ أَرْبَعِينَ (فَتَمَاوَتَتْ لَمْ تَقْعُ عَنِ السَّخَالِ) لِأَنَّهُ عَجَلَ زَكَةَ الْعَيْنِ عَنْ غَيْرِهَا فَلَا تُجْزِئُهُ عَنْهَا (وَيَجُوزُ التَّعْجِيلُ فِي

الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ) إِنْ ظَنَ حُصُولَ نِصَابٍ مِّنْهُمَا (بَعْدَ بُدُّو الصَّلَاحِ) فِي النَّمَارِ (وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ) فِي الزُّرُوعِ لِأَنَّ الْوُجُوبَ قَدْ ثَبَّتَ إِلَّا أَنَّ الْإِخْرَاجَ لَا يَجِدُ أَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ التَّعْجِيلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهُرْ مَا تُمْكِنُ مَعْرِفَةُ مِقْدَارِهِ تَحْقِيقًا وَلَا ظَنًا فَصَارَ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الرِّزْكَاهَ قَبْلَ خُرُوجِ الثَّمَارِ وَالْعِقَادِ الْحَبِّ وَلِأَنَّ وُجُوبَهَا سَبَبٌ وَاحِدٌ وَهُوَ إِدْرَاكُ الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ فَيَمْتَعُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ (وَ) يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا (فِي الْفِطْرَةِ بِدْخُولِهِ) شَهْرُ (رَمَضَانَ) لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِسَبَبِيْنِ رَمَضَانَ وَالْفِطْرِ مِنْهُ وَقَدْ أَخْدُهُمَا فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْآخِرِ دُونَ تَقْدِيمِهَا عَلَيْهِمَا مَعًا كَرَكَاهَ الْمَالِ وَرَوَى مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالبِيْهَقِيُّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَتَهُ.

الشُّرُخُ

(بَابُ تَعْجِيلِ الرِّزْكَاهِ) لَوْ نَذَرَ تَعْجِيلَهَا فَفِي الْعِقَادِ نَذْرُهُ وَلِزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ وَجْهَانِ صَحَّحَ النَّوْوِيُّ فِي كِتَابِ النَّذْرِ مِنْ زِيَادَتِهِ الْمُنْتَعِ (قَوْلُهُ وَالدِّيَهُ قَبْلَ الْفَتْلِ) وَالْكَفَارَةُ عَلَى الْيَمِينِ (قَوْلُهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْجِيلُ عَنْ مُوْلَيهِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ كَالسُّبْكِيُّ) أَيْ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ إِنْ مِيزَ إِلَّهُ) كَلَامُ الْأَصْنَابِ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسَالَةِ الْبَحْرِ وَاضْرِحَ (قَوْلُهُ {وَشَافِعُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَبَاسِ صَدَقَةً عَامِيْنَ}) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وَغَيْرُهُ وَأَجَابَ الْبِيْهَقِيُّ بِأَنَّهُ مُرْسَلٌ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى اللَّهِ شَافِعٌ صَدَقَةً عَامِيْنِ أَوْ صَدَقَةً مَالِيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَوْلَ مُفْرَدٍ (قَوْلُهُ وَنَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ عَنْ أَنَّهُ شَافِعٌ عَلَى الْأُولَى فِي الْجَمِيعِ فِي وَقْتِ الْثَّانِيَةِ قَالَ الثَّانِيُّ بْلَى يَبْغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَتْقِدِيمَ الْثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى فِي وَقْتِ الْأُولَى لِأَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُ مَسَالَتِنَا (قَوْلُهُ وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةُ) يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

(قَوْلُهُ لَمْ يُجِرِهِ عَنِ الْثَّانِي) مِثْلُهُ مَا لَوْ مَلَكَ مائَةً وَعِشْرِينَ شَاهَةً فَعَجَّلَ مِنْهَا شَاهِيْنِ ثُمَّ عَدَمَتْ سَخْلَةُ قَبْلَ الْحَوْلِ (قَوْلُهُ وَفِي الْفِطْرَةِ بِدْخُولِ رَمَضَانَ) لَوْ أَدَى زَكَاهَ الْفِطْرِ عَنْ عَبْدِهِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ باعَهُ يَلْمُعُ الْمُشْتَرِيُّ أَدَاءُ زَكَاهَ الْفِطْرِ عَنْهُ وَلَوْ مَاتَ الْمُخْرُجُ فَانْتَقَلَ الْعَبْدُ إِلَى وَارِثِهِ الْمُعِينِ هُنْ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ عَنْهُ فِيهِ قَوْلَانِ مُخْرَجَانِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَقَدْ نَصَّ فِي زَكَاهَ الْمَالِ إِذَا عَجَّلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَنَّهَا تُجزِي عَنْ وَرَثَتِهِ اسْتَهَى سَيَّاتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا يُخَالِفُهُ (قَوْلُهُ فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْآخِرِ) وَلِأَنَّ تَقْدِيمَهَا بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ جَائزٌ بِإِنْفَاقِ الْمُخَالِفِ فَالْحِقُّ الْبَاقِي بِهِ قَيَاسًا بِجَامِعِ إِخْرَاجِهَا فِي جُرْءَ مِنْهُ.

(فَرَعَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ كَفَارَةِ الْفَتْلِ بِيَمِينِ وَقَتْلِ وَطَهَارِ وَحِمَاعِ) مِنْ مُحْرِمٍ أَوْ صَائِمٍ فِي رَمَضَانَ فَتَعْبِيرُهُ بِمَا قَالَهُ أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِحِمَاعِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَعَطْفَ الْأَصْلِ عَلَى الْكَفَارَةِ جَزَاءَ الصَّيْدِ وَكَانَ الْمُصَنَّفُ أَدْخَلَهُ فِي كَفَارَةِ الْفَتْلِ لِكِهِ قَاصِرٌ عَلَى كَفَارَةِ قَتْلِهِ (وَلَا) تَقْدِيمُ (فِيهِ هَرَمٌ وَحَامِلٌ وَمَرْضٌ قَبْلَ رَمَضَانَ) وَكَاهَرَ مِنْ اشْتَدَّتْ مَشَقَّةُ الصَّوْمِ عَلَيْهِ وَالْمَرِيضُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَالْمُرَادُ بِهِ مِنْ لَا يُرْجَى بُرُوهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَمَّا تَقْدِيمُهَا فِي رَمَضَانَ فَسَيَّاتِي فِي آخرِ كِتَابِ الصَّوْمِ (وَلَا) تَقْدِيمُ (أَضْحِيَّةً وَمَنْدُورَةً) كَإِنْ شَفَّى اللَّهُ مَرِيضِي فَلَلَّهُ عَلَيْهِ عِنْقُ رَقَبَةٍ (وَزَكَاهَ مَعْدِنٍ وَرَكَازٌ قَبْلَ يَوْمِ النَّحرِ) فِي الْأَضْحِيَّةِ (وَوُجُودُ الشَّرْطِ) فِي الْمَنْدُورَةِ (وَالْحُصُولُ) لِلْمُفْصُودِ فِي الْأَخِيرِيْنِ وَلَا تَقْدِيمُ دَمَ التَّمَثُّلِ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْعُمَرَةِ وَلَا دَمَ الْقُرْآنِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالسُّكِّينِ وَلَا دَمَ الْفَوَاتِ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ وَمَا ذَكَرَهُ كَأَصْلِهِ

من عدم إجزاء التقديم في المندور ذكر في الإيمان عكسه كمانة عليه جماعة في كلام الأصل وما ذكر في المعدن محله في الموات فلو كان في ملكه بآن أحيا أرضا ظهر فيها معدن فإنه يملكه تبعا لها كما سيأتي في الأمور المذكورة في أبوابها.

الشرح

(قوله وما ذكره المصنف كأصله من عدم إلخ) يحمل كلام المصنف كأصله هنا على العبادة البدنية فلا يخالف ما في الإيمان (قوله ذكر في الإيمان عكسه) وأشار إلى تصحيحه.

(فصل شرط وقوع المعجل) في الحولي (زكاة بقاء القابض والمالك أهلا) لاستحقاقها في الأول ولوجوها في الثاني (إلى) تمام (الحول فإن مات القابض قبله) أو ارتد (أو استغنى بمال آخر) أي غير المعجل كزكاه أخرى واجبة أو معلقة أخذها بعد الأولى (أو نقص النصاب أو باعه) المالك وليس مال تاجر والأولى أو زال عن ملكه (لم يجزه) لخروجه عن الأهلية عند الوجوب وإن عرض مانع في القابض ثم زال قبل الحول لم يضر) للأهلية في الطرفين وكذا لو لم يعلم استحقاقه أو حياته كما اقتضاه كلامه كغيره وبه صرخ الحناطي وغيره أما المالك فلا يأتي فيه حكم العروض المذكور وأماما ربته فلا تؤثر في سقوط الزكوة وإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول كما مر (ولا يضر غناه بذلك المعجل ولا غيره) أي ولا بغيره (معه) كان تاجر فيه إذ القصد بصرف الزكوة له غناه (ولو مات المعجل) لزكاته (لم يقع) ما عجله (عن) زكاة (وارثه) بناء على أنه لا يبني على حوله كما مر فهو تعجيل قبل ملك الصاحب وكزكاه الحولي فيما ذكر زكاة الفطر.

الشرح

(قوله بقاء القابض والمالك إلخ) قال الأذرعي وقد يبقى المال وأهلية القابض والمالك وصفة المدفوع ولكن تجب الزكوة لموضع آخر لأهله لحصول المال به عند الحول كأموال التجار وأهل الأسفار الذين لا تقرهم دار كما سيأتي في قسم الصدقات انتهى هذا رأي مرجوح لإخراج زكاة ماله المذكور فلا تتعلق لمستحب البلد المذكورة به (قوله أو استغنى بمال آخر إلخ) قال الأذرعي وتتصور هذه المسألة بما إذا تلقت المعلقة ثم حصل غناه من زكاة أخرى وتمت في يده بقدر ما يوفى منها بدل التاليف وبقي غناه وبما إذا كان حال قضيئا محتاجا إليهما ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفي بأخذهما وهمما في يده انتهى قال بعضهما يتبين أن يكون هذا إذا كانت الزكوة في يده أو تلقت وكان أخذ بدلها منه لا يصيرون فقيرا فإن كان يصيرون فقيرا فيتبين أن لا يوجد منه ليلًا يودي أخذ البدل إلى استحقاق أخذه انتهى قال الغري وفيه نظر لأن الله دين في ذمته وليس بزكاة فيؤخذ منه وإن افقر وقوله قال الغري إلخ وأشار إلى تصحيحة (قوله وبه صرخ الحناطي) وأشار إلى تصحيحة وكتب عليه لو غاب القابض عند الحول وشكنا في حياته فهل يجوز المعجل وجهان حكام الماوردي أقر بهما في البحر الإجزاء وفي فتاوى الحناطي إذا غاب المسكون عند الحول ولا نdry من حياته وموته وفقره وغناه أن الطاهر استمرار فقره وحياته وفي شرح الوسيط أنه لا يجزئ بناء على منع نقل الزكوة قال الأذرعي رأيت لبعض أصحابنا المتأخرین أن الله لو كان مقيما ببلد ولم مال لا يستقر ببلد بل يسافر من بلد إلى بلد فجعل زكاته في بلد إقامته ثم جاء الحول والمال في غيرها أجزاء ذلك وبه أجاب ابن رزين في الفتاوى وقوله فهل يجوز

المُعَجَّلُ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(قوله إِذْ الْقُصْدُ بِصَرْفِ الرَّكَاءِ لَهُ غِنَاهُ) وَأَيْضًا لَوْ أَخْذَتَاهَا لَاقْتَرَ وَاحْتَجَنَا إِلَى رَدِّهَا إِلَيْهِ فَإِبْثَاثُ الْإِسْتِرْجَاعِ يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِهِ

(فرعٌ لِلإِمَامِ فِيمَا يَأْخُذُهُ لِلْفَرَاءِ) قَبْلَ الْحَوْلِ (حالانِ الْأَوَّلُ أَنْ يَأْخُذُهُ رَكَاءُ مُعَجَّلَةً فَإِنْ كَانَ بِسُؤَالِ الْمَسَاكِينِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِمْ) وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ (فَيَقُولُ رَكَاءُ وَإِنْ تَلَفَ فِي أَيْدِيهِمْ قَبْلَ) تَمَامُ (الْحَوْلُ أَوْ) فِي (يَدِ الْإِمَامِ) كَذَلِكَ (إِنْ وُجِدَتْ شُرُوطُ الْإِسْتِحْفَاقِ) وَالْوُجُوبِ (عِنْدَ) تَمَامُ (الْحَوْلِ) وَإِلَّا بِأَنْ فَاتَتْ أَوْ فَاتَ بَعْضُهَا (اسْتَحْفَقَ الْمَالِكُ الرُّجُوعُ بِهَا عَلَيْهِمْ) هَذَا عِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِمْ فَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ وَإِلَّا فَلَا أَيْ فَلَا يَقُولُ رَكَاءُ حَتَّى لَوْ فَاتَ شَرْطُ الْإِسْتِحْفَاقِ لِزَمِنِ الْمَالِكِ الْإِخْرَاجِ ثَانِيَاً (وَلَيْسَ الْإِمَامُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ) وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِمْ (إِلَّا إِنْ جَهَلَ الْمَالِكُ كَوْنَهُ) أَيْ الْإِمَامُ (أَخْذَهَا بِسُؤَالِهِمْ) فَيَكُونُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ فَيُرْجِعُ عَلَيْهِ الْمَالِكُ فَيَقْبِضُهُ لَهُ مِنْ الصَّدَقَةِ أَوْ يَحْسِبُهُ لَهُ عَنْ رَكَاتِهِ (وَإِنْ أَخْذَهَا الْإِمَامُ بِسُؤَالِ الْمَالِكِ) وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِمْ (فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ) أَيْ الْمَالِكُ لِتَفْرِيطِهِ (وَالْإِمَامُ وَكِيلُهُ فَلَنْتَغُورُهُ) أَيْ الرَّكَاءُ (إِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْإِمَامِ قَبْلَ) تَمَامُ (الْحَوْلِ) كَمَا لَوْ تَلَفَتْ فِي يَدِ وَكِيلِ الْمَالِكِ (وَلَا يَضْمُنُ الْإِمَامُ إِلَّا إِنْ فَرَطَ) كَسَائِرِ الْوُكَلَاءِ.

أَمَّا إِذَا دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ فَإِنْ تَمَّ الْحَوْلُ وَهُمْ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْفَاقِ وَالْمَالِكُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ أَجْرَاتُ وَإِلَّا رَجَعَ الْمَالِكُ عَلَيْهِمْ دُونَ الْإِمَامِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَحْرَجَ بِقَوْلِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ مَا لَوْ تَلَفَتْ بَعْدُهُ وَسَيَّاْتِي بِيَاهُ فِي آخِرِ الْحَالِ الثَّانِي (وَلَوْ أَخْذَهَا بِسُؤَالِ الْجَمِيعِ) أَيْ الْمَالِكُ وَالْمَسَاكِينِ (فَمِنْ ضَمَانِ الْمَسَاكِينِ) لَا الْمَالِكُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِمْ لِأَنَّ الْمَنْعَةَ تَعُودُ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي الْمُسْتَعِيرِ (أَوْ) أَخْذَهَا (لَا بِسُؤَالِ أَحَدِهِمْ وَمِنْ الْمَالِكِ (فَهُوَ) أَيْ الْمَأْخُوذُ (مِنْ ضَمَانِهِ إِلَّا إِنْ أَخْذَ لِحَاجَةِ طِفْلٍ لَا وَلَيْ لَهُ غَيْرُهُ) فَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ إِلَّا حَاجَةَ الطَّفْلِ حِينَئِذٍ كَسُؤَالِ الرَّشِيدِ بِخَلَافِ الطَّفْلِ الَّذِي وَلَيْهُ غَيْرُ الْإِمَامِ لِأَنَّ لَهُ مَنْ يَسْأَلُ الشَّالِفَ لَوْ كَانَ صَالِحُهُ فِيهِ وَإِنَّمَا لَمْ تَنْزِلْ حَاجَةُ غَيْرِ الطَّفْلِ مَنْزِلَةً سُؤَالِهِ كَمَا فِي الطَّفْلِ الَّذِي وَلَيْهُ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ أَهْلُ رُشْدٍ وَنَظَرٍ وَكَالْطَّفْلِ فِيمَا ذَكَرَ الْمَجْنُونُ وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ (فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ مَا اسْتَبَدَ بِأَخْذِهِ وَحَالَ الْحَوْلُ وَلَا مَانِعٌ) مِنْ الْإِسْتِحْفَاقِ وَالْوُجُوبِ (وَقَعَ الْمَوْقَعُ إِلَّا) بِأَنْ كَانَ ثَمَّ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ (اسْتَرْدَهُ) مِنْهُمْ (الْإِمَامُ وَدَفَعَهُ لِغَيْرِهِمْ) إِنْ اخْتَصَ الْمَانِعُ بِهِمْ (أَوْ) دَفَعَهُ (لِلْمَالِكِ إِنْ سَقَطَتْ عَنْهُ) الرَّكَاءُ الْأَوَّلِيُّ إِنْ اخْتَصَ الْمَانِعُ بِهِ لِأَنَّ سُقُوطَهَا يَقْتَضِي تَقْدُمَ وُجُوبِهَا وَإِنَّمَا قَيْدُ ذَلِكَ بِمَا اسْتَبَدَ بِأَخْذِهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مَعَ أَنَّهُ مَفْهُومٌ بِالْأَوَّلِيِّ (فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِسْتِرْدَادُ لِلْمَأْخُوذِ) (أَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الْإِمَامِ قَبْلَ) تَمَامُ (الْحَوْلِ) ضَمَنَهُ مِنْ مَالِهِ) وَإِنْ لَمْ يُفْرَطْ (وَأَخْرَجَ الْمَالِكُ الرَّكَاءَ ثَانِيَاً) تَعْبِيرُهُ بِالْتَّعَدْرِ أَعْمَ مِنْ قَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ وَالنَّصْرِيْحُ بِقَوْلِهِ أَوْ تَلَفَ إِلَى آخرِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَحَاجَةُ طِفْلٍ وَلَيْهُ الْإِمَامُ كَسُؤَالِ الْبَالِغِ فَيَضْمُنُ الطَّفْلُ) وَيَقُولُ الْمَأْخُوذُ رَكَاءً إِنْ وُجِدَتْ الشُّرُوطُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَهَذَا يُعْنِي عَنْ قَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ إِلَّا إِنْ أَخْذَ لِحَاجَةِ طِفْلٍ لَا وَلَيْ لَهُ غَيْرُهُ.

(الْحَالُ الثَّانِي أَنْ يَأْخُذُهُ قَرْضًا لِلْمَسَاكِينِ) بِسُؤَالِ أَوْ بِدُونِهِ (فَلَهُ فِي الضَّمَانِ) وَعَدَمِهِ (حُكْمُ الرَّكَاءِ (الْمُعَجَّلَةِ) فِي مَا مَرَّ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ عَلَى تَقْسِيمِهِ فِي عَيْنِ الضَّامِنِ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِيمَا إِذَا أَخْذَهُ لَا بِسُؤَالِ أَحَدٍ (إِلَّا أَنَّهُ) أَيْ لَكَنَّهُ (لَا يَقُولُ رَكَاءً) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذُهُ بَنِيتَهَا (بَلْ يَقْضِيهِ الْإِمَامُ) لِلْمَالِكِ إِنْ أَخْذَهُ

بِسْوَالِ الْمَسَاكِينِ (مِن الصَّدَقَةِ أَو يَحْسِبُهُ لَهُ عَنْ رِكَاتِهِ) بِأَنْ يَنْوِي جَعْلَهُ عَنْهَا عِنْدَ دَفْعِهِ لَهُمْ بِإِذْنِ الْمَالِكِ وَهَذَا أَوْلَى بِالْجُزْءِ مِنْ دَفْعِ الْأَجْنَبِيِّ لَهَا مِنْ مَالِهِ عَنْ الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ (وَالْإِمَامُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ) فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمَالِكُ فَيَقُولُ لَهُ مِنْ الصَّدَقَةِ أَوْ يَحْسِبُ لَهُ مِنْ رِكَاتِهِ كَمَا ذُكِرَ (إِلَّا إِنْ عَلِمَ الْمَالِكُ) أَوْ ظَرَ (كَوْنُهُ افْتَرَضَهَا) لَهُمْ (سُؤَالُهُمْ) فَلَا يَكُونُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ إِنْ كَانَ الْأَصْحَاحُ أَنْ وَكِيلَ الْمُفْتَرِضِ يُطَالِبُ لِلْفَرْقِ الظَّاهِرِ بَيْنَهُمَا فَشَمِلَ الْمُسْتَنْتَهِي مِنْهُ مَا لَوْ عَلِمَ أَوْ ظَرَ أَنَّهُ افْتَرَضَهَا لِنَفْسِهِ أَوْ لَهُمْ بِغَيْرِ سُؤَالِهِمْ أَوْ جَهْلَ ذَلِكَ وَكَلَامُ الْأَصْلِ فِي مَسَالَةِ الْجَهْلِ مُنْتَدِفِعٌ.

(وَيَقُولُ الْفَرْضُ لِلْإِمَامِ حِينَ يَفْتَرِضُ لَا بِسْوَالِ أَحَدٍ) مِنْ الْمَالِكِ وَالْمَسَاكِينِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ سَلَمَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُتَعَيِّنِينَ وَفِيهِمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ أَهْلُ رُشْدٍ لَا ولَايَةَ عَلَيْهِمْ (إِنَّهُ إِذَا سَلَمَ إِلَيْهِمْ وَقَدْ افْتَرَضَ لِحَاجَتِهِمْ بِغَيْرِ سُؤَالِهِمْ ضَمِنُوا وَالْإِمَامُ طَرِيقٌ) فِي الضَّمَانِ إِنْدَأَ خَدَّ الرَّكَوَاتِ فَإِنْ كَانُوا بِصَفَةِ الْإِسْتِحْفَافِ عِنْ تَنَامِ الْحَوْلِ قَضَاهُ مِنْهَا أَوْ حَسِبَهُ لِلْمَالِكِ عَنْ رِكَاتِهِ وَإِلَّا قَضَى مِنْ لَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ إِنْ وَجَدَ لَهُمْ مَالًا وَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ بِغَيْرِ سُؤَالِهِمْ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ بَلْ يُوْهُمُ أَنَّ عَدَمَ سُؤَالِ الْمَالِكِ لَيْسَ قَدِيرًا فِي كَوْنِ الْإِمَامِ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَلَيْسَ مُرَادًا ثُمَّ بَيْنَ مَالِهِ تَعْلُقٌ بِالْحَالِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ (فَإِنْ تَلَفَّ الْمُعَجَّلُ فِي يَدِ الْإِمَامِ بَعْدَ تَنَامِ (الْحَوْلِ وَقَعَ رِكَاءُ عَلَى كُلِّ حَالٍ) مِنْ الْأَحْوَالِ السَّابِقَةِ فِيهِ لِأَنَّ الْحُصُولَ فِي يَدِهِ بَعْدَ الْحَوْلِ كَالْحُصُولِ إِلَى الْمَسَاكِينِ كَمَا لَوْ أَخَذَ بَعْدَ الْحَوْلِ (فَإِنْ) كَانَ قَدْ (تَلَفَّ بِتَقْرِيبِهِ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّفْعِ إِلَيْهِمْ (ضَمِنَهُ لِلْفُقَرَاءِ) مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانٌ عَلَى أَحَدٍ (وَلَيْسَ انتِظَارُ مَا يَحْصُلُ) مِنْ الرَّكَوَاتِ (الْيَقِرَّةُ جَمِيعًا تَقْرِيبًا) عِبَارَةُ الْأَصْلِ وَلَيْسَ مِنْ التَّقْرِيبِ أَنْ يَتَنَظَّرَ اِنْضِمَامَ غَيْرِهِ إِلَيْهِ لِقَلْتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْرِيبُ كُلِّ قَلْبٍ يَحْصُلُ عِنْهُ وَهِيَ أَحَصُّ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ (وَعَبَرَ) فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّكَاءِ (بِالْمَسَاكِينِ) تَارَةً وَبِالْفُقَرَاءِ أُخْرَى (عَنِ الْأَصْنَافِ) وَتَقْدِمَ بَيَانُهُ فِي رِكَاءِ الْمَوَاسِيِّ (وَسُؤَالِ بَعْضِهِمْ) وَحَاجَتِهِ أَيْ سُؤَالِ وَحَاجَةَ طَائِفَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ لَا جَمِيعِ آحَادِهِ قَالَ أَبُنُ الرَّفْعَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الْمَسَاكِينُ حَقِيقَةً لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَصْرِفَ رِكَاءَ الْوَاحِدِ إِلَى وَاحِدٍ مِنِ الْأَصْنَافِ.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَلَوْ أَخَذَهَا بِسُؤَالِ الْجَمِيعِ إِلَّا) مَحْلُهُ إِذَا نَوَى الْإِمَامُ عِنْدَ أَخْذِهَا التَّيَابَةَ عَنِ الْجَمِيعِ أَمَّا لَوْ نَوَى عِنْدَ أَخْذِهَا أَحَدَهُمَا كَانَتْ مِنْ ضَمَانِ مَنْ عَيْنَهُ بِالْيَتِيمِ فَطَعَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ تَبَّةَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْمُعِينِ وَقَالَ هُوَ ظَاهِرٌ وَنَقْلَهُ صَاحِبُ الْمُذَاكِرَةِ عَنِ ابْنِ عَجَّيلِ (قَوْلُهُ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ) وَإِنْ تَلَفَّ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيبٍ لِأَنَّ أَهْلَ الرُّشْدِ لَا يُوْلَى عَلَيْهِمْ فَإِذَا قَبَضَ حَقَّهُمْ قَبْلَ مَحْلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ مِنْ يُعْتَدُ بِقَبْضِهِ بَعْدَ مَحْلِهِ ضَمِنَهُ كَفَبْضِ الْوَكِيلِ دَيْنَ مُوْكِلِهِ قَبْلَ مَحْلِهِ وَقَاسَهُ ابْنُ الصَّبَاعِ وَغَيْرُهُ عَلَى مَا لَوْ قَبَضَ الْأَبُ دَيْنَ ابْنِهِ الْكَبِيرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَجَوَازُ الْقَبْضِ لِلْإِمَامِ لَا يَمْنَعُ عَنِ الْضَّمَانِ بَلْ يَكُونُ مَشْرُوطًا بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ قَوْلُهُ أَيْ سُؤَالِ وَحَاجَةَ طَائِفَةٍ تُطْلُقُ الطَّائِفَةَ عَلَى الْوَاحِدِ فَأَكْثَرُ كَمَا هُنَا .

(فَصُلُّ مَنِى عَجَّلَ الْمَالِكُ أَوِ الْإِمَامُ دَفْعَ الرَّكَاءِ (وَلَمْ يَعْلَمُ الْفُقَرَاءُ أَنَّهُ تَعْجِلُ لَمْ يَسْتَرِدَ) وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَعْطَى قَاصِدًا لَهُ وَصَدَقَهُ الْأَخِذُ لِتَقْرِيبِهِ بِتَرْكِ الْإِعْلَامِ عِنْدَ الْأَخِذِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا لَوْ وَكَلَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنِ فَقَضَاهُ وَلَمْ يَشْهُدْ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ وَإِنْ صَدَقَهُ الْمُوْكَلُ فِي الْإِعْطَاءِ وَلِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ مَا دُفِعَ إِلَى الْفَقِيرِ لَا يُسْتَرِدُ فَكَانَهُ مَلْكُهُ بِالْجَهَةِ الْمُعِينَةِ إِنْ وَجَدَ شَرْطَهَا وَلَا فَصَدَقَهُ لِأَنَّهُ وَطَنَ نَفْسَهُ عَلَى تَمْلِكِهِ وَتَعَلَّقَتْ بِهِ

أطْمَاعُهُ (فِإِنْ عِلْمَ) ذَلِكَ وَلَوْ بِقُولِ الْمَالِكِ لَهُ هَذِهِ زَكَاةً مُعَجَّلَةً (وَحَالَ) عَلَيْهِ (الْحَوْلُ وَقَدْ خَرَجَ الْفَقِيرُ أَوْ الْمَالِكُ عَنْ أَهْلِيَّةِ الزَّكَاةِ وَلَوْ بِاِتْلَافِ مَالِهِ اسْتَرَدَهُ) أَيْ الْمُعَجَّلُ (وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ الرُّجُوعَ) لِلْعِلْمِ بِالْتَّعْجِيلِ وَقَدْ بَطَلَ (وَإِنْ قَالَ) هَذِهِ (زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ) (فِإِنْ لَمْ تَقْعُ زَكَاةً فَهِيَ نَافِلَةٌ لَمْ يَسْتَرِدَ) وَهُوَ وَاضِحٌ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ (وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عِلْمِ التَّعْجِيلِ) أَيْ فِي عِلْمِ الْقَابِضِ بِهِ (فَالْقُولُ قُولُ الْفَقِيرِ بِيَمِينِهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ (وَفِي تَخْلِيفِ وَارِثِهِ) إِذَا مَاتَ قَبْلَ حَلَفِهِ (أَنَّهُ مَا عِلْمَ) أَنَّ مُورِثَةَ عِلْمِ التَّعْجِيلِ (وَجَهَانِ) أَحَدُهُمَا نَعْمَ وَصَحَّحَهُ الْمَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَهُ لِإِمْكَانِ صِدْقِهِ وَالثَّانِي لَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قُولِهِ هَذِهِ زَكَاتِي أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الْحَالِ فَلَيْسَ لَهُ دَعْوَى خَلَافِهِ (وَلَا يَجُوزُ اسْتِرَدَادُ بِلَا سَبِّ) لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ بِالْتَّعْجِيلِ فَهُوَ كَمَنْ عَجَلَ دَيْنًا مُؤْجَلًا لَا يَسْتَرِدُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْإِمَامُ وَمَتَى ثَبَتَ الْإِسْتِرَدَادُ فَلَا حَاجَةٌ إِلَى نَفْضِ الْمَالِ وَالرُّجُوعِ بِلْ يُنْفَضُ بِنَفْسِهِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ فِإِنْ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَّخ) هَذَا فِي الْعِلْمِ الْمُقَارِنِ لِلْقُبْضِ فِإِنْ تَحْدَدَ بَعْدَهُ قَالَ السُّبْكِيُّ فَهُلْ هُوَ كَالْمُقَارِنِ أَمْ لَا لَمْ أَرْ فِيهِ تَصْرِيحاً وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَالْمُقَارِنِ وَفِي كَلَامِ الشِّيْخِ أَيِّ حَامِدٍ وَالْإِمَامِ مَا يُوَهِّمُ خَلَافَهُ اِنْتَهَى هَذَا إِذَا عِلْمَ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْبُوضِ فِإِنْ كَانَ بَعْدَ تَلَفِهِ أَوْ إِثْلَافِهِ فَلَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ عَلَى أَنَّهُ مَضْمُونٌ وَقُولُهُ وَالْأَقْرَبُ إِلَّخ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ لِلْعِلْمِ بِالْتَّعْجِيلِ وَقَدْ بَطَلَ) شَمِلَ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ حُكْمَ التَّعْجِيلِ وَأَشَبَهَ ذَلِكَ مَا لَوْ عَجَلَ الْأُجْرَةَ فَأَنْهَمَ الدَّارُ (قُولُهُ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عِلْمِ التَّعْجِيلِ إِلَّخ) عِبَارَةُ الْمِنْهَاجِ وَلَهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثْبِتِ الْإِسْتِرَدَادِ صُدِقَ الْقَابِضُ بِيَمِينِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَدْ يَشْمُلُ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي نَفْضِ الْمَالِ عَنِ النَّصَابِ أَوْ تَلَفِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَلَمْ أَرْ فِيهِ نَصَاصًا وَقُولُهُ قَدْ يَشْمُلُ إِلَّخ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ) وَلَهُمَا اتَّفَا عَلَى اِنْتِقَالِ الْمَالِ وَالْأَصْلُ اسْتِمْرَارُهُ وَلِأَنَّ الْعَالِبَ هُوَ الْأَدَاءُ فِي الْوَقْتِ.

(قُولُهُ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَهُ) هُوَ الْأَصْحُ.

(فَرْعُ) لَوْ (دَفَعَ الرَّكَاءَ أَوْ صَدَقَةَ التَّطْوِعِ وَهُوَ سَاكِتٌ أَجْزَاهُ) تَشْبِيهُ لِلْأَوَّلِ بِتَوْفِيقِهِ مَا فِي الذَّمَّةِ وَعَمَلاً بِالْعُرُوفِ فِي الثَّانِي وَقَدْ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَعَنْ جُمْهُورِ أَصْحَابِ الْخُرَاسَانِيِّينَ وَالْمُحَقَّقِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ وَإِنْ افْتَصَرَ الْأَصْلُ عَلَى تَلَفِهِ عَنِ الْإِمَامِ (وَلَيْسَ إِعْلَامُهُ) أَيْ إِعْلَامُ الدَّافِعِ الْفَقِيرِ (بِأَنَّهَا زَكَاةً) فَقَطْ (كَالْإِعْلَامِ بِالْتَّعْجِيلِ) فَلَا يَسْتَرِدُهَا لِتَقْرِيبِهِ بِتَرْكِ ذَلِكَ.

(فَرْعُ الْفَقِيرُ يَمْلِكُ الْمُعَجَّلَةَ) بِالْقُبْضِ (فَيَنْقُضُ تَصْرِفُهُ فِيهَا) ظَاهِرًا أَوْ بَاطِلًا كَسَائِرِ الْمَالِكِ (وَعِنْدَ وُجُوبِ الرَّدِّ) أَيْ رَدَهَا عَلَى الْمَالِكِ (بِرْدُهَا) عَيْنًا أَوْ بَدَلًا (هُوَ) أَيْ الْفَقِيرُ إِنْ كَانَ حَيَا (أَوْ وَارِثُهُ) مِنْ تَرِكَتِهِ إِنْ كَانَ مَيْتًا فِإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرِكَةً فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أُوجُوهٌ حَكَاهَا السَّرْخِسُيُّ أَحَدُهُا يَلْرُمُ الْمَالِكَ دَفَعَ الرَّكَاءَ ثَانِيًّا لِأَنَّ الْقَابِضَ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا وَقَتَ الْوُجُوبُ وَالثَّالِثُ ثُجْرُنُهُ الْمُعَجَّلَةُ لِلْمَصْلَحةِ وَالثَّالِثُ يَغْرُمُ الْإِمَامَ لِلْمَالِكِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَدْرُ الْمَدْفُوعِ وَيَلْرُمُ الْمَالِكَ إِخْرَاجُ الرَّكَاءِ جَمِيعًا بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ وَالدَّلِيلَيْنِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ.

وَالْأَوَّلُ هُوَ الْفَيَّاسُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْجُمْهُورِ وَإِذَا رَدَ فَلْيَرُدَ (بِالرِّيَادَةِ الْمُتَّسِلِّلَةِ) كَالْسَّمْنُ وَالْكَبَرُ (الْمُنْفَصِلَةِ) حَقِيقَةُ كَالْوَلَدِ وَالْكَسْبِ أَوْ حُكْمًا كَاللَّبَنِ بِضَرْعِ الدَّابَّةِ وَالصُّوفِ بِظَهَرِهِمَا كَمَا فِي الْمُؤْهُوبِ لِلْوَلَدِ وَالْمَمْبِعِ لِلْمُفْلِسِ بِجَامِعِ حُدُوتِ الزِّيَادَةِ فِي مِلْكِ الْآخِذِ (وَلَوْ نَقَصَتْ) قِيمَةُ الْمُعَجَّلِ بِنَفْصِ صِفَةِ كَمَرَضٍ

وَهُزِلٌ لَا تَقْصِ جُزْءٍ كَتَلَفِ شَاءٍ مِنْ شَائِئِينَ (فَلَا أَرْشَ) لِمَا مَرَ آنِفًا هَذَا إِذَا حَدَثَ الْزِيَادَةُ وَالنَّقْصُ قَبْلَ حُدُوثِ سَبَبِ الرَّدِّ وَوُجِدَتْ أَهْلِيَّةُ الْمَالِكِ وَالْقَابِضِ لِلرِّزْكَةِ فَإِنْ حَدَثَ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ وَبِأَنْ عَدِمَ تِلْكَ الْأَهْلِيَّةَ حِينَ الْقِبْضِ رَدَهُمَا مَعَ الْمُعَجلِ صَرَحَ بِالْأَوَّلِ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ بِالثَّانِي الْبَغْوَيِّ وَغَيْرُهُ (وَلَيْسَ لَهُ رُدُّ بَدَلَهَا لَا إِنْ تَلَفَّتْ فَيَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيِّ) كَالدَّرَاهِمِ (وَ) يَرُدُّ (فِي غَيْرِهِ) كَالْعَنَمِ (قِيمَةِ يَوْمِ الْقِبْضِ) كَنَظَائِرِهِ وَإِنَّمَا أُعْتَرِثُ قِيمَتُهُ يَوْمِ الْقِبْضِ لَا يَوْمَ التَّلَفِ وَلَا أَقْصَى الْقِيمَ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى قِيمَةِ يَوْمِ الْقِبْضِ زَادَ فِي مِلْكِ الْمُسْتَحِقِ فَلَمْ يَضْمِنْهُ وَكَلَمُهُ كَأَصْلِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رُدُّ مِثْلَهَا مَعَ وُجُودِهَا بِغَيْرِ رِضا الْمَالِكِ وَهُوَ كَذِلِكَ (وَإِنْ اسْتَرَدَ) هَا (لِإِمَامِ) أَوْ بَدَلَهَا (وَلَوْ قِيمَتُهَا وَصَرْفُهَا لِلْفُقَراءِ جَازَ وَلَوْ لَمْ يُجَدِّدْ الْمَالِكُ) لَهُ (إِذْنًا) اكْتِفَاءً بِالْأَذْنِ الْأَوَّلِ وَلَا إِنْ نَائِبُهُ فِي الدَّفْعِ وَنَائِبُ الْمُسْتَحِقِينَ فِي الْأَخْدِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَانَ هَذَا فِيمَا إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ تَعْجِيلًا لِرِزْكَاتِهِ أَمَّا لَوْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ لِيَصْرِفَهُ عَنْهُ فَهُوَ وَكِيلُهُ فَإِذَا أَنْتَقْضَ ذَلِكَ الصَّرْفُ بِعَارِضِ عَادَ الْمُخْرُجُ إِلَى مِلْكِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ جَدِيدٍ مِنْهُ كَغَيْرِهِ مِنْ الْوُكَلَاءِ.

الشُّرُخُ

(قُولُهُ أَحَدُهُمَا يَلْرُمُ الْمَالِكَ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ فَلَا أَرْشَ) لَا إِنْ تَقْصِ حَدَثَ فِي مِلْكِهِ كَالْمَبِيعِ إِذَا رَجَعَ فِيهِ بِالْإِفْلَاسِ نَاقِصًا.

فَرَعُ إِذَا عَجَلَ رِزْكَةَ الْحَيَوَانِ وَاقْتَضَى الْحَالُ الرُّجُوعَ فَهُلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمُتْفَقُ بِمَا أَنْفَقَ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ وَقَالَ أَبْنُ الْأَسْتَاذِ فِي شَرْحِ الْوُسْطِيِّ يَتَبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُ هُنْ يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ فِي الرَّوَادِ الْمُنْفَصِلَةِ فَإِنْ جَوَزَنَاهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةُ الْفَقَةِ وَإِلَّا فَلَا وَقُولُهُ وَإِلَّا فَلَا أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ لَا إِنْ تَلَفَّتْ) حِسًا أَوْ شَرْعًا (قُولُهُ وَكَانَ هَذَا فِيمَا إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ إِلْحُونًا) ظَاهِرٌ كَلَامِهِ عَدْمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ وَتَعْلِيَهُمْ دَالُّ عَلَيْهِ.

(فَرَعُ وَ) الرِّزْكَةُ الْمُعَجَّلَةُ (كَالْبَاقِيَّةِ) بِمِلْكِ الْمَالِكِ (فَيَكُمُلُ بِهَا النَّصَابُ الْثَّانِي) وَفِي نُسْخَةِ الْبَاقِيِّ (وَإِنْ تَلَفَّتْ) إِذَ التَّعْجِيلُ إِنَّمَا جَازَ رِفْقًا بِالْمُسْتَحِقِ فَلَا يَكُونُ مُسْقِطًا لِحَقِّهِ هَذَا (إِنْ كَانَتْ مِنْهُ) أَيْ مِنْ النَّصَابِ (لَا) إِنْ كَانَتْ (مُشْتَرَا وَمَعْلُوفَةً) فِي أَنْتَءِ الْحَوْلِ فَلَيْسَتَا كَالْبَاقِيَّتَيْنِ إِذَا لَا يَكُمُلُ بِهِمَا النَّصَابُ وَإِنْ جَازَ إِخْرَاجُهُمَا عَنِ الرِّزْكَةِ وَقَضِيَّةُ قُولِهِ كَالْبَاقِيَّةِ أَنَّ الْمُعَجَّلَةَ لَيْسَتْ بِأَقْيَةٍ بِمِلْكِهِ حَقِيقَةٌ وَهُوَ كَذِلِكَ بِدَلِيلٍ صِحَّةٍ تَصْرِفِ الْمُسْتَحِقِ فِيهَا كَمَا مَرَ وَوَصْفُهُ النَّصَابِ بِالثَّانِي أَوْ الْبَاقِي مِنْ زِيَادَتِهِ وَلَا يَخْفِي مَا فِيهِ عَلَى الْمُتَأْمِلِ (وَلَوْ عَجَلَ شَاءَ عَنْ أَرْبَعِينَ فَأَسْتَغْنَى) مَثَلًا (الْفَقِيرُ) بِغَيْرِ مَا تَعَجَّلُهُ (وَاسْتَرَدَهَا جَدَدَ الْإِخْرَاجَ) لِوُجُودِ الْمَانِعِ مِنْ إِجْرَاءِ الْمُعَجَّلَةِ (وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ الْحَوْلَ) لِمَا مَرَ أَنَّهَا كَالْبَاقِيَّةِ بِمِلْكِهِ (وَلَوْ تَلَفَّتْ) أَيْ الشَّاءُ الْمُعَجَّلَةُ بِيَدِ الْفَقِيرِ (وَاسْتَرَدَ) الْمُرْكَبُ (عِوضَهَا انْقَطَعَ) الْحَوْلُ (إِنَّهَا صَارَتْ دِيَنًا) عَلَى الْفَقِيرِ فَلَا يَكُمُلُ بِهِ نَصَابُ السَّائِمَةِ (تَعَمَ إِذَا وَقَعَ مِثْلُهَا فِي النَّفَدِ وَجَبَتْ) رِزْكَاتُهُ (وَجَدَدَ) الْإِخْرَاجُ إِذَا لَا مَانِعٌ وَقُولُهُ وَاسْتَرَدَهَا إِنَّمَا ذَكَرُهُ فِي مُقَابِلَةِ قُولِهِ وَاسْتَرَدَ عِوضَهَا وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ اسْتِرَدَادِهَا وَعَدِمِهِ

الشُّرُخُ

(قُولُهُ لَا مُشْتَرَا وَمَعْلُوفَةً) فَلَوْ عَجَلَ شَاءَ عَنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ تُنْجَتْ شَاءَ سَخْلَةً قَبْلَ الْحَوْلِ ضُمَّ الْمُخْرَجِ إِلَى مَالِهِ وَلَرْمَهُ شَاءَ أُخْرَى لِأَنَّ الْمُخْرَجَ كَالْبَاقِي عَلَى مِلْكِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الشَّاءُ جَارِيَّةً فِي الْحَوْلِ فَإِنْ ابْتَاعَهَا أَوْ كَانَتْ مَعْلُوفَةً لَمْ يَلْزِمْهُ شَيْءٌ أَخْرُ قَالَ أَبْنُ الْمُلْقَنَ كَذَا فِي الرَّافِعِيِّ وَالْكِفَايَةِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ بْلُ

الصَّوَابُ لِزُومٍ أُخْرَى فَطَعًا قَالَ ابْنُ النَّقِيبِ الْمَرَادُ أَنَّ الْمُخْرَجَةَ هِيَ الَّتِي كَمَلَتْ خَمْمَةً مِائَتِينَ أَوْ مِائَةً وَعِشْرِينَ وَهُوَ وَاضِحٌ.

(فَرَعَ وَإِنْ عَجَلَ بِنْتَ مَخَاصِي) عَنْ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ الْأَلِيلِ (فَتَوَدَّتْ إِلَهُ وَلَغَتْ بِهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ) قَبْلَ الْحَوْلِ (لَمْ تُجْزِهِ بِنْتُ الْمَخَاصِي) (إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِنْ صَارَتْ بِنْتَ لَبُونَ) لِأَنَّهُ دَفَعَهَا عَنْ جِهَةٍ فَإِذَا بَطَلَتْ اسْتَرَدَهَا كَالْأُجْرَةِ بِإِنْهَادِ الدَّارِ (فَيَسْتَرِدُهَا ثُمَّ يُجَدِّدُ) الْإِخْرَاجُ (وَإِنْ تَلَفَّتْ لَمْ يَلْرُمْ إِخْرَاجُ لِبِنْتِ لَبُونِ لِأَنَّ إِنَّمَا تَجْعَلُ الْمُخْرَجَ كَالْبَاقِي إِذَا وَقَعَ مَحْسُوبًا عَنِ الرِّزْكَةِ وَإِلَّا فَلَا هُوَ كَلْفٌ بَعْضِ الْمَالِ قَبْلَ الْحَوْلِ (وَلَا تَجْدِيدَ) لِبِنْتِ الْمَخَاصِي لِوَفْوِعَهَا مَوْقِعَهَا وَالنَّصْرِيْحُ بِهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ.

(فَرَعَ) عِنْدَهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بَعِيرًا لَيْسَ فِيهَا بِنْتُ مَخَاصِي فَعَجَلَ ابْنَ لَبُونِ ثُمَّ اسْتَفَادَ بِنْتَ مَخَاصِي فِي آخِرِ الْحَوْلِ فَوَجَهَاهُنَّ أَحَدُهُمَا يُجْزِي وَاخْتَارَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَأَصَحَّهُمَا عِنْدَ الْقَاضِيِّ الْمُنْتَعِ وَعَلَيْهِ إِخْرَاجُ بِنْتِ مَخَاصِي لِأَنَّ الْإِبَالَ لَا يُصَارُ إِلَيْهَا قَبْلَ وُجُوبِ الْبَدَلِ وَبُؤْيِدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْمُعَجَّلَ كَالْبَاقِي وَمَنَّى وَجَدَ بِنْتَ مَخَاصِي وَابْنَ لَبُونِ لَا يُجْزِي ابْنُ الْلَّبُونِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ فَيَسْتَرِدُهَا) ثُمَّ يُجَدِّدُ الْإِخْرَاجَ وَقَالُوا فِيمَا لَوْ قَبَضَ فِي رِزْكَةِ التَّمَارِ الرُّطَبَ ثُمَّ صَارَ عِنْدَهُ ثَمَرًا أَنَّهُ يُجْزِي وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِإِنَّ الرِّيَادَةَ هُنَا حَصَلَتْ فِي مِلْكِ الْقَابِضِ وَتَتَمَرُّ الرُّطَبُ حَصَلَ فِي مِلْكِ الْمَالِكِ لِأَنَّهُ قَبَضَ فَاسِدٌ (قَوْلُهُ أَحَدُهُمَا يُجْزِي) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ وَأَصَحُّهُمَا عِنْدَ الْقَاضِيِّ الْمُنْتَعِ إِلَخُ الْأَصَحُّ الْأَوَّلُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِعْتِيَارَ بِعَدَمِ بِنْتِ الْمَخَاصِي حَالُ الْإِخْرَاجِ لَا حَالُ الْوُجُوبِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ.)
(بَابُ حُكْمٌ) (تَأْخِيرُ الرِّزْكَةِ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ) عَلَى الْمَالِ الرِّكْوَيِّ (وَجَبَتِ الرِّزْكَةُ) وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ الْأَدَاءِ لِأَنَّهُ لَوْ تَأْخَرَ التَّمَكُّنُ فَابْتِدَأَ الْحَوْلُ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ لَا مِنَ التَّمَكُّنِ وَلِأَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ نِتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ ضُمِّ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنْ إِذَا قُلْنَا الْفَقَراءُ شُرَكَاءُ الْمَالِكِ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْلُ الثَّانِي مِنْ الدَّفْعِ إِنْ كَانَ نِصَابًا فَقْطًا (لَا الضِّمَانُ) فَلَا يَجُبُ (مَا لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنِ الْأَدَاءِ) لِعَدَمِ نَقْصِيرِهِ بِخَلَافِ مَا إِذَا تَمَكَّنَ (نَعَمْ إِنْ أَنْتَفَهُ) وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ (ضَمِّنَ) لِنَقْصِيرِهِ فَلَا شَفْطُ الرِّزْكَاهُ (أَوْ) أَنْتَفَهُ (أَجْنِبِيٌّ تَعْلَقُتْ) أَيِّ الرِّزْكَاهُ (بِالْقِيمَةِ) كَمَا لَوْ قُتِلَ لِعَدَدِ الْجَانِيِّ أَوْ الْمَرْهُونِ يَنْتَقِلُ الْحَقُّ إِلَيْهَا (فَرَعُ الْوَقْصُ عَفْوُ) كَمَا مَرَّ فَلَا يَتَعَلَّقُ الْفَرْضُ إِلَّا بِالنَّصَابِ (فَإِذَا مَلَكَ حَمْسًا مِنْ الْأَلِيلِ فَنَلَفَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا (بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ أَوْ) مَلَكَ (تِسْعًا) مِنْهَا (فَهَلَكَتْ حَمْسٌ) مِنْهَا كَذَلِكَ (الزِّمَهُ أَرْعَهُ أَحْمَاسٍ شَاهِ) بِنَاءً فِيهِمَا عَلَى أَنَّ التَّالِفَ لَا رِزْكَاهُ فِيهِ مَعَ الْبَنَاءِ فِي الْأُولَى عَلَى أَنَّ التَّمَكُّنَ لَيْسَ شَرْطاً فِي الْوُجُوبِ وَفِي التَّالِفَةِ عَلَى أَنَّ الْوَقْصَ عَفْوٌ فَلَا قِسْطَ لَهُ حَتَّى يَسْطُطَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَزِيدُ بِزِيَادَتِهِ لِحَبْرٍ أَيِّ دَاؤُدَ وَغَيْرِهِ فِي حَمْسٍ مِنِ الْأَلِيلِ شَاهِ ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرًا فَلَا تَنْقُصُ بِنَقْصِهِ (وَإِنْ هَلَكَ أَرْبَعٌ مِنَ النَّسْعِ) بَعْدَ الْحَوْلِ وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ (الزِّمَهُ شَاهِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَقْصَ عَفْوٌ.

(فَرَعُ الْمَرَادُ بِالْتَّمَكُّنِ) مِنِ الْأَدَاءِ (حُضُورُ الْمَالِ عِنْدَ الْمَالِكِ) فَلَوْ غَابَ عَنْهُ لَمْ يَجُبُ الْأَدَاءُ مِنْ مَحْلٍ آخَرَ وَإِنْ جَوَرَنَا نَقْلُ الرِّزْكَاهِ (أَوْ) حُضُورَ (مَنْ يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَيْهِ كَالْإِمَامِ) وَلَوْ (فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ لَا الْفَقِيرِ) وَفِي نُسْخَةٍ مِنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ وَالْمُسْتَحِقُ لَا الْمُسْتَحِقُ (حَيْثُ يَجُبُ الصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ) بِأَنْ يَطْلُبَهُ مِنِ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ كَمَا مَرَّ فَلَا يَحْصُلُ التَّمَكُّنُ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِمَا مَرَّ (مَعَ الْفَرَاغِ مِنْ مُهِمَّاتِ الَّذِينَ

والدُّنْيَا) كَمَا فِي رَدِ الْوِدِيعَةِ وَمَعَ النَّصْفِيَّةِ فِي الْحُبُوبِ وَالْمَعَادِنِ مِمَّا خَالَطَهَا وَالْجَفَافِ فِي الشَّمَارِ كَمَا سَيَّأَتِي ذَلِكَ وَالْوَao فِي قَوْلِهِ وَالْمُسْتَحْقُ عَلَى السُّنْخَةِ الثَّانِيَّةِ بِمَعْنَى أَوْ (وَلَوْ أَحَرَ لِطَلْبِ الْأَفْضَلِ مِنْ تَقْرِيقِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ الْإِمَامِ حَيْثُ كَانَ) تَقْرِيقُهُ (أَفْضَلُ أَوْ لِإِنْتِظَارِ قَرِيبٍ وَجَارٍ) أَوْ أَحْوَجَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ (جَارٌ) لِأَنَّهُ تَأْخِيرٌ لِغَرَضٍ ظَاهِرٍ وَهُوَ حِيَازَةُ الْفَضْيَلَةِ وَالْوَao بِمَعْنَى أَوْ التِّي عَبَرَ بِهَا أَصْلُهُ وَلَوْ عَطَّافَ اِنْتِظَارُ الْقَرِيبِ عَلَى مَجْرُورٍ مِنْ لَفَادَ أَنَّهُ أَفْضَلُ كَمَا أَفَادَهُ قُولُ صَاحِبِ الْأَنْوَارِ وَلَوْ أَحَرَ لِطَلْبِ الْأَفْضَلِ كَالَّدْفَعِ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ الصَّرْفِ إِلَى الْقَرِيبِ أَوْ الْجَارِ أَوْ الْأَحْوَجِ لَمْ يَعْصِ (وَضَمِّنَ إِنْ تَنَفَّ) فِي مُدَّةِ التَّأْخِيرِ لِحُصُولِ الْإِمْكَانِ وَإِنَّمَا أَحَرَ لِغَرَضٍ نَفْسِهِ فَيَقِيَّدُ جَوَازُهُ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ (وَلَوْ تَضَرَّرَ الْحَاضِرُ بِالْجُوعِ حَرْمُ التَّأْخِيرِ) مُطْلَقاً لِأَنَّ دَفْعَ ضَرَرِهِ فَرْضٌ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِفَضْيَلَةِ الشَّرْخِ

(بَابُ تَأْخِيرِ الرِّزْكَةِ) (قَوْلُهُ نَعَمْ إِنْ أَنْفَفَهُ إِلَّا) أَوْ تَلِيفُ بِتَقْصِيرِ مِنْهُ كَمَا أَحَرَ دَفْعَ التَّلَفِ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِرْزٍ (قَوْلُهُ فَلَا تَسْقُطُ الزَّكَةُ) وَلَوْلَا الْوُجُوبُ سَقَطَتْ كَمَا لَوْ أَنْفَفَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ.

(فَصَلْ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ) عَلَى غَيْرِ مَالِ التَّجَارَةِ بِقَرِينَةِ مَا يَأْتِي فِي رِزْكَاتِهَا (تَعْلَقُ الرِّزْكَةُ بِالْعَيْنِ وَصَارَ الْفُقَرَاءُ شُرَكَاءَ حَتَّى فِي الْإِلِيلِ بِقِيمَةِ الشَّاةِ) لِأَنَّ الْوَاجِبَ يَتَبَعُ الْمَالَ فِي الصَّفَةِ حَتَّى يُؤْخَذَ مِنْ الْمَرَاضِ مَرِيضَةً وَمِنْ الصَّحَّاحِ صَحِيحَةً كَمَا مَرَّ وَلَأَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الرِّزْكَةِ أَحَدُهَا الْإِمَامُ مِنْ الْعَيْنِ كَمَا يُقْسِمُ الْمَالُ الْمُشْتَرِكُ وَقَهْرًا إِذَا امْتَنَعَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ مِنِ الْقِسْمَةِ إِنَّمَا جَازَ الْأَدَاءُ مِنْ مَالٍ أَخَرَ لِبِنَاءِ الرِّزْكَةِ عَلَى الرِّفْقِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَمْ يُعْرِفُوا فِي الشَّرِكَةِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْدِينِ فَيَلْرُمُ مِنْهُ أُمُورٌ مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِرَبِّ الدِّينِ أَنْ يَدْعِي بِمِلْكِ جَمِيعِهِ وَلَا الْحَافِ عَلَيْهِ وَلَا لِشَهْدَوْدَ أَنْ يَشْهُدُوا بِهِ بَلْ طَرِيقُ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ أَنْ يُقَالُ إِنَّهُ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُ قَبْضَهُ لِأَنَّ لَهُ وَلَا يَأْتِي التَّفَرِقةُ فِي الْقُدْرِ الَّذِي مَلَكَ الْفُقَرَاءُ قَالَ غَيْرُهُ وَمِنْهَا أَنْ يَقُولَ لِرَوْجَتِهِ بَعْدَ مُضِيِّ حَوْلٍ أَوْ أَحْوَالٍ إِنْ أَبْرَأْتِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَبَرِّئُهُ فَلَا يَقْعُ الطَّلاقُ حِينَذِ لِأَنَّهُ عَلَقَ الطَّلاقَ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ جَمِيعِ الصَّدَاقِ وَلَمْ يَحْصُلْ لِأَنَّ مِقْدَارَ الرِّزْكَةِ لَا يَسْقُطُ بِالْبَرَاءَةِ فَطَرِيقُهَا أَنْ تُعْطِي الرِّزْكَةَ ثُمَّ تُبَرِّئُهُ (فَإِذَا باعَ النَّصَابَ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ رَهْنَهُ) بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ (صَحَ لَا فِي قُدْرَهَا) مِنْ الْمَبِيعِ أَوْ الْمَرْهُونِ وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي قَدْرُهَا فِي صُورَةِ الْبَعْضِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرِكَةِ بِنَاءً عَلَى تَقْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَالْقُدْرِ الْبَاقِي بِلَا بَيْعٍ وَرَهْنٍ فِي صُورَةِ الْبَعْضِ قَدْرُ الرِّزْكَةِ مِنْهُ بَاقٍ بِحَالِهِ لِلْمُسْتَحِقِينَ.

وَالْتَّصْرِيحُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ فِيهَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَكَذَا بِالْتَّرْجِيحِ فِيهَا بِالسِّيَّرِ لِلْبَيْعِ وَعِبَارَةِ الْأَصْلِ وَإِنْ يَقِيَ قَدْرُ الرِّزْكَةِ فَفِي صِحَّةِ الْبَيْعِ وَجْهَانٌ قَالَ أَبْنُ الصَّبَاعِ أَقْيَسُهُمَا الْبُطْلَانُ وَهُمَا مَبْنَيَانِ عَلَى كَيْفَيَّةِ تُبُوتِ الشَّرِكَةِ وَفِيهَا وَجْهَانٌ أَحَدُهُمَا أَنَّ الرِّزْكَةَ شَائِعَةٌ فِي الْجَمِيعِ مُتَعَلَّمَةٌ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ الشَّيْءِ بِالْقِسْطِ وَالثَّانِي أَنَّ مَحْلَ الْإِسْتِحْفَاقِ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَيَعْتَيْنُ بِالْإِخْرَاجِ الْأَنْتَهَى وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ الْأَكْثَرِيْنِ الْأَوَّلُ خَلَافًا لِبَعْضِهِمْ إِذَا القُولُ بِالثَّانِي يَقْضِي الْجَزْمَ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ فِيمَا ذُكِرَ لِإِنْهَامِ الْمَبِيعِ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ إِخْرَاجُ نَصْفِيْ شَانِيْنِ مَثَلًا لِضَرَرِ التَّبَعِيْضِ الْمُنَافِي لِمَا وُضِعَتْ عَلَيْهِ الرِّزْكَةُ مِنْ الرِّفْقِ (وَلِلْمُشْتَرِيِ الْخِيَارِ) إِنْ كَانَ جَاهِلًا لِتَبَعِيْضِ مَا عَقَدَ عَلَيْهِ (وَلَا يَسْقُطُ) خِيَارُهُ (بِإِخْرَاجِهِ مِنْ مَوْضِعِ آخَرِ) لِأَنَّهُ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالْعَقْدُ لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا فِي قَدْرِهَا (وَمَتَى اخْتَارَ) الْفَسْخَ فَذَاكَ أَوْ الْإِجَارَةِ فِي الْبَاقِي (فَبِقِسْطِهِ مِنَ الْمُنَفِّعِ) يُجِيزُ (وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ لِشَيْءٍ مِمَّنْ لَرَمَتُهُ الرِّزْكَةُ (اِشْتَرَطَ رَهْنَهُ)) أَيْ جَمِيعِ النَّصَابِ أَوْ بَعْضِهِ (فَفِي صِحَّةِ الْبَيْعِ قَوْلَانِ) الْمُوَافِقُ

مِنْهُمَا لِمَا سَيَّأْتِي فِي الرَّهْنِ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ تَرْجِحُ عَدَمِ الصَّحَّةِ وَعَلَى الْقُولِ بِالصَّحَّةِ
لِلْبَائِعِ الْخِيَارُ وَلَا يَسْقُطُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْ مَوْضِعِهِ أَخْرَ لِمَا مَرَّ وَقَعَ فِي الْأَصْنَافِ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ وَهُوَ
سَبْقُ قَلْمِ وَالْمَتَّفُولُ مَا قَرَرْتُهُ (إِنْ بَاعَ الشَّمَرَةَ بَعْدَ الْحُرْصِ وَالثَّنْثَمِينَ حَازَ) أَيْ حَلَّ وَصَحَّ إِذْ بِالثَّنْثَمِينَ
اِتَّقَلَ الْحَقُّ إِلَى ذِمَّتِهِ وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي الْبَابِ الْأَتَيِ أَيْضًا.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ تَعَلَّقُ الْزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ) لِقُولِهِ تَعَالَى {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ} وَلِقُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
{وَفِي عِشْرِينَ مِنْقَالًا نِصْفُ مِنْقَالٍ} وَلِأَنَّهَا حَقٌّ يَسْقُطُ بِتَلَاقِ الْمَالِ قَبْلَ التَّمْكِنِ فَكَانَتْ مُتَّعِنَّةً بِعِينِهِ كَحَقِّ
الْمُفَارِضِ فِي الْفِرَاضِ (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي قَدْرُهَا) سَوَاءً أَبْقَاهُ بِنِيَّةُ صَرْفِهِ إِلَى الْزَّكَاةِ أَمْ بِغَيْرِهَا (قَوْلُهُ قَالَ
ابْنُ الصَّبَّاغِ أَفْيَسُهُمَا الْبُطْلَانُ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ وَنُسِّبَ إِلَى الْبَحْرِ أَيْضًا نَعْمَ لَوْ اسْتَنْتَى فَقَالَ
بِعِنْكِ نَمَرَةً هَذَا الْحَائِطِ إِلَّا قَدْرُ الْزَّكَاةِ صَحَّ كَمَا جَرَمَ بِهِ فِي الْبَيْعِ لَكِنْ يُسْتَرِطُ ذِكْرَهُ أَهُوَ عَشْرُ أَمْ نِصْفُهُ
كَمَا ثُقِلَ عَنِ الْمَأْوِرِدِيِّ وَالرُّوْبَانِيِّ وَقَيْدَ بَحْثًا بِمَنْ يَجْهَلُهُ أَمَا الْمَاشِيَّةُ فَنَقَلَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ إِنْ
عَيْنَ كَقُولِهِ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْةُ صَحَّ فِي كُلِّ الْمَبَيِّعِ وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَبَقَ عَنِ ابْنِ
الصَّبَّاغِ وَالْبَحْرِ مُشْكِلٌ يُجَابُ بِأَنَّ اسْتِنْتَأْهُ الشَّأْةُ الَّتِي هِيَ قَدْرُ الْزَّكَاةِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَيْنَهَا لَهَا وَأَنَّهُ إِنَّمَا
بَاعَ مَا عَدَاهَا بِخِلَافِ مَا سَبَقَ قَالَ شَيْخُهُ لَكِنْ يَظْهُرُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ تَفَتَّ هَذِهِ الشَّأْةُ الْمُبْقَأَةُ قَبْلَ أَخْذِ
الْفُقَرَاءِ لَهَا أَنْ يَتَعَلَّقَ حَقُّهُمُ بِالْمَبَيِّعِ.

وَقُولُهُ كَمَا ثُقِلَ عَنِ الْمَأْوِرِدِيِّ وَكَذَا قَوْلُهُ وَقَيْدَ بَحْثًا وَقُولُهُ فَنَقَلَ ابْنُ الرُّفْعَةِ إِلَّا أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهَا (قَوْلُهُ
وَهُمَا مَبْيَنَ عَلَى كَيْفِيَّةِ تَبُوتِ الشَّرِكَةِ إِلَّا) قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ وَتَخْرِيجِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى كَيْفِيَّةِ تَبُوتِ الشَّرِكَةِ
كَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَعَ أَنَّهُمَا جَارِيَانِ فِي غَيْرِ هَذَا كَالْحُبُوبِ وَالنُّفُودِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْبَنْدِنِيَّجِيُّ وَالْمَأْوِرِدِيُّ وَالْقَاضِيِّ
أَبُو الطَّيْبِ وَغَيْرُهُمُ وَالشَّرِكَةُ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ بِالشُّيُوعِ قَطْعًا كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَجَرَمَ بِهِ فِي الْكِتَابِ
أَنَّهُمَّ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الْعِمَادِ بِأَنَّهُ لَا اسْتِبْعَادَ فِي أَنْ يَجِدَ الْعُشْرَ فِي الْحُبُوبِ وَرُبْعَ الْعُشْرَ فِي النُّفُودِ وَيُنَزَّلُ
عَلَى الْجُزْئِيَّةِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ هَذَا الْخِلَافَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا بَاعَ صَاعًا مِنْ صُبْرَةٍ هُلْ يُنَزَّلُ
عَلَى الْإِشَاعَةِ أَوْ عَلَى الْجُزْئِيَّةِ وَتَظَهُرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ تَلَفَّتِ الصُّبْرَةُ وَبَقَى صَاعٌ وَاحِدٌ إِنْ نَرَنَاهُ
عَلَى الْإِشَاعَةِ صَحَّ الْبَيْعُ فِي بَعْضِهِ بِالْقِسْطِ وَإِنْ نَرَنَاهُ عَلَى الْجُزْئِيَّةِ بَقَى الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ الصَّاعِ أَنَّهُمَّ
قَالَ ابْنُ قَاضِيِّ شُهْبَةَ وَهُوَ كَلَامٌ سَاقِطٌ فَإِنَّهُ مُصَادِمٌ لِلْمَتَّفُولِ وَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا اسْتَقَامَ التَّخْرِيجُ مَعَ
جَارِيَانِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْحُبُوبِ وَالنُّفُودِ وَتَحْوِهِمَا مَعَ كَوْنِ الشَّرِكَةِ فِيهَا بِالشُّيُوعِ قَطْعًا لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَرْادُ بِالشُّيُوعِ
هُنَّا أَنَّهُمْ مَلَكُوا مِنْ كُلِّ شَاءٍ جُرْءًا حَقِيقَةً بِلِلْمَرْادِ مِنْ كُلِّ شَاءٍ جُرْءًا وَتَتَعَيَّنُ تِلْكَ الْأَجْرَاءُ بِإِخْرَاجِ فِي
وَاحِدَةٍ كَمَا تَتَعَيَّنُ فِي حَقِيقَةِ الشَّرِكَةِ بِالْقِسْمَةِ وَقَدْ ذَكَرَ الْبَعْوَيِّ ذَلِكَ فِي عَكْسِهِ فَقَالَ الْمَعْنَى بِالشَّاءِ الْمُبْهَمَةِ أَنَّ
الْفُقَرَاءَ مَلَكُوا وَاحِدَةً بِعِينِهِمْ بَلْ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ مَلَكُوا مِنِ الْكُلِّ جُرْءًا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ الْجُرْءُ بِإِخْرَاجِ فِي وَاحِدَةٍ كَمَا
يَتَعَيَّنُ فِي حَقِيقَةِ الشَّرِيكِ بِالْقِسْمَةِ أَنَّهُمَّ.

(فَرَعَ إِذَا مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاءَةً أَوْ خَمْسَةَ أَبْعَرَةً (حَوْلَيْنِ وَلَمْ يُرَكِّهَا وَلَمْ تَرْدُ) عَلَى ذَلِكَ (لِزَمَهُ شَاءَ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ
فَقَطْ) أَيْ دُونَ الثَّانِي إِذْ الْمُسْتَحْقُ شَرِيكٌ فَهُوَ شَرِيكٌ فِي الْمِتَالِ الْأَوَّلِ بِشَاءٍ وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ قِيمَةِ شَاءَ
وَالْخُلْطَةُ مَعَهُ غَيْرُ مُؤْتَرَةٍ إِذْ لَا زَكَاةً عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَعْبِينِهِ كَمَا مَرَّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعِينًا لِإِنْحِسَارِهِ فِي

الْبَلْدِ أَثْرَتُ الْخُلْطَةَ وَخَرَجَ بِقُولِهِ وَلَمْ يُرَكِّبَا مَا إِذَا رَكَّا هَا فَإِنْ رَكَّا هَا مِنْ عَيْنِهَا فَالْحُكْمُ كَمَا ذُكِرَ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ شَاءَ وَبِقُولِهِ وَلَمْ تَرِدْ مَا إِذَا رَأَدْتَ كَانَ حَدَثَتْ سَخْلَةً فَعَيْنِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ شَاءَ وَمَا ذَكَرَهُ مِثْلُ فَقْسٍ عَلَيْهِ نَظَائِرُهُ (أَوْ مَلَكَ حَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنَ الْأَلِيلِ) حَوْلَيْنِ وَلَمْ يُرَكِّبَا وَلَمْ تَرِدْ (أَخْرَجَ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ بِنَتْ مَخَاضِ وَلِلثَّانِي أَرْبَعَ شِيَاهِ) لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

الشَّرْخُ

قُولُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعِيَّنًا لِاِنْحِصَارِهِ فِي الْبَلْدِ أَثْرَتُ الْخُلْطَةُ) وَالَّذِي يَظْهُرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ حِينَئِذٍ أَيْضًا فَإِنَّ الْفَقَرَاءَ يَمْكُونُ شَاءَ مِنَ الْأَرْبِيعِينَ وَلَمْ يَخْرُجُوا بِهَا عَنْ صِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَلَوْ أَثْرَتْ خُلْطَتُهُمُ لِلزِّمَاهُمُ رَكَاهُ تِلْكَ الشَّاءَ وَهُمُ الْمُسْتَحْقُونَ فَتَجِبُ لَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَالْإِنْسَانُ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْءٌ فَإِذَا امْتَنَعَ الْوُجُوبُ عَلَيْهِمْ امْتَنَعَ الْوُجُوبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَيْضًا لِأَنَّ الشَّاءَ لَا تَتَبَعَّضُ فِي الْوُجُوبِ كَمَنْ لِرَمَهُ قِصَاصُ لِمُوْرِثِهِ وَغَيْرِهِ فَمَاتَ مُوْرِثُهُ سَقَطَ مِنَ الْقِصَاصِ حِصَّةُ مُوْرِثِهِ لِأَنَّهُ وَرِثَهُ وَسَقَطَ الْبَاقِي لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعَّضُ.

(فَرَعْ) لَوْ (رَهَنُهُ) أَيْ مَالِ الرَّكَاهَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ (ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ وَلَهُ مَالٌ) آخَرُ (أَخْدَثَ رَكَاهَةَ الْمَرْهُونِ مِنْهُ) أَيْ مِنْ مَالِهِ الْآخِرِ وَلَا تُؤْخَذُ مِنَ الْمَرْهُونِ لِأَنَّهَا مُؤْتَهُ الْمَالِ فَأَشْبَهُتُ التَّفَقَةَ (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ (أَخْدَثَ) رَكَاهَةَ (مِنَ الرَّهَنِ) أَيْ الْمَرْهُونُ فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ بَيْعٌ جُزْءٌ مِنَ الْمَالِ فِيهَا (وَلَا يُلْزَمُهُ إِبْدَالُهُ) يَعْنِي بَدَلَ مَا أَخَذَ مِنَ الْمَرْهُونِ (إِنْ أَيْسَرَ) لِيُكُونَ رَهَنًا لِتَعْلُقِهِ بِعِيْنِ الْمَالِ بِغَيْرِ الْأَخْتِيَارِ قَالَ الْبَعْوَيِّ وَلَا خِيَارٌ لِلْمُرْتَهِنِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الرَّكَاهَةِ طَرَأَ عَلَى الرَّهَنِ فَصَارَ كَتْلَهُ بَعْدَ الْقُبْضِ

الشَّرْخُ

(قُولُهُ قَالَ الْبَعْوَيِّ وَلَا خِيَارٌ إِلَّهُ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(بَابُ رَكَاهَةِ الْمُعْشَرَاتِ) أَيْ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الْعُشْرُ أَوْ بَعْضُهُ وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ مَعَ مَا يَأْتِي قُولُهُ تَعَالَى {وَأَنْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} (وَهِيَ أَيْ رَكَاهَةُ الْمُعْشَرَاتِ (وَاجِبَةٌ فِي نِصَابِ) مِمَّا (يُقْتَاتُ حَالَ الْأَخْتِيَارِ) وَلَوْ نَادِرًا (وَهُوَ) مِنَ النَّمَارِ (نَمَرُ الْخُلُلِ وَالْعِنْبُ خَاصَّةً وَمِنْ الْحُبُوبِ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ) يُفْتَحُ الشَّيْنِ وَيُقَالُ بِكَسْرِهَا وَالسُّلْطُ وَسِيَاطِي (وَالْأَرْرُ بِفَتْحِ الْهَمَرَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّازِيِّ فِي أَسْهَرِ الْلُّغَاتِ (وَالْذُرَّةِ) بِمُعْجمَةِ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ رَاءٌ مُحَفَّفَةٌ وَالْهَاءُ عِوَضُ مِنْ وَاوِ أَوْ يَاءِ (وَالْدُخْنُ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَاسْكَانِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ تَوْعُّ مِنَ الْذُرَّةِ إِلَّا أَنَّهُ أَصْغَرُ مِنْهَا (وَالْعَدْسُ) بِفَتْحِ الدَّالِ وَمِثْلُهُ السِّلَالِ (وَالْحِمَصُ بِكَسْرِ الْخَاءِ مَعَ كَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا (وَالْبَاقِلَا) بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الْقُصْرِ وَيُكْتَبُ بِالْيَاءِ وَبِالْتَّخْفِيفِ مَعَ الْمَدِ وَيُكْتَبُ بِالْأَلْفِ وَقَدْ تُفَصَّرُ الْفُولُ).

(وَاللُّوْبِيَا) بِالْمَدِ وَالْقُصْرِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَتَسْمَى الدَّجْرُ أَيْضًا بِكَسْرِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْحِيْمِ وَالرَّاءِ كَمَا قَالَهُ أَبْنُ سِيدَهُ وَغَيْرُهُ (وَالْمَاشُ) بِالْمُعْجمَةِ تَوْعُّ مِنَ الْجُلْبَانِ بِضَمِّ الْجِيْمِ (وَالْهَرْطَمَانُ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَالْطَّاءِ الْجُلْبَانُ وَيُقَالُ لَهُ الْخُلُلُ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ الْلَّامِ الْمُفْتَوَحَةِ وَبَعْدَهَا رَفِتَجِبُ الرَّكَاهَةِ فِي الْجَمِيعِ لَوْرُودَهَا فِي بَعْضِهِ فِي الْأَخْبَارِ الْأَتِيَّةِ وَالْحَقِيقَ بِهِ الْبَاقِي وَأَمَّا لِقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمَعَادِ حِينَ بَعْهُمَا إِلَى الْيَمَنِ فِيمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَ إِسْنَادُهُ لَا تَأْخُذُ الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالنَّمَرِ وَالزَّبِيبِ} فَالْحَصْرُ فِيهِ إِضَافَيٌ لِمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَ إِسْنَادُهُ مِنْ قُولِهِ صَلَّى

الله عليه وسلم (فيما سقت السماء والسبيل والبلغ العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر) وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فاما القتاء والبطيخ والرمان والقضب فعفو عما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب يسكن المعممة والرطب يسكن الطاء وأخص الوجوب بالمعقات وهو ما يقوم به بدء الإنسان غالبا لأن الإثبات من الضروريات التي لا حياة بدونه فوجب فيه حق لازباب الضرورات وخرج بما يقتات غيره ومنه ما ذكر بقوله (ولا تحي الزكاة) (في زيتون ورغوان ووزن) بفتح الواو وإسكان الراء بت صفر باليمين ثم بفتح الواو أو غيرها (وعسل) من تحلى أو غيره (وفرضه) بكسر القاف والطاء وضمهما حب العصفر (وتزمي) بضم الثناء والميم (وحب فجل) بضم الفاء وإسكان الحيم ونحو ذلك كالبطيخ والكمثرى والرمان وخرج بحال الاختيار ما يقتات حال الضرورة كحب الغاسول والحنظل والحلبة.

الشرح

(باب زكاة المعاشرات) (قوله قوله تعالى {وأتوا حفنة يوم حصادها}) وقوله تعالى {أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض} فأوجب الإنفاق مما أخرجه الأرض وهو الزكاة لأنها لا حق فيما أخرجه الأرض غيرها (قوله يقتات حال الاختيار) قال في المجموع قال أصحابنا وقولهم مما يُنثثه الأدميون ليس المراد به أن تتصد زراعته وإنما المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حمل العلة أو وقعت العصافير على السبائل فتاثر الحب وبنت وجبت الزكاة إذا بلغ نصابا بلا خلاف اتفق عليه الأصحاب وقد ذكره المصنف في باب صدقة المواشي في مسائل الماشية المقصوبة (قوله في أشهر اللغات) الثانية كذلك إلا أن الهمزة مضمومة أيضا الثالثة ضمهمما إلا أن الرأي محففة على وزن كتب الرايعة بضم الهمزة وسكن الرأي كون قل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الرأي السادسة رنر أي بين الراء والرأي السابعة فتح الهمزة مع تحريف الرأي على وزن عَصَد (قوله وأحق بها الباقي) وبنت أيضا اتفاؤها في بعض ما لا يصلح للاقتات فالحقنا الباقي به (فصل ونصابها) أي المعاشرات (بعد تصفيية الحبوب) من تبن وقشر لا يُؤكل معها غالبا وغيرهما (وجفاف الثمار) إن أثى منها تمر وزيبيب (خمسة أوسق) لخبر الصحيحين [ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة] ولخبر مسلم [ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق] وقد [أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل وتوخذ ركاثة زبابة كما توخذ زكاة النخل] تمر رواه الترمذى وحسنه وأبن حبان والحاكم وصححاه وجعل فيه النخل أصلًا لأن خير فتحت أولا وبها نخل وقد بعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة فحرصها فلما فتح الطائف وبها العنب الكثير أمر بحرصه كحرص النخل المعروف عندهم ولأن النخل كانت عندهم أكثر وأشهر ذكرهما في المجموع وقال إن الأول أحسنهما (وهي) أي الأوسق الخمسة.

(الف وستمائة رطل بالبعدادي).

والوسق) بفتح الواو وأشهر وأفصح من كسرها (ستون صاعا) كما رواه ابن حبان وغيره الصناع خمسة أرطال وتلث فالمجملة ألف وستمائة رطل وهي بالمن الصغير ثمائة من لأن المن رطلان وبالكثير الذي وزنه ستمائة درهم كالرطل الدمشقي ثلاثة من وستة وأربعون منا وتلث من على قول الراغبي إن

رِطْلٌ بَعْدَادٌ مِائَةً وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا وَمِائَةً عَلَى قَوْلِ النَّوْوِيِّ إِنَّهُ مِائَةً وَثَمَانِيَّةً وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي رَكَّاَةِ الْفِطْرِ فَهِيَ ثَلَاثَائِةُ مَنْ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مَنًا وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ مَنْ وَبِالْمِصْرِيِّ أَلْفُ رِطْلٍ وَأَرْبَعِمَائَةٍ رِطْلٍ وَثَمَانِيَّةٍ وَعِشْرُونَ رِطْلًا وَنِصْفُ رِطْلٍ وَنِصْفُ أُوقِيَّةٍ وَثَلَاثَهَا وَسِبْعًا دِرْهَمٌ وَبِالْإِزْدَبِ الْمِصْرِيِّ قَالَ الْقَمُولِيُّ سِتَّةُ أَرْدَبٍ وَرِبْعُ إِرْدَبٍ بِجَعْلِ الْقَدْحَيْنِ صَاعًا كَرَّكَاءِ الْفِطْرِ وَكَفَارَةِ الْيَمِينِ .
 وَالسُّبْكِيُّ خَمْسَةُ أَرْدَبٍ وَنِصْفٍ وَثَلَاثٌ فَقَدْ أَعْتَرْتُ الْدَّخْنَ الْمِصْرِيِّ بِالْمُدَّ الَّذِي حَرَّرْتُه فَوَسِعَ مُدَّيْنَ وَسِبْعًا تَقْرِيبًا فَالصَّاعُ قَدْحَانٌ إِلَّا سِبْعَيْنِ مُدًّا وَكُلُّ خَمْسَةَ عَشَرَ مُدًّا سِبْعَةُ أَفْدَاحٍ وَكُلُّ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا وَبِيَّنَةٌ وَنِصْفٌ وَرِبْعٌ فَثَلَاثُونَ صَاعًا ثَلَاثَ وَبِيَاتٍ وَنِصْفٌ فَثَلَاثَمَائَةٍ صَاع٤ خَمْسَةَ وَثَلَاثُونَ وَبِيَةٌ وَهِيَ خَمْسَةُ أَرْدَبٍ وَنِصْفٍ وَثَلَاثٌ فَالنِّصَابُ عَلَى قَوْلِهِ خَمْسِمَائَةٍ وَسِتُّونَ قَدْحًا وَعَلَى قَوْلِ الْقَمُولِيِّ سِنْمَائَةٍ وَقَوْلُ السُّبْكِيِّ أُوجَهُ إِلَّا كَوْنَ الصَّاعِ قَدْحَيْنِ تَقْرِيبٌ وَتَعْتَرْبُ الْأَوْسُقُ (كَيْلًا) لَا وَزْنًا وَإِنَّمَا فَدْرَتْ بِالْوَزْنِ اسْتِنْطَهَارًا أَوْ إِذَا وَاقَقَ الْكِيلَ (وَتَحْدِيدًا) لَا تَقْرِيبًا لِلأَخْبَارِ السَّابِقَةِ وَكَمَا فِي نِصَابِ الْمَوَاشِيِّ وَغَيْرِهَا (وَلَوْ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ) أَيْ الشَّرَّ (تَمْرٌ وَلَا زَبَبٌ) جَيْدَانٌ فِي الْعَادَةِ (وَسُقْ رَطْبًا) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَاسْكَانِ الطَّاءِ لِأَنَّهُ وَقْتُ كَمَالِهِ (فَيُكَمِّلُ بِهِ نِصَابُ مَا يَجِفُّ) مِنْ ذَلِكَ قَالَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَبِيَشِيهِ أَنْ يَلْحَقَ بِهِ مَا إِذَا كَانَتْ مُدَّةُ جَفَافِهِ طَوِيلَةً كَسْتَةٌ لِقَلَّةٍ فَائِدَتِهِ (وَ) يَكْمُلُ (بِالْخُلْطَةِ) أَيْ بِسَبِبِهَا الْمَالُ الْمَخْلُوطُ بِمِلْكِ الشَّرِيكِ وَالْجَارِ كَمَا عَلِمْ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهَا (وَمَا أُدْخِرَ فِي قِسْرِهِ) وَلَمْ يُؤْكَلْ مَعْهُ (كَالْأَرْزُ وَالْعَلَسِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَسِيَّاتِي أَنَّهُ تَوْعَ مِنْ الْحَنْطَةِ (فِنِصَابُهُ عَشْرُ أَوْسُقٍ) اعْتِبَارُ الْقِسْرَةِ الَّذِي ادْخَارَهُ فِيهِ أَصْنَلُ لَهُ أَوْ أَبْقَى بِالْلَّصْفِ فَعِلْمٌ أَنَّهُ لَا تَحِبُّ تَصْنِيفِهِ مِنْ قِسْرِهِ وَأَنْ قِسْرُهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ قَالَ أَبْنُ الرَّفِعَةِ فَلَوْ كَانَتْ الْأَوْسُقُ الْخَمْسَةُ تَحْصُلُ مِنْ دُونِ الْعَشَرَةِ اعْتَرْتَاهُ دُونَهَا وَكَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ دَالٌّ عَلَيْهِ (وَلَا يَدْخُلُ قِسْرُهُ الْبَاقِلَا السُّفَّى) فِي الْحِسَابِ لِأَنَّهَا غَلِيلَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ وَهَذَا نَقْلَهُ الْأَصْنَلُ عَنْ صَاحِبِ الْعُدَّةِ لِكِنْ اسْتَعْزِيزُهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ كَمَا قَالَ وَالْوَجْهُ تَرْجِيحُ الدُّخُولِ أَوْ الْجَرْمُ بِهِ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ أَبْنِ كَجْ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَنْصُوصُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ النَّصَّ فِي الْعَلَسِ ثُمَّ قَالَ فَأَمَّا الْبَاقِلَا وَالْحِمَصُ وَالشَّعِيرُ فَيُطْهَنُ فِي قِسْرِهِ وَيُؤْكَلُ فَلِأَجْلِ ذَلِكَ اعْتَرْنَاهُ مَعَ قِسْرِهِ وَسِيَاقِهِ يُشَعِّرُ بِأَنَّهُ مِنْ تَنْمَةِ النَّصَّ .
 الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ بِالْبَعْدَادِيِّ) إِنَّمَا قَدَرَ الرِّطْلَ بِالْبَعْدَادِيِّ لِأَنَّهُ الرِّطْلُ الشَّرْعِيُّ كَمَا قَالَهُ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ (قَوْلُهُ وَمِائَةً عَلَى قَوْلِ النَّوْوِيِّ إِلَخْ) قَدْ بَيَّنَ الشَّيْخُ الْمُوْقَفُ سَبَبُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْنَلِ مِائَةً وَثَمَانِيَّةً وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ثُمَّ رَأَدُوا فِيهِ مِنْقَالًا لِإِرَادَةِ جَبْرِ الْكَسِيرِ فَصَارَ مِائَةً وَثَلَاثَيْنَ قَالَ وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا وَقْتُ تَقْدِيرِ الْعُلَمَاءِ بِهِ (قَوْلُهُ قَالَ الْقَمُولِيُّ سِتَّةُ أَرْدَبٍ وَرِبْعُ إِرْدَبٍ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ كَيْلًا) الْإِعْتِبَارُ بِمِكْيَالٍ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَمَا قَالَهُ الْحَاطَابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ وَحَكَاهُ الرُّوْيَانِيُّ فِي التَّجْرِيَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ (قَوْلُهُ وَتَحْدِيدًا) هَذَا هُوَ الْأَصْحَاحُ فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ هُنَا وَوَقْعُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَفِي الطَّهَارَةِ مِنْ الْمَجْمُوعِ وَرُؤُسِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ تَقْرِيبٌ (قَوْلُهُ جَيْدَانٌ فِي الْعَادَةِ) بِأَنَّ لَا يَجِفُّ أَصْنَلًا أَوْ يَجِفُّ رَدِيًّا قَالَ فِي الْعَبَابِ أَوْ لَا يَجِفُّ إِلَّا لِنَحْوِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فِيمَا يَطْهَرُ (قَوْلُهُ وَبِيَشِيهِ أَنْ يَلْحَقَ بِهِ إِلَخْ) أَشَارَ إِلَى تَصْنِحِيَّهِ .
 (قَوْلُهُ كَالْأَرْزُ وَالْعَلَسِ) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصْنَفِ أَنَّ الْأَرْزَ وَالْعَلَسَ ذُكِرَا مِثَالًا وَأَنَّهُ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ الْحُجُوبِ

غَيْرُهُمَا يُدْخِرُ فِي قُشْرِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قُولُهُ وَكَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ذَالٌ عَلَيْهِ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَنَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ ابْنِ كَحْ وَقَالَ إِنَّهُ وَاصِحٌ (قُولُهُ وَالْوَجْهُ تَرْجِيحُ الدُّخُولِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصْلٌ) (وَتَحِبُّ) الرِّزْكَاهُ عَلَى مَالِكِ التَّمَارِ وَالْحُبُوبِ (إِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ مُسْتَأْجِرَةً أَوْ ذَاتِ خَرَاجٍ) فَتَحِبُّ الرِّزْكَاهُ مَعَ الْأَجْرَةِ أَوْ الْخَرَاجِ لِعِلْمِ الْأَخْبَارِ وَكَمَا فِي الْحَائِثِ الْمُكْتَرِي لِلتَّجَارَةِ وَلَا هُمَا حَقَانِ اخْتَافَ سَبَبَهُمَا فَوَجَبَا كَمَا فِي قِيمَةِ الصَّدِيدِ وَجَرَائِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْخَرَاجُ عَشَرَ الرِّزْقَ أَخَذَ مِنْ كُلِّ عَشَرَةِ أُوسُقٍ وَسَقَانِ وَسُقُّ رِزْكَاهَ وَوَسُقُّ خَرَاجًا وَمَا حَبَرُ {لَا يَجْتَمِعُ عَشْرُ وَخَرَاجٌ فِي أَرْضٍ مُسْلِمٍ} فَضَعِيفٌ قَالَهُ فِي الْمُجْمُوعِ وَتَكُونُ الْأَرْضُ خَرَاجِيَّةً إِذَا فَتَحَاهَا الْإِمَامُ قَهْرًا وَقَسَمَهَا بَيْنَ الْعَانِيَيْنِ ثُمَّ تُعَوَّضُهَا وَوَقْفُهَا عَلَيْنَا وَضَرَبَ عَلَيْهَا خَرَاجًا أَوْ فَتَحَاهَا صَلْحًا عَلَى أَنْ تَكُونَ لَنَا وَيَسْكُنُهَا الْكُفَّارُ بِخَرَاجٍ مَعْلُومٍ فَهِيَ لَنَا وَالْخَرَاجُ عَلَيْهَا أُجْرَةٌ لَا تَسْطُطُ بِإِسْلَامِهِمْ فَإِنْ لَمْ تُشْرِطْ لَنَا لَكِنْ سَكَنَهَا الْكُفَّارُ بِخَرَاجٍ فَهُوَ جُزِيَّةٌ تَسْطُطُ بِإِسْلَامِ

وَسَيَانِي ذَلِكَ فِي السَّيِّرِ (وَالنَّوَاحِي الَّتِي يُؤْخَدُ الْخَرَاجُ مِنْ أَرْضِهَا وَلَا يُعْرَفُ أَصْلُهُ بِحُكْمِ جَوَازِ أَخْذِهِ) مِنْهَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ بِحَقٍّ (وَبِحُكْمِ بِمِلْكِ أَهْلِهَا لَهَا) فَلَهُمُ التَّصْرِيفُ فِيهَا بِبَيْعٍ وَرِهْنٍ وَغَيْرِهِمَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْبَدْءِ الْمِلْكُ (وَلَا يَقْعُ الْخَرَاجُ الْمَأْخُوذُ ظُلْمًا بَدْلًا عَنِ الْعُشْرِ) الْوَاجِبُ أَوْ بَعْضُهُ (فَلَوْ أَخَذَهُ الْسُّلْطَانُ بَدْلًا عَنْهُ وَقَعَ) عَنْهُ (كَأَخْذِ الْقِيمَةِ) فِي الرِّزْكَاهِ بِالْإِجْتِهَادِ (فَإِنْ نَقَصَ) الْمَأْخُوذُ بَدْلًا (عَنِ الْعُشْرِ) أَوْ بَعْضِهِ (تَمَمَّهُ) وَسَقَطَ بِهِ الْفَرْضُ.

(فَصْلٌ) (لَا رِزْكَاهَ فِيمَا يُسْتَغْلِلُ مِنْ الْوَقْفِ لِلْمَسَاجِدِ) أَيْ عَلَيْهَا (وَنَحْوُهَا) كَالرُّبُطِ (وَ) عَلَى (الْجِهَةِ الْعَامَةِ) كَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ إِذْ لَيْسَ لَهَا مَالِكٌ مُعِينٌ (بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِينَ كَمَا سَبَقَ فِي) بَابِ (الْخُلُطَةِ).

الشَّرْحُ

(قُولُهُ إِذْ لَيْسَ لَهَا مَالِكٌ مُعِينٌ) لَا رِزْكَاهَ فِيمَا حَمَلَهُ السَّيْلُ مِنْ حَبَّ دَارِ الْحَرْبِ وَتَبَتَّ بِأَرْضِنَا وَلَا فِي ثِمَارِ النَّخِيلِ الْمُبَاحَةِ بِالصَّحْرَاءِ.

(فَصْلٌ) (لَا تُضْمِنُ الْأَجْنَاسُ) أَيْ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ لِتَكْمِيلِ النَّصَابِ كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ لِأَنْفَرَادٍ كُلُّ بِاسْمٍ وَطَبَعِ خَاصَّيْنِ كَالثَّمَرِ وَالرَّبِيبِ (وَتُضْمِنُ أَنْوَاعُ الْجِنْسِ) أَيْ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ (لِتَكْمِيلِ النَّصَابِ) وَإِنْ اخْتَلَفَتِ فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ وَاللُّونِ وَغَيْرِهِمَا كَالْبَرْزِيِّ وَالصَّيْحَانِيُّ مِنْ الثَّمَرِ وَالطَّبَرِيَّةِ وَالْبَغْلَيَّةِ مِنْ الدَّرَاهِمِ وَالْقَاسَانِيِّ وَالسَّابُورِيِّ مِنْ الذَّهَبِ (فَالْعَلَسُ نَوْعٌ مِنْ الْحِنْطَةِ) وَهُوَ قُوْثٌ صَنَاعَهُ الْيَمَنُ وَكُلُّ حَبَّتَيْنِ مِنْهُ فِي كِمَامَةٍ فَيُضَمِّنُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ (وَالسُّلْطُنُ) بِضَمِّ السَّيْنِ وَإِسْكَانِ الْلَّامِ وَهُوَ حَبٌّ يُشَبِّهُ الْحِنْطَةَ لَوْنًا وَالشَّعِيرَ طَبَعًا (جِنْسٌ) وَفِي نُسْخَةٍ نَوْعٌ (مُنْقَرِدٌ) فَلَا يُضَمِّنُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَا عَكْسُهُ لِأَنَّ تَرْكُبَ الشَّبَهَيْنِ يَمْتَنِعُ إِلَحَاقِهِ بِأَحَدِهِمَا وَيَقْتَضِي كَوْنُهُ جِنْسًا بِرَأْسِهِ وَعَلَى النُّسْخَةِ الثَّانِيَةِ يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَثْنَى مِنْ جَوَازِ ضَمِّ الْأَنْوَاعِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ.

(فَرْعُ إِذَا وَرَثَنَا نَحْلًا مُثْمِرًا) كُلُّهُ أَوْ بَعْضَهُ (وَاقْتَسَمَا) (قَبْلَ بُدُو الصَّلَاحِ اشْتَرَطَهُ لِلْخُلُطَةِ) أَيْ خُلُطَةُ الْجَوَارِ (شُرُوطُهَا) السَّابِقَةُ فِي بَابِهَا فَإِنْ وَجَدْتُ رُكِيَا رِزْكَاهُ الْخُلُطَةِ كَمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَإِلَّا فِرَكَاهُ الْأَنْفَرَادِ (وَإِنْ بَدَا إِصْلَاحُ ثَمَرَهَا) أَيْ النَّخْلِ (فِي مُلْكِهِمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ) (وَجَبَ) عَلَيْهِمَا (رِزْكَاهُ الْخُلُطَةِ وَإِنْ اقْتَسَمَا) لِإِشْتِرَاكِهِمَا حَالَةُ الْوُجُوبِ.

(وَفِي الْقِسْمَةِ وَهِيَ) وَالْحَالَةُ أَنَّهَا (بَيْعٌ بَعْدَ بُدُّو الصَّلَاحِ إِسْكَالٌ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مُتَعْلِقَةٌ بِهَا) أَيْ بِالثَّمَرَةِ فَكَيْفَ تَصْحُّ الْقِسْمَةُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا (وَلِأَنَّ الرُّطْبَ لَا يُبَاعُ بِالرُّطْبِ) لِمَا يَأْتِي فِي الرِّبَا (وَ) أُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ (قَدْ تُمْكِنُ الْقِسْمَةُ بَعْدَ الْخَرْصِ) لِلشَّمَارِ (وَالشَّضْمِينَ) لِحَقِّ الْمُسْتَحْقِقِينَ وَعَنِ الثَّانِي بِمَا صُورَ بِهِ لِقِسْمَةٍ بَعْدَ الْخَرْصِ وَالشَّضْمِينِ يَقُولُهُ (إِنَّ يَشْتَرِي كُلُّ مِنْهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ مِنْ إِحْدَى النَّخْلَيْنِ ثَمَرَةً وَجِدْعًا بِعِشْرَةِ دَرَاهِمَ مَثَلًا وَيَتَقَاسِصًا) أَيْ وَيَقُوْعُ بَيْنَهُمَا التَّقَاصُ فِي الدَّرَاهِمِ قَالَ الْأَئِمَّةُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرْطِ الْقُطْعِ لِأَنَّ الْمَبِيعَ جُرْءٌ شَائِعٌ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالنَّخْلِ مَعًا فَصَارَ كَمَا لَوْ بَاعَهَا كُلُّهَا بِثَمَرَتِهَا سَقْفَةً وَاحِدَةً وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرْطِ الْقُطْعِ إِذَا أَفْرَدَتِ الثَّمَرَةَ بِالْمَبِيعِ (أَوْ) بِأَنْ (بَيْعَ كُلِّ مِنْهُمَا نَصِيبَهُ مِنْ ثَمَرَهَا) أَيْ ثَمَرَ إِحْدَى النَّخْلَيْنِ (بِنَصِيبِ صَاحِبِهِ مِنْ جِدْعِهَا فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ بُدُّو الصَّلَاحِ أَشْتُرِطَ الْقُطْعَ) لِأَنَّهُ بَيْعٌ ثَمَرَةٌ تَكُونُ لِلْمُشْتَرِي عَلَى جِدْعِ الْبَاعِثِ (إِلَّا) أَيْ لِكُنْ (إِنْ بَاعَ كُلُّ مِنْهُمَا نَصِيبَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالجِدْعِ بِنَصِيبِ صَاحِبِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالجِدْعِ جَدْعٌ هَذِهِ بِثَمَرَةِ تِلْكَ وَعَكْسُهُ وَنَقَابَضَا) بَلْ أَوْ لَمْ يَنْقَابَضَا فَلَا يُشْتَرِطُ الْقُطْعُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ تَبَعَ فِيهِ الْفَاضِيَ وَهُوَ مِنْبَنِي عَلَى أَنَّ بَيْعَ الثَّمَرِ لِمَالِكِ الشَّجَرِ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْقُطْعُ. وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ كَمَا سِيَّاطِي بَيَانُهُ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصْوَلِ وَالشَّمَارِ (أَوْ) بِأَنْ كَانَتِ النَّخِيلُ (الْمُمْتَرَةُ بَعْضَ النَّخْلِ فَاقْتَسَمُوا وَجَعَلُوا الْمُمْتَرَ قِسْمًا وَغَيْرَ الْمُمْتَرِ قِسْمًا) وَهَذِهِ قِسْمَةٌ تَعْدِيلٌ وَالْأَنْسُبُ بِمَا مَرَّ فِي هَذَا وَمَا يَأْتِي أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرِ التَّثْبِيَةِ وَقَدْ وَجَدَ كَذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي فِي تُسْخِنَةِ، هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دِيْنٌ (فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دِيْنٌ وَقَدْ أَثْمَرَتِ نَخْلَةً قَبْلَ مَوْتِهِ) لَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لِلْعِلْمِ بِهَا مِمَّا مَرَّ أَوْلَ الْفَرِعِ (لِزِمَانِهِمُ الْرَّكَاءُ إِذَا بَدَا صَالِحُهَا) بَعْدَ مَوْتِهِ لِأَنَّهَا مِلْكُهُمْ مَا لَمْ يَنْتَعِ فِي الدِّيْنِ بِدَلِيلٍ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يُمْسِكُوهَا وَيَقْضُوُا الدِّيْنَ مِنْ غَيْرِهَا (فَإِنْ كَانُوا مُوسِرِينَ أَخِذُتْ) أَيْ الْزَّكَاةُ (مِنْ مَالِهِمْ وَصُرُفَ النَّخْلُ وَالثَّمَرَةُ لِلْعَرَمَاءِ) فِي دِيْنِهِمْ (أَوْ) كَانُوا (مُعْسِرِينَ قَدْمَتِ الْزَّكَاةُ) عَلَى دِيْنِ الْعَرَمَاءِ لِأَنَّ حَقَّهَا أَقْوَى تَعْلُقًا بِالْمَالِ مِنْ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَسْقُطُ بِتَأْفِيْ المَالِ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَقَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ وَالدِّيْنِ لَا يَسْقُطُ بِهَلَالِ الْمَرْهُونِ لَهُ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ مُقْدَمٌ عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ فَحَقُّ الْزَّكَاةِ أُولَى (وَيَرْجُعُ بِهَا) أَيْ بِالْزَّكَاةِ أَيْ بِقَدْرِهَا (الْعَرَمَاءُ عَلَى الْوَرَثَةِ) إِذَا أَيْسَرُوا لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ وَبِسَبِبِهَا تَلَفَّ ذَلِكَ الْقُدْرُ عَلَى الْعَرَمَاءِ (قَالَ) الْبَغْوَيُ (فِي التَّهْذِيبِ هَذَا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْدَّمَمَةِ) فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ فَلَا رُجُوعٌ (أَمَّا إِذَا طَلَعَ النَّخْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا حَقُّ الْعَرَمَاءِ فِي الثَّمَرَةِ) بَلْ هِيَ حَقُّ الْوَرَثَةِ لِحُدُوثِهَا عَلَى مِلْكِهِمْ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَفِي الْقِسْمَةِ وَهِيَ بَيْعٌ بَعْدَ بُدُّو الصَّلَاحِ إِسْكَالٌ) أَمَّا عَلَى الْأَظْهَرِ مِنْ أَنَّ قِسْمَةَ مَا ذُكِرَ إِفْرَازٌ فَلَا إِسْكَالٌ قُولُهُ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ فَلَا رُجُوعٌ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصُلْ وَإِنْ أَثْمَرَ نَخْلٌ أَوْ كَرْمٌ فَجُدُّ) بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُعْجَمَةِ أَيْ قُطْعَ (ثُمَّ أَطْلَعَ فِي عَامِهِ) وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَالْقُولُ بِأَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غَيْرُ صَحِحٍ (فَلِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمُهُ فَلَا يُضْمِنُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ لِأَنَّ كُلَّ حَمْلٍ كَثْمَرَةُ عَامٍ (وَإِنْ أَطْلَعَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ أَطْلَعَ الثَّانِي قَبْلَ جَادَ الْأَوَّلِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا (وَكَذَا بَعْدُهُ ضُمِّاً) أَيْ ضُمَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ (فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ إِنْ اتَّحَدَ الْعَامُ) وَالْعِبْرَةُ فِي الضَّمِّ هُنَا بِإِطْلَاعِهِمَا فِي عَامٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَفَّفُ فِي شَرْحِ الْأَرْشَادِ بِخَلَافِ نَظِيرِهِ فِي الْرَّزْعَيْنِ

كما سيأتي (إِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ الْوَاحِدِ) مِنْهَا (السقى) بِأَنْ سَقَى أَحَدُهُمَا بِمُؤْنَةٍ وَالْآخَرَ بِدُونِهَا لِأَنَّهَا شَمَرَةٌ عَامٌ وَاحِدٌ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامُ فَلَا ضَمَّ وَإِنْ أَطْلَعَ شَمَرُ الْعَامِ الثَّانِي قَبْلَ جَادَ الْأُولَى (وَوَقَتُ الْجَادَادِ) أَيْ نِهايَةٌ وَقَتْهُ (كَالْجَادَادِ) لِأَنَّ الشَّمَارَ بَعْدَ وَقْتِ الْجَادَادِ كَالْمَجْدُودَةِ فَلَوْ جَاءَ وَقْتُ جَادَ شَمَرَ تَخْلٍ وَلَمْ يَجِدْ ثُمَّ أَطْلَعَ فَلَا ضَمَّ.

الشُّرُخُ

(قُولُهُ إِنْ اتَّحَدَ الْعَامُ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى عَادَتَهُ بِأَنْ إِدْرَاكَ الشَّمَارِ لَا يَكُونُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ أَجْرَى عَادَتَهُ فِي النَّخْلَةِ الْواحِدَةِ بِذَلِكَ إِطَالَةً لِرَمَنِ التَّفَكُّهِ فَلَوْ أَعْتَبَ السَّاُوِيُّ فِي الإِدْرَاكِ لَمْ يُتَصَوَّرْ وُجُوبُ الرِّزْكَةِ فَاعْتَبَرَ الْعَامُ الْواحِدُ وَنَقْلَ ابْنِ الصَّبَاغِ الْجَمَاعَ عَلَيْهِ (قُولُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنَّفُ فِي شِرْحِ الْإِرْسَادِ) عِبَارَةُ إِرْشَادِهِ وَأَنَوْاعُ شَمَرٍ أَطْلَعَتْ فِي عَامٍ وَقَالَ فِي شِرْحِهِ قُولُهُ فِي الْحَاوِي إِنْ فُطِعَا عَامًا فِي الْفُوتِ جُعِلَ الْإِعْتِباَرُ فِي ضَمَّ التَّوْعِينِ فِي الشَّمَرِ مِنْ النَّخْلِ وَالْعِنْبِ أَنْ يُقْطَعَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْإِعْتِباَرَ بِالْإِطْلَاعِ الشَّهِيِّ وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي شِرْحِهِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ لَا مَا فِي الْحَاوِي مِنْ اعْتِباَرِ الْقِطْعِ وَهُوَ الْجَادُادُ فِي عَامٍ.

(فَرَعْ) (لَوْ كَانَ لَهُ تَخْلٌ تَهَامِيَّةٌ تَحْمِلُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ وَتَجْدِيَّةٌ تُبَطِّئُ) بِحَمْلِهَا (فَحَمَلَتُ التَّجْدِيَّةَ بَعْدَ جَادَ حَمْلِ الْأُولَى) أَيْ التَّهَامِيَّةُ فِي الْعَامِ (ضَمُّتْ) أَيْ التَّجْدِيَّةُ أَيْ شَمَرَتُهَا (إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى حَمْلِ التَّهَامِيَّةِ (فَإِنْ أَدْرَكَهَا) حَمْلُ التَّهَامِيَّةِ (الثَّانِيَ لَمْ يُضْمِنْ إِلَيْهَا) وَلَوْ أَدْرَكَهَا قَبْلَ بُدُّو صَلَاحَهَا لِأَنَّا لَوْ ضَمَّمْنَاهُ إِلَيْهَا لَرَمْ ضَمَّهُ إِلَى حَمْلِ التَّهَامِيَّةِ الْأُولَى وَهُوَ مُمْتَنِعٌ لِمَا مَرَّ أَنْ كُلَّ حَمْلٍ كَثْمَرَةٌ عَامٍ.

(فَصَلْ وَإِنْ تَوَاصَلَ بَذَرْ لِرْزِعْ) بِأَنْ امْتَدَّ (شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ مُتَلَاحِفًا) عَادَةً (فَذَلِكَ رَزْعٌ وَاحِدٌ) لِضَرُورَةِ التَّدْرِيجِ وَرَادَ قُولُهُ مُتَلَاحِفًا ظَنَّا مِنْهُ أَنَّهُ يُفِيدُ قَوْلَنَا عَادَةً وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلَوْ رَادَ بَذَلَهُ عَادَةً كَانَ أَوْلَى (فَإِنْ تَفَاصِلَ وَ) ذَلِكَ بِأَنْ (اخْتَلَفَتْ أَوْفَاتُهُ) عَادَةً (ضُمَّ مَا حَصَلَ حَصَادُهُ) أَيْ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ حُصِّدَ (فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ) اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً وَإِنْ لَمْ يَقْعُ الرَّزْعُ عَانِ فِي سَنَةٍ إِذْ الْحَصَادُ هُوَ الْمُفْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقِرُ الْوُجُوبُ وَاعْتِباَرُ الْحَصَادِ عَزَاهُ الشَّيْخَانِ إِلَى الْأَكْثَرِيَّنَ وَصَحَّحَاهُ قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَهُوَ نَقْلٌ باطِلٌ يَطُولُ الْقَوْلُ فِي تَقْصِيلِهِ وَالْحَاصِلِ أَيْ لَمْ أَرَ مَنْ صَحَّهُ فَضْلًا عَنْ عَزَوهُ إِلَى الْأَكْثَرِيَّنَ بَلْ رَجَحَ كَثِيرُونَ اعْتِباَرَ وُقُوعِ الرَّزْعِيْنِ فِي عَامٍ مِنْهُمُ الْبَنْدِنِيَّيِّ وَابْنُ الصَّبَاغِ وَذَكَرَ تَحْوَهَ ابْنُ الْقَيْبِ (وَالْمُسْتَخَفُّ) مِنْ أَصْلِ كَذِرَةِ سَبِيلَتْ مَرَّةً ثَانِيَّةً فِي عَامٍ (يُضْمِنُ إِلَى الْأَصْلِ) بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنْ النَّخْلِ وَالْكَرْمِ كَمَا مَرَ لِأَنَّهُمَا يُرَادَانِ لِلتَّأْبِيدِ فَجَعَلَ كُلَّ حَمْلٍ كَثْمَرَةً عَامٍ بِخِلَافِ الذَّرَةِ وَتَحْوَهَا فَالْحِلَقُ الْخَارِجُ مِنْهَا ثَانِيَاً بِالْأُولَى كَرْزِعٌ تَعَجَّلَ إِدْرَاكُ بَعْضِهِ.

(وَمَا نَبَتَ مِنْ اتَّنِثارِ الرَّزْعِ) أَيْ مِمَّا اتَّنَثَرَ مِنْ حَبَّاتِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَقْرٍ عُصْفُورٍ أَوْ بِهُبُوبٍ رِيحٍ فِي عَامٍ (فَيُضْمِنُ إِلَى أَصْلِهِ) قَطْعاً لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِقَصْدٍ (وَقَبْلَ كَالرَّزْعِيْنِ الْمُحْتَافِيْنِ) وَقَنَا فَيُضْمِنُ عَلَى الْأَصَحِّ وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ طَرِيقَهُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ يُضْمِنُ أَوْ يَحْدِفُ الْمُسَالَةَ لِعِلْمِهَا مِمَّا مَرَ وَكَانَهُ تَوَهَّمُ أَنَّ الْأَصْلَ أَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ لِعَدَمِ عِلْمِهَا مِمَّا مَرَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ أَفْرَدَهَا لِلْخِلَافِ فِيهَا بِوْجِهٍ خَاصٌّ وَلِبَيْنِ أَنَّهَا مَعَ صُورَيْنِ أُخْرَيَيْنِ وَقَعَتْ تَصْوِيرًا لِكَلَامِ نَقَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشُّرُخُ

(قوله قال في المهمات وهو نقل باطل إلخ) يجاب عنه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فالمحبّت مقدم على النافي (قوله قيل يضم إلى أصله قطعاً) أشار إلى تصحيحة.

(فصل يحب العشر في البعل وهو ما يشرب بعروقه) لفظه من الماء (وفيما سقي بماء مطر أو نهر وتحوه كالعيون وكذا فناة وساقية) حفرنا من النهر وإن (احتاجت) كل منها (مؤنة و) يحب (فيما سقي بمؤنة كالنضح) أي السقى بتناضح (والدؤالب) جمع دولاب بضم الدال وقد يفتح ويقال له الدالية وهي المنجون وهو ما يديره الحيوان وقيل الدالية البدرة (والتأور) وهو ما يديره الماء (نصف العشر) وذلك لخبر البخاري (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر) ولخبر مسلم (فيما سقت الأنهاز والغيم العشر وفيما سقي بالسانية نصف العشر) ولخبر أبي داود (فيما سقت السماء والأنهاز والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقي بالسواني والنضح نصف العشر) والمعنى في ذلك كثرة المؤنة وخفتها كما في السانية والمعلوقة بالنظر إلى الوجوب وعدمه ولا عبرة بمؤنة الفناة والساقية لأنهما لعمارة الصناعة لا لنفس الزرع فإذا تهافت وصل الماء بفسنه بخلاف النضح وتحوه والعثري بفتح المثلثة وقيل بإسكانها ما سقي بالسبيل الجاري إليه في حفر وسمى الحفر عاثراء لتعثر الماء بها إذا لم يعلماه والغيم المطر والسانية والتاضح ما يُستنقى عليه من بغير تحوه والثني تاضحة (وكذا) يحب عليه نصف العشر (إن اشتري الماء أو غصبه) لأن مضمون فيهما (أو اتهبه) لعظم المدة فيه وكما لو عرفت ما شئت بعلف موهوب.

الشَّرْخ

(قوله وساقية) قال شيخنا أي ولا إدارة فيها (قوله لخبر البخاري فيما سقت السماء إلخ) شمل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقى بأحد الماءين ثم حصل السقى بالأخر وهو الأصح (قوله وكذا إن اشتري الماء) عبارة المدحاج أو بما اشتراه الأصوب قراءة ما في قوله بما اشتراه مقصورة على أنها موصولة لا ممدودة اسماء الماء المعروف فإنها على التقدير الأول تعم التلخ والبرد بخلاف الممدودة قال شيخنا هكذا قاله الإنسوي ويحاج عن ذلك بأن التلخ والبرد قبل ذويهما كما لا يسميان ماء لا يمكن السقى بهما فلما يمكن ذلك إلا بعده وبعد ماء بلا خلاف فائفع الا عراض.

(فرع إذا سقي الزرع الواحد (بماء السماء والدوالب) متلاً (وجب) إخراج الركادة (بالقسط) لظهور الأخبار السابقة وعملا بواجيهم (فإن كان النصف) أي نصف السقى (بهذا والنصف بهذا وجبا ثلاثة أرباع العشر) أو ثلاثة بماء السماء وتلله بالدولاب وجبا خمسة أسداس العشر وفي عكسه ثلاثة عشر (والمعتبر) في التقسيط (تفع السقيات) باعتبار المدة (ولو كان) السقى (الثاني) أي الآخر (أكثرا عددا) لأن المقصود بالسقى ورب سقية أفع من سقيات ويعبر عن هذا بعيش الزرع ونمائه (فلو) كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثماني شهر و (احتاج في ستة أشهر) زمان الشتاء والربيع (إلى سقيتين فسقى بالمطر و) احتاج (في شهرين من) زمان (الصيف إلى) سقيات (ثلاثة سقى بالنضح وحصدها وجبا ثلاثة أرباع العشر للسقيتين وربع نصفه لثلاث) ولا حاجة لقوله من زيادته وحصدها بل مضر لإيهامه أن الوجوب يتوقف على الحصاد (فلو سقاها) أي الزرع (بهما) أي بالمطر والنضح (وجبا المقدار) من نفع كل منها باعتبار المدة (وجبا ثلاثة أرباع العشر) أحذا بالأسوا لئلا يلزم التحكم ولأن

الأَصْلَ عَدْمُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ عُلِمَ نَفَاؤُهُمَا بِلَا نَعْبِينَ فَقَدْ عَلِمْنَا نَفَسَ الْوَاجِبِ عَنِ الْعُشْرِ وَزِيَادَتَهُ عَلَى نِصْفِهِ فَيُؤَخِّذُ الْمُتَيَّقُنَ وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى الْبَيَانِ ذَكْرَهُ الْمَاوِرُدِيُّ (وَالْقُولُ قَوْلُ الْمَالِكِ فِي السَّقْيِ) أَيْ فِيمَا سَقَى بِهِ مِنْهُمَا لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُ وُجُوبِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ اتَّهَمَ السَّاعِي حَلْفُهُ تَدْبِيَا فَاللهُ فِي الْمَجْمُوعِ الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَلَا حَاجَةَ لِقُولِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَحَصَدَهُ إِلَهٌ) ذَكْرُهُ لِبَيَانِ اسْتِغْنَاءِ الرَّزْعِ عَنِ السَّقْيِ بَعْدَهَا وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ الْوَاجِبُ مَا ذَكَرُهُ فَهُوَ زِيَادَةُ حَسَنَةٍ (قُولُهُ فَيُؤَخِّذُ الْمُتَيَّقُنَ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصُلُّ وَإِنْ تَنَوَّعَتِ الْجُبُوبُ وَالثَّمَارُ) بِأَنْ كَانَتِ أَنْوَاعًا (أَحَدُهَا) أَيْ الرَّكَاهَ (مِنَ الْكُلِّ) أَيْ مِنْ كُلِّ مِنْهَا (بِالْحِصَّةِ) إِذْ لَا ضَرَرُ بِخَلَافِ الْمَوَاشِي فَإِنَا نَعْتَرِفُ بِقِيمَةِ الْأَنْوَاعِ وَنَأْمُرُهُ بِدَفْعِ نَوْعِ مِنْهَا عَلَى مَا يَقْضِيهِ التَّوزِيعُ وَلَا يَأْخُذُ الْبَعْضُ مِنْ هَذَا وَالْبَعْضُ مِنْ هَذَا لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ التَّشْقِيقِ كَمَا مَرَ (فَلَوْ عَسَرَ) أَحَدُهَا مِنْ كُلِّ مِنْهَا (لِكُرْتِهَا وَفَلَةَ النَّمَرِ أَحَدُ مِنْ الْوَسْطِ) مِنْهَا لَا مِنْ أَعْلَاهَا وَلَا مِنْ أَدُونَهَا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ (فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ الْأَعْلَى أَوْ تَكَفَّ وَأَخْرَجَ الْحِصَّةَ مِنْ الْكُلِّ قُبْلَ) إِلَّا هُوَ أَتَى بِالْوَاجِبِ وَزَادَ خَيْرًا فِي الْأُولَى وَالتَّصْرِيفُ بِهَا مِنْ زِيَادَتِهِ.

(فَرَغَ يَيْدًا) السَّاعِي فِي الْكَيْلِ (بِالْمَالِكِ) فِي إِخْرَاجِ حِصَّتِهِ لِأَنَّ حَقَّهُ أَكْثَرُ وَهُوَ يُعْرَفُ حَقُّ الْمُسْتَحِقِينَ وَلَوْ بَدَا بِهِمْ رُبَّمَا لَا يَقِي الْبَاقِي بِحَقِّهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ مَا كِيلَ لَهُمْ (فَيَكِيلُ لَهُ تِسْعَةً مِنْ كُلِّ عَشَرَةَ) إِنْ وَجَبَ الْعُشْرُ (أَوْ تِسْعَةَ عَشَرَ) إِنْ وَجَبَ نِصْفُ الْعُشْرِ ثُمَّ يَأْخُذُ) السَّاعِي (وَاحِدًا) فِي كُلِّ مِنْهُمَا (أَوْ) يَكِيلُ لَهُ (سَبْعَةً وَثَلَاثِينَ وَيَأْخُذُ) هُوَ (ثَلَاثَةَ إِنْ وَجَبَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعَ الْعُشْرِ) وَيُقَاسُ بِالْكَيْلِ فِي ذَلِكَ الْوَزْنِ وَالْعَدْ (وَلَا يَهُرُ الْكَيَالُ الْمِكْيَالَ وَلَا يَضَعُ يَدَهُ فَوْقَهُ وَلَا يَمْسَحُهُ بِأَيْدِيهِ) لِلِّا خِلَافٍ بِذَلِكَ (بِلْ يَجْعَلُ فِيهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ثُمَّ يُقْرَئُ.

(فَصُلُّ بُدُّ الصَّالَاحِ أَوِ الإِشْتِدَادِ فِي بَعْضِ النَّمَرَةِ) فِي الْأُولَى (أَوِ الْحَبِّ) فِي الثَّانِي (مُوجِبٌ لِلرَّكَاهِ) فِي الْكُلِّ أَيْ فِي كُلِّ النَّمَرَةِ أَوِ الْحَبِّ لِأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ قَدْ صَارَا فُوتَنِينَ وَقَبْلَهُمَا كَانَا مِنَ الْخَضْرَاوَاتِ قَالُوا {وَلَانَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ الْخَارِصَ لِلْخَرْصِ} حِينَئِذٍ وَلَوْ تَقَدَّمَ الْوَجُوبُ عَلَيْهِ لَبَعْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَوْ تَأْخَرَ عَنْهُ لَمَّا بَعْتَهُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ وَجَعَلَ بُدُّ الصَّالَاحِ وَالِإِشْتِدَادَ فِي الْبَعْضِ كَهُمَا فِي الْجَمِيعِ كَمَا فِي الْبَيْعِ (فَإِنْ اشْتَرَى نَخِيلًا وَثَمَرَتِهَا بِشَرْطِ الْخَيَارِ فَبَدَا الصَّالَاحُ فِي مُدْتَهِ فَالْزَّكَاهُ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ) فِيهَا وَهُوَ الْبَائِعُ إِنْ كَانَ الْخَيَارُ لَهُ وَالْمُشْتَري إِنْ كَانَ لَهُ (وَإِنْ لَمْ يَبْقَ الْمِلْكُ لَهُ) بِأَنْ أَمْضَى الْبَيْعَ فِي الْأُولَى وَفَسَخَ فِي الثَّانِيَّةِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَبْقَ الْمِلْكُ لَهُ وَأَخَذَ السَّاعِي الرَّكَاهَ مِنَ النَّمَرَةِ رَجَعَ عَلَيْهِ مَنْ اتَّقَلَتْ إِلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قَرِيبًا (وَهِيَ) أَيْ الرَّكَاهُ (مُؤْفَوَّةٌ إِنْ قُلْنَا بِالْوَقْفِ) لِلْمِلْكِ بِأَنْ كَانَ الْخَيَارُ لَهُمَا فَمَنْ ثَبَتْ لَهُ الْمِلْكُ وَجَبَتِ الرَّكَاهُ عَلَيْهِ (وَإِنْ اشْتَرَاهَا) أَيْ النَّخِيلَ بِثَمَرَتِهَا بَلْ أَوْ ثَمَرَتِهَا فَقْطُ (كَافِرُ) أَوْ مُكَاتِبٌ (فَبَدَا الصَّالَاحُ مَعَهُ) أَيْ فِي مُلْكِهِ (ثُمَّ رَدَهَا بِعَيْبٍ) أَوْ غَيْرِهِ كَإِقْلَاهٍ (بَعْدَ بُدُّ الصَّالَاحِ سَقَطَتْ رَكَاهُهَا) يَعْنِي فَلَا رَكَاهَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ أَمَّا عَلَى الْمُشْتَري فَلَانَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِوُجُوبِ الرَّكَاهِ.

وَأَمَّا الْبَائِعُ فَلَانَّهَا لَمْ تَكُنْ مِلْكُهُ حِينَ الْوَجُوبِ (أَوِ) اشْتَرَاهَا (مُسْلِمٌ) فَبَدَا الصَّالَاحُ فِي مُلْكِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا (لَمْ يَرِدَ) هَا عَلَى الْبَائِعِ (فَهُرَا لِتَعْلُقِ الرَّكَاهَ بِهَا) وَهُوَ كَعَيْبٍ حَدَثَ بِيَدِهِ مَنْ حَيْثُ إِنَّ لِلسَّاعِي أَخْدَهَا مِنْ عَيْنِ الْمَالِ لَوْ تَعَذَّرَ أَخْدُهَا مِنْ الْمُشْتَري وَخَرَجَ بِقَهْرٍ أَمَّا لَوْ رَدَهَا عَلَيْهِ بِرِضاَهُ فَجَائزٌ لِإِسْقَاطِ الْبَائِعِ حَقَّهُ

(فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ) أَيْ مِنَ النَّمَرِ (أَوْ مِنْ غَيْرِهِ) الْأَنْسَبُ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا (فَكَمَا سَبَقَ فِي) الشَّرْطِ الرَّابِعِ لِزَكَاءِ (الثَّمَرَ) مِنْ أَنَّهُ يَرُدُّ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَلَهُ فِيهِ الْأَرْشُ (وَإِنْ اسْتَرَى النَّمَرَةَ) وَحْدَهَا (بِشَرْطِ الْقُطْعِ فَبَدَا الصَّلَاحُ حَرْمَ الْقُطْعِ لِحَقِّ الْفُقَرَاءِ) أَيْ لِتَعْلُقِ حَقَّهُمْ بِهَا (فَإِذَا لَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِالْإِبْقَاءِ فَلَهُ الْفُسْخُ لِتَضَرُّرِهِ بِمَصْنَعِ النَّمَرَةِ مَاءَ الشَّجَرَةِ.

(أَوْ لَمْ يَرْضِ بِهِ) وَأَيْ الْمُشْتَرِي إِلَّا الْقُطْعُ (لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي الْفُسْخُ) لِأَنَّ الْبَائِعَ قَدْ رَأَدَهُ خَيْرًا وَالْقَاطِعُ إِنَّمَا كَانَ لِحَقِّهِ حَتَّى لَا تَمْتَصَّ النَّمَرَةُ مَاءَ الشَّجَرَةِ فَإِذَا رَضِيَ تَرَكَتُ النَّمَرَةُ بِحَالِهَا (وَلِبَائِعِ الرُّجُوعِ فِي الرِّضا) بِالْإِبْقَاءِ لِأَنَّ رِضاَهُ إِعَارَةً أَمَّا الْمُشْتَرِي إِذَا رَضِيَ بِالْإِبْقَاءِ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمْ وَتَقَلَّهُ عَنْهُ الرَّزْكَنِيُّ وَأَقْرَأَهُ بَلْ لَا مَعْنَى لِرُجُوعِهِ إِذَا لَا يُعْتَبِرُ رِضاَهُ أَصْلًا (وَإِذَا فُسِّخَ) الْبَيْعُ (لَمْ شَفَطْ الزَّكَاءُ عَنِ الْمُشْتَرِي) لِأَنَّ بُدُّ الصَّلَاحِ كَانَ فِي مِكْهٍ (فَإِذَا أَخْذَهَا السَّاعِي مِنَ النَّمَرَةِ رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي).
الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَهُوَ كَعْبٌ حَدَّثَ بِيَدِهِ) قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ وَتَعْبِيرِهِ بُدُّ الصَّلَاحِ قَدْ تَكَرَّرَ مِنْهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَتَبَعَهُ الرَّوْضَةُ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ وَالصَّوَابُ قَبْلَ التَّأْبِيرِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكَلِّمُ فِيمَا إِذَا وَجَبَتِ الزَّكَاءُ فِي النَّمَرَةِ بَعْدَ اِنْتِقالِهَا إِلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَإِنَّمَا تَشَقُّ إِنْ لَوْ كَانَ الْبَيْعُ قَبْلَ التَّأْبِيرِ وَلَيْسَ دَائِرًا مَعَ بُدُّ الصَّلَاحِ وَعَدَمِهِ أَوْ ثُصُورُ الْمَسَأَلَةِ بِبَيْعِ النَّمَارِ مَعَ الْأَشْجَارِ وَاعْلَمُ أَنَّ الْفُقَرَاءَ يَصِيرُونَ شُرَكَاءَ رَبِّ الْمَالِ بِسَبِيلِ الزَّكَاءِ وَحِينَئِذٍ فَيُكُونُ بَعْضُ الْمَبِيعِ فِي مِثَالِهِمَا حَالَةً حَارِجًا عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَلَيْسَ كَالْعَيْبِ وَحِينَئِذٍ يَجُرُ ذَلِكَ أُمُورًا مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ جَمِيعَ النَّمَنَ وَأَنَّهُ إِذَا أَدَى الزَّكَاءَ يَعُودُ الْمِلْكُ لِمَنْ.

١. هـ.

وَاعْتَرَضَهُ فِي التَّوْسُطِ بِأَنَّهُ لَا وَجْهٌ لِتَصْنُوبِهِ وَكَلَامُ الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ ظَاهِرٌ فِي تَصْوِيرِ الْمَسَأَلَةِ بِبَيْعِ الْأَشْجَارِ مَعَ النَّمَارِ بِذِلِيلٍ قَوْلِهِمَا عَقِبَ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا بَاعَ النَّمَرَةَ وَحْدَهَا قَبْلَ بُدُّ الصَّلَاحِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقُطْعِ وَهُوَ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ فِيمَا إِذَا بَاعُوهُمَا مَعًا وَالشَّيْخَانِ تَبَعَا فِي ذَلِكَ التَّهْذِيبِ وَعِبَارَةُ الْإِمَامِ فِي النَّهَايَةِ مِنْ اسْتَرَى الْأَشْجَارَ وَالنَّمَارَ قَبْلَ بُدُّ الصَّلَاحِ وَلَزَمَ لَهُ الشَّرَاءُ ثُمَّ بَدَا الصَّلَاحُ قَدْ تَعَلَّقَ حَقُّ الْمَسَاكِينِ فَلَوْ رَأَمْ رَدًا بَعْيِبٍ قَدِيمٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ اسْتَرَى أَرْبَعِينَ مِنْ الْغَمَمِ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَوَجَبَتِ الزَّكَاءُ ثُمَّ اطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ.

١. هـ.

أَفْظُهُ وَعَلَى تَعْدِيرِ أَنَّ الْمَسَأَلَةَ مُصَوَّرَةٌ بِمَا إِذَا بَاعَ الْأَشْجَارَ وَحْدَهَا قَالَ ابْنُ الْعِرَاقِيِّ فَالصَّوَابُ التَّعْبِيرُ بِبُدُّ الصَّلَاحِ كَمَا عَبَرَ بِهِ لَا بِالتَّأْبِيرِ لِأَنَّ بُدُّ الصَّلَاحِ هُوَ الْمُعْتَبِرُ فِي إِيجَابِ الزَّكَاءِ وَلَمَّا التَّأْبِيرُ فَإِنَّمَا هُوَ لِإِنْتِقالِ الْمِلْكِ وَتَصْوِيرِ الْإِنْتِقالِ لَا يَحْتَصُ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَبِعُ النَّمَرَةَ مَعَ الشَّجَرِ وَذَلِكَ مُقَرَّرٌ فِي بَابِهِ.

١. هـ.

وَاعْتَرَضَ ابْنُ الْعِمَادِ قَوْلُهُ إِنَّ الْفُقَرَاءَ يَصِيرُونَ شُرَكَاءَ بِسَبِيلِ الزَّكَاءِ وَقَالَ إِنَّ الصَّوَابَ التَّعْبِيرُ بِبَيْصِيرُونَ شُرَكَاءَ بِقَدْرِ الزَّكَاءِ قَالَ وَهَذِهِ الشَّرْكَةُ لَيْسَتْ شَرْكَةً حَقِيقَةً حَتَّى يَرُدَّ مَا أُوْرَدَهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْفَاسِدَةِ بَلْ إِذَا أَخْرَجَ الْمُشْتَرِي الزَّكَاءَ مِنْ غَيْرِهَا عَادَ إِلَيْهِ الْمِلْكُ وَكَانَ لَهُ الرَّدُّ فَهُرَا وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ النَّمَنِ بِلَا تَرْدِدٍ وَلَيْسَ هَذَا كَمَا إِذَا رَهَنَ رَهْنًا ثُمَّ وَجَبَتِ فِيهِ الزَّكَاءُ وَفَلَنَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ فِي قَدْرِهَا.

(فرع) قال الزركشي لو بدأ الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث بيد البائع قبل القبض فينبغي أن يثبت الخيار للمشتري قال وهذا إذا بدأ بعد اللزوم إلا فهذه ثمرة استحق إبقاؤها في زمن الخيار فصار كالمشروع في زمنه فينبغي أن يفسخ العقد إن قلنا الشرط في زمن الخيار ملحق بالعقد الشرخ

(قوله فينبغي أن يثبت الخيار للمشتري) أشار إلى تصريحه (قوله فينبغي أن يفسخ العقد إلخ) لا يفسخ العقد بما ذكر والفرق بينهما أن الشرط في المقياس عليه لما أوجده العاقدين في حريم العقد صار بمثابة الموجود في العقد بخلاف المقياس إذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين الموجزة مع استثناء منافعها شرعا وبطلاً البيع مع استثناء منافعها شرعا

(فرع مؤنة الجاف والتصفيه) والجذاد والدياس والحمل وغيرها مما يحتاج إلى مؤنة (على المالك) لا من مال الركاة (فإن أحد الساعي الركاة مما يجف رطبا بفتح الراء وإسكان الطاء زدها) وجوبا إن كانت باقية لخبر الترمذى السابق أوائل الباب قال الزافعي ولأن المقاومة بيع على الصحيح وببيع الرطب بالرطب لا يجور وخالف في المجموع فصح أنها إفراز وستاتي المسألة في بابها (ولو تافت) في يد المجموع (فقيئتها) يرددها كما نص عليه الشافعى والأكثرون بناء على أنها مقومة وهو ما اقتضاه كلامه كاصله هنا في موضعين وصححة في المجموع وقال الإسنوى إن الله الأصح المفتى به لكنه أغنى المصنف صحح كاصله في باب الغصب أنها مثليه والسائل به حمل الثص على فقد المثل (ولو جفها ولم تنقص) أو نقصت كما فهم بالأولى (لم تجزه) هذا وجة اختارة الأصل ومنقول العراقيين خلافه وعبارة الأصل ولو جف عند الساعي فإن كان قدرا الركاة أجرأ إلا رد التفاؤت أو أحدها كذا قاله العراقيون والأولى وجة ذكره ابن كج أنه لا تجزئ بحال الفساد القبض من أصله انتهى وحى في المجموع كلام العراقيين ثم كلام ابن كج واحتياز الرافعى له ثم قال والمختار الأول.

الشروح

(قوله وقال الإسنوى إن الله الأصح المفتى به) قال الناشري قال والدي إنما وجبت القيمة في باب الركاة ليلًا يقوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رعنوس الشجر إلى وقت الجذاد وفي الغصب إنما عصب ما على الأرض فائفه فألفه على رعنوس الشجر تعين ضمائنه بالقيمة قول ويشهد لما قاله الوالد مسألة ما إذا أتلف رجل على آخر رزعا أول حروجه من الأرض في الحال الذي لا قيمة له فقد قال إسماعيل الحضرمي في ذلك لعل الجواب إن كان في أرض مخصوصة فلا شيء عليه وإن كان المتنى غير المالك وإن كان في أرض مملوكة أو مستأجرة له فتحب قيمته عند من يعطيه كما ذكروا ذلك في إثلاف أحد حفين يساويان عشرة عصبهما فصارت قيمة الباقي درهما فيضمون ثمانية على المذهب (قوله صحح كاصله في باب الغصب إلخ) قال شيئا ه هو الأصح

(فصل لا حرص) أي حرز (في الرز) لاستثار حبه ولأنه لا يؤكل غالبا رطبا بخلاف التمر (ويستحب حرص الثمرة) على مالكها (بعد بدء الصلاح) لخبر الترمذى المشار إليه قريبا وخبر أبي داود بإسناد حسن أنه [صلى الله عليه وسلم] كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خير حارصا وحكمته الرفق بالمالك والمستحق واستثنى المأوردى ثمار البصرة فقال يحرم حرصها بالإجماع لكثرتها ولكثره المؤنة في

خَرْصِهَا وَلِيَابَاهُ أَهْلِهَا الْأَكْلُ مِنْهَا لِمُجْتَازٍ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الرُّوَيَانِيُّ قَالَ وَهَذَا فِي النَّخْلِ أَمَا الْكَرْمُ فَهُمْ فِيهِ كَغَيْرِهِمْ قَالَ السُّبْكِيُّ وَعَلَى هَذَا يَتَبَعِي إِذَا عُرِفَ مِنْ شَخْصٍ أَوْ بَلِدٍ مَا عُرِفَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمُ الْأَنْتَهَى وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ يُخَالِفُ ذَلِكَ وَخَرَجَ بِعْدَ بُدُوِ الصَّلَاحِ مَا قَبْلَهُ فَإِنَّ الْخَرْصَ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ إِذَا لَا حَقٌّ لِلْمُسْتَحِقِينَ وَلَا يَنْضِطُ الْمِقْدَارُ لِكَثْرَةِ الْعَاهَاتِ قَبْلَ بُدُوِ الصَّلَاحِ عَلَيْهِ (وَعَلَيْهِ) أَيُّ الْخَارِصِ (أَنْ يُشَاهِدَ كُلَّ وَاحِدَةٍ) مِنْ الْأَشْجَارِ بِأَنْ يَرَى جَمِيعَ عَنَاقِدِهَا (وَيُقْدَرَ ثَمَرَتُهَا أَوْ ثَمَرَةً كُلَّ النَّوْعِ رَطْبًا) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الطَّاءِ (ثُمَّ يَأْسِسَا) لِأَنَّ الْأَرْطَابَ تَنْقَاوِتُ وَإِنَّمَا جَازَ فِي النَّوْعِ أَنْ يَخْرُصَ الْكُلُّ رَطْبًا ثُمَّ يَأْسِسَا لِأَنَّ لَحْمَهُ لَا يَنْقَاوِتُ وَخَرْصُهُ كَذِلِكَ أَسْهَلُ لَكُنْ خَرْصٌ كُلَّ ثَمَرَةٍ أَحْوَطُ (وَلَا يَتَرُكُ لِلْمَالِكِ شَيْئًا) خَلَافًا لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ مِنْ أَنَّهُ يَتَرُكُ لَهُ تَخْلَةً أَوْ نَخَالَتِ يَأْكُلُهَا أَهْلُهُ لِخَبَرِ أَبِي دَاؤِدَ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ {إِذَا خَرَصْتُمْ فَجَدُوا وَدَعُوا التَّلْثَلَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا التَّلْثَلَ فَدَعُوا الرُّبْعَ} وَهَذَا الْخَبَرُ حَمْلُهُ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ نَصَبِيهِ فِي الْجَدِيدِ عَلَى أَنَّهُمْ يَدْعُونَ لَهُ ذَلِكَ لِيُفَرَّقُهُ بِنَفْسِهِ عَلَى فُقَرَاءِ أَفَارِيِهِ وَجِيرَانِهِ لِطَمْعِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْهُ وَهَذَا مَا زَادَهُ الْمُصَنَّفُ بِقُولِهِ (لَا لِيُفَرَّقَهُ).

الشَّرُّ

(قُولُهُ وَاسْتَشَنَى الْمَاوِرْدِيُّ إِلَهُ) ضَعِيفٌ (قُولُهُ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الرُّوَيَانِيُّ إِلَهُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَمْ أَرْ هَذَا لِغَيْرِ الْمَاوِرْدِيِّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ شَيْخِهِ الصَّيْمَرِيِّ وَالْأَصْحَابِ قَاطِبَةُ عَدَمِ الْفَرْقِ فَإِنْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ فَقِيَاسُهُ أَنَّهُ إِذَا شَارَكُهُمْ غَيْرُهُمْ فِيمَا عُرِفَ مِنْهُمْ أَنْ يُعْطِي حُكْمَهُمْ (قُولُهُ وَخَرَجَ بِعْدَ بُدُوِ الصَّلَاحِ مَا قَبْلَهُ إِلَهُ) نَعَمْ إِنْ بَدَا صَلَاحٌ نَوْعٌ دُونَ آخَرَ فَفِي جَوَازِ خَرْصِ الْكُلُّ وَجَهَانِ فِي الْبَحْرِ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ جَوَازِهِ شِ.

(فَرْعُ يَكْفِي الْخَارِصَ) وَاحِدٌ لِأَنَّ الْخَرْصَ يُشَانُ عَنِ الْإِجْتِهَادِ فَكَانَ كَالْحَاكِمِ وَلِخَبَرِ أَبِي دَاؤِدِ السَّابِقِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ بَعَثَ مَعَ ابْنِ رَوَاحَةَ غَيْرَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى وَأَنْ يَكُونَ مُعِينًا أَوْ كَاتِبًا (وَيُشَرِّطُ عَدْلُ) فِي الرِّوَايَةِ لِأَنَّ الْفَاسِقَ وَالْكَافِرَ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لَا يُقْبِلُ خَبْرُهُمْ (عَالِمٌ بِالْخَرْصِ) لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ فِيهِ (وَكَذَا) يُشَرِّطُ (حُرْ دَكْر) لِأَنَّ الْخَرْصَ وَلِيَةٌ وَغَيْرُ الْحُرْ الدَّكَرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا.

(فَرْعُ الْخَرْصِ لِلتَّضْمِينِ) يَتَنَقَّلُ بِهِ الْحَقُّ مِنْ الْعَيْنِ إِلَى دِمَمَةِ الْمَالِكِ لِأَنَّ الْخَرْصَ يُسْلِطُهُ عَلَى التَّصْرِفِ فِي الْجَمِيعِ كَمَا سِيَاتِي (لَا لِيَعْتَبِرِ) لِلْمِقْدَارِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَنَقَّلَ بِهِ الْحَقُّ إِلَى الدِّمَمَةِ وَهُمَا قَوْلَانِ وَعَلَى الْأَوَّلِ الْأَظْهَرِ (فَيُشَرِّطُ) فِيهِ (تَضْمِينُ الْخَارِصِ) الْحَقُّ لِلْمَالِكِ إِنْ أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ السَّاعِي كَأَنْ يَقُولَ ضَمَّنْتُكَ تَصِيبَ الْمُسْتَحِقِينَ مِنْ الرُّطْبِ بِكَذَا ثَمَرًا (وَقُبُولُ الْمَالِكِ) وَلَوْ بِنَائِيهِ لِذَلِكَ لِأَنَّ الْحَقَّ يَتَنَقَّلُ إِلَى الدِّمَمَةِ كَمَا قَالَ (وَحِينَئِذٍ يَتَنَقَّلُ إِلَى دِمَمَتِهِ) فَلَا بُدُّ مِنْ رِضاَهُمَا كَالْمُتَبَايِعِينَ (وَيَنْفُذُ تَصْرِفُهُ فِي الْجَمِيعِ)

لِانْقِطَاعِ إِلَيْهِ عَنِ الْعَيْنِ فَإِنَّ النَّقَى الْخَرْصُ أَوْ التَّضْمِينُ أَوْ الْقُبُولُ لَمْ يَنْفُذْ تَصْرِفُهُ فِي الْجَمِيعِ بَلْ فِيمَا عَدَا الْوَاجِبَ شَائِعًا لِبَقَاءِ الْحَقِّ فِي الْعَيْنِ وَسَيُصْرَحُ بِالْأَوَّلِيِّ (وَإِنْ ضَمَّنَهُ) ذَلِكَ (قَبْلَ الْخَرْصِ وَلَوْ فِي وَقْتِهِ لَمْ يُجْزِهِ) أَيُّ التَّضْمِينِ فَلَا يَقُولُ وَقْتُ الْخَرْصِ مَقَامُ الْخَرْصِ لِأَنَّ التَّضْمِينَ يَقْتَضِي تَقْبِيرَ الْمَضْمُونِ وَهُوَ مُنْتَفِعٌ هُنَا وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ إِقَامَةِ وَقْتِ الْجَدَادِ مَقَامَ الْجَدَادِ (وَإِنْ ثَدِبَ) أَيُّ بُعْثَتَ (خَارِصَانِ وَاحْتَلَافَا وَلَمْ يَنْفِقا) عَلَى مِقْدَارِ (وَقِفَ) الْأَمْرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمِقْدَارُ بِقُولِ غَيْرِهِمَا كَمَا ذَكَرَهُ فِي نُسْخَةِ بِقُولِهِ وَثَدِبَ

غَيْرِهِمَا وَأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّوْضَةِ وَلَوْ اخْتَلَفَا تَوَقَّفَا حَتَّى يَبْيَسَ الْمِقْدَارُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا.

الشُّرُحُ

(قوله ينتقل به الحق من العين إلى ذمة المالك) ظاهر عبارته اختصاص التضمين بالمالك وليس كذلك بل لو حرص الساعي ثمرة بين مسلم وبهودي وأضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما ضمن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغانيين حكاية البقيني قال وإذا كان المالك صبياً أو مجنونا فالتضمين يقع للولي فيتعلق به كما يتعلق به ثم ما اشتراه له والخطاب في الأصل يتعلق بمال الصبي (قوله وبينه تصرفه في الجميع) قال الأذرعي إطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمين بالبيع وغيره مشكلاً إذا كان المالك معيساً ويعلم أنه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها عياله قبل الجاف ويسقط حق المستحقين ولا ينفعهم كونه في ذمته الخريفة فتأمله أه لا يجوز تضمين المالك في هذه الحال لما فيه من ضرر المستحقين (قوله ولم يتفقا) بعد اختلافهما.

(فرع وإن تلقت الثمرة بعد الحرص) ولو مع التضمين والقبول (وقبل التمكן من الأداء من غير تقصير) بأفة سماوية أو غيرها كسرقة قبل جفافها أو بعده (لم يضمن) كما لو تلقت الماشية قبل التمكן من الأداء فإذا بقي منها دون النصاب أحراج حصنه لأن التمكן شرط للضمان لا للجحوب وخرج بغير تقصير ما لو فصر كان وضعة في غير حزير فيضمن قال الإمام وكان يجوز أن يقال يضمن مطلقاً بناء على أن الحرص تضمين لكن قطعوا بخلافه ووجبه بأن أمر الزكاة مبني على المسائلة لأنها علقة تتبع بغير اختيار المالك ببقاء الحق مشروط بإمكان الأداء ولا حاجة بالمصنف إلى قوله بعد الحرص وإذا أتلفها بعد الحرص) والتضمين والقبول (ضمنها) يعني ثمرة المستحقين جافة إن كانت تحف لثبوتها في ذمتها فإن لم تحف (أو) أتلفها (قبله) أي قبل الحرص بل أو التضمين أو القبول (لزمها عشر الرطب) أي قيمة لعدم ثبوتها في الذمة وإنما لم يلزم مثل الرطب كما يلزم مثل الماشية التي لزمها فيها الزكاة وأتلفها وإن كانت مقومة لأن الماشية أنفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر بخلاف الرطب قال الرافعي ولكل أن تقول يتبعني أن يلزم الجاف لأن الواجب غايته أنه متعلق بالرطب وإتلفه لا يغير الحق عن صفتة ولهذا لو أتلف نصاب الإبل بعد الحول لزم للمستحقين الشياه دون قيمة الإبل وما بحثه هو أحد الوجهين في المسألة قال ابن الرفعة وهو ما في المختصر ولم يورد القاضي أبو الطيب والبنديري وابن الصباغ غيره انتهى ويحاجب عن البحث بأن تمنع أن الواجب الجاف مطلقاً بل محله إذا لم يتلف المالك قبل الحرص وما ذكرته أولاً من التفصيل بين كون الثمرة تحف وكونها لا تحف ذكرة الأصل (وعرر) على إثلافيه إن كان عالما بالتحريم لازتكابه معصية لاحظ فيها ولا كفارة فيعمره الإمام إن رأى ذلك لأن التعزير يتعلق برأيه.

الشُّرُحُ

(قوله ولا حاجة بالمصنف إلى قوله بعد الحرص) ذكره ليفهم منه حكم ما قبله بطريق الأولى (قوله وإن كانت مقومة) قال شيخنا على القول بتفويمه.

(فرع يحرم الأكل والتصرف) بغيره في شيء من الثمرة (قبل الحرص) أو التضمين أو القبول لتعلق الحق بها لكنه إن تصرف في الكل أو البعض شائعاً صح فيما عدا تصرف المستحقين كما مر في الباب

السابق أَمَا بَعْدَ مَا ذُكِرَ فَلَا تَحْرِيمَ لِإِنْتِقَالِ الْحَقِّ مِنْ الْعَيْنِ إِلَى الدَّمْمَةِ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ لَا جَازَ التَّصْرِفُ فِيهِ أَيْضًا فِي قَدْرِ نَصْبِيهِ كَمَا فِي الْمُشْتَرِكِ قُلْتَ الشَّرِكَةُ هُنَا غَيْرُ حَقِيقَةٍ كَمَا مَرَ بِالْمُغْلَبِ فِيهَا جَانِبُ التَّوْتُقِ فَلَا يَجُوزُ التَّصْرِفُ مُطْلَقاً (فَإِنْ لَمْ يَبْعَثْ خَارِصاً) بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ حَاكِمٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَبْعَثْ خَارِصاً (حَاكِمُ الْمَالِكُ (عَدْلِيْنِ) عَالَمِيْنِ بِالْخَارِصِ (يَخْرُصَانِ) عَلَيْهِ لِيَتَّقَلَ الْحَقُّ إِلَى الدَّمْمَةِ وَيَتَصَرَّفَ فِي الْمَرْءَةِ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ النَّمَرَةِ) أَيْ مُعَيَّنًا.

(فَرْعُ) لَوْ (ادْعَى) الْمَالِكُ (هَلَكَ النَّمَرَة) كُلُّهَا أَوْ بَعْضِهَا وَلَوْ بَعْدَ خَرِصَهَا (بِسَبِّ حَفِيْ) كَسْرَةٌ (صُدُقَ) بِبِيمِينِهِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ وَلَعْسُرٌ إِقَامَةُ الْبَيْنَةِ عَلَيْهِ (أَوْ) بِسَبِّ (ظَاهِرٍ) كَهْبٌ وَحَرِيقٌ وَبِرْدٌ (لَمْ يُعْلَمُ) وَقُوَّعَهُ بِأَنْ عَلِمْنَا خِلَافَهُ أَوْ لَمْ نَعْلَمْ شَيْئًا (فَلَا) يُصَدِّقُ فَإِنْ عَلِمْنَا وَقُوَّعَهُ وَعُمُومَهُ أَيْ كَثْرَتُهُ صُدُقٌ بِلَا يَمِينٍ وَحَلَفَ إِنْ أُتُّهُمْ فِي التَّلْفِ بِهِ ذَكَرَهُ الْأَصْلُ وَإِنْ عَلِمْنَا وَقُوَّعَهُ دُونَ عُمُومِهِ صُدُقٌ بِبِيمِينِهِ كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ (وَلَوْ أَمِكَنَ وَقُوَّعَهُ) وَلَمْ نَعْلَمْهُ (أَبْيَثٌ) أَيْ أَقَامَ الْبَيْنَةَ (بِالْوُقُوعِ وَصُدُقٌ فِي التَّلْفِ بِهِ) بِبِيمِينِهِ وَإِنَّمَا حَلَفَ لِإِحْتِمَالٍ سَلَامَةٍ مَا لَهُ بِخُصُوصِهِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بِأَنْ أَسْنَدَهُ إِلَى سَبَبٍ يُكَذِّبُهُ فِيهِ الْحُسْنُ كَوْلُهُ تَلْفٌ بِحَرِيقٍ وَقَعْ فِي الْجَرِيْنِ وَعَلِمْنَا خِلَافَهُ لَمْ يُصَدِّقَهُ وَلَمْ نَسْمَعْ بَيْنَتَهُ (وَتَحْلِيفُهُ) حَيْثُ حَلَفْنَا فِي مَا مَرَ وَفِيمَا يَأْتِي فِي الْبَابِ (مُسْتَحَبٌ) لَا وَاحِدٌ (وَلَوْ أُتُّهُمْ) لِأَنَّهُ مُؤْتَمِنٌ فِي مَالِهِ (وَإِنْ أَطْلَقَ دَعْوَى الْهَلَكَ) بِأَنْ لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى سَبَبٍ (صُدُقٌ بِبِيمِينِهِ).

(فَرْعُ) لَوْ (ادْعَى) الْمَالِكُ (ظُلْمُ الْخَارِصِ لَمْ شُسْمَعْ) دَعْوَاهُ بِهِ وَإِنْ أَمِكَنَ وَقُوَّعَهُ إِلَّا بِبَيْنَةٍ كَمَا لَوْ ادْعَى جَوْرَ الْحَاكِمِ أَوْ كَذِبَ الشَّاهِدِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ لَمْ أَجِدْ إِلَّا هَذَا فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ إِذْ لَا تَكْذِيبٌ فِيهِ لِأَحَدٍ لِإِحْتِمَالٍ تَلْفِهِ قَالَهُ الْمَأْوِرِدِيُّ وَغَيْرُهُ (أَوْ) ادْعَى عَلَيْهِ (غَلَطًا وَبَيْنَهُ وَكَانَ مُمْكِنًا) عَادَةً فِي الْخَارِصِ كَحَمْسَةٍ أَوْ سُقِّ فِي مِائَةٍ قَالَ الْبَنْدِنِيْجِيُّ وَكَعْشُرُ النَّمَرَةِ وَسُدُسِهَا (صُدُقٌ وَحُطَّ عَنْهُ) مَا ادْعَاهُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فَوَجَبَ الرُّجُوْعُ إِلَيْهِ فِي دَعْوَى نَفْصِهِ عِنْدَ كَيْلِهِ وَلِأَنَّ الْكَيْلَ يَقِينٌ وَالْخَارِصَ تَحْمِينٌ فَإِلَّا حَالَةٌ عَلَيْهِ أُولَى فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنَهُ لَمْ شُسْمَعْ دَعْوَاهُ وَإِنْ ادْعَى غَيْرُ مُمْكِنٍ فَسَيَأْتِي (فَإِنْ أُتُّهُمْ) فِي دَعْوَاهُ (حَلْفٌ) وَلَوْ عَبَرَ بِقُولِهِ وَحَلَفَ إِنْ أُتُّهُمْ كَانَ أَسْبَبَ بِقُولِهِ (وَلَوْ كَانَ) أَيْ مَا ادْعَاهُ غَلَطًا (بِسِيرًا) بِقُدرٍ (يَنْقَاوِتُ مِثْلُهُ فِي الْكَيْلَيْنِ) فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ وَيُحَطِّ عَنْهُ ذَلِكَ وَيَحْلِفُ إِنْ أُتُّهُمْ تَعْمَمْ إِنْ كَانَ الْمَحْرُوشُ بِأَقْيَا أَعْيَدَ كَيْلَهُ وَعَمِلَ بِهِ وَذَكْرُ التَّحْلِيفِ فِي الْبَسِيرِ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَلَوْ ذَكَرَ غَلَطًا فَاحْسَاً) أَيْ لَا يُمْكِنْ عَادَةً فِي الْخَارِصِ كَالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ لَمْ يُصَدِّقُ فِيهِ لِلْعِلْمِ بِيُطْلَانِهِ عَادَةً لِكُنْ (حُطٌّ) عَنْهُ (قَدْرُ الْمُمْكِنِ) وَهُوَ الَّذِي لَوْ افْتَصَرَ عَلَيْهِ لَصُدُقٌ فِيهِ كَمَا يُحْكُمُ بِإِنْقَضَاءِ عِدَةِ الْمَرَأَةِ بِالْإِقْرَاءِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ بِدَعْوَاهَا قَبْلَهُ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ وَكَعْشُرُ النَّمَرَةِ وَسُدُسِهَا) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَبَّرَ بِقُولِهِ عَشْرُ النَّمَرَةِ أَوْ سُدُسِهَا لِأَنَّ الْمُرَادَ أَحَدُهُمَا لَا هُمَا وَمَا قَالَهُ الْبَنْدِنِيْجِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ادْعَى الْغَلَطَ فِي سُدُسِ الْمِائَةِ وَهُوَ سِنَّةٌ عَشَرَ وَسَقَا وَثَلَاثًا وَسُقِّ يُقْبَلُ بَعِيدٌ وَفِيهِ إِجْحَافٌ بِالْفُقَرَاءِ لِأَنَّ الْغَلَطَ يَبْعُدُ بِمِثْلِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْخَارِصِ الْحَادِقِ وَغَيْرِهِ فَإِذَا ادْعَى عَلَى الْحَادِقِ قَدْرًا أَلَا يَجُوزُ وَقُوَّعَهُ مِنْهُ لَمْ يُقْبَلْ وَإِلَّا فَيُقْبَلُ فَسِ.

(فَصُنْلٌ يَجُوزُ لِلْمَالِكِ) فِيمَا لَوْ أَصَابَ الْأَصْلَ عَطْشٌ أَوْ نَحْوُهُ وَلَوْ تُرَكَتُ النَّمَرَةُ عَلَيْهِ إِلَى الْجَدَادِ لَأَضَرَتْ بِهِ (قَطْعُ مَا يُضِرُّ) بِضمِّ الْيَاءِ (بِالْأَصْلِ مِنَ النَّمَرَةِ) كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا لِأَنَّ إِنْقَاءَ الْأَصْلِ أَنْقَعَ لِلْمَالِكِ وَالْمَسَاكِينِ مِنْ نَمَرَةِ عَامٍ وَإِنَّمَا يَقْطُعُهَا (بِالْإِذْنِ) مِنَ الْإِلَامِ أَوْ السَّاعِي إِنْ أَمْكَنَ مُرَاجِعَتُهُ فَالِاسْتِدَانُ وَاجِبٌ عَلَى الْمَالِكِ كَمَا صَرَّحَ بِتَصْحِيحِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّ النَّمَرَةَ مُشْتَرِكَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَحِقِينَ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهَا إِلَّا بِإِذْنِ نَائِبِهِمْ وَصَحَّ الرَّافِعِي فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ مُسْتَحِبٌ (فَلَوْ قَطَعَ بِلَا إِذْنِ عَصَى وَعَزَّزَ إِنْ عِلْمَ) بِالتَّحْرِيمِ أَيْ عَرَرَهُ الْإِلَامُ إِنْ رَأَى ذَلِكَ قَالَهُ فِي الْمُهَبَّتِ قَالَ وَلَا يُعَرِّمُهُ مَا نَقَصَ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْذَنَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْقَطْعِ وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ النَّمَرَةُ (وَإِذَا أَرَادَ السَّاعِي الْقِسْمَةَ) لِلنَّمَرَةِ (قَبْلَ الْقَطْعِ) بِأَنَّ يَخْرُصَهَا وَيُعَيِّنَ الْوَاجِبَ فِي نَخْلَةٍ أَوْ نَخَلَاتٍ (لَمْ تَجُرْ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعَةً. وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ تَرْجِيْحُ الْجَوَازِ لِأَنَّهُ صَحَّ أَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ (وَكَذَا) لَا تَجُوزُ قِسْمَتُهَا (لَوْ أَرَادَهَا) السَّاعِي (بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ قَطْعِهَا وَقَبْلَ تَجْفِيفِهَا لِمَا مَرَ (بَلْ يَقْبِضُ السَّاعِي الْعُشْرَ) مِنَ الْمُقْطُوعِ (مَشَاعِيْرَ وَطَرِيقَهُ) فِي قَبْضِهِ لَهُ (تَسْلِيمُ الْجَمِيعِ) لَهُ (لَمْ يَبْيَعُهُ مَنْ يَشَاءُ) مِنَ الْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ أَوْ بَيْعِ هُوَ وَالْمَالِكُ وَيَقْتَسِمَانِ النَّمَنَ وَهُلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ قِيمَةَ عُشْرِ الْمَعْطُوعِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ أَحْدَى الْقِيمَةِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا مَرَ فِي شِقْصِ الْحَيَوانِ أَمْ لَا وَجْهَانِ أَحْدَهُمَا نَعْمَ. وَقَضِيَّةُ كَلَامِ التَّهْذِيبِ تَرْجِيْحُهُ وَالْأَشْبَهُ بِالْتَّرْجِيْحِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْمَنْعُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الصَّحِيْحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ثَمَ قَالَ فِيهِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَتُ النَّمَرَةُ بَاقِيَّةً فَإِنْ أَنْتَفَهَا الْمَالِكُ أَوْ تَلْفَتْ عِنْهُ بَعْدَ قَطْعِهَا لِرِمَمَةٍ قِيمَةُ عُشْرِهَا رَطْبًا حِينَ أَنْتَفَهَا (وَهَذَا الْحُكْمُ يَجْرِي فِي رُطْبٍ لَا يَتَمَرَّ وَنَحْوِهِ) أَيْ عَنِّ لَا يَتَرَبَّ (وَإِنْ اخْتَلَافَا) أَيْ السَّاعِي وَالْمَالِكُ (فِي نَوْعٍ) أَوْ جِنْسٍ (نَمَرٌ تَلَفٌ بَعْدَ الْخَرْصِ بِتَصْصِيرِهِ فَالْقُولُ قَوْلُ الْمَالِكِ إِنْ لَمْ يُقْمِ) أَيْ السَّاعِي (بَيْنَهُ فَإِنْ أَقَامَ السَّاعِي) بَيْنَهُ بِأَنْ أَقَامَ شَاهِدِينَ أَوْ شَاهِدًا وَأَمْرَاتِينِ قُضِيَ لَهُ أَوْ (شَاهِدًا لَمْ يَحْلِفْ مَعَهُ) فَلَا يُقْضَى لَهُ وَقُولُهُ بَعْدَ الْخَرْصِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَلَيْسَ بِقِيدٍ فَالْوُجْهُ تَرْكُهُ (وَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ بَعْدَ خَرْصِهَا (أَكَلْتُ بَعْضَهَا وَتَلَفَّ الْبَعْضُ بِالْفَافِ) وَبَقَى بَعْضُهَا (قِيلَ لَهُ إِنْ لَمْ تُبَيِّنْ) قَدْرُ (مَا أَكَلَتْ سَلَمَتْ رَكَأَةَ الْجَمِيعِ) أَيْ إِلَّا مَا تُبَيِّنَ تَلَفُهُ وَإِنْ بَيَّنَتْهُ رَكَيْتَهُ مَعَ الْبَاقِي فَإِنْ اتَّهَمْتَكَ حَلْفَنَاكَ (وَإِنْ زَادَتْ النَّمَرَةُ عَلَى الْخَرْصِ) أَيْ الْمَحْرُوصِ (رَكَأَةُ الزَّائِدِ) أَيْضًا.

(خَاتِمَةً) قَالَ الْمَأْوَرِدِيُّ يُسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْجَدَادُ نَهَارًا لِيُطْعَمُ الْفَقَرَاءَ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ الْجَدَادِ لَيْلًا سَوَاءً أَوْ جَبَتْ فِي الْمَجْدُودِ الرَّكَأَةُ أَمْ لَا وَإِذَا أَخْرَجَ رَكَأَةَ الشَّمَارِ وَالْحُبُوبِ وَأَقَامَتْ عِنْهُ سِنِينَ لَمْ يَجِدْ فِيهَا شَيْءًَ آخرُ بِخَلَافِ الْمَاشِيَّةِ وَالْدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَقَ وُجُوبَ الرَّكَأَةِ بِحَصَادِهَا وَلَمْ يَتَكَرَّرْ فَلَا تَكَرَّرْ وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ فِي الْأَمْوَالِ لِنَامِيَّةِ وَهَذِهِ مُنْقَطِعَةُ النَّمَاءِ مُعَرَّضَةٌ لِلسَّادِ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ كَمَا صَرَّحَ بِتَصْحِيحِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا) قَدْ أَفَادَهُ قُولُ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ قَطَعَ بِلَا إِذْنِ عَصَى وَعَزَّزَ إِنْ عِلْمَ (قُولُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ تَرْجِيْحُ الْجَوَازِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ فَالْوُجْهُ تَرْكُهُ) قَدْ ذَكَرَهُ لِيُقْهِمَ مِنْهُ حُكْمُ مَا قَبْلَهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ.

(بَابُ رَكَأَةِ الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) الْأَصْلُ فِيهَا مَعَ مَا يَأْتِي آيَةً (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) فُسِّرَتْ بِذَلِكَ (تَجَبُ فِي مَا تَنَزَّلَ دِرْهَمٌ فِضَّةٌ وَ) فِي (عَشْرِينَ مِنْقَالًا دَهْبًا حَالِصِينَ بِوَزْنِ مَكَّةَ فَمَا زَادَ) عَلَى ذَلِكَ (رُبْعُ

الْعُشْرِ بَعْدَ الْحَوْلِ مَضْرُوبًا كَانَ) ذَلِكَ (أَمْ لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ) {قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِيرِ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةً} رَوَاهُ الشَّيْخَانَ وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي حِبْرِ أَنْسٍ السَّابِقِ فِي رِكَاءِ الْحَيَوَانِ {وَفِي الرَّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ} وَالرَّقَةُ وَالْوَرِقُ الْفِضَّةُ وَالْهَاءُ عِوْضٌ مِنَ الْوَاءِ وَالْأُوْقَيْةُ بِضمِ الْهَمْرَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ عَلَى الْأَشْهَرِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا بِالصُّوصِ الْمَسْهُورَةِ وَالْإِجْمَاعُ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ وَرَوَى أَبُو دَاؤُودَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ عَنْ عَلَيٍّ {عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي أَقْلَمِ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا شَيْءٌ وَفِي عِشْرِينَ نِصْفَ دِينَارٍ}.

وَرَوَى أَبُو دَاؤُودَ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيْدٍ {وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَتْ لَكَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ} وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مُعَدَّانِ لِلنَّمَاءِ كَالْمَاشِيَةِ السَّائِمَةِ وَدَلِيلُ قَوْلِهِ بِوْزُنِ مَكَّةَ {بَحْرُ الْمَكْيَالِ مِكْيَالٌ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ مَكَّةَ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَخَرَجَ بِالْخَالِصِ الْمَغْشُوشِ فَلَا رِكَاءَ فِيهِ حَتَّى يَتْلُغُ خَالِصُهُ نِصَابًا وَسَيَاتِي بَيَانٌ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ فَمَا زَادَ أَنَّهُ لَا وَقْصَنَ فِي الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَالْمُعَشَّرَاتِ لِمَكَانِ التَّجَزِيِّ بِلَا ضَرَرٍ بِخَلَافِ الْمَوَاضِيِّ (وَلَا) رِكَاءَ (فِي غَيْرِهِمَا مِنْ) سَائِرِ (الْجَوَاهِرِ) وَنَحْوُهَا كَيَّا قُوتٍ وَفَيْرُوْجٍ وَلُؤْلُؤٍ وَمِسْكٍ وَعَنْبَرٍ لِأَنَّهَا مُعَدَّةٌ لِلِّإِسْتِعْمَالِ كَالْمَاشِيَةِ الْعَامِلَةِ وَلَا أَصْلَلَ عَدَمَ الرِّكَاءَ إِلَّا فِيمَا أَنْبَثَهَا الشَّرُعُ فِيهِ.

(وَالْمُرَادُ بِالْدَّرَاهِمِ) الدَّرَاهِمُ (الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي كُلُّ عَشْرَةِ مِنْهَا سَبْعَةُ مَتَّاقِيلٍ) وَكُلُّ عَشْرَةِ مَتَّاقِيلٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسَبْعَانِ وَوَزْنُ الدَّرَاهِمِ سِتُّهُ دَوَانِيقَ وَالدَّائِقُ ثَمَانِ حَبَّاتٍ وَحُمْسَانِ حَبَّةٍ فَالْدَرَاهِمُ حَمْسُونَ حَبَّةً وَحُمْسَانِ حَبَّةً وَمَنْتَيْ زِيدَ عَلَى الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ كَانَ مِنْقَالًا وَمَنْتَيْ نَقْصَنَ مِنَ الْمِنْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ كَانَ دِرْهَمًا (وَالْمِنْقَالُ لَمْ يَخْتَلِفْ) فِي جَاهِلِيَّةِ لَا إِسْلَامٍ وَهُوَ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَبَّةً وَهِيَ شَعِيرَةُ مُعْتَدِلَةٍ لَمْ تُقْسِرْ وَقُطِعَ مِنْ طَرْفِيهَا مَا دَقَّ وَطَالَ (فَإِنْ نَقْصَنَ النَّصَابُ) وَلَوْ (بَعْضَ حَبَّةً وَلَوْ فِي بَعْضِ الْمَوَازِينِ) أَوْ رَاجَ رَوَاجَ النَّامَ (لَمْ تَجِدْ) فِيهِ رِكَاءً لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ وَلَا أَصْلَلَ عَدَمَ الْوُجُوبِ وَالنَّصَابِ (وَلَا يَكُمْلُ نِصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ) لِإِخْتِلَافِ الْجِنْسِ كَمَا لَا يَكُمْلُ التَّمْرُ بِالزَّبِيبِ (وَيَكُمْلُ جَيْدٌ نَوْعٌ بِرِدِيهِ).

وَعَكْسُهُ الْمَفْهُومُ بِالْأَوَّلِيِّ كَمَا فِي الْمَاشِيَةِ وَالْمُرَادُ بِالْجُودَةِ النُّعْوَمَةِ وَنَحْوُهَا وَبِالرَّدَاءِ الْخُشُونَةِ وَنَحْوُهَا وَعِبَارَتُهُ وَقَدْ نَقْضَيْ أَنَّهُ لَا يَكُمْلُ جَيْدٌ نَوْعٌ بِرِدِيهِ نَوْعٌ أَخَرَ وَلَيْسَ مُرَادًا فَلَوْ عَبَرَ بِقُولِ الْأَصْلِ وَبِكُولِ الْجَيْدِ بِالرَّدِيءِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَسَلَمٌ مِنْ ذَلِكَ (وَيُوَجَّهُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ بِالْقِسْطِ إِنْ سَهَلَ) الْأَحَدُ بِأَنَّ فَلَتْ أَنَوَاعُهُ (وَإِلَّا) بِأَنَّ كَثُرَتْ وَشَقَّ اعْتِيَارُ الْجَمِيعِ (فَمِنْ الْوَسْطِ) يُؤْخَذُ كَمَا مَرَّ فِي الْمُعَشَّرَاتِ (وَلَا يُجْزِي رَدِيءُ وَمَكْسُورٌ عَنْ جَيْدٍ وَصَحِيحٍ) كَمَا لَوْ أَخْرَجَ مَرِيضَةً عَنْ صِحَّاحٍ وَلَهُ اسْتِرْدَادُهُمَا كَمَا سَيَاتِي فِي الْفَرعِ الْأَتِيِّ (بِخَلَافِ الْعَكْسِ) يُجْزِي بَلْ هُوَ أَفْضَلُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا (فَيَسَّلَمُ) الْمُخْرِجُ (الْدِيَنَارُ الصَّحِيحُ) أَوْ الْجَيْدُ (إِلَى مَنْ يُوَكِّلُهُ الْقُرَاءُ) مِنْهُمْ أَوْ مِنْ عِبَرِهِمْ فَتَعْبِيرُهُ بِذَلِكَ أَعْمَ مِنْ قُولِ الْأَصْلِ إِلَى وَاحِدٍ يُإِذِنِ الْبَاقِينَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ لَزَمَهُ نِصْفُ دِينَارٍ سَلَمٌ إِلَيْهِمْ دِينَارًا نِصْفُهُ عَنِ الرِّكَاءِ وَنِصْفُهُ يَبْقَى لَهُ مَعْهُمْ أَمَانَةً لَمْ يُنَقَّاصِيلْ هُوَ وَهُمْ فِيهِ بِأَنْ يَبْيَعُوهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَيَنْقَاسِمُوا لَهُمْ أَوْ يَشْتَرِيُونَهُ مِنْهُ نِصْفُهُ أَوْ يَشْتَرِيُونَهُ لَكِنْ يُكْرَهُ لَهُ شِرَاءُ صَدَقَتِهِ مِنْ نَصَادِقَ عَلَيْهِ سَوَاءً فِيهِ الرِّكَاءُ وَصَدَقَةُ التَّطْوِعِ

الشَّرُّ

(بَابُ رِكَاءُ الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) (قَوْلُهُ [وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ]) الْمُرَادُ بِالْكَنزِ هُنَا مَا لَمْ تُؤَدَّ رِكَاءُهُ

وَكَتَبَ أَيْضًا النَّقْدَانِ مِنْ أَشْرُفِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ إِذْ بِهِمَا قَوَّمُ الدُّنْيَا وَنِظَامُ أَحْوَالِ الْخُلُقِ فَإِنَّ حَاجَاتِ النَّاسِ كَثِيرَةٌ وَكُلُّهَا تَتَعَصِّبُ بِالنَّقْدِينِ بِخَلَافِ عِنْدِهِمَا مِنْ الْأَمْوَالِ فَمَنْ كَنَرَهُمَا فَقَدْ أَبْطَلَ الْحِكْمَةَ الَّتِي خُلِقَ لَهَا كَمَنْ حَبَسَ قَاضِيَ الْبَلْدَ وَمَنْعِهُ أَنْ يَقْضِي حَوَائِجَ النَّاسِ دَ (قَوْلُهُ يَجِدُ فِي مَا تَنَزَّلَ دِرْهَمٌ فِي إِلَخْ) قَدَمَ الْفِضَّةَ عَلَى الْذَّهَبِ لِأَنَّهَا أَغْلَبُ (قَوْلُهُ وَفِي عِشْرِينَ مِنْ قَالَا ذَهَبًا إِلَخْ) وَرَنَّهَا بِالْأَشْرَفِيَّ حَمْسَةَ وَعِشْرُونَ وَسِبْعَانَ وَتَسْعَ شَ قَوْلُهُ فِيمَا دُونَ حَمْسَهُ أَوْاقِ إِلَخْ) أَوْاقِ بِالشَّوَّابِنِ وَبِإِثْبَاتِ الْحَثَانِيَّةِ مُشَدَّدًا وَمُحَفَّفًا فَ.

(فَرَعْ) الدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ (الْمَعْشُوشَةُ إِنْ بَلَغَ خَالِصُهَا نِصَابًا أَخْرَجَ رَكَانَهُ خَالِصًا أَوْ مَعْشُوشًا خَالِصَةً قَدْرُهَا) أَيْ قَدْرُ الرِّزْكَةِ وَكَانَ مُنْتَطَوِّعًا بِالنَّحَاسِ فَمَا قِيلَ إِنْ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ لَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا نَبِيعٌ لِامْتِنَاعٍ بَيْعَ الْمَعْشُوشِ بِمِثْلِهِ مَرْدُودٌ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ قِسْمَةً مَعْشُوشٍ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا أَعْطَى لِلرِّزْكَةِ خَالِصًا عَنْ خَالِصٍ وَالنَّحَاسِ وَقَعَ تَطْوِعًا كَمَا تَفَرَّرَ (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى وَلِيِّ الصَّبِيِّ) أَوْ نَحْوِهِ (الْخَرَاجُ الْخَالِصِ حَفْظًا لِلْنَّحَاسِ) إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّبَرُّعُ بِهِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ تَفَقَّهًا وَقَيْدًا بِمَا إِذَا كَانَتْ مُؤْنَةُ السَّبَكِ تَتَقْصُّ عَنْ قِيمَةِ الْغِشِّ أَيْ إِنْ كَانَ تَمَ سَبَكٌ وَكَانَ الْمُصَنَّفُ تَرَكَهُ لِأَنَّ إِخْرَاجَ الْخَالِصِ لَا يَلِزُمُ أَنْ يَكُونَ سَبَكٌ (وَإِذَا أَخْرَجَ رَدِيَّاً عَنْ جَيْدٍ) كَأَنَّ أَخْرَجَ حَمْسَةً مَعِيَّةً عَنْ مَا تَنَزَّلَ جَيْدٌ (فَلَمَّا اسْتِرْدَادُهُ) كَمَا لَوْ عَجَلَ الرِّزْكَةَ فَتَلَفَّ مَالُهُ قَبْلَ الْحَوْلِ هَذَا (إِنْ بَيْنَ ذَلِكَ عِنْدَ الدَّفْعِ) وَإِلَّا فَلَا يَسْتَرِدُهُ وَإِذَا قُلْنَا لَهُ اسْتِرْدَادُهُ فَإِنْ كَانَ بَاقِيَا أَخَدَهُ وَإِلَّا أَخْرَجَ النَّقَاؤُتْ قَالَ أَبْنُ سُرْبِيجِ وَكِيفِيَّةُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ يَقُولُ الْمُحْرِجُ بِحِسْبِ أَخَرَ كَأَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِائَنَا دِرْهَمٌ جَيْدٌ فَأَخْرَجَ عَنْهَا حَمْسَةً مَعِيَّةً فَقَوْمَنَا الْحَمْسَةَ الْجَيْدَةَ بِذَهَبٍ فَسَاوَتْ نِصْفَ دِينَارٍ وَسَاوَتْ الْمَعِيَّةَ حُمْسَيَّ دِينَارٍ فَعَلِمَنَا أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ جَيْدٌ وَفِي نُسْخَةٍ وَهِيَ الْأَوْقَفُ بِالْأَصْلِ وَإِذَا أَخْرَجَ مَعْشُوشًا عَنْ خَالِصٍ لَمْ يُجْزِهِ فَلَمَّا اسْتِرْدَادُهُ إِنْ بَيْنَ عِنْدَ الدَّفِعِ أَنَّهُ عَنْ ذَلِكَ أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْمَالِ (وَلَوْ فَرَضَ أَيْ قَدْرُ الْمُرْكَبِيِّ (الْمَعْشُوشَ خَالِصًا وَأَخْرَجَ) عَنْهُ خَالِصًا (فَاللَّازِدُ تَطْوِعُ) وَمَتَى ادَّعَى الْمَالِكُ أَنْ قَدْرُ الْخَالِصِ فِي الْمَعْشُوشِ كَذَا وَكَذَا صَدْقَ وَحَلْفَ إِنْ أُتْهُمْ وَلَوْ قَالَ أَجْهَلُ قَدْرُ الْغِشِّ وَأَدَى اجْتِهَادِيَ إِلَى أَنَّهُ كَذَا وَكَذَا لَمْ يَكُنْ لِلسَّاعِي قَبْولُهُ مِنْهُ إِلَّا بِشَاهِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ بِذَلِكَ فَلَوْ جَهَلَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِلُلُوغِ الْخَالِصِ نِصَابًا تَحْيَرَ بَيْنَ السَّبَكِ وَأَدَاءِ الْوَاجِبِ خَالِصًا وَبَيْنَ أَنْ يَحْتَاطَ وَيُؤْدِي مَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ فِيهِ الْوَاجِبَ خَالِصًا فَإِنْ سَبَكَ فَمُؤْنَةُ السَّبَكِ عَلَيْهِ كَمُؤْنَةِ الْحَصَادِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَإِلَّا أَخْرَجَ النَّقَاؤُتْ) نَعَمْ إِنْ أَدَى اجْتِهَادُ الْإِمَامِ إِلَى أَخْدِهِ فَقِي لِرُؤُمِ النَّقَاؤُتِ وَجَهَانِ قَالَ شِيَخُنَا أَصَحُّهُمَا لِرُؤُمِهِ (قَوْلُهُ فَعَلِمَنَا أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ جَيْدٌ) لِأَنَّ الدِّينَارَ عَشَرَةَ دِرَاهِمَ مِنْهُ قَوْلُهُ وَإِذَا أَخْرَجَ مَعْشُوشًا عَنْ خَالِصٍ لَمْ يُجْزِهِ) أَيْ عَنْ جَمِيعِ مَا عَلَيْهِ وَيُعْتَدُ بِالْخَالِصِ مِنْهُ.

(فَرَعْ يُكَرِّهُ لِلْإِمَامِ ضَرْبُ الْمَعْشُوشَةِ) لِخَبَرِ الصَّحِيحِيْنِ {مَنْ عَشَنَا فَلَيْسَ مِنَّا} وَلِنَلَّا يَعْشَ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا (فَإِنْ عَلِمَ مَعِيَارَهَا صَحَّتْ الْمُعَامَلَةُ بِهَا) مُعِيَّنَةٌ فِي الدَّمَمَةِ (وَكَذَا) تَصْحُّ كَذَلِكَ (لَوْ لَمْ يَعْلَمْ) عَيَارَهَا كَبِيْعَ الْعَالِيَّةِ وَالْمَعْجُونَاتِ وَلَأَنَّ الْمَفْصُودَ رَوَاجُهُ وَهِيَ رَائِجَةٌ قَالَ الرَّزْكَشِيُّ وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخَلِيطُ غَيْرَ مَفْصُودٍ وَقَدْرُ الْمَفْصُودِ مَجْهُولٌ كَمِسْكٍ مَخْلُوطٍ بِغَيْرِهِ وَلَبِنٍ مَشْوُبٍ بِمَا بَطَّلَتْ الْمُعَامَلَةُ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَفْصُودًا كَدَرَاهِمَ مَعْشُوشَةٍ وَمَعْجُونَاتٍ صَحَّتْ انتِهِيَ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْغِشَّ فِي الْمَعْشُوشَةِ غَيْرِ

مَقْسُودٌ فَالصِّحَّةُ فِيهَا مُسْتَنْدَةٌ لِحَاجَةِ الْمُعَامَلَةِ وَسَيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ أَيْضًا (وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهِ) أَيْنَ الْإِمَامُ (ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ) وَالدَّنَانِيرِ وَلَوْ خَالِصَةً لِأَنَّهُ مِنْ شَأنِ الْإِمَامِ وَلَأَنَّ فِيهِ افْتِيَاتًا عَلَيْهِ وَمِنْ مَلْكَ دَرَاهِمَ مَغْشُوشَةً كُوْرَةً لَهُ إِمْسَاكُهَا بَلْ يَسْكُنُهَا وَيُصْفِيَهَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيْبِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ دَرَاهِمُ الْبَلْدَ مَغْشُوشَةً فَلَا يُكْرَهُ إِمْسَاكُهَا ذَكَرُهُ فِي الْمَجْمُوعِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَلَأَنَّ الْمَقْسُودَ رَوَاجُهَا) وَهِيَ رَائِجَةٌ وَيُحْمَلُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا إِنْ غَلَبَتْ. (فَرَعْ) لَوْ كَانَ (لَهُ إِنَاءٌ وَرِزْنَهُ أَلْفُ ذَهَبًا وَفِضَّةً أَحَدُهُمَا سِتُّمَائَةٍ) وَالْآخَرُ أَرْبَعُمَائَةٍ (وَأَشْكَلَ) الْأَكْثَرُ مِنْهُمَا (رَكَّى كُلَّا) مِنْهُمَا بِقَرْضِهِ (الْأَكْثَرُ). إِنْ احْتَاطَ (وَلَا يَجُوزُ فَرْضُ كُلِّهِ ذَهَبًا) لِأَنَّ أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ كَمَا مَرَ (أَوْ مَيْزَ) بَيْنَهُمَا (بِالنَّارِ) قَالَ فِي الْبَسِيطِ وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِسَبِيلِ قُدرٍ يَسِيرٍ إِذْ شَاؤَتْ أَجْزَاؤُهُ (أَوْ أُمْثِنْ) بِالْمَاءِ فَيَضَعُ فِيهِ الْفَلَّ ذَهَبًا وَيَعْلَمُ ارْتِفَاعَهُ ثُمَّ يُخْرِجُهَا (ثُمَّ) يَضَعُ فِيهِ (الْفَلَّ فِضَّةً وَيُعْلِمُهُ) وَهَذِهِ الْعَلَامَةُ فَوْقَ الْأُولَى لِأَنَّ الْفِضَّةَ أَكْبَرُ حَجْمًا مِنَ الدَّهَبِ ثُمَّ يُخْرِجُهَا (ثُمَّ) يَضَعُ فِيهِ (الْمَخْلُوطُ فَإِلَى أَيْمَانِهَا كَانَ) ارْتِفَاعُهُ (أَقْرَبَ فَالْأَكْثَرُ مِنْهُ) وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَكْتُفِي بِوَضْعِ الْمَخْلُوطِ أَوْلًا وَوَسْطًا أَيْضًا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاسْهَلَ مِنْ هَذِهِ وَاضْبَطْ أَنْ يَضَعَ فِي الْمَاءِ قُدرَ الْمَخْلُوطِ مِنْهُمَا مَعًا مَرْتَبَتِينَ فِي أَحَدِيَّهُمَا الْأَكْثَرُ ذَهَبًا وَالْأَقْلَلُ فِضَّةً وَفِي التَّالِيَّةِ بِالْعَكْسِ وَيَعْلَمُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَلَامَةً ثُمَّ يَضَعُ الْمَخْلُوطَ فَيُلْحَقُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ قَالَ وَالْطَّرِيقُ الْأُولَى تَأْتِي أَيْضًا فِي مُخْتَاطِ جَهْلٍ وَرِزْنَهُ بِالْكُلُّيَّةِ كَمَا قَالَهُ الْفُرَازِيُّ فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ الْمُخْتَاطَ الْمَذَكُورَ تَكُونُ عَلَمَتُهُ بَيْنَ عَلَامَتَيِ الْخَالِصِ فَإِنْ كَانَتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِمَا سَوَاءً فِصْفَةُ ذَهَبٍ وَنِصْفُهُ فِضَّةٌ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلَامَةِ الذَّهَبِ شَعِيرَتَانِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلَامَةِ الْفِضَّةِ شَعِيرَةٌ فَكُلَّهُ فِضَّةٌ وَكُلَّهُ ذَهَبٌ أَوْ بِالْعَكْسِ فِي الْعَكْسِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ وَإِذَا تَعَدَّ الْإِمْتَحَانُ وَعَسِرَ التَّبَيِّنُ بِأَنَّ تُقْدَدَ آلَاتُ السَّبِيلِ أَوْ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى زَمَانٍ صَالِحٍ وَجَبَ الْإِحْتِياطُ فِي الرَّكَأَةِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْفَوْرِ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِينَ ذَكَرَهُ فِي النَّهَايَةِ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَجْعَلَ السَّبِيلَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِمْكَانِ انتَهَى (وَلَا يُعْتَدُ) فِي مَعْرِفَةِ الْأَكْثَرِ (غَلَبَةُ ظَنِّهِ) أَيْ الْمَالِكِ وَلَوْ تَوَلَّ إِخْرَاجَهَا بِنَفْسِهِ (وَيُصَدِّقُ) فِيهِ (إِنْ أَخْبَرَ عَنْ عِلْمِ) الْتَّصْرِيحُ بِهَا وَبِالتَّرْجِيحِ فِيمَا قَبْلَهُ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا فِي يَدِهِ نِصْفُهُ وَبَاقِيهِ) وَهُوَ النَّصْفُ الْآخَرُ مَغْصُوبٌ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ أَوْ (دِينُ مُوجَلٍ وَأَوْجَبَنَا) الرَّكَأَةُ (فِيهِ) وَهُوَ الْأَصْحُ (رَكَّى الْصَّفَنَ) الَّذِي بِيَدِهِ فِي الْحَالِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِمْكَانَ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ لَا لِلْوُجُوبِ وَأَنَّ الْمِسْوَرَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ رَكَّى كُلَّا مِنْهُمَا بِقَرْضِهِ الْأَكْثَرُ) لَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَالُ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ (قُولُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاسْهَلَ مِنْ هَذِهِ إِلَحْ) قَالَ وَنَقَلَ فِي الْحِفَايَا عَنِ الْإِمَامِ وَعَيْنِهِ طَرِيقًا آخَرَ يَأْتِي أَيْضًا مَعَ الْجَهْلِ بِمِقْدَارِ كُلِّ مِنْهُمَا وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْمُخْتَاطَ وَهُوَ أَلْفُ مَتَّلًا فِي مَاءٍ وَيَعْلَمُ كَمَا مَرَ ثُمَّ يُخْرِجَهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ الذَّهَبَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْئٍ حَتَّى يَرْتَفَعَ لِتَأْكَلُ الْعَلَامَةُ ثُمَّ يُخْرِجَهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ مِنَ الْفِضَّةِ كَذَلِكَ حَتَّى يَرْتَفَعَ لِلْعَلَامَةِ وَيَعْتَبِرُ وَزْنَ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ كَانَ الذَّهَبُ الْفَلَّ وَمَا تَبَعَنِ وَالْفِضَّةُ ثَمَانِيَّةٌ عَلَمْنَا أَنَّ نِصْفَ الْمُخْتَاطِ ذَهَبٌ وَنِصْفَهُ

فضةٌ بِهَذِهِ النَّسْبَةِ.

١٥

وَالْمُرَادُ أَنَّهُمَا نِصْفَانِ فِي الْحَجْمِ لَا فِي الرَّزْنَةِ فَيَكُونُ رَزْنَةُ الدَّهْبِ سِتَّمَائَةً وَرَزْنَةُ الْفِضَّةِ أَرْبَعَمَائِةً لِأَنَّ الْمُخْتَلَطَ مِنْ الدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ أَلْفًا بِالسِّبْطِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا كَانَا كَذَلِكَ وَبِيَانِهِ بِهَا أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ كُلُّا مِنْهُمَا أَرْبَعَمَائِةً رَزْنَةً عَلَى الدَّهْبِ مِنْهُ بِقْدَرِ نِصْفِ الْفِضَّةِ وَهُوَ مِائَتَانِ كَانَ الْمَجْمُوعُ أَلْفًا (قُولُهُ التَّصْرِيفُ بِهَذَا وَبِالْتَّرجِيحِ فِيمَا قَبْلَهُ مِنْ زِيَادَتِهِ) صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ.

(فَصَلٌّ لَا رَكَاءٌ فِي حُلْيٍ) بِضمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ كَسْرِ الْلَّامِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَاحِدَةٌ حَلِيٌّ بِفتحِ الْحَاءِ وَإِسْكَانِ الْلَّامِ (مُبَاخٌ) لِأَنَّ رَكَاءَ الدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ تُنَاطِطُ بِالإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِنْتِقَاعِ بِهِمَا لَا بِجُوهِرِهِمَا إِذْ لَا غَرَضٌ فِي ذَاهِمَاهُمَا فَلَا رَكَاءٌ فِي الْحُلْيٍ لِحَاجَةِ الْإِنْتِقَاعِ بِالْعَيْنِ وَلِأَنَّهُ مُعَدٌ لِالْإِسْتِعْمَالِ مُبَاخٌ كَعُوَّالِيَّةِ الْمَاشِيَّةِ وَصَحٌّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُحْلِي بَنَائِهِ وَجَوَارِيهِ بِالْدَّهْبِ وَلَا يُخْرِجُ رَكَاتَهُ وَصَحٌّ حَوْهُ عَنِ عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا وَمَا وَرَدَ مِمَّا ظَاهِرُهُ بِخَالِفٍ ذَلِكَ فَاجْبُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْحُلْيَّ كَانَ مُحَرَّمًا أَوْ بِأَنَّهُ مُبَاخٌ أَوْ بِأَنَّهُ إِسْرَافًا.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ وَلِأَنَّهُ مُعَدٌ لِلْإِسْتِعْمَالِ مُبَاخٌ الْحُلْيُّ) لَوْ أَشْتَرَى إِنَاءً لِيَتَّخِذَهُ حُلْيًا مُبَاخًا فَحُبِسَ وَاضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي طُهُرِهِ وَلَمْ يُمْكِنْهُ غَيْرُهُ فَبَقِيَ حَوْلًا كَذَلِكَ فَهُلْ لِرِمَهُ رَكَاتُهُ قَالَ الْأَذْرِعِيُّ الْأَقْرُبُ لَا وَلَمْ أَرْ فِيهِ شَيْئًا لِأَنَّهُ مُعَدٌ لِلْإِسْتِعْمَالِ مُبَاخٌ وَقُولُهُ الْأَقْرُبُ لَا أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(ولَوْ انْكَسَرَ) الْحُلْيُ الْمُبَاخُ فَإِنَّهُ لَا رَكَاءٌ فِيهِ وَإِنْ دَارَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ (إِنْ قَصَدَ) عِنْدَ عِلْمِهِ بِانْكِسَارِهِ (إِصْلَاحَهُ وَأَمْكَنَ بِعِيْرِ سَبِّ وَصَوْغٍ) لَهُ بِأَنَّ أَمْكَنَ بِالْإِلْجَامِ لِبَقَاءِ صُورَتِهِ وَفَصَدِّ إِصْلَاحِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْصِدْ إِصْلَاحَهُ بِلْ قَصَدَ جَعَلَهُ نِبْرًا أَوْ دَرَاهِمًّا أَوْ كَنْزَهُ أَوْ لَمْ يَعْصِدْ شَيْئًا أَوْ أَخْرَجَ انْكِسَارَهُ إِلَى سَبِّ وَصَوْغٍ وَإِنْ قَصَدَهُمَا فَتَجِبُ رَكَاتُهُ وَيَنْعِدُ حَوْلَهُ مِنْ حِينِ انْكِسَارِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَلَا مُعَدٌ لِلْإِسْتِعْمَالِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ بِتَفْرِيرِيِّ لَهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِانْكِسَارِهِ إِلَّا بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَكْثَرَ فَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ لَا رَكَاءٌ أَيْضًا لِأَنَّ الْفَصْدَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُرْصَدًا لَهُ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْوَسِيْطِ فَلَوْ عَلِمَ انْكِسَارَهُ وَلَمْ يَعْصِدْ إِصْلَاحَهُ حَتَّى مَضَى عَامٌ وَجَبَتْ رَكَاتُهُ فَإِنْ قَصَدَ بَعْدَهُ إِصْلَاحَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا وُجُوبٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

الشَّرْحُ

قُولُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا وُجُوبٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(وَتَجِبُ الرَّكَاءُ فِيمَا حَرَمَ لِعِينِهِ كَالْأَوَّلِيِّ) مِنْ الدَّهْبِ أَوْ الْفِضَّةِ بِالْإِجْمَاعِ (وَلَا أَتَرْ لِزِيَادَةِ قِيمَتِهِ بِالصَّنْعَةِ) لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ فَلَوْ كَانَ لَهُ إِنَاءٌ وَرَزْنَةٌ مِائَتَانِ دِرْهَمٍ وَقِيمَتُهُ تِلْمَائَةٌ أَعْتَرٌ وَرَزْنَةٌ لَا قِيمَتُهُ فَيُخْرِجُ خَمْسَةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ يَكْسِرُهُ وَيُخْرِجُ خَمْسَةً أَوْ يُخْرِجُ رِبْعَ رِبْعَ عَشْرِهِ مَشَاً عَمَّا سِيَّاتِي فِي كَلَامِهِ بِخَالِفِ الْحُلْيِ الْمُبَاخِ إِذَا أَوْجَبْتَ فِيهِ الرَّزْكَاهَ ثُعَبَرْ قِيمَتُهُ لَا وَرَزْنَهُ فَيُخْرِجُ رِبْعَ رِبْعَ عَشْرِهِ مَشَاً عَمَّا ثُمَّ بِيَبْعَهُ السَّاعِي بِعِيْرِ جِنْسِهِ وَيُفَرِّقُ ثَمَنَهُ عَلَى الْمُسْتَحِقِيْنَ أَوْ يُخْرِجُ خَمْسَةً مَصْوَغَهُ قِيمَتُهَا سِبْعَةً وَنِصْفًّ.

وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُ سَبْعَةٍ وَنِصْفٍ نَفْدًا وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهُ لِلْأَدَاءِ مِنْهُ لِضَرَرِ الْجَانِبِيْنِ (وَ) تَجِبُ (فِيمَا حَرَمَ بِالْفَصْدِ) بِالْإِجْمَاعِ وَبِخَالِفٍ مَا لَوْ قَصَدَ بِالْعُرُوضِ اسْتِعْمَالًا مُحَرَّمًا لِتَعْلُقِ الرَّكَاءِ هُنَا بِالْعَيْنِ (كَفَصَدَ الرَّجُلُ أَنْ يَلْبِسَ أَوْ يُلْبِسَ رَجُلًا حُلَيًّا امْرَأَةً) أَوْ أَنْ يُلْبِسَ امْرَأَةً حُلَيًّا رَجُلًا كَسَيْفِ وَمِنْطَقَةً (وَعَكْسُهُ) أَيْ

كَفَصِنْدِ الْمَرْأَةِ أَنْ تُلْبِسَ امْرَأَةً حُلَيًّا رَجُلًا أَوْ أَنْ تُلْبِسَ رَجُلًا حُلَيًّا امْرَأَةً وَسَيَّاتِي أَنَّ الْمَكْرُوهَ كَالْمُحَرَّمِ (وَكَذَا) تَحِبُّ (فِي حُلَيٍّ أَتَخْذَ لِلْكَنْزِ) لِلصِّرْفِ لَهُ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فَصَارَ مُسْتَغْنِي عَنْهُ كَالْدَرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ (لَا) إِنْ أَتَخْذَ (اللِّبْسِ) مُبَاخٌ فَلَا تَحِبُّ فِيهِ وَهَذَا وَمَا قَبْلَهُ عِلْمًا مِمَّا مَرَ (أَوْ تَبَرِّ) قَالَ الْجُوهُرِيُّ التَّبَرُّ مَا كَانَ مِنَ الدَّهْبِ غَيْرَ مَضْرُوبٍ فَإِذَا ضَرُبَ دَنَانِيرٍ فَهُوَ عَيْنٌ وَلَا يُقَالُ تَبَرًا لِلَّدَهْبِ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلْفِضَّةِ أَيْضًا اتَّهَى وَالْمَرْأَةُ هُنَا كَلَاهُمَا وَقَدْ عَبَرَ الْمُصَنَّفُ فِي كِتَابِ الْحَجَّ وَغَيْرِهِ بِالْتَّبَرِينِ وَقَوْلُهُ تَبَرٌ مَعْطُوفٌ عَلَى حُلَيٍّ وَلَوْ عَطَفَهُ بِالْأَوَاوِ كَانَ أَوْلَى أَيْ وَتَحِبُّ فِي تَبَرٍ (مَغْصُوبٍ صِيَغَ) حُلَيًّا فَتَحِبُّ رَكَاثَةً عَلَى مَالِكِهِ وَإِذَا ثَبَتَ وُجُوبُ الرِّكَاهَةِ فِي الْمُحَرَّمِ صَنْعَتُهُ (فَيُرَكِّي مُحَرَّمَ الصَّنْعَةِ) أَمَّا (مِنْ بَعْضِهِ بِالْكُسْرِ أَوْ بِشَرِكَةِ الْإِشَاعَةِ أَوْ) مِنْ غَيْرِهِ (بِوَزْنِهَا) أَيْ الرِّكَاهَةِ أَيْ قَدْرِهَا (مِنْ نَوْعِهِ) لَا مِنْ نَوْعِ آخَرَ دُونَهُ وَلَا مِنْ جِنْسِ آخَرَ وَلَوْ أَعْلَى فَلَوْ كَانَ الْحُلَيُّ الْمُحَرَّمَ فِضَّةً وَأَخْرَجَ عَنْهُ مِنَ الدَّهْبِ مَا قَيْمَتُهُ رُبْعُ عُشْرُ الْفِضَّةِ لَمْ يَجُزْ لِإِمْكَانِ شَسْلِيمِ رُبْعِهِ مَشَاعِي وَبَيْعِهِ بِالَّدَهْبِ بَعْدَهُ وَلَا خِتَافِ الْجِنْسِ.

(فَرَعَ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِالْحُلَيِّ) الَّذِي أَتَخْذَهُ (كَنْزًا وَلَا إِسْتِعْمَالًا) بِأَنْ أَطْلَقَ (أَوْ قَصَدَ إِجَارَتَهُ مِمَّنْ لَهُ لُبْسُهُ فَكَالْمُسْتَعْمَلِ مُبَاخًا) فَلَا رِكَاهَةٌ فِيهِ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلَأَنَّهَا إِنَّمَا تَحِبُّ فِي مَالِ نَامٍ وَالنَّقْدُ غَيْرُ نَامٍ وَإِنَّمَا الْحِقْ بِالنَّامِي لِتَهْبِيَتِهِ لِلْإِخْرَاجِ وَبِالصِّيَاغَةِ بَطَلَ تَهْبِيَّهُ لَهُ وَيُخَالِفُ قَصْدُ كَنْزِهِ لِصِرْفِهِ هَيْئَةَ الصِّيَاغَةِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فَصَارَ مُسْتَغْنِي عَنْهُ كَالْدَرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَكَمَا لَوْ أَتَخْذَهُ لِيُعَيِّنَهُ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْأَجْرَةِ كَأَجْرَةِ الْعَالِمَةِ (لَا إِنْ وَرَثَهُ وَعِلْمَ) بِأَنَّهُ وَرَثَهُ (بَعْدَ الْحَوْلِ) فَتَحِبُّ رَكَاثَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِمْسَاكَهُ لِإِسْتِعْمَالِ مُبَاخٍ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَذَكْرِهِ الرُّوْيَايَاتِيِّ ثُمَّ حَكَى عَنْ وَالِدِهِ احْتِمَالَ وَجْهِ فِيهِ إِقَامَةٌ لِنِيَّةٍ مُورَثَةٍ مَقَامَ نِيَّتِهِ وَيُسْكِلُ الْأَوَّلُ بِالْحُلَيِّ الَّذِي أَتَخْذَهُ بِلَا قَصْدٍ شَيْءٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ فِي تِلْكَ اتَّخَادًا دُونَ هَذِهِ وَالْإِتَّخَادُ مُقَرَّبٌ لِلِّإِسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ عَدَمِهِ.

الشُّرُخُ

(قَوْلُهُ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلَأَنَّهَا إِلَخُ) كَذَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَنَقَضَ ابْنُ الرَّفِعَةِ الْعِلْمَةَ بِالسَّبَائِكِ وَعَلَلَهُ فِي الصَّغِيرِ بِأَنَّ الصِّيَاغَةَ لِلِّإِسْتِعْمَالِ غَالِبًا وَالظَّاهِرُ إِفْضَاؤُهَا إِلَيْهِ وَحِينَئِذٍ لَا تُرِدُ السَّبَائِكِ. (وَكُلَّمَا قَصَدَ) الْمَالِكُ بِالْحُلَيِّ الْمُبَاخِ الِإِسْتِعْمَالَ (الْمُوْجَبَ) لِلرِّكَاهَةِ بِأَنْ قَصَدَ بِهِ إِسْتِعْمَالًا مُحَرَّمًا أَوْ مَكْرُوهًا (بَنْتَدًا الْحَوْلُ) مِنْ حِينِ قَصَدَهُ (وَكُلَّمَا غَيْرَهُ إِلَى الْمُسْقِطِ) لَهَا بِأَنْ قَصَدَ بِهِ إِسْتِعْمَالًا مُحَرَّمًا أَوْ مَكْرُوهًا ثُمَّ غَيَّرَ قَصْدَهُ إِلَى الْمُبَاخِ (الْمُقْطَعَ) الْحَوْلُ.

الشُّرُخُ

(قَوْلُهُ وَكُلَّمَا غَيَّرَهُ إِلَى الْمُسْقِطِ اُنْقَطَعَ) قَالَ فِي الْبَحْرِ لَوْ أَتَخْذَ الْحُلَيَّ لِإِسْتِعْمَالِ مُحَرَّمٍ فَأَسْتَعْمَلُهُ فِي الْمُبَاخِ فِي وَقْتٍ وَجَبَتْ فِيهِ الرِّكَاهَةُ وَإِنْ عَكَسَ فِي الْوُجُوبِ احْتِمَالَانِ وَإِنْ أَتَخْذَهُ لَهُمَا وَجَبَتْ قَطْعًا وَفِيهِ احْتِمَالٌ وَقَوْلُهُ فِي الْوُجُوبِ احْتِمَالَانِ قَالَ شِيخُنَا أَوْجَهُ الْإِحْتِمَالَيْنِ عَدْمُ الْوُجُوبِ نَظَرًا لِقَصْدِ الْإِبْنَادِاءِ فَإِنْ طَرَأَ عَلَى ذَلِكَ قَصْدُ مُحَرَّمٍ ابْنَدَأَ لَهَا حَوْلًا مِنْ حِينَئِذٍ.

(فَصَلْ) فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْحُلَيِّ (الَّدَهْبُ حَرَامٌ) إِسْتِعْمَالُهُ وَاتَّخَادُهُ (عَلَى الرَّجُلِ) لِحَبَرٍ أَبِي دَاؤِدِ السَّابِقِ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ لُبْسُهُ نَعَمْ إِنْ صَدِئَ بِحَيْثُ لَا يُبَيِّنُ جَازَ لَهُ إِسْتِعْمَالُهُ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ قَطْعِ الشِّيْخِ أَبِي حَامِدِ الْبَنْدِيْجِيِّ وَصَاحِبِ الْمَذَهَبِ وَآخَرِينَ وَقَوْلُ الْفَاقِضِيِّ أَبِي الطَّيْبِ إِنَّهُ لَا يَصُدُّ أَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ

مِنْهُ نَوْعًا يَصِدَا وَهُوَ مَا يُخَالِطُ غَيْرَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمَا قَالُوهُ مُشْكِلٌ وَلَعَلَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى أَنَّ عِلْمَ التَّحْرِيمِ
الْحِيَلَاءُ وَالْعِلْمُ الصَّحِيحَةُ إِنَّمَا هِيَ الْعَيْنُ فَالصَّحِيحُ الْمُحْتَارُ التَّحْرِيمُ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ.

١٥.

وَالَّذِي قَدَّمْتُهُ فِي بَابِ الْأَنْيَةِ أَنَّ عِلْمَ التَّحْرِيمِ الْعَيْنُ بِشَرْطِ الْحِيَلَاءِ فَالصَّحِيحُ الْمُحْتَارُ مَا قَالُوهُ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ نَعَمْ إِنْ صَدِئَ بِحَيْثُ لَا يُبَيِّنُ جَارَ اسْتِعْمَالُهُ) وَكَذَا مَيْلُ الدَّهْبِ لِحَاجَةِ النَّدَاوِي قَالَهُ الْمَاؤِزِدِيُّ وَهَذَا
ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ وَطَرَازُ الدَّهْبِ إِذَا حَالَ لَوْنُهُ وَذَهَبَ حُسْنُهُ يَلْتَحِقُ بِالْدَهْبِ إِذَا صَدِئَ قَالَهُ
الْبَنْدِنِيِّيُّ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ.

(وَلَهُ تَعْوِيْضُ سِنًّ) مِنْ الدَّهْبِ لِمَا سَيَّاْتِي (لَا) سِنٌ (الْخَاتِم) وَهِيَ الشُّعْبَةُ الَّتِي يَسْتَمْسِكُ بِهَا الْفَصْنُ لِعُمُومِ
أَدَلَّةِ الْمُنْتَعِ لِإِنَّهُ لَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ وَقَالَ الْإِمَامُ لَا يَبْعُدُ الْحَاقُ فَلِلِهِ بِصَغِيرٍ ضَبَّةُ الْأَنَاءِ وَفَرَقُ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ
الْخَاتِمُ أَدُومُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْأَنَاءِ.

(وَلَهُ تَعْوِيْضُ (الْأَنْمَلَةِ) بِتَنْتَلِيْتِ الْهَمَرَةِ وَالْمِيمِ تَسْعُ لُغَاتٍ أَفْصَحُهَا وَأَشْهَرُهَا فَتْحُ الْهَمَرَةِ وَضَمُّ الْمِيمِ قَالَ
جُمْهُورُ أَهْلِ الْلُّغَةِ الْأَنَامِلُ أَطْرَافُ الْأَصَابِعِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُنَا فِي كُلِّ أَصْبَعٍ غَيْرِ الْإِبْهَامِ ثَلَاثُ
أَنَامِلٍ وَكَذَا قَالَهُ جَمَاعَةُ مِنْ كَبَارِ أَنْمَلَةِ الْلُّغَةِ ذَكَرَ ذَلِكَ التَّوْوِيُّ فِي تَحْرِيرِهِ.

(وَلَهُ تَعْوِيْضُ (أَنْفِ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الدَّهْبِ (لِأَنَّ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلَّابِ بِضمِّ الْكَافِ اسْمُ
لِمَاءِ كَائِنُ الْوَقْعَةُ عِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ أَنَّفًا مِنْ وَرِقٍ فَإِنَّشَ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَإِنَّهُ أَنَّفًا مِنْ دَهْبٍ} رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَابْنُ حِبَّانَ وَصَحَّحَهُ وَقِيسَ بِالْأَنْفِ السِّنْ وَإِنْ تَعَدَّتْ وَالْأَنْمَلَةُ
وَلَوْ لِكُلِّ أَصْبَعٍ وَقَدْ شَدَّ عُثْمَانُ وَغَيْرُهُ أَسْنَاهُمْ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ وَجَارٌ ذَلِكَ بِالْدَهْبِ وَإِنْ أَمْكَنَ بِالْفَضْةِ
الْجَانِزَةِ لِذَلِكَ بِالْأَوْلَى لِإِنَّهُ لَا يَصِدَا وَلَا يُفْسِدُ الْمُنْبَتَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَجِدُ أَنْ يُقَيِّدَ جَوَارُ تَعْوِيْضِ الْأَنْمَلَةِ
بِمَا إِذَا كَانَ مَا تَحْتَهَا سَلِيمًا دُونَ مَا إِذَا كَانَ أَشَلَّ كَمَا أَرْشَدَ إِلَيْهِ تَعْلِيلُهُمْ بِالْعَمَلِ.

(لَا) تَعْوِيْضُ (كَفٌّ وَأَصْبَعٍ) وَأَنْمَلَتَنِ مِنْ أَصْبَعٍ فَلَا يَجُوزُ مِنْ دَهْبٍ وَلَا فِضَّةٌ لِإِنَّهَا لَا تُعْمَلُ فَيَكُونُ
لِمُجَرَّدِ الرِّزْنَةِ بِخَلَافِ السِّنِّ وَالْأَنْمَلَةِ (وَلَا) يَحِلُّ (تَمْوِيْهُ) أَيْ تَطْلِيْهُ (سِيفٌ وَخَاتِمٌ) وَغَيْرِهِمَا (بِذَهْبٍ وَإِنْ لَمْ
يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ) بِالثَّارِ كَذَا ذَكَرَهُ الْأَصْنَلُ هُنَا وَتَقَدَّمَ فِي الْأَوَانِيِّ أَنَّهُ يَحِلُّ الْمُمَوَّهُ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ
قَالَ السُّبُكِيُّ فَلِيُحْمَلُ الْحِلُّ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمُمَوَّهِ وَالْمُنْتَعِ عَلَى نَفْسِ التَّمْوِيْهِ أَوْ يُحْمَلُ الْحِلُّ عَلَى الْأَوَانِيِّ
وَالْمُنْتَعِ عَلَى الْمُلْبُوسِ أَيْ لِإِنْصَالِهِ بِالْبَدَنِ وَشَدَّةِ مُلَازِمَتِهِ لَهُ بِخَلَافِ الْأَوَانِيِّ وَحَمْلُهُ الْأَوَّلُ هُوَ ظَاهِرٌ
كَلَامِهِمْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَيُنَاسِبُهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ وَتَمْوِيْهُ بَيْتِهِ وَجِدَارِهِ بِذَهْبٍ أَوْ فِضَّةٌ حَرَامٌ قَطْعًا ثُمَّ إِنْ حَصَلَ
مِنْهُ شَيْءٌ بِالثَّارِ حَرَمَ اسْتِدَامَتُهُ وَإِلَّا فَلَا.

الشَّرْحُ

قُولُهُ بِخَلَافِ السِّنِّ وَالْأَنْمَلَةِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا) وَيَبْيَنِي أَنْ يُقَالَ الْأَنْمَلَةُ السُّفَّى كَالْأَصْبَعِ فِي الْمُنْتَعِ لِإِنَّهَا
لَا تَتَحَرَّكُ فَس (قُولُهُ قَالَ السُّبُكِيُّ) أَيْ وَغَيْرُهُ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(وَالْخُنْثَى فِي حُلَّى كُلِّ) مِنْ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ (كَالْآخَرِ) فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا احْتِيَاطًا وَعَلَيْهِ
رَكَانُهُ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ تَحْلِيَةَ الْأَنَاءِ الْحَرْبِ لِحِرْمَتِهَا عَلَى الْمَرْأَةِ وَجَعَلَهُ كَالْمَرْأَةِ مِنْ زِيَادَتِهِ

(ولِلرَّجُلِ لِبْسٌ خَاتَمُ الْفِضَّةِ) لِلإِتْبَاعِ وَالْجَمَاعِ بِلِبْسٍ لَهُ كَمَا مَرَّ مَعَ زِيَادَةِ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ لِبْسُهُ (لَا لِبْسُ (السَّوَارِ) بِكَسْرِ السِّينِ وَضَمَّهَا (وَنَحْوِهِ) كَالْدُمْلُجِ وَالظُّوقِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ وَلَوْ مِنْ فِضَّةٍ لَأَنَّ فِيهِ حُوتَةٌ لَا تَلِيقُ بِشَهَامَةِ الرِّجَالِ.

(وَلَهُ تَحْلِيةُ اللَّهِ الْحَرْبِ بِهَا) أَيْ بِالْفِضَّةِ لَا بِالْذَّهَبِ (كَالسَّيْفِ وَالرُّمْحِ وَالدَّرْعِ وَالْمِنْطَقَةِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهِيَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ (وَالْخُنْفُ) لِأَنَّهَا تَغْيِطُ الْكُفَّارَ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ قِبْيَعَةَ سَيْفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ مِنْ فِضَّةٍ وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفُتحِ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ وَحَسَنَهُ لَكِنَّ خَالِفَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فَضَعَفَهُ وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِجُرمِ الْأَصْحَابِ بِتَحْرِيمِ تَحْلِيَةِ ذَلِكَ بِالْذَّهَبِ (مَا لَمْ يُسْرِفْ) فِي ذَلِكَ فَيَحْرُمُ حِينَئِذٍ.

(وَلَوْ حَلَّ الرَّجُلُ وَالْمُرْأَةُ السَّرْجُ وَاللَّاجَامُ وَالرَّكَابَ) وَبَرَةُ النَّاقَةِ (وَقَلَادَةُ الدَّابَّةِ وَالسَّكِينَ وَالْكُتُبَ وَالْأَجْمَ) بِقِتْحِ الْجِيمِ وَاللَّامِ أَيْ الْمِقْرَاضِ (وَالدَّوَاهِ) وَسَرِيرُ الْمُصْنَحَفِ وَنَحْوُهَا (حِرْم) لِأَنَّهَا غَيْرُ مَلْبُوسَةٍ لِلرَّاكِبِ كَالْأَوَانِيِّ.

(وَيَحْرُمُ عَلَى النِّسَاءِ تَحْلِيَةُ اللَّهِ الْحَرْبِ) بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَإِنْ جَازَ لَهُنَّ الْمُحَارَبَةُ بِالْتَّهَا (ولِبْسُ زَيِّ الرِّجَالِ) لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ التَّشَبُّهِ بِهِمْ وَهُوَ حَرَامٌ كَعُكْسِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [عَنْ اللَّهِ الْمُمْتَبَهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُمْتَبَهِاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ] وَاللَّعْنُ لَا يَكُونُ عَلَى مَكْرُوهٍ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْأُمْ وَلَا أَكْرَهُ لِلرَّجُلِ لِبْسُ الْلُّؤْلُؤِ إِلَّا لِلْأَدَبِ وَإِنَّهُ مِنْ زَيِّ النِّسَاءِ لَا لِتَحْرِيمِ فَلَيْسَ مُخَالِفاً لِهَا لَأَنَّ مُرَادَهُ اللَّهُ مِنْ حِسْنِ زَيِّ النِّسَاءِ لَا أَنَّهُ زَيِّ لِبْسٍ مُخْصَّ بِهِنَّ وَيَجَابُ عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ الْمُعْتَمِدِ أَنَّ فِي تَجْوِيزِ الْمُحَارَبَةِ لَهُنَّ فِي الْجُمْلَةِ تَجْوِيزُ لِبْسِ الْتِهَا وَإِذَا جَازَ اسْتِعْمَالُهَا غَيْرُ مُحَلَّةٍ جَازَ مَعَ الْحِلَّةِ لَأَنَّ التَّحْلِيَ لَهُنَّ أَجْوَرُ مِنْهُ لِلرِّجَالِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا جَوَرَ لَهُنَّ لِبْسُ اللَّهِ الْحَرْبِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةٌ وَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْحِلَّةِ.

(وَلَهُنَّ وَكَذَا لِلْطَّفْلِ لِبْسٌ حُلْيٌ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) أَمَّا هُنَّ فَلَكِبَرُ أَبِي دَاؤِدُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَنِّفَا وَأَمَّا الطَّفْلُ فَلَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَهَامَةٌ تَنَافِي حُوتَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِخَلَافِ الرَّجُلِ وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَّاجِ وَغَيْرِهِ لَكِنَّهُ فِي النَّاجِ مُقَيَّدٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ بِالْعَادَةِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ (وَكَذَا) يَحِلُّ لَهُنَّ (النَّاجُ إِنْ تَعُودُنَّهُ) وَإِلَّا فَهُوَ لِبَاسُ عَظَمَاءِ الْفَرَسِ فَيَحْرُمُ قَالَ فِي الْأَصْنِي وَكَأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَخْتِلُفُ بِعَادَةِ أَهْلِ التَّوَاحِي فَحَيْثُ اعْتَدْنَهُ جَازَ وَحَيْثُ لَمْ يَعْتَدْنَهُ لَا يَجُوزُ حَدَّرًا مِنْ التَّشَبُّهِ بِالرِّجَالِ وَذَكَرَ مِثْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا وَقَالَ فِيهِ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ لِبْسُهُ وَالْمُخْتَارِ بِلِ الصَّوَابِ حِلُّهُ مُطْلَقاً بِلَا تَرْدِيدٍ لِعُمُومِ الْخَبَرِ لِدُخُولِهِ فِي اسْمِ الْحُلِّيِّ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ بِلِ الصَّوَابِ حِلُّهُ مُطْلَقاً) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(وَ) يَحِلُّ لَهُنَّ (اِتْخَادُ النَّعَالِ مِنْهُمَا) أَيْ مِنْ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (ولِبْسُ مَا نُسِخَ بِهِمَا كَالْحُلِّيِّ) لَأَنَّ ذَلِكَ لِبَاسٌ حَقِيقَةً (لَا إِنْ أَسْرَفْنَ) فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ (كَخَلَائِ وَرْنَهُ مِائَتَانِ مِنْقَالٍ) لَأَنَّ الْمُفْتَضِيَ لِإِبَاحةِ الْحُلِّيِّ لَهُنَّ هُوَ التَّرْبِيُّ لِلرِّجَالِ الْمُحَرَّكُ لِلشَّهَوَةِ الدَّاعِيِ لِكَثْرَةِ النَّسْلِ وَلَا زِينَةٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِلِ تَنَفُّرٍ مِنْهُ النَّفْسُ لَا سِنْبَشَاعِهِ وَقَيْدَ فِي الْمِنْهَاجِ كَأَصْلِهِ وَالْمَجْمُوعِ التَّحْرِيمِ بِالْمُبَالَغَةِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَهُوَ الْمُتَجَهُ لَأَنَّ مَا أُبِيَحَ أَصْلُهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ إِبَاحَتِهِ قَلِيلُ السَّرَفِ بِدَلَيلِ الْإِسْرَافِ الْيَسِيرِ فِي النَّفَقَةِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى الشَّبَّيْعِ مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَى الْإِضْرَارِ بِالْبَنِينِ لَكِنْ مَتَى وُجِدَ أَدْنَى سَرَفٍ وَجَبَتُ الزَّكَاةُ وَإِنَّ سَرَفَ وَإِنَّ لَمْ يَحْرُمُ

كُرْهَةِ وَالْحُلْيِ الْمَكْرُوْهَ تَجْبُ فِيهِ الرِّزْكَاهُ وَنَظَاهِرُ أَنَّ الطَّفْلَ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ كَالنِّسْوَهُ.
الشَّرْخ

(قوله بل تثغر منه النفس لاستیشاعه) قضية هذا التعليل إباحة ما تتحذه النساء في هذا الزمان من التراكيب الذهب وإن كثر ذهبها لأن النفس لا تغفر منه ولا يُستثنى بل هو في غاية الرقة فس وكتب أيضاً ما تتحذه المرأة من تصاوير التقين حرام تجب فيه الرزكاه قال الجرجاني في شافعه وقوله قاله الجرجاني إلى أشار إلى تصحيحة (قوله وفقيه في المنهاج إلى) قال الأذرعي الجيد حذفها والسرف مدموم شرعاً والمبالغة فيه أشد قيل ولعل ذكر المبالغة محمول على ما يتحقق به السرف (قوله لا يمنع من إباحته قليل السرف إلى) لكن قد سبق في الضبة أنه متى زاد على قدر الحاجة في الضبة الكبيرة حرمت وقد يُعرف بين البابين بأن الزيادة هناك لا فائدة لها والزيادة في الحلي تزيد في تحمل المرأة لأن زيادة ليس الحلي مما يخل المرأة ويحسنها إلى الأزواج ويرغب الخطاب فيها وذلك مطلوب شرعاً.

(لو اتَّخذَ) شخص (حوام) كثيرة (أو اتَّخذَ) امرأة (خلاف كلثرة للمعايرة في اللبس جاز) لمعمون الأخبار وعبارة الأصل ليلبس الواحد منها بعد الواحد وفيها رمز إلى متع لبسه أكثر من خاتم جملة وهو ما ذكره المحب الطبراني تفهها وعلمه بآن استعماله الفضة حرام إلا ما وردت الرحمن به ولم ترد إلا في خاتم واحد نبه على ذلك الأذرعي وغيره قالوا وهذا ينافي قوله الدارمي وبكله للرجل لبس فوق خاتمين وقول الحوارزمي يجوز للرجل لبس روج خاتم في يده وفردي في كلا يده ورجل في آخر وإن ليس روجين في كلا يده قال الصيدلاني لا يجوز إلا للنساء قال وعلى قياسه لو ثختم في غير الخنصر ففي حله وجهان قال الأذرعي قلت أصحهما التحرير للنبي الصحيح عنه ولما فيه من التشبه بالنساء.

١ هـ

والذي في شرح مسلم عدم التحرير فيه والسنة للرجل جعل خاتمه في الخنصر لأنه أبعد من الإمتنان فيما يتبعه باليد لكونه طرفاً ولأنه لا يشغل اليد عما تتوله من أشغالهما بخلاف غير الخنصر وبكله له جعله في الوسطي والسبابة للحديث وهي كراهة تشريحه.

١ هـ

وعبارة المصتف وإن احتملت عبارة الأصل فهي إلى عبارة الآخرين أقرب وقال ابن العماد إنما عبر الرافعي بما ذكر لأنه يتکلم في الحلي الذي لا تجب فيه زكاه فاما إذا اتخذوا خواتم ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعه فتجب فيها الرزكاه لوجوبها في الحلي المكره وقال الشيخ ول الدين العراقي يحتمل الله أراد بقوله ليلبس الواحد منها بعد الواحد الله يلبس واحدا فوق آخر بقرينة قوله بالخلافين.

الشَّرْخ

(قوله ولو تختم في غير الخنصر) لا لحظته من السقوط (قوله والذى في شرح مسلم عدم التحرير) أشار إلى تصحيحة

(لو نقلت الدرهم والذئب المتفوقة) بآن جعلتها في قلادتها (رُكِيْتْ) بناء على تحريرها على ما صحته الأصل لكن ردده في المجموع في باب ما يكره لبسه بآن الأصح الجواز لدخوله في اسم الحلي وعلىه ظاهر كلامه كغيره في باب الرزكاه الله لا زكاه فيها ويحتمل كراحتها فتجب زكاثها ويمكث حمل

كَلَامُ الْمُصَنَّفِ عَلَيْهِ إِنْ قَبِيلَ بِكَارَاهُنَّهَا مَعَ أَنَّهُ يُمْكِنُ حَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ وَتَجِبُ رَكَاثَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ بِالصِّنْعَةِ عَنِ النَّقْدِيَّةِ لِكَنَّهُ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الْأَصْحَابِ (لَا الْمُعَرَّةَ) أَيْ التِّي جُعِلَتْ لَهَا عُرَا وَجُعِلَتْ فِي الْفِلَادَةِ فَلَا رَكَاهَا فِيهَا كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلِّي وَالْمَاوَزِيُّ وَالرُّوَيَانِيُّ لِأَنَّهَا حُلِّيٌّ مُبَاخٌ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَلَوْ نَقَلَدْتُ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ الْمَقْوِيَّةَ رَكَيْتُ) لِأَنَّهَا لَمْ تَصِرْ مَصْرُوفَةً عَنْ جِهَةِ النَّفَدِ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى (قُولُهُ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ وَتَجِبُ رَكَاثَهَا إِلَخُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهَذَا مِمَّا لَا يُعْقِلُ فَإِنَّهُ مَتَّ ثَبَتَ كَوْنُهُ حُلِّيًّا مُبَاخًا امْتَنَعَ الْإِيجَابُ.

(وَلَوْ حَلَّ) شَخْصٌ (مُصْنَفًا) وَلَوْ بِتَحْلِيَّةٍ عَلَافِهِ الْمُنْفَصِلُ عَنْهُ (بِفِضَّةٍ أَوْ حَلْتَهُ امْرَأَةٌ بِذَهَبٍ جَازَ) إِكْرَاماً لَهُ فِيهِمَا وَلِلْخَبَرِ السَّابِقِ فِي التَّانِيَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَبْغِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْمُصْنَفِ فِي ذَلِكَ الْلَّوْحِ الْمَعَدِ لِكِتَابَةِ الْقُرْآنِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي فَتاوِيهِ مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالْذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا رَكَاهَا عَلَيْهِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَبْغِي أَنْ يُلْتَحِقَ بِالْمُصْنَفِ إِلَخُ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي فَتاوِيهِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(وَلَوْ حَلَّ الْمَسَاجِدُ وَالْكَعْبَةُ وَقَاتِدِلَهَا) بِالْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (حَرْم) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْمُصْنَفِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُنْقُلْ عَنِ السَّلَفِ فَهُوَ بِدُعَةٍ وَكُلُّ بِدُعَةٍ ضَلَالٌ إِلَّا مَا أُسْتَشِنِي بِخِلَافِ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ بِالْحَرِيرِ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَحْرِيمِ تَحْلِيَّةِ الْقَاتِدِلِيِّ عُلَمَ مِمَّا مَرَّ وَالْأَصْنُلُ إِنَّمَا ذَكَرَ تَحْرِيمَ تَعْلِيقِ قَاتِدِلِ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ أَيْضًا تَعْلِيقَ الْقَاتِدِلِيِّ الْمُحَلَّةِ بِذَلِكَ إِذَا حَصَلَ مِنْهَا شَيْءٌ بِالنَّارِ (فَيُرُكِي) ذَلِكَ (لَا إِنْ جُعَلَ وَقْفًا) عَلَى الْمَسْجِدِ لِعَدَمِ الْمَالِكِ الْمُعِينِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَحَلَّ صِحَّةٍ وَقُفَّهُ إِذَا حَلَّ اسْتِعْمَالُهُ بِأَنْ أُحْتَيَّجَ إِلَيْهِ وَإِلَّا فَوَقْفُ الْمُحَرَّمِ بَاطِلٌ وَبِذَلِكَ عُلَمَ أَنَّ وَقْفَهُ لَيْسَ عَلَى التَّحْلِيَّ كَمَا ثُوِّهُمْ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ كَالْوَقْفِ عَلَى تَرْوِيقِ الْمَسْجِدِ وَنَفْسِهِ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ وَفَضِيَّةٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةٍ وَقُفَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ دَعَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَبِهِ صَرَحَ الْأَدْرِعِيُّ نَاقِلًا لَهُ عَنِ الْعِمَرَانِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

(وَيَجُوزُ سَرُّ الْكَعْبَةِ بِالْدِيَاجِ) لِفَعْلِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ لَهُ تَعْظِيمًا لَهَا بِخِلَافِ سَرُّ غَيْرِهَا بِهِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَبَجُوزُ سَرُّ الْكَعْبَةِ بِالْدِيَاجِ) أَمَّا مَشَاهِدُ الْأَثَيَاءِ فَيَبْغِي الْجَرْمُ فِيهَا بِالْجَوَازِ كَالْكَعْبَةِ بَسِيطٌ قَالَ شَيْخُنَا لَكِنْ سُئِلَ الشَّارِحُ عَنْ سَرُّ تَوَابِيتِ الْأَوْلَيَا بِالسُّوُرِ الْحَرِيرِ الْمُرْرَكَشَةِ وَغَيْرِهَا هُلْ هُوَ جَائِزٌ لِإِظْهَارِ تَوَابِيتِهِمْ بِهِ فَيَبْرُكُ بِهِمْ أَوْ يُنْتَهِي كِتَابُ اللَّهِ عِنْهُمْ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ لِبَاسُ تَوَابِيتِ الْأَوْلَيَا الْحَرِيرِ وَإِظْهَارُهَا يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ وَلَا رَيْبٌ أَنَّ تَرْكَ إِلَبَاسِهَا إِيَّاهُ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ فَإِنَّهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَتَرَهُونَ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي دَوَاتِهِمُ الْشَّرِيفَةِ فَلَأَنَّ يُنْزَهُوْنَهُمْ عَنْ أَنْ تُعْمَلَ عَلَى قُبُورِهِمْ أَوْلَى وَمَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ قَالَ وَالْأَوْلَى بِالسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ تَرَكُهُ.

(وَمَا كِرَهَ اسْتِعْمَالُهُ كَضَبَّةِ الْإِنَاءِ الْكَبِيرَةِ لِلْحَاجَةِ أَوْ الصَّغِيرَةِ لِلرِّزْيَةِ (وَجَبَتْ رَكَاثَهُ) كَالْمَحَرَمِ.

(ولَا زَكَاةَ فِي حُلْيٍ مَوْقُوفٍ لِمُبَاحٍ) هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ لَا إِنْ جُعِلَ وَفَقًا وَهُوَ أَعْمَ مِنْ قَوْلِ الرَّوْضَةِ وَلَوْ وَقَفَ حُلْيًا عَلَى قَوْمٍ يَلْبِسُونَهُ أَوْ يَتَّقِعُونَ بِأَجْرِتِهِ الْمُبَاحَةِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ قَطْعًا وَكَذَا عَبَرَ بِهَذَا فِي الْمُجْمُوعِ فَقَالَ وَلَوْ وَقَفَ حُلْيًا عَلَى قَوْمٍ يَلْبِسُونَهُ لِبُسًا مُبَاحًا أَوْ يَتَّقِعُونَ بِأَجْرِتِهِ الْمُبَاحَةِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ قَطْعًا لِعَدَمِ الْمَالِكِ الْحَقِيقِيِّ الْمُعَيْنِ (تَتَمَّةً) كُلُّ حُلْيٍ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حُكْمُ صَاعِتِهِ حُكْمُ صَاعِتِهِ الْإِنْتَاءِ فَلَا يَصْنُمُهُ كَاسِرُهُ عَلَى الْأَصْحَاحِ بِخَلَافِ مَا يَحِلُّ لِبَعْضِ النَّاسِ لَا يُكْسِرُ لِإِمْكَانِ الْإِنْتَقَاعِ بِهِ وَلَوْ كَسَرَهُ أَحَدٌ ضَمَنَهُ ذَكَرُهُ الْأَصْلُ لِكَثْرَةِ لَمْ يُصَحِّحْ عَدَمَ الضَّمَانِ فِي الْأَوَّلِ بَلْ أَطْلَقَ فِيهِ وَجْهِيْنِ وَكَانَ الْمُصَنَّفُ تَرَكَ ذَلِكَ اكْتِفَاءً بِمَا فَدَمَهُ فِي الْأَوَانِيِّ.

(بَابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ) الْأَصْلُ فِيهَا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ بِإِسْنَادِيْنِ صَحِيحَيْنِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ عَنْ أَبِي دَرَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْأَبْرَاجِ صَدَقَتْهَا وَفِي الْبَرِّ صَدَقَتْهَا وَفِي الْبَرِّ صَدَقَتْهُ {وَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودَ {عَنْ سَمْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ تُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنْ الْدِيْنِ نُعَدُّهُ لِلْبَيْعِ} وَرَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ حَمَاسًا كَانَ يَبِيْعُ الْأَدْمَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ قَوْمَهُ وَأَدَّ زَكَاتَهُ قَالَ فَعَلْتُ وَأَمَّا خَبَرُ {لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَهُ} فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا لَيْسَ لِلْتِجَارَةِ وَالْبَرِّ بِقَتْحِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ يُقَالُ لِأَمْتَعَةِ الْبَرَّ وَالسَّلَاحِ وَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ عَيْنٌ فَصَدَقَتْهُ زَكَاةُ التِّجَارَةِ.

الشَّرْحُ

(بَابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ) (قَوْلُهُ الْأَصْلُ فِيهَا إِلَّهُ) قَوْلُهُ تَعَالَى {بِاَيْهَا الَّذِينَ آتَيْنَا اُنْفُوْنَا مِنْ طَيَّبَاتِ مَا كَسَبْنَا} قَالَ مُجَاهِدٌ تَرَأَّسَ فِي التِّجَارَةِ (قَوْلُهُ وَفِي الْبَرِّ صَدَقَهُ) مَعْلُومٌ أَنَّ الْبَرِّ لَا تَحِبُّ فِيهِ زَكَاةُ الْعَيْنِ فَتَبَثَّ أَنَّ فِيهِ زَكَاةَ التِّجَارَةِ وَلَا أَنَّهُ مَالٌ مُرْصَدٌ لِلْنَّمَاءِ فَأَشْبَهُ الْمَاشِيَةَ (قَوْلُهُ إِنْ حِمَاسًا) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَحْفِيفِ الْمِيمِ وَآخِرُهُ سِينٌ مُهْمَلَةً.

(وَمَتَى مَلَكَ عَرْضًا بِمُعَاوِضَةٍ بِقَصْدِ التِّجَارَةِ) وَهِيَ تَقْلِيْبُ الْمَالِ بِالْمُعَاوِضَةِ لِعَرْضِ الرِّبَحِ (تَهِيَّأْ لِلزَّكَاةِ) أَيْ لِوُجُوبِهَا بَعْدَ مُضِيِّ حَوْلِهَا الْمُنْعَدِدِ مِنْ حِينَئِذٍ (سَوَاءً اشْتَرَاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ عَرْضِ قِنْيَةِ) بِكَسْرِ الْفَافِ وَضَمِّهَا (أَوْ دَيْنِ) حَالٌ أَوْ مُؤْجَلٌ (وَلَا يَحْتَاجُ تَجْدِيدَ الْفَصْدِ) أَيْ قَصْدِ التِّجَارَةِ (لِلنَّصَرُفِ) أَيْ فِي كُلِّ تَصْرُفٍ (مَا لَمْ يَنْبُوْ) بِمَالِهَا (الْقِنْيَةِ) فَإِنْ نَوَاهَا بِهِ انْقَطَعَ الْحَوْلُ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ قَصْدِ مُقاَرِنِ لِلنَّصَرُفِ وَقَضِيَّةُ انْقَطَاعِ الْحَوْلِ بِذَلِكَ سَوَاءً أَنَّوْيَ بِهِ اسْتِعْمَالًا جَائِزًا أَمْ مُحَرَّمًا كُلُّبِهِ الدِّيَابَاجَ وَقَطْعُهُ الْطَّرِيقَ بِالسَّيْفِ وَقَدْ حَكَ فِيهِ الْمُتَوَلِّي وَجْهِيْنِ وَأَنَّ أَصْلَهُمَا أَنَّ مَنْ عَرَمَ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَأَصَرَّ هُلْ يَأْتِمُ أَوْ لَا قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَقَضِيَّةُ أَنَّ يَكُونَ الرَّاجِحُ دَلِيلًا وَالْأَقْرَبُ إِلَى النَّصَرِ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ بَلْ قَضِيَّةُ أَنَّ يَكُونَ الرَّاجِحُ إِلَيْنَا فَتَأْمَلْ عَلَى أَنَّ مَسَأْلَتَنَا غَيْرُ مُقَيَّدةٍ بِالْإِصْرَارِ وَتَلْكَ مُقَيَّدةٌ بِهِ فَلَا اتَّحَادَ بَيْنَهُمَا قَالَ الْمَاوُرْدِيُّ وَلَوْ نَوَى الْقِنْيَةِ بِعَيْنِهِ عَرْضِ التِّجَارَةِ وَلَمْ يُعِينَهُ فَقِيَ تَأْثِيرِهِ وَجْهَهَا فَلَتُ أَفْرُهُمَا الْمُنْعَ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَلَا يَحْتَاجُ تَجْدِيدُ الْفَصْدِ لِلنَّصَرُفِ مَا لَمْ يَنْبُوْ الْقِنْيَةِ) قَدْ يُرَدُّ عَلَى الْكِتَابِ مَا لَوْ مَاتَ الْمُوَرِّثُ عَنْ مَالِ تِجَارَةٍ فَإِنَّ حَوْلَهُ يَنْقَطِعُ وَلَا يَنْعَدُ حَوْلَهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ فِيهِ بِنَيَّةِ التِّجَارَةِ ذَكَرُهُ الرَّافِعِيُّ فَبِلَّ شَرْطَ السَّوْمِ عَوْنَبَعَهُ النَّوْوَيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ ثُمَّ وَكَتَبَ أَيْضًا أَفْتَى الْبُلْقَيْنِيُّ بِأَنَّ حُكْمَ التِّجَارَةِ يَسْتَمِرُ عَلَى مَالِهَا

المُؤرُوث ولَا ينقطع حَوْلُه مَا لَمْ يَنْوِ الْوَارِثُ فِيْتَهُ.

١٥

وَالْمُفْتَلُ خِلَافُهُ (قَوْلُهُ فَإِنْ نَوَاهَا اتْقَطَعَ الْحَوْلُ) بِخَلَافِ عَرْضِ الْقِيَةِ لَا يَصِيرُ لِلنِّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ نِيَّتِهَا كَمَا مَرَ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْقِيَةَ هُوَ الْحَبْسُ لِلِّاِنْتِقَاعِ وَقَدْ وُجِدَتْ بِالْيَةِ الْمُذْكُورَةِ مَعَ الْإِمْسَاكِ فَرَبَّنَا عَلَيْهَا أَثْرَهَا وَالنِّجَارَةُ هُوَ التَّقْلِبُ فِي السَّلْلِ بِقَصْدِ الْأَرْتَاحِ وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ وَآيُّضًا فَلَأَنَّ الِّإِقْتَاءَ هُوَ الْأَصْلُ فَأَكْتَفَيْنَا فِيهِ بِالْيَةِ بِخَلَافِ النِّجَارَةِ وَلَأَنَّ مَا لَا يَبْتَثُ لَهُ حُكْمُ الْحَوْلِ بِدُخُولِهِ فِي مُلْكِهِ لَا يَبْتَثُ بِمُجَرَّدِ الْيَةِ كَمَا لَوْ نَوَى بِالْمُعْلُوفَةِ السَّوْمَ (قَوْلُهُ وَقَضَيْنَا اتْقَطَعَ الْحَوْلُ إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(قَوْلُهُ وَتِلْكَ مُقَيَّدَةِ بِهِ) تِلْكَ غَيْرُ مُقَيَّدَةِ بِهِ أَيُّضًا (قَوْلُهُ قُلْتُ أَفْرِبُهُمَا الْمَنْعُ) وَقَالَ النَّاشرِيُّ إِنَّ الْقِيَاسُ وَكَتَبَ أَيُّضًا الْأَقْرَبُ التَّأْنِيرُ وَيَرْجُعُ فِي تَعْبِينِ ذَلِكَ الْبَعْضِ إِلَيْهِ.

(فَلَوْ لَبِسَ ثُوبَ تِجَارَةٍ بِلَا نِيَّةَ قِيَةٍ فَهُوَ تِجَارَةٌ) أَيْ مَالُهَا فَإِنْ نَوَاهَا بِهِ فَلَيْسَ مَالَ تِجَارَةٍ (فَلَوْ وَرَثَهُ أَيْ الْعَرْضَ (أَوْ اصْنَاطَادُهُ أَوْ اتَّهَبَهُ نَاوِيَا التِّجَارَةَ) لَمْ يَصِرْ مَالَ تِجَارَةٍ لَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْدُ مِنْ أَسْبَابِهَا لِلِّاِنْتِقَاعِ الْمُعَاوَضَةَ (أَوْ اشْتِرَاهُ) مَثَلًا (لِلْقِيَةِ ثُمَّ نَوَى) بِهِ (النِّجَارَةَ لَمْ يَصِرْ لِلنِّجَارَةِ) كَنِيَّةُ السَّوْمِ وَيُفَارِقُ نِيَّةَ الْقِيَةِ بِمَالِ النِّجَارَةِ بِإِنَّ الْقِيَةَ هِيَ الْإِمْسَاكُ لِلِّاِنْتِقَاعِ وَقَدْ افْتَرَثَتْ نِيَّتِهَا بِهِ فَاثَرَتْ وَبِإِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعُرُوضِ الْقِيَةُ وَالنِّجَارَةُ عَارِضَةٌ فَيَعُودُ حُكْمُ الْأَصْلِ بِمُجَرَّدِ الْيَةِ كَمَا فِي الْإِقْامَةِ وَالسَّفَرِ (وَمِنْ الْمَمْلُوكِ بِالْمُعَاوَضَةِ مَا اتَّهَبُهُ بِتَوَابِ أَوْ صَالِحٌ عَلَيْهِ وَلَوْ عَنْ دِمٍ وَكَذَا لَوْ) الْأُولَى مَا (أَجَرَ) بِهِ (نَفْسُهُ أَوْ مَالُهُ أَوْ مَا اسْتَاجَرَهُ) بَلْ أَوْ مَنْعَةُ مَا اسْتَاجَرَهُ (أَوْ) مَا (تَرَوَجَتْ) بِهِ حُرَّةً أَوْ أَمَّةً (أَوْ) مَا (خَالَعَ) بِهِ حُرًّا أَوْ عَبْدًَ (وَقَصَدَ) فِي الْجَمِيعِ (النِّجَارَةِ بِالْعِوَضِ) مَنْ مَلْكُهُ بِذَلِكَ (صَارَ لِلنِّجَارَةِ) لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ تَبْثُثُ فِيهَا الشُّفْعَةَ فَأشْبَهَتِ الشَّرَاءَ أَمَّا لَوْ افْتَرَضَ مَا لَا نَاوِيَا بِهِ النِّجَارَةَ فَلَا يَصِرُ مَالَ تِجَارَةٍ لَأَنَّهُ لَا يُفَصِّدُ لَهَا وَإِنَّمَا هُوَ إِرْفَاقٌ قَالَهُ الْقَاضِي تَفَهَّمَا وَجَرَمَ بِهِ الرُّوَيَانِيُّ.

الشَّرُّ

(قَوْلُهُ كَمَا فِي الْإِقْامَةِ وَالسَّفَرِ) أَيْ أَنَّ الْمُسَافِرَ يَصِيرُ مُقِيمًا بِمُجَرَّدِ الْيَةِ وَالْمُقِيمُ لَا يَصِيرُ مُسَافِرًا إِلَّا بِالْغَفْلِ (قَوْلُهُ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ هُنَا) لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي صَلَةِ الْمُسَافِرِ أَنَّ مَحْلَ تَأْثِيرِ الْيَةِ مَا إِذَا نَوَى وَهُوَ مَاكِثٌ فَلَوْ نَوَى وَهُوَ سَائِرٌ لَمْ يُؤْتِرْ (قَوْلُهُ وَلَوْ عَنْ دِمِ) أَيْ أَوْ قَرْضٌ قَالَ شَيْخُنَا أَيْ صَالِحٌ عَنْهُ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَّاْتِي عَنِ الرُّوَيَانِيِّ (قَوْلُهُ وَجَرَمَ بِهِ الرُّوَيَانِيُّ وَالْمُؤْلَوِيُّ وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ) وَأَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(وَلَيْسَتِ الْإِقْالَةُ وَالرَّدُّ بِالْعِيْبِ مُعَاوَضَةً) بَلْ فَسْخٌ لَهَا (فَمَنْ اشْتَرَى بِعَرْضٍ لِلْقِيَةِ عَرْضًا لِلنِّجَارَةِ) أَوْ لِلْقِيَةِ كَمَا فَهِمَ بِالْأُولَى وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ (أَوْ عَكْسَ) بِإِنَّ اشْتَرَى بِعَرْضٍ لِلنِّجَارَةِ عَرْضًا لِلْقِيَةِ (ثُمَّ رَدَ) عَلَيْهِ (بِعِيْبٍ أَوْ إِقْالَةٍ لَمْ يَصِرْ تِجَارَةً) أَيْ مَالُهَا (وَإِنْ نَوَى) بِهِ النِّجَارَةَ لِلِّاِنْتِقَاعِ الْمُعَاوَضَةِ فَلَا يَعُودُ مَا كَانَ لِلنِّجَارَةِ مَالَ تِجَارَةٍ (بِخَلَافِ) الرَّدِّ بِعِيْبٍ أَوْ إِقْالَةٍ مِنْ شَرَاءِ (عَرْضِ النِّجَارَةِ بِعَرْضِ النِّجَارَةِ) فَإِنَّهُ يَبْقَى حُكْمُ النِّجَارَةِ كَمَا لَوْ بَاعَ عَرْضَ النِّجَارَةِ وَاشْتَرَى بِمَنْهِ عَرْضًا آخَرَ (وَلَوْ اشْتَرَى لَهَا) أَيْ لِلنِّجَارَةِ (صِبْغًا لِيَصْبِغُ بِهِ لِلنَّاسِ) أَوْ دِبَاغًا لِيَدْبَغُ بِهِ لَهُمْ (صَارَ تِجَارَةً) أَيْ مَالُهَا فَتَلَزُمُهُ رَكَاتُهُ بَعْدَ مُضِيِّ حَوْلِهِ (بِخَلَافِ الصَّابِيونَ) أَوْ الْمُلْحُ الَّذِي اشْتَرَاهُ لَهَا لِيَغْسِلَ بِهِ لِلنَّاسِ أَوْ لِيَعْجِنَ بِهِ لَهُمْ لَا يَصِيرُ مَالَ تِجَارَةٍ فَلَا رَكَاتَهُ فِيهِ

وَلَوْ بَقِيَ عِنْدَهُ حَوْلًا (إِنَّمَا يُسْتَهْلِكُ فَلَا يَقْعُ مُسْلِمًا) لَهُمْ وَقُولُهُ وَلَوْ اشْتَرَى لَهَا إِلْحُمْ مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُتَوَلِّي وَكَلَامُهُ فِي تَتَمَتِّهِ يُوَهِمُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ الرِّزْكَةُ فِي الصِّبْغِ وَتَحْوِهِ إِذَا بَقِيَ بِعِينِهِ عِنْدَهُ عَامًا وَلَيْسَ مُرَادًا.

(فَصَلْ وَإِنْ اشْتَرَى عُرُوضَ تِجَارَةٍ يَنْقُدُ مُعِينَ) نِصَابٌ أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بَاقِيهٌ كَأَنْ اشْتَرَاهَا بِعِشْرِينَ دِينَارًا أَوْ بِعِشْرِينَ وَفِي مِلْكِهِ عَشَرَةً أُخْرَى (بَنِي حَوْلَهَا عَلَى حَوْلِهِ كَمَا يَبْنِي حَوْلَ الدِّينِ عَلَى حَوْلِ الْعَيْنِ) وَبِالْعُكْسِ مِنَ النَّقْدِ كَأَنْ مَلَكَ عِشْرِينَ دِينَارًا وَأَفْرَضَهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَرْضًا عَلَى غَيْرِهِ فَاسْتَوْفَاهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ وَذَلِكَ لِإِنْتَهَى وَاجْبِهِمَا قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا وَإِنْ صَارَ الْمُتَعَلِّقُ مُبْهَمًا بَعْدَ تَعْيِنِهِ أَوْ بِالْعُكْسِ بِخَالِفٍ مَا لَوْ بَادَلَ النَّقْدَ بِمِثْلِهِ حَيْثُ يَنْقُطُ حَوْلُهُ لِأَنَّ رَكَاتَهُ فِي عَيْنِهِ وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعَيْنِينَ حُكْمُ نَفْسِهَا قَالَ الرَّافِعِي (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ (فَمَنْ يَوْمَ الشَّرَاءِ) يُبَدِّأ حَوْلَهَا (إِنْ اشْتَرَى بِعْرَضٍ قِبْيَةً وَلَوْ سَائِمَةً) لِأَنَّ مَا مَلَكَهُ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ مَالَ رِزْكَةٍ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى بِغَيْرِ سَائِمَةٍ وَإِلَّا فَلِخَلْتِلَافِ الرِّزْكَاتِيْنَ قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا (أَوْ بِنَقْدٍ فِي الدَّمَمَةِ) وَلَوْ نِصَابًا وَإِنْ نَقْدَهُ فِي التَّمْنِ إِذْ لَمْ يَتَعَيَّنْ صِرْفُهُ فِيهِ (أَوْ) بِنَقْدِ مُعِينٍ (دُونَ نِصَابٍ) بِقَبْدِ رَازِدَهُ هُنَا بِقُولِهِ (لَا يَمْلِكُ بَاقِيهٌ) لِأَنَّهُ لَا حَوْلَ لَهُ حَتَّى يَبْنِي عَلَيْهِ بِخَالِفٍ مَا إِذَا كَانَ مَالِكًا لِبِاقِيهٌ فَإِنْ حَوْلَهُ يَبْنِي عَلَى حَوْلِ النَّقْدِ كَمَا مَرَّ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ وَذَلِكَ لِإِنْتَهَى وَاجْبِهِمَا قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا) وَلِأَنَّ النَّقْدَيْنِ إِنَّمَا حُصَّنَا بِإِيجَابِ الرِّزْكَةِ دُونَ بَاقِي الْجَواهِرِ لِإِرْصَادِهِمَا لِلنَّمَاءِ وَالنَّمَاءِ يَحْصُلُ بِاللَّجَارَةِ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي الْوُجُوبِ سَبَبًا فِي الْإِسْقاطِ وَكَتَبَ أَيْضًا لِأَنَّ رِزْكَةَ النَّجَارَةِ فِي الْقِيمَةِ وَهِيَ التَّمْنُ نَفْسُهُ (قُولُهُ وَإِلَّا فَمَنْ يَوْمَ الشَّرَاءِ) أَيْ وَقْتِهِ (قُولُهُ إِنْ اشْتَرَى بِعْرَضٍ قِبْيَةً) كَحْلِيٌّ مُبَاحٍ.

(فَإِنْ بَلَغَ مَالَ النَّجَارَةِ فِي أَخِرِ الْحَوْلِ) بِأَنْ قَوْمَهُ فِيهِ فَبَلَغَتْ قِيمَتُهُ (نِصَابًا رِزْكَةٌ وَلَوْ) اشْتَرَاهُ بِدُونِ النِّصَابِ أَوْ (بَاعَهُ) بَعْدَ النَّقْوِيمِ الْمَذْكُورِ (مَغْبُونًا بِدُونِهِ) أَيْ بِدُونِ النِّصَابِ لِأَنَّ أَخِرَ الْحَوْلِ وَقْتُ الْوُجُوبِ فَيَنْقُطُ الْنَّظَرُ عَمَّا سِوَاهُ لِاضْطِرَابِ الْقِيمِ (فَإِنْ نَفَقَ) عَنِ النِّصَابِ بِنَقْوِيمِهِ أَخِرَ الْحَوْلِ (وَقَدْ وُهِبَ لَهُ مِنْ) جِنْسِ (نَقْدِهِ مَا يُبَتِّمُ بِهِ نِصَابًا رِزْكَى الْجَمِيعِ لِحَوْلِ الْمَوْهُوبِ مِنْ يَوْمٍ وُهِبَ) لَهُ لَا مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ لِانْقِطَاعِ حَوْلِ مَالِ تِجَارَتِهِ بِالْعَقْصِ (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُوَهِبْ لَهُ شَيْءٌ أَوْ وُهِبَ لَهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ نَقْدِهِ مَا يُبَتِّمُ بِهِ نِصَابًا أَوْ مِنْ جِنْسِهِ مَا لَا يُبَتِّمُ بِهِ نِصَابًا (الْعَقْدُ الْحَوْلُ مِنْ حِينَئِذِ) أَيْ مِنْ حِينَ نَقْصِهِ أَخِرَ الْحَوْلِ عَنِ النِّصَابِ فَيَنْقُطُ حَوْلُهُ الْأَوَّلُ وَقَبِيلَ لَا يَنْقُطُ بَلْ مَتَى بَلَغَتْ قِيمَتُهُ نِصَابًا وَجَبَتِ الرِّزْكَةُ ثُمَّ يَبْنِدِي حَوْلًا ثَانِيَا وَفِي مَعْنَى الْهَبَةِ مَا سِوَاهَا مِمَّا يُفِيدُ الْمِلْكَ (وَلَوْ بَاعَهُ بِدُونِ النِّصَابِ) فَإِنْ كَانَ (مِنْ نَقْدِ النَّقْوِيمِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ اِنْقِطَاعُ لِتَحْقِيقِ النُّفَصَانِ عَنِ النِّصَابِ بِالْتَّنْضِيْضِ (أَوْ مِنْ عَرْضٍ أَوْ) مِنْ (نَقْدٍ أَخِرَ بَنَى) حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ مَالِ النَّجَارَةِ (كَمَا إِذَا بَاعَهُ بِنِصَابٍ) فَإِنَّهُ يَبْنِي حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِهِ وَإِنَّمَا الْحِقَقَ نَقْدُ غَيْرِ النَّقْوِيمِ بِالْعَرْضِ لِأَنَّهُ لَا يَقْعُ بِهِ النَّقْوِيمُ كَمَا سَيَّاْتِي وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعَدِّمَ قُولُهُ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ عَلَى قُولِهِ مِنْ نَقْدِ النَّقْوِيمِ وَالْتَّصْرِيْحِ بِمَسَأَلَةِ الْمَغْبُونِ وَبِمَسَأَلَةِ الْهَبَةِ وَبِتَرْجِيحِ اِنْقِطَاعِ الْحَوْلِ فِيمَا إِذَا بَاعَ بِدُونِ النِّصَابِ مِنْ زِيَادَتِهِ.

الشَّرْحُ

(قوله ولو باعه مَغْبُونا) لو قُوِّمت السُّلْعَةُ آخر الْحَوْلِ بِمَا تَنَبَّأَ فَوْجَدَ زَيْوَنًا اشْتَرَاهَا بِثَلَاثَةِ مِائَةٍ الرَّائِدَةِ وَجْهَانِ فِي النَّهَايَةِ وَالْبَسِطِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا رِيحٌ كَارِتِفَاعُ الْأَسْوَاقِ فِي آخر الْحَوْلِ وَالثَّانِي ثُضُّمُ إِلَى مَالِهِ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَلَوْ كَانَ مَالُ التِّجَارَةِ آخر الْحَوْلِ مَعْصُوبًا أَوْ دِينًا مُوجَلاً وَكَانَ السُّعْرُ عَالِيًّا ثُمَّ عِنْدَ الْحَوْلِ الْمُفْتَضِي لِلْأَخْذِ أَوْ الْفَبْضِ فِي الْعَصْبِ نَقْصَ السُّعْرِ أَوْ بِالْعُكْسِ فَالْعِبْرَةُ بِأَقْلَى القيمتَيْنِ وَهُوَ الَّذِي دَخَلَ فِي يَدِ الْمَالِكِ كَذَا أَفْقَى بِهِ شِيخُنَا الْإِمَامُ سِرَاجُ الدِّينِ وَنَقْلَتْهُ مِنْ حَطَّهُ وَقُولُهُ وَالثَّانِي ثُضُّمُ إِلَى مَالِهِ إِلَّخُ وَقُولُهُ فَالْعِبْرَةُ بِأَقْلَى القيمتَيْنِ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِمَا (قوله لأن آخر الْحَوْلِ وقت الْوُجُوبِ إِلَّخُ) وَقِيَاسًا عَلَى الرِّيَادَةِ عَلَى النِّصَابِ فَإِنَّا لَمَّا لَمْ نَشْتَرِطْ وُجُودَهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لِوُجُوبِ زَكَاتِهَا لَمْ نَشْتَرِطْ فِي وُجُودَهَا فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ أَيْضًا.

(فصلٌ يَنْجُحُ مَالِ (الشَّجَارَةِ إِنْ ظَهَرَ) فِي الْحَوْلِ أَوْ مَعَهُ (مِنْ غَيْرِ نَصْوُضٍ) لَهُ (بِنَقْدِ التَّقْوِيمِ) كَأَنْ اسْتَرَى عَرْضًا بِمَا تَئْتِي دُرْهَمٍ فَصَارَتْ قِيمَتُهُ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ثَلَاثَةٌ (زَكَى لِحَوْلِ الْأَصْلِ) كَالنِّتَاجِ مَعَ أُمِّهِ بْلَ أَوْلَى لِأَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى حَوْلٍ كُلُّ زِيَادَةٍ مَعَ اضْطِرَابِ الْأَسْوَاقِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ ارْتِفَاعًا وَانْخِفَاضًا فِي غَايَةِ الْعُسْرِ (وَإِنْ نَضَّ بِهِ) أَيْ بِنَقْدِ التَّقْوِيمِ (فِي حَوْلِ الظُّهُورِ) لِلرِّجُحِ (اِنْفَرَدَ) الرِّجُحُ عَنِ الْأَصْلِ (بِحَوْلِ وَإِنْ اسْتَرَى بِهِ عَرْضًا) كَمَا يَأْتِي مِثَالُهُ فِي الْفَرْعَانِ الْأَتِيِ لِخَبَرِ {لَا رَكَأَةٌ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ} وَلِأَنَّهُ مُتَمِّيَرٌ مُحَقِّقٌ فَأَفَرَدَ بِالْحُكْمِ بِخَلَافِ النِّتَاجِ مَعَ الْأُمِّ لَا يُفْرُدُ لِأَنَّهُ جُزُءٌ مِنْهَا فَالْحِلْقَ بِهَا بِخَلَافِ الرِّجُحِ أَمَّا إِذَا نَضَّ بِهِ بَعْدَ حَوْلِ ظُهُورِ الرِّجُحِ أَوْ مَعَهُ فَيُرَكِّيْهُ بِحَوْلِ أَصْلِهِ لِحَوْلِ الْأَوْلِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَ آنِفًا وَيَسْتَأْنِفُ لَهُ حَوْلًا مِنْ نَصْوُضِهِ.

الشّرْحُ

(قوله وإن نضَّ به في حُولِ الظُّهُورِ إلَّا) لا فرقَ بَيْنَ أَنْ يَصِيرَ تَابِعًا بِالْبَيْعِ أَوْ إِنْتَلْفُ الْأَجْنَبِيِّ فَلَدَّاكَ أَطْلَقَ الْمُصَنَّفُ وَلَوْ أَتَلَفَهُ مُتْلِفٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَكِنْ تَأْخِرَ دَفْعُ القيمةِ أَوْ بَاعَهُ بِزِيادةِ أَجَلٍ فَقِيَاسُ تَعْلِيلِهِمْ بِالْتَّمِيزِ وَالتَّحْقِيقِ وَاسْتِدَالَلُّهُمْ بِالْحَدِيثِ أَنَّ الرِّبَحَ لَا يُضْمَمُ أَيْضًا مَعَ حُرُوجِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ لِأَنَّ اسْمَ النَّصُوصِ لَا يَصُدُّقُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ح

(فرعٌ) لَوْ (اشتَرَى عَرْضًا) لِلنَّجَارَةِ (عِشْرِينَ دِيَنَارًا ثُمَّ بَاعَهُ لِسِتَّةَ أَشْهُرٍ بِأَرْبَعِينَ) دِيَنَارًا (واشتَرَى بِهَا عَرْضًا) آخَرَ (وَبَلَغَ آخَرَ الْحَوْلِ) بِالنَّفْوِيمِ أَوْ بِالنَّتَّصِيفِ (مِائَةً رَّكْيَ حَمْسِينَ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ عِشْرُونَ وَنَصِيبِهَا مِنْ الرِّبْحِ ثَلَاثُونَ يُرْكَي) أَيْ الرِّبْحُ الَّذِي هُوَ ثَلَاثُونَ (مَعَ أَصْلِهِ) الَّذِي هُوَ عِشْرُونَ (لِأَنَّهُ حَصَلَ فِي آخَرِ الْحَوْلِ مِنْ غَيْرِ نَصْوُضِ) لَهُ قَبْلُهُ (ثُمَّ إِنْ كَانَ قَدْ بَاعَ الْعَرْضَ قَبْلَ حَوْلِ الْعِشْرِينَ الرِّبْحَ) كَأَنْ بَاعَهُ آخَرَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ (رَكَاهَا لِحَوْلِهَا) أَيْ لِسِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ مُضِيِّ الْأَوَّلِ (وَرَكَيَ رِبْحَهَا) وَهُوَ ثَلَاثُونَ (الْحَوْلِهِ) أَيْ لِسِتَّةَ أَشْهُرٍ أُخْرَى فَإِنْ كَانَتْ الْحَمْسُونُ الَّتِي رَكَى عَنْهَا أَوْلًا بِاقِيَّةً رَكَاهَا أَيْضًا لِحَوْلِ التَّلَاثِينَ (وَالْآ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ الْعَرْضَ قَبْلَ حَوْلِ الْعِشْرِينَ الرِّبْحَ (رَكَاهُ) أَيْ رِبْحَهَا وَهُوَ الثَّلَاثُونَ (مَعَهَا) لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ قَبْلَ فَرَاغِ حَوْلِهَا (وَإِذَا اشْتَرَى) عَرْضًا (بِعِشْرَةِ) مِنْ الدَّنَانِيرِ (وَبَاعَ فِي أَنْتَاءِ الْحَوْلِ بِعِشْرِينَ) مِنْهَا (وَلَمْ يَشْتَرِ بِهَا عَرْضًا رَكَيْ كُلَّا) مِنْ الْعِشْرَتَيْنِ (الْحَوْلِهِ) بِحُكْمِ الْخُلْطَةِ وَقَدْ يَسْتَشْكُلُ زَكَاةُ الْعِشْرَةِ الرِّبْحُ بِأَنَّ النَّصَابَ نَصَصَ بِالإخْرَاجِ عَنِ الْعِشَرَةِ الْأُخْرَى وَيُجَابُ بِمَا أَجْبَتْ بِهِ عَنْ كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ فِي بَابِ الْخُلْطَةِ فِي فَرعٌ مَلَكٌ أَرْبَعِينَ شَاهَةً.

(فَصَلْ لَوْ كَانَ مَالُ التِّجَارَةِ حَيَوْنَا أَوْ شَجَرًا غَيْرَ رَكَوِيًّا) كَخَيْلٍ وَإِمَاءٍ وَمَعْلُوفَةٍ مِنْ نَعْمٍ وَشَجَرٍ مِسْمِشٍ أَوْ ثَقَاحٍ (فَلِتَّاجِ وَالثَّمَرَةِ حُكْمُ الْأَصْلِ وَلَا يُفَرِّدُ أَنْ يَحُولَ) كَنِتَّاجِ السَّائِمَةِ وَسَائِرِ الرَّوَائِدِ وَمِثْلُهَا الصُّوفُ وَالْوَبَرُ وَالرَّيْشُ وَالشَّعْرُ وَالْوَرَقُ وَالْأَغْصَانُ وَنَحْوُهَا أَمَّا الرَّكَوِيُّ فَسَيَّاتِي حُكْمُهُ .

(فَصَلْ الْوَاجِبُ) فِي رَكَأَةِ التِّجَارَةِ (رُبْعُ عَشْرُ قِيمَةِ الْعَرْضِ لَا) رُبْعُ عَشْرُ (الْعَرْضِ) أَمَّا أَنَّهُ رُبْعُ العَشْرِ فَكَمَا فِي النَّقْدِيْنِ لِأَنَّهُ يُقَوِّمُ بِهِمَا وَأَمَّا أَنَّهُ مِنْ القيمةِ فَلِأَنَّهَا مُتَعَلَّةٌ كَمَا ذَلِكَ عَلَيْهِ خَبْرُ حَمَاسِ السَّابِقِ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ مِنْ الْعَرْضِ (فَإِنْ أَخْرَ) الإِخْرَاجَ (بَعْدَ التَّمَكُّنِ) مِنْهُ (وَنَقَصَتْ القيمةُ ضَمِّنَ) مَا نَقَصَ لِنَقْصِيرِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ (وَإِنْ زَادَتْ) وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ أَوْ بَعْدَ الْإِتَّالِفِ (فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ) أَيْ لِلْحَوْلِ السَّابِقِ فَلَوْ ابْتَاعَ مِائَتَيْ قَفِيزٍ حِنْطَةً بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ أَوْ بِمِائَةِ وَسَاوِتْ آخِرَ الْحَوْلِ مِائَتَيْنِ لِزِمَمَهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ فَلَوْ أَخَرَ فَنَقَصَتْ قِيمَتُهَا فَعَادَتْ إِلَى مِائَةٍ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ لِزِمَمَهُ دِرْهَمَانِ وَنَصْفٌ أَوْ بَعْدُهُ أَوْ زَادَتْ قَبْلَهُ فَصَارَتْ أَرْبِعِمَائِيَّةٌ أَوْ أَلْتَفَهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ وَقِيمَتُهَا مِائَتَانِ فَصَارَتْ أَرْبِعِمَائِيَّةٌ لِزِمَمَهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ لِأَنَّهَا القيمةُ وَقَدْ التَّمَكُّنِ أَوْ الْإِتَّالِفِ وَقُولُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ فِي الْحَالِ إِيْضَاخُ .

الشَّرْحُ

(قُولُهُ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ) كَأَنَّ كَانَ مَالُ التِّجَارَةِ مَعْصُوبًا أَوْ دَيْنًا مُؤَجَّلًا .

(فَرْعُ) فِيمَا يُقَوِّمُ بِهِ مَالُ التِّجَارَةِ آخِرَ الْحَوْلِ لَوْ (اَشْتَرَى الْعَرْضَ بِنِصَابٍ مِنْ نَقْدٍ أَوْ بِعَضِيهِ) وَلَوْ فِي ذَمَّتِهِ (قَوْمٌ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ بَاقِيَهُ) فِي الثَّانِيَةِ أَوْ أَبْطَلَهُ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْعَالِبُ لِأَنَّهُ أَصْلُ مَا بِيَدِهِ وَأَفْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نِصَابًا لَمْ تَحِبِّ الرَّكَأَةِ وَإِنْ بَلَغَ بِغَيْرِهِ (فَإِنْ اشْتَرَى عَرْضًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا وَبِأَعْدَهُ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ) وَقَصَدُ التِّجَارَةِ مُسْتَمِرٌ (وَحَالُ الْحَوْلِ) وَالْمِائَتَانِ بِيَدِهِ (وَقِيمَةُ الْمِائَتَيْنِ دُونَ الْعِشْرِينَ) دِينَارًا (لَمْ تَحِبْ رَكَأَتِهَا) لِأَنَّ الْمِائَتَيْنِ لَمْ تَبْلُغْ مَا قُوِّمَتَا بِهِ نِصَابًا (وَإِنْ مَلَكَهُ بِنِصَابَيْنِ مِنْ النَّقْدِيْنِ) كَأَنْ اشْتَرَاهُ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ وَعِشْرِينَ دِينَارًا (قَوْمٌ أَحَدُهُمَا بِالْأَخْرِ) لِمَعْرِفَةِ النَّقْسِيْطِ (يَوْمُ الْمُلْكِ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْمِائَتَيْنِ عِشْرِينَ) دِينَارًا (قَوْمٌ آخِرُ الْحَوْلِ) (بِهِمَا نِصْفِيْنِ) لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ نِصْفَ الْعَرْضِ مُشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ وَنِصْفُهُ بِالدَّنَانِيْرِ (أَوْ) كَانَتْ قِيمَتُهَا (عَشْرَةً) مِنْ الدَّنَانِيْرِ (قَوْمٌ) آخِرُ الْحَوْلِ (ثُلُثَةُ بِالدَّرَاهِمِ وَثُلُثَةُ بِالدَّنَانِيْرِ) لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ ثُلُثَةُ مُشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ وَثُلُثَةُ بِالدَّنَانِيْرِ (وَكَذَا) يُقَوِّمُ أَحَدُهُمَا بِالْأَخْرِ (لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا دُونَ النِّصَابِ وَ) يُرْكَيَانِ إِنْ (كَمَلَ) أَيْ بَلَغَا فِي الْأَحْوَالِ كُلُّهَا (نِصَابَيْنِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَإِلَّا) بِإِنْ لَمْ يَبْلُغَا نِصَابَيْنِ (فَلَا) يُرْكَيَانِ (وَإِنْ بَلَغُهُمَا الْمَجْمُوعُ لَوْ قُوْمٌ بِأَحَدِهِمَا) إِذْ لَا يُضْمِمُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهَا نِصَابًا رُكَّيٍّ وَحْدَهُ وَحْوْلُ الْمَمْلُوكِ بِالنِّصَابِ مِنْ حِينِ مِلْكِ ذَلِكَ النَّقْدِ وَحْوْلُ الْمَمْلُوكِ بِدُونِهِ مِنْ حِينِ مِلْكِ الْعَرْضِ كَمَا مَرَ (وَإِنْ مَلَكَهُ) أَيْ الْعَرْضَ كُلُّهُ (أَوْ بَعْضَهُ بِعَرْضِ قِيَّةٍ أَوْ بِخَلْعٍ أَوْ نَحْوِهِ) كَنِكَاحٍ وَصُلْحٍ عَنْ دَمِ (أَوْ بِنَقْدٍ وَنَسِيَّ) أَوْ جَهَلٍ (جِنْسَهُ) وَمَلَكَ بَعْضَهُ الْآخَرِ فِي الثَّانِيَةِ بِنَقْدٍ يُعْلَمُ جِنْسُهُ (قَوْمَنَاهُ) كُلُّهُ فِي الْأُولَى (وَالْبَعْضَ) مِنْهُ فِي الثَّانِيَةِ (بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ) جَرِيَاً عَلَى قَاعِدَةِ النَّقْوِيمِ كَمَا فِي الْإِتَّالِفِ وَنَحْوِهِ وَقَوْمَنَا مَا قَابِلَ النَّقْدِ بِهِ فِي الثَّانِيَةِ .

فَإِنْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بِمَوْضِعٍ لَا نَقْدَ فِيهِ أَعْتَبَرَ أَقْرَبُ الْبَلَدِ إِلَيْهِ وَمَسَأَلَهُ النَّسِيَانُ مِنْ زِيَادَتِهِ (فَإِنْ غَلَبَ فِيهِ) أَيْ فِي الْبَلَدِ (نَقْدَانِ) عَلَى النَّسَاوِيِّ (قَوْمٌ بِمَا بَلَغَ بِهِ) مِنْهُمَا (نِصَابًا) لِتَحَقُّقِ تَنَامِ النِّصَابِ بِأَحَدِ النَّقْدِيْنِ وَبِهِدَا فَارِقَ مَا مَرَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَمَّ النِّصَابَ فِي مِيزَانِ دُونَ آخَرَ لَا تَحِبُّ رَكَأَتِهِ (فَلَوْ بَلَغَ بِهِمَا) أَيْ

بِكُلِّ مِنْهُمَا نِصَابًا (تَخْيِيرُ الْمَالِكُ) فَيُقْوَمُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا كَمَا فِي شَاتِي الْجُبْرَانِ وَدَرَاهِمِهِ.
وَصَحَّ الْمِنْهاجُ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ يُقْوَمُ بِالْأَنْفَعِ لِلْمُسْتَحْقِينَ رِعَايَةً لَهُمْ كَمَا فِي اجْتِمَاعِ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ قَالَ
فِي الْمُهَمَّاتِ وَالْأَوْلُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ فَلَتَكُنْ الْفُتُورُ عَلَيْهِ.

١٥

وَعَلَيْهِ يُجَابُ عَنْ قِيَاسِ الثَّانِي بِأَنَّ الرِّكَاةَ فِي الْإِلَيْلِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَيْنِ وَفِي مَالِ التِّجَارَةِ بِالذَّمَّةِ فَتَعْلُقُ
الْمُسْتَحْقِينَ بِالْإِلَيْلِ فَوْقَ تَعْلُقِهِمْ بِمَالِ التِّجَارَةِ (وَيَجْرِي النَّقْسِيْطُ فِي اخْتِلَافِ الصُّفَّةِ) كَأَنْ اشْتَرَى نِصَاباً
مِنَ الدَّنَانِيرِ بَعْضُهَا صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا مُكَسَّرٌ وَبَيْنَهُمَا تَقاوُتٌ (كَاخْتِلَافِ) أَيْ كَمَا يَجْرِي فِي اخْتِلَافِ
(الْجِنْسِ) فَيُقْوَمُ مَا يَخْصُ الصَّحِيحَ بِالصَّحِيحِ وَمَا يَخْصُ الْمُكَسَّرَ بِالْمُكَسَّرِ لَكِنْ إِنْ بَلَغَ بِمَجْمُوعِهِمَا
نِصَابًا وَجَبَتِ الرِّكَاةُ لِأَهْمَاهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِخَلْفِهِ فِي اخْتِلَافِ الْجِنْسِ.
الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَلَوْ فِي ذَمَّتِهِ) أَوْ بِدِينِ ثَقَدِ فِي ذَمَّةِ الْبَائِعِ أَوْ بِتِبْرِ مَضْرُوبِ قَوْلُهُ كَنِكَاحٍ وَصُلْحٍ عَنْ دَمِهِ أَوْ بِدِينِهِ
الرِّكَوِيِّ أَوْ سَبَائِكَ أَوْ تِبْرِ (قُولُهُ قَوْمَنَاهُ وَالْبَعْضُ بِغَالِبِ ثَقَدِ الْبَلَدِ) أَيْ بَلَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرُدِيُّ
وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ بَلَدُ الشَّرَاءِ وَهُوَ مَا فِي شَرْحِ التَّشِيهِ لِلْجَمَالِ (قُولُهُ جَرِيًّا عَلَى قَاعِدَةِ التَّقْوِيمِ) إِذَا تَعَدَّ
الْتَّقْوِيمُ بِالْأَصْلِ (قُولُهُ كَمَا فِي اجْتِمَاعِ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ) هُوَ أَوْلَى وَلَيْسَ كَالشَّانِيَّنَ وَالدَّرَاهِمِ لِأَنَّ ذَلِكَ
حَقٌّ فِي ذَمَّتِهِ فَالْخِيَرَةُ إِلَيْهِ بَلَدُ نَظِيرِ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ عَ (قُولُهُ قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ إِلَخْ وَجَرَى عَلَيْهِ
الْأَدْرَاعِيُّ (قُولُهُ فَتَعْلُقُ الْمُسْتَحْقِينَ بِالْإِلَيْلِ فَوْقَ تَعْلُقِهِمْ بِمَالِ التِّجَارَةِ) فَلَمْ يَجِدْ التَّقْوِيمُ بِالْأَنْفَعِ كَمَا لَا يَجِدْ
عَلَى الْمَالِكِ الشَّرَاءُ بِالْأَنْفَعِ لِيُقْوَمَ بِهِ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ ذَكْرُهُ أَبْنُ الْعِمَادِ.

(فَصُلْحٌ يَصِحُّ بَيْعُ عَرْضِ التِّجَارَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِ رِكَاتِهِ وَإِنْ كَانَ) بَعْدَ وُجُوبِهَا أَوْ بَاعَهُ (بِعْرَضِ قِنْيَةِ) لِأَنَّ
مُتَعَلِّقَ رِكَاتِهِ الْقِيمَةُ وَهِيَ لَا تَنْوُتُ بِالْبَيْعِ (أَكْنُ هِبَتِهِ) أَيْ عَرْضِ التِّجَارَةِ (وَعَنْقُ عَبْدِهَا كَبَيْعُ الْمَاشِيَّةِ) بَعْدَ
وُجُوبِ الرِّكَاةِ فِيهَا لِأَنَّهُمَا يُبْطِلَانِ مُتَعَلِّقَ رِكَاتِهِ التِّجَارَةِ كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يُبْطِلُ مُتَعَلِّقَ رِكَاتِهِ الْعَيْنِ وَظَاهِرُ أَنَّ
جَعْلَهُ صَدَاقَاً أَوْ صُلْحَاً عَنْ دَمِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا كَذَلِكَ لِأَنَّ مُقَابِلَهُ لَيْسَ مَالًا (فَإِنْ بَاعَهُ مُحَابَةً فَقَدْرُ الْمُحَابَةِ
كَالْمَوْهُوبِ) فَيُبْطِلُ فِيمَا قِيمَتُهُ قَدْرُ الرِّكَاةِ مِنْ ذَلِكَ الْقُدرِ وَيَصِحُّ فِي الْبَاقِي تَقْرِيبًا لِلصُّفَّةِ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ وَظَاهِرُ أَنَّ جَعْلَهُ صَدَاقَاً إِلَخْ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصُلْحٌ إِذَا اشْتَرَى لِلتِّجَارَةِ مَا تَحِبُّ الرِّكَاةُ فِي عَيْنِهِ كِنِسَابِ سَائِمَةِ) وَقِيمَتُهَا آخِرُ الْحَوْلِ نِصَابٌ (غَلَبَتِها
فِيهِ (حُكْمُ السَّائِمَةِ) الْأَوْلَى حُكْمُ رِكَاتِهِ الْعَيْنِ (إِنْ اتَّقَنَ الْحَوْلَانِ) لِتُؤْفَهُ رِكَاتِهَا لِلِّإِنْتَفَاقِ عَلَيْهَا بِخَلْفِ رِكَاتِهِ
الْتِجَارَةِ فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا تَجْتَمِعُ فِيهِ الرِّكَاتَانِ وَبِهِ صَرَحَ الْأَصَلُ (وَمَتَى اخْتَلَافَا) أَيْ الْحَوْلَانِ (وَسَبَقَ حَوْلَ
الْتِجَارَةِ) حَوْلَ السَّائِمَةِ كَأَنْ اشْتَرَى بِمَتَانِعِهَا بَعْدَ سِنَّةِ أَشْهُرٍ نِصَابَ سَائِمَةً أَوْ اشْتَرَى بِهِ مَعْلُوفَةً لِلِّتِجَارَةِ ثُمَّ
أَسَامَهَا بَعْدَ سِنَّةِ أَشْهُرٍ (رِكَاتِهَا) أَيْ التِّجَارَةِ أَيْ مَالِهَا (لِحَوْلِهَا) لِتَقْدِيمِهِ وَلِنَلَّا يُبْطِلُ بَعْضُ حَوْلِهَا (ثُمَّ يَنْعَدُ
حَوْلُ السَّائِمَةِ مِنْ حِينَئِذٍ) وَتَجِبُ رِكَاتُهَا لِسَائِرِ الْأَحْوَالِ (فَإِذَا اتَّقَنَ الْحَوْلَانِ) كَأَنْ اشْتَرَى نِصَابَ سَائِمَةِ
الْتِجَارَةِ (وَاشْتَرَى بِهَا عَرْضَنِ) بَعْدَ سِنَّةِ أَشْهُرٍ (اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ) مِنْ يَوْمِ شِرَائِهِ بِنَاءً عَلَى تَعْلِيِّبِ رِكَاتِهِ الْعَيْنِ
هَذَا إِنْ بَلَغَ الْمَالُ نِصَابًا بِكُلِّ مِنْهُمَا (أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَبْلُغُ نِصَابًا إِلَّا بِأَحَدِهِمَا) كَأَنْ كَانَتْ غَنَمَهُ أَرْبَعَينَ لَا

تَبْلُغُ قِيمَتُهَا نِصَابًا أَوْ تِسْعَا وَثَلَاثِينَ قِيمَتُهَا نِصَابًا (فَالْحُكْمُ لِمَا بَلَغَهُ بِهِ فَلَوْ حَدَثَ) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ (نَفْصَنِي نِصَابِ السَّائِمَةِ) حَيْثُ عَلِبَنَاهُ (الْتَّقْلِيدُ) الْحُكْمُ (إِلَى) رَكَأَةِ (الْتِجَارَةِ وَاسْتَأْنَافِ الْحَوْلِ) لَهَا كَمَا لَوْ مَلَكَ نِصَابَ سَائِمَةٍ لَا لِلتِّجَارَةِ ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرْضَ تِجَارَةٍ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ حَوْلَهَا كَمَا مَرَّ.

الشَّرْخُ

(قُولُهُ لِقُوَّةِ رَكَاتِهَا) لِلِّاتِقَاقِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا وَجَبَتْ بِالنَّصْ وَالْإِجْمَاعِ وَلَهُدَا يَكْفُرُ جَاهِدُهَا وَرَكَأَةُ التِّجَارَةِ مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَوَجَبَتْ بِالْإِجْتِهادِ وَلَهُدَا لَا يَكْفُرُ جَاهِدُهَا وَلِأَنَّ رَكَأَةَ الْعَيْنِ تَتَعَلَّقُ بِالرَّفْقَةِ وَتِلْكَ بِالْقِيمَةِ فَقُدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّفْقَةِ كَالْمَرْهُونِ إِذَا جَنَّى (قُولُهُ وَلِنَلَّا يَبْطُلَ بَعْضُ حَوْلِهَا) وَلِأَنَّ السَّابِقَ قَدْ وُجِدَ سَبَبُ وُجُوبِ رَكَاتِهِ بِلَا مُعَارِضٍ فَأَشْبَهُهُ الْمُنْفَرِدَ.

(فَلَوْ حَدَثَ نِتَاجُهُ) مِنْ السَّائِمَةِ بَعْدَ اسْتِئْنَافِ حَوْلِ التِّجَارَةِ (فَلَوْ حَدَثَ نِتَاجُهُ) مِنْ السَّائِمَةِ بَعْدَ اسْتِئْنَافِ حَوْلِ التِّجَارَةِ (لَمْ يَنْتَقِلْ) أَيْ الْحُكْمُ إِلَى رَكَأَةِ الْعَيْنِ (لِأَنَّ الْحَوْلَ انْعَدَدَ لِلتِّجَارَةِ) فَلَا يَتَعَيَّنُ.

(فَرَعَ) لَوْ (اشْتَرَى لِلتِّجَارَةِ نَخْلًا أَوْ أَرْضًا وَنَدِرًا وَرَزَعَهَا بِهِ) أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً (فَأَشْمَرَ) النَّخْلُ وَالرَّزْعُ وَأَدْرَكَتِ الْثَّمَرَةُ (فَلِلِّثَمَرَةِ حُكْمُ السَّائِمَةِ) فِي تَقْدِيمِ رَكَاتِهَا عَلَى رَكَأَةِ التِّجَارَةِ (وَكَذَا) الْحُكْمُ (إِنْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْقُطْعِ فَبَدَا صَالِحُهَا) فِي مُلْكِهِ قَبْلَ قَطْعِهَا وَالنَّصْرِيْحُ بِشَرْطِ الْقُطْعِ هُنَا مِنْ زِيَادَتِهِ (وَمَنْتَ رَكَأَةُ الْثَّمَرَةِ لِلْعَيْنِ رَكَأَةُ الْأَرْضِ وَكَذَا الْجُذُوعُ وَالنَّبْنُ لِلتِّجَارَةِ) إِذْ لَيْسَ فِيهَا رَكَأَةُ الْعَيْنِ فَلَا شَفَقُ عَلَيْهَا رَكَأَةُ التِّجَارَةِ (فَإِنْ نَحْصَتْ قِيمَتُهَا عَنِ النِّصَابِ لَمْ يُكْمِلُهُ بِقِيمَةِ الْثَّمَرِ وَبِتَعْقِيدِهِ) الْحَوْلُ (لِلتِّجَارَةِ عَلَى الْثَّمَرِ مِنْ) الْوَقْتِ الَّذِي تَخْرُجُ رَكَاتُهُ فِيهِ بَعْدَ (الْجَدَادِ) لَا مِنْ وَقْتِ الْإِدْرَاكِ وَإِنْ وَجَبَتِ الرَّكَأَةُ بِهِ لِأَنَّ عَلَيْهِ بَعْدَهُ تَرْبِيَةُ الْثَّمَرِ لِلْمُسْتَحِقِينَ فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ رَمَنِهَا وَتَجْبُ عَلَيْهِ رَكَأَةُ التِّجَارَةِ فِيهِ (أَبَدًا) أَيْ فِي الْأَحْوَالِ الْأَتِيَّةِ (فَإِنْ رَزَعَ رَزْعًا لِلْقِنْيَةِ فِي أَرْضِ لِلتِّجَارَةِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا (حُكْمُهُ)) فَتَجْبُ رَكَأَةُ الْعَيْنِ فِي الرَّزْعِ وَرَكَأَةُ التِّجَارَةِ فِي الْأَرْضِ وَهَذَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

(وَيُرَكِّي عَبْدُ التِّجَارَةِ وَيُخْرِجُ فِطْرَتَهُ) لِأَنَّهُمَا يَجِبَانِ بِسَبَبِيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا يَدْخَلَانِ كَالْقِيمَةِ وَالْكَفَارَةِ فِي الْعَبْدِ الْمَفْتُولِ وَالْقِيمَةِ وَالْجَزَاءِ فِي الصَّبَدِ الْمُمْلُوكِ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرُمُ.

(فَصَلِّ رَكَأَةُ مَالِ الْقِرَاضِ عَلَى الْمَالِ إِنْ ظَاهِرٌ) فِيهِ (رِيحٌ) لِأَنَّهُ مِلْكُهُ إِذَا العَامِلُ إِنَّمَا يَمْلِكُ حِصْنَتَهُ بِالْقِسْمَةِ لَا بِالظُّهُورِ كَمَا أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْجَعَالَةِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُ الْجُعَلَ بِقَرَاغِهِ مِنْ الْعَمَلِ (فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ) أَيْ مِنْ مَالِ آخَرِ (فَذَاكَ) ظَاهِرٌ (أَوْ مِنْ) هَذَا (الْمَالِ حُسْبَتْ مِنْ الرِّيحِ) وَلَا يُجْعَلُ إِخْرَاجُهَا كَاسْتِرَدَادِ الْمَالِ كُلُّ جُزْءًا مِنْ الْمَالِ تَنْزِيلًا لَهَا مَنْزِلَةُ الْمُؤْنَ الْلَّازِمَةِ مِنْ فِطْرَةِ عَبْدِ التِّجَارَةِ وَأَرْشِ حِنَّايَتِهِمْ وَأَجْرَةِ الْكَيَالِ وَالدَّلَالِ وَتَحْوَهَا.

(بَابُ رَكَأَةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ) سَيَأْتِي بَيَانُ الرَّكَازِ وَأَمَّا الْمَعْدِنُ فَهُوَ الْجَوْهُرُ الْمُسْتَخْرَجُ مِنْ مَكَانِ خَلْقِهِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ وَيُسَمَّى بِهِ مَكَانُهُ أَيْضًا لِإِقَامَةِ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ فِيهِ تَقُولُ عَدَنَ بِالْمَكَانِ يَعْدُنَ إِذَا أَقَامَ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِي رَكَاتِهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنْفَقُوا مِنْ طَبَابِتِ ما كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ} وَحَبَرُ الْحَاكِمِ فِي صَحِحِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدَ مِنْ الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ.

الشَّرْخُ

بَابُ رَكَأَةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ

(إِذَا اسْتَخْرَجَ) مَنْ تَلْزِمُهُ الرِّزْكَةُ (مِنْ مَعْدِنِ) أَيْ مَكَانٍ مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ لَهُ (نِصَابًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لَا) مِنْ (غَيْرِهِمَا) كُلُولٌ وَيَأْفُوتُ وَحَدِيدٌ وَنُحَاسٌ (وَاتَّصَلَ الْعَمَلُ وَالنَّيْلُ) أَيْ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا بِعَضِيهِ الْأَخْرَ (وَإِنْ أَنْلَفَهُ أَوْلًا فَأَوْلًا وَكَذَا إِذَا انْقَطَعَ النَّيْلُ لِزَمَهُ رُبْعُ الْعُشْرِ) لِعُمُومِ الْأَدَلَّةِ السَّابِقَةِ كَخَبَرٍ (وَفِي الرَّفَقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ} (وَإِنْ كَانَ مَذْيُونًا) لِمَا مَرَ أَنَّ الدِّينَ لَا يَمْتَنِعُ وُجُوبَ الرِّزْكَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبِرْ اتَّصَالُ النَّيْلِ لِأَنَّ الْعَادَةَ تُفَرِّقُهُ كَالثَّمَارِ وَاعْتَبِرَ كَوْنَهُ نِصَابًا لِأَنَّ مَا دُونَهُ لَا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَةَ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ الرِّكْوَيَّةِ وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الرِّزْكَةُ فِيمَا اسْتَخْرَجَ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَنَحْوِهِ لِعدَمِ الدَّلِيلِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ (وَيَجِدُ) مَا ذُكِرَ (فِي الْحَالِ) فَلَا يُعْتَبِرُ فِيهِ الْحَوْلُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبِرُ لِلِّتَمْكُنِ مِنْ تَنْمِيَةِ الْمَالِ وَهَذَا نَمَاءُ فِي نَفْسِهِ (فَإِنْ انْقَطَعَ الْعَمَلُ بِعُذْرٍ كَهَرَبِ الْأَجْرَاءِ) وَاصْلَاحِ الْأَلَّةِ (وَكَذَا السَّقْرُ وَالْمَرْضُ ضُمُّ) نَيْلٌ كُلُّ عَمَلٍ إِلَى نَيْلِ الْبَقِيَّةِ فِي النِّصَابِ (وَلَوْ طَالَ) زَمَنُ الْإِنْقِطَاعِ عُرْفًا لِعدَمِ إِعْرَاضِهِ عَنِ الْعَمَلِ (وَإِلَّا) بِأَنْ انْقَطَعَ بِلَا عُذْرٍ (فَلَا) ضَمٌ وَإِنْ قَصْرُ الزَّمَانِ لِإِعْرَاضِهِ عَنْهُ (وَالْمَرَادُ بِالضَّمِّ الْمُنْقَى) (ضَمُّ الْأَوَّلِ إِلَى النَّيْلِ وَأَمَّا النَّيْلِ فَمَضْمُونُهُ إِلَى) مَالِهِ (الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (مِلْكًا) لَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ كَأَرْبَثٍ وَهِبَةٍ وَتَحْرِهِمَا فَلَوْ اسْتَخْرَجَ مِنْ الْفِضَّةِ خَمْسِينَ دِرْهَمًا بِالْعَمَلِ الْأَوَّلِ وَمِائَةً وَخَمْسِينَ بِالنَّيْلِ فَلَا رِزْكَةٌ فِي الْخَمْسِينَ وَتَجِبُ فِي الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ كَمَا تَجِبُ فِيهَا لَوْ كَانَ مَالِكًا لِخَمْسِينَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ وَيَنْعَقِدُ الْحَوْلُ عَلَى الْمِائَتِيْنِ مِنْ حِينِ تَمَامِهِمَا إِذَا أَخْرَجَ حَقَّ الْمَعْدِنِ مِنْ غَيْرِهِمَا وَشَرْطُ الضَّمِّ اتَّحَادُ الْمَعْدِنِ فَلَوْ تَعَدَّ لَمْ يُضْمِنْ تَقَارِبًا أَوْ تَبَاعُدًا وَكَذَا فِي الرِّكَازِ نَقْلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ أَيْ مَكَانٍ مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ لَهُ) إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الرِّزْكَةِ فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيَّةِ وَإِنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ مَلْكًا مِنْ حِينِ مَلْكُ الْأَرْضِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمَوْجُودِ مِمَّا يُخْلُقُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَالْأَصْلُ عَدَمُ وُجُوبِ الرِّزْكَةِ وَلَوْ اسْتَخْرَجَهُ مِنْ أَرْضٍ مَوْفُوفَةٍ عَلَيْهِ فَهَلْ يَمْلِكُهُ أَمْ يَخْرُجُ عَلَى أَفْوَالِ الْمَالِ كَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَمْ أَرْ فِيهِ شَيْئًا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَلَيْنِظَرْ أَيْضًا فِيمَا لَوْ اسْتَخْرَجَهُ مِنْ أَرْضٍ مَوْفُوفَةٍ عَلَى جِهَةِ عَامَةٍ أَوْ مِنْ أَرْضِ الْمَسْجِدِ أَوِ الرِّبَاطِ أَوِ الْمَدْرَسَةِ أَوْ نَحْوُهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ وَلَكِنْ هُلْ يَكُونُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ خَاصَّةً أَوْ لِلْمَصَالِحِ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ اسْتَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَعِنِيمَةُ مُخَمَّسَةُ (قَوْلُهُ وَهَذَا نَمَاءُ فِي نَفْسِهِ) فَأَشَبَّهُ الثَّمَارَ وَالرِّزْوَعَ (قَوْلُهُ وَإِنْ قَصْرُ الزَّمَانِ لِإِعْرَاضِهِ عَنْهُ) لَوْ قَبِيلَ يُسَامِحُ بِمَا أَعْتَدَ لِلِّاسْتِرَاحَةِ فِيهِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَقَدْ يَطُولُ وَقَدْ يَصْرُ بِحَسْبِ الْعَمَلِ وَلَا يُسَامِحُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ لَمْ يَبْعُدْ بِلْ قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ إِنَّ الْوَجْهَ انتَهَى مَا ذَكَرَهُ هُوَ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ وَقَوْلُهُ لَوْ قَبِيلَ يُسَامِحُ إِلَخْ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ وَشَرْطُ الضَّمِّ اتَّحَادُ الْمَعْدِنِ) فَلَا يُضْمِنْ نَيْلٌ مَعْدِنٌ لِآخَرَ (قَوْلُهُ نَقْلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ) هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَطَعَ الْعَمَلَ بِلَا عُذْرٍ فَلَا يُضْمِنْ الْأَوَّلِ إِلَى النَّيْلِ.

(فَرَعَ وَإِنْ اسْتَخْرَجَ دُونَ النِّصَابِ مِنْ مَعْدِنِ أَوْ رِكَازٍ وَفِي مِلْكِهِ نِصَابٌ مِنْ جِنْسِيهِ أَوْ مِنْ عَرْضِ تِجَارَةِ) بِقَيْدٍ صَرَحَ بِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ بِقَوْلِهِ (يُوقُمُ بِهِ) أَيْ بِمَا اسْتَخْرَجَهُ (رَكَّى الْمُسْتَخْرَجَ فِي الْحَالِ) لِضمِّهِ إِلَى مَا فِي مِلْكِهِ (لَا إِنْ كَانَ مِلْكُهُ غَائِبًا) فَلَا تَلْزِمُهُ رِكَاثَهُ (حَتَّى يَعْلَمَ سَلَامَتَهُ) فَيَتَحَقَّقُ اللَّزُومُ وَالنَّصْرِيْحُ بِهَذَا فِي الْمَعْدِنِ مِنْ زِيَادَتِهِ (وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَلْكُ دُونَ نِصَابٍ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُمَا جَمِيعًا نِصَابٌ) كَأَنَّ مَلْكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ فَنَالَ مِنْ الْمَعْدِنِ مِائَةً (فَيُزَكِّي الْمَعْدِنَ فِي الْحَالِ وَيَنْعَقِدُ الْحَوْلُ عَلَيْهِمَا مِنْ حِينِ النَّيْلِ إِنْ كَانَ نَقْدًا)

وأخرج زكاة المعدين من غيرهما في المثال المذكور (أما عروض التجارة فحولها معتقد ولو كان) الأولى كانت (دون النصاب فيركيها لتمامه) أي ل تمام حولها.

(فزع المكاتب يملك ما يأخذ من المعدين) والرkaraz كنابر ما يكتتب به بخطاب وتحوه (ولا زكاة عليه) كما مر ويقارق لروم خمس ما غنمته يأنه لا يملك ثم إلا الأربعه أحمس وهذا يملك الجميع ولو يوجد فيه شرط لروم الركاه (و) أما (ما يأخذ العبد فليس به) فيلزم زكاته (ويمنع الذمي من أخذ المعدين) والرkaraz بدار الإسلام كما يمنع من الإحياء بها لأن الدار المسلمين وهو دخل فيها والمانع له الحاكم قال في الأصل وينقد جواز منعه لكل مسلم لأن الله صاحب حق فيه.

ا هـ

وبه صرخ الغزال (فإن أخذة) قبل منعه كما ذكره الأصل (ملكه) كما لو احتسب ويقارق ما أحياه بتائيد ضرره (ولا يلزم شيء) بناء على أن صرف حق المعدين مصرف الزكاه لا مصرف الفيء وهو الأصح الشرح

قوله قال في الأصل وينقد جواز منعه الخ أشار إلى تصحيحة.

(فزع إذا استخرج الشان من معدين) (نصاباً ركياه للخلطة والوقت للوجوب) أي لوجوب حق المعدين (حصول النيل) في بيده (و) الوقت (للإخراج التقيية) من التراب وتحوه كما أن الوقت للوجوب في الرزيع اشتداد الحب وللإخراج التقيية (ويجب عليه) كما في تقيية الحبوب ومؤتها عليه كمؤنة الحصاد واللياس ذكرة الأصل (ولا) وفي سخة فلا (يجزئ) إخراج الواجب (قبلها) لفساد القبض (فإن قبضه الساعي) قبلها (ضمن) فيلزم رده إن كان باقياً ورد بذلك إن كان تالفاً (وصدف بيمينه في قدره) إن اختلفا فيه بعد الناف أو قبله لأن الأصل براءة ذمتة ممما زاد قال في المجموع فإن ميزه الساعي فإن كان قدر الواجب أجزاء ولا رد النفأة أو أخذه ولا شيء للساعي بعمله لأنه متنبع وإذا تاف في بيده قبل النفيذ وغرمه فإن كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب ذهب فهم بفضة فإن اختلفا في قيمته صدق الساعي لأنه غارم وقيل لا يجرئه ذلك وإن ميزه لأنه لم يكن حالة الإخراج بقيمة الواجب كالسلعة إذا كملت بيد المستحق والمذهب القطع بالإجزاء وبخلاف السخلة لأنها لم تكون بصفة الوجوب وحق المعدين كان بصفته لكنه مختلط بغيره (ولو تاف بعضاً) بيد المالك (قبل التقيية) والتتمكن منها ومن الإخراج سقطت زكاته لا زكاة الباقي وإن نقص عن النصاب كلف بعض المال قبل التتمكن.

(فصل وبحسب) على من تلزم الركاه (في الرkaraz الخمس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدين بعده المؤنة أو خفتها (في الحال) فلا يعتبر الحول لما مر في المعدين هذا (إن كان) ولو بضممه إلى مال آخر له (نصاباً من أحد القددين) يعني الذهب والفضة (وإلا) بأن كان دون نصاب من أحد هما أو نصاباً من غيرهما (فلا) يجب شيء لأنه مال مستقاد من الأرض فاختص بما يجب فيه الزكاه قدرها وتوعاً كالمعدن (ومصرفه كالمعدن مصرف الركاه) لأن حق واجب في المستقاد من الأرض فأشبه الواجب في المعاشرات والتصريح بقوله كالمعدن من زيادته ومصرف بكس الراء محل الصرف وهو المزاد هنا ويفتحها مصدر.

(فرع الركاز) بمعنى المركوز كالكتاب بمعنى المكتوب ومعناه لغة النبوت وشرعا (ما دفنه جاهلي في موات مطلقا) أي سواء أكان بدار الإسلام أم بدار الحرب وإن كانوا يذبون عنهم سواء أحياءوا واحد أو أقطعوا أم لا (ما لم يعمره مسلم ولا معاهد فلو دفنه مسلم) أو معاهد فيه أو وحد عليه ضرب الإسلام أو فرآن عبارة الأصل وجد عليه ضرب الإسلام لأن كان عليه فرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام (فقطة إن لم يعرف مالكه) كما لو وجده بوجه الأرض فإن عرف فهو له كما سيأتي (إن شاك) في أنه إسلامي أو جاهلي كالثبر والحلبي وما يضرب مثله في الإسلام والجاهلية (فقطة) تعليبا لحكم الإسلام ولو قال وكذا إن شاك كان أولى وأحضر وخرج بالموات غيره كطريق وبما لم يعمره مسلم ولا معاهد ما إذا عمره أحدهما وسيأتي حكمهما وكالموات ما بدار الإسلام من قلاع عاديه عمرت في الجاهلية والمراد بالجاهلية ما قبل الإسلام أي قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم كما صرحت به الشيخ أبو علي، ويعتبر في كون دفين الجاهلية ركازاً أن لا يعلم أن مالكه بلغته الدعوة فإن علم أنها بلغته وعائد فليس بركاز بل فيه حكاه في المجموع عن جماعة وأقره ويؤخذ منه أن دفين من أدرك الإسلام ولم تبلغه الدعوه ركاز وحكي فيه عن الماورد أن ما ظهر بالسبيل يكون ركازاً وأنه لو شاك فيما ظهر هل ظهر بالسبيل أو لا فيكون ركازاً أو لقطة وجهان كالوجهين فيما لو شاك في الدفين هل هو إسلامي أو جاهلي وكالسبيل فيما ذكره السبع وتحوه.

الشرح

(قوله الركاز ما دفنه جاهلي) استشكلاه الرافعي بأنه لا يلزم من ضرب الجاهلية دفنه لجواز أن يظرف مسلم بكتير جاهلي وبكتير ثانيا بهيته فمدار الحكم على دفن الجاهلية لا ضربها وأجيب بأنه لا سبيل إلى العلم بدنفيها والمعتبر إنما هو وجود عالمة من ضرب أو غيره وإلها قال في المجموع متى كان عليه ضرب الجاهلية فركازاً بلا خلاف وأجيب أيضاً بأن الأصل والظاهر عدم الظفر الأول قال السبكي الحق أن لا يشترط العلم بكونه من دفنه بل يكتفى عالمة من ضرب أو غيره وهو متعين (قوله وإن كانوا يذبون عنه) الرابع أنه ليس بعنيمه وإن كانوا يذبون عنهم وكتاب أيضاً لكن يجب أن يكون ما يذبون عنهم عنيمة محسنة على الأصح ثم ما ذكرناه مصور بما إذا دخل دار الحرب بلا أمان فإن دخل بأمان ووجده في موات يذبون عنه وجبه عليه رده إليهم قال القاضي الحسين وهو ظاهر (قوله حكاه في المجموع عن جماعة) أشار إلى تصحيحه (قوله أو لقطة) أشار إلى تصحيحه.

(فرع) لو (ووجد ركازاً أي كثراً جهل مالكه في طريق) نافذ (أو مسجد فقطة) لأن يد المسلمين عليه وقد جهل مالكه (أو) وجده (في مملوك) لمسلم أو معاهد (أو) في (مؤوف) عليه (وادعاه المالك) في الأول (أو من في يده الوقف) في الثاني (أخذه بلا يمين) كامتعة الدار والتقييد بدعوى المالك ذكره الشیخان وتركه ابن الرفعه والسبكي بل شرعاً أن لا ينفيه قال الإسنوي وهو الصواب كسائر ما بيده وفاسد المصنف بدعوى المالك ونفيه الآتي مع ما زنت عليه دعوى المؤوف عليه ونفيه مع ما زنت عليه فصرح بهما والمعتمد ما قاله الشیخان ويفارق سائر ما بيده بأنها ظاهرة معلومة له غالباً بخلافه فاعذر دعواه له لاحتمال أن غيره دفنه.

(إن نفاه) الأولى قول أصله ولا أي وإن لم يدعه بأن سكت أو نفاه (فلمن حصل التلاق) للملك (منه

وَنَقُومُ الْوَرَّةِ) إِنْ مَاتَ (مَقَامَهُ فَإِنْ نَفَاهُ بَعْضُهُمْ سَقْطَ حَقُّهُ وَسَلَكَ بِالْبَاقِي مَا ذَكَرَ (وَهَكَذَا) يَجْرِي مَا نَقَرَ حَتَّى يَنْتَهِي الْأَمْرُ (إِلَى الْمُحْبِي لِلأَرْضِ) فَهُوَ يَمْلِكُهُ (وَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ) لِأَنَّهُ بِإِحْيَا الْأَرْضِ مَلِكٌ مَا فِيهَا وَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ مَتَّقُولٌ (قَيْسَلَمُ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُمْسُ) الَّذِي لَزَمَهُ يَوْمَ مَلِكَهُ (إِذَا أَخْذَنَاهُ) مِنْهُ (الْرَّمْنَاهُ رَكَاهُ الْبَاقِي لِلسَّنِينِ الْمَاضِيَّةِ) كَمَا فِي الصَّالِ وَالْمَغْصُوبِ فَإِنْ مَاتَ الْمُحْبِي قَامَ وَرَثَتْهُ مَقَامَهُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَمُ الْأَصْنَلِ فَإِنْ لَمْ يَنْفِهِ بَعْضُهُمْ أَعْطَى نَصِيبَهُ مِنْهُ وَحَفَظَ الْبَاقِي فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ وَجَدَ رِكَارِ بِدَارِ الإِسْلَامِ أَوْ الْعَهْدِ وَعَرَفَ مَالِكَ أَرْضَهُ لَمْ يَمْلِكُهُ وَاجْدُهُ بْلَى يَجِبُ حِفْظُهُ حَتَّى يَجِيَءَ مَالِكُهُ فَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ كَانَ لِبَيْتِ الْمَالِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ كَذَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ قَالَ الْمَأْوِرْدِيُّ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ لُقْطَةً كَمَا لَوْ وَجَدَهُ فِي طَرِيقٍ أَوْ نَحْوَهَا لِأَنَّهُ وَجَدَهُ فِي مِلْكٍ فَكَانَ لِلْمَالِكِ بِخَلَافِهِ ثُمَّ .

الشَّرْخُ

(قُولُهُ فِي طَرِيقِ ثَافِدٍ) لَوْ سَبَلَ إِنْسَانٌ مِلْكُهُ شَارِعاً ثُمَّ وَجَدَهُ فِيهِ فَالْأَشْبَهُ كَمَا قَالَهُ الْأَدْرَعِيُّ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ قَالَ وَلَوْ سَبَلَ الْإِمَامُ أَرْضاً لِبَيْتِ الْمَالِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّ مَا يُوجَدُ فِيهَا لِبَيْتِ الْمَالِ كَالْمُلْكِ الْخَاصُّ وَقَالَ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ وَاقِفُهُ مَالِكًا لِمُنْتَفَعَتِهِ فَمَا وَجَدَهُ فِيهِ فَهُوَ مِلْكُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَأْخُوذُ مِنْ قَعْدِ الْبَحْرِ لَهُ حُكْمُ الْمَوَاتِ وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَسْجِدَ بُنِيَ فِي مَوَاتٍ فَيُشَبِّهُ أَنَّ يُقَالَ الْمَوْجُودُ فِيهِ رِكَازٌ وَلَا يُعَيِّنُ الْمَسْجِدُ حُكْمَهُ اثْنَهُيَّ وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ فَإِنَّ الشَّارِعَ وَالْمَسْجِدَ صَارَا فِي يَدِ الْمُسْلِمِينَ وَرَالَّتْ يَدُ الْمَالِكِ الَّذِي سَبَلَ مِلْكُهُ طَرِيقًا أَوْ مَسْجِدًا وَتَبَثَّتْ يَدُ الْمُسْلِمِينَ وَاحْتَصُوا بِالْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى مَا قَالَهُ لَرَمَهُ فِيمَا لَوْ وَجَدَهُ شَخْصٌ فِي مِلْكِهِ الْأَنَّ أَنْ تَقُولَ لَا يَكُونُ لَهُ بَلْ لِمَنْ اتَّقَلَ الْمِلْكُ مِنْهُ إِلَيْهِ وَلَا قَاتِلَ بِهِ كَمَا يَأْتِي عَمَّا ادْعَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا قَاتِلَ بِهِ مَرْدُودٌ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ مَكَانًا مِنْ غَيْرِهِ بِشَرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ بِظَاهِرِ الْيَدِ وَلَا يَحْلُّ لَهُ بِاطِّنًا أَخْدُهُ بْلَى يَلْزَمُهُ عَرْضُهُ عَلَى مَنْ مَلَكَ الْأَرْضَ مِنْهُ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِي إِلَى الْمُحْبِي فَسُ (قُولُهُ فُلْقَةً) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمَّيًّا وَلَا يَحْلُّ تَمْلُكُ مَالِهِمَا بِغَيْرِ بَدْلٍ فَهُرَا (قُولُهُ أَوْ فِي مَمْلُوكٍ) دَخَلَ فِيهِ مَا إِذَا وَجَدَهُ فِي أَرْضِ الْغَنِيمَةِ فَإِنَّهُ لِلْغَانِمِينَ أَوْ فِي أَرْضِ الْفَئِيَّهِ فَلَأَهْلِهِ أَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ فِي مِلْكِ حَرْبِيٍّ فَهُوَ لَهُ (قُولُهُ أَخْدُهُ بِلَا يَمْبَيِنِ إِلَخْ) إِنْ لَمْ يَدْعِهِ وَاجْدُهُ وَإِلَّا فَلَا بُدُّ مِنِ الْيَمِينِ (قُولُهُ وَالْقَيْدِ بِدَعْوَى الْمِلْكِ إِلَخْ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ .

(إِنْ ادْعَاهُ اثْنَانِ) وَقَدْ وُجِدَ فِي دَارِ غَيْرِهِمَا (وَصَدَقَ مَالِكُ الدَّارِ أَحَدُهُمَا سَلَمَ إِلَيْهِ وَإِنْ تَنَازَعَ مُسْتَعِيرُ الدَّارِ) أَوْ مُسْتَأْجِرُهَا كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْنَلُ (أَوْ مُشْتَرِيَهَا وَالْمَالِكُ أَوْ الْبَائِعُ فِيهِ) بِإِنْ ادْعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَأَنَّهُ دَفَنَهُ أَوْ ادْعَى دُوَّيْهِ دُوَّيْهِ الْمَالِكُ وَالْمَالِكُ أَوْ الْبَائِعُ أَنَّهُ مِلْكُهُ بِإِلْحَيَا (فَالْقُولُ قُولُ صَاحِبِ الْيَدِ) بِيَمِينِهِ كَمَا فِي الْأَمْمَعَةِ هَذَا (إِنْ أَمْكَنَ دَفْنُ مِنْهُ فِي مِثْلِهِ) أَيْ فِي مِثْلِ زَمَنِ يَدِهِ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَإِلَّا فَلَا يُقْبِلُ قُولُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ اتَّفَقاً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْفُنْهُ صَاحِبُ الْيَدِ فَهُوَ لِلْمَالِكِ بِلَا خَلَافٍ (وَإِنْ تَنَازَعَا) فِيهِ (بَعْدَ رُجُوعِهَا) أَيْ الدَّارِ (إِلَى يَدِ الْمَالِكِ) الصَّادِقِ بِالْبَائِعِ (وَادْعَى) أَيْ الْمَالِكُ (دَفَنَا حَادِثًا) أَيْ بَعْدَ الرُّجُوعِ (فَالْقُولُ قُولُهُ) بِيَمِينِهِ بِشَرْطِ الْإِمْكَانِ .

(فَلَوْ أَسْنَدَ الدَّفْنَ إِلَى مَا قَبْلَ الْعَارِيَّةِ) أَوْ الْإِجَارَةِ كَمَا صَرَحَ بِهَا الْأَصْنَلُ (أَوْ الْبَيْعِ فَالْقُولُ قُولُ الْمُسْتَعِيرِ)

أو المستاجر (أو المشتري) لأن المالك سلم له حصول الركاز في يده فيه تنسخ اليد السابقة ولهذا لوة شارعا قبل الرجوع كان القول قوله والتصريح بقوله أو البيع من زيادته.

(وإن وجد في ملك لحربي) (في دار الحرب فله حكم الفيء) كما قال الإمام إن أحد غير قهرا (لا إن دخل دارهم بأمانهم فيرد على مالكه وجوباً إذ لا يجوز له أحده كما لا يجوز له أن يأخذ أمنعة بيعتهم قال في الأصل وفي كونه فيما ذكر إشكالاً لأن من دخل بلا أمان وأخذ مالهم بلا قهراً إما أن يأخذ حقية فيكون سارقاً أو جهاراً فيكون محتلاً وهم خاصة ملك الأخذ ويؤيد ذلك كثير من الآئمة القول بآئمه غنيمة قال في المهمات وما ذكر من أن المأخوذ يختص به أحد خلاف الصحيح فإن الأكثرين على أنه غنيمة محسنة كما ذكره الرافعي في السير، وما قاله الإمام هنا من أنه في مددود بما قاله في السير فإن الرافعي حكم عنده وجهين أحدهما أنه مختص به قال وهو المذهب المشهور والثاني أنه غنيمة محسنة ثم ضعفه ولم يذكر الفيء بالكلية.

(وإن أحد قهراً فهو غنيمة) كاحد سائر أموالهم كذلك.

الشرح

(قوله قال في الأصل وفي كونه فيما ذكر إشكالاً إلخ) قال الغري في الميدان إن كانت صورة المسألة فيما إذا دخل الجيش دار الحرب ووجد الركاز فلا يرد ما قاله من الإشكاليين ولقطع الإمام يشير إلى التصوير بذلك إلا ترى إلى قوله فإن أحدهما قهراً بإيجاف الخيل والركاب فهو غنيمة وإن ظهرنا عليه من غير قتال فهو في ومستحبه أهل الفيء.

(باب زكاة الفطر) ويقال صدقة الفطر وفي نسخة زكاة الفطر كأنها من الفطرة التي هي الخلق المزادة بقوله تعالى {فطر الله التي فطر الناس عليها} والمعنى أنها وجابت على الخلق تركية للنفس أي تطهيراً لها وتتنمية لعلها ويقال للمخرج هنا فطرة بكسر الفاء كما مر قال في المجموع وهي مولدة لا عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفهاء.

١٥

فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلة والزكاة والأصل في الباب قبل الإجماع حبّر ابن عمر (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من ثم أو صاعاً من شعير على كل حرق أو عبد ذكر أو أشي من المسلمين) (وبحير أبي سعيد كذا تخرج زكاة الفطر إذ كان فيما رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من ثم أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقطاف لا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت) رواهما الشيخان والمشهور أنها وجابت في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم رمضان.

الشرح

(باب زكاة الفطر) قوله ويقال صدقة الفطر) و Zakat of Ramadan and Zakat of the poor and Zakat of the first day (Zakat of the fast) قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر ليشهر رمضان كسجود السهو للصلة تجب نفقات الصوم كما يحبر السجود نفقات الصلاة (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي أوجب (قوله عام فرض رمضان) في شهر رمضان قبل العيد بيومين وقبل إنها وجابت بالكتاب وهو قوله تعالى {قد أفلح من

ترَكِيٌّ} الآية قال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ هِيَ رَكَأَةُ الْفِطْرِ وَالسُّنْنَةُ مُبَيِّنَةٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ فَرِضَ فَدُرْ وَقَوْلُهُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ عَلَى هُنَا بِمَعْنَى عَنْ كَوْلِ الشَّاعِرِ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَئُو فُشِّيْرِ أَيْ عَنِي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ} فَأَثْبَتْ صَدَقَةَ الْفِطْرَةِ عَلَى سَيِّدِهِ اثْتَهَى عَدَمُ تَأْوِيلِ عَلَى أَوْلَى لِيُفِيدُهُ أَنَّهَا تَحِبُّ أَوْلًا عَلَى الْمُخْرَجِ عَنْهُ وَإِنْ تَحْمَلَهَا عَنْهُ غَيْرُهُ.

(تَحِبُّ بِغَرُوبِ الشَّمْسِ لِيَلَةَ الْفِطْرِ) مِنْ رَمَضَانَ أَيْ بِإِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءِ مِنْ شَوَّالٍ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ (فَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ الغَرُوبِ مِنْ وَلَدٍ وَنِكَاحٍ وَإِسْلَامٍ وَمِلْكٍ رَقِيقٍ وَغَنِّيًّا لَا يُوجِبُهَا) أَيْ رَكَأَةُ الْفِطْرِ لِعَدَمِ وُجُودِ ذَلِكَ وَقْتَ الْوُجُوبِ وَيُخَالِفُ الْفُرْدَةَ عَلَى الْكَفَارَةِ بَعْدَ وَقْتٍ وُجُوبِهَا لِتَقْدُمِ وُجُوبِهَا (أَوْ) مَا يَحْدُثُ بَعْدَ الغَرُوبِ (مِنْ مَوْتٍ وَعِنْقٍ) وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يُزِيلُ الْمُلْكَ (وَطَلاقٍ) وَلَوْ بَانَ وَارِتَادٍ وَغَنِّيًّا قَرِيبٍ (ولَوْ قَبْلَ التَّمْكُنِ مِنَ الْأَدَاءِ لَا يُسْقِطُهَا عَنْهُ) لِتَقْرِيرِهَا وَقْتَ الْوُجُوبِ (إِلَّا) وَفِي نُسْخَةٍ لَا (إِنْ تَلِفَ الْمَالُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ التَّمْكُنِ فَتَسْقُطُ رَكَأَةُ الْفِطْرِ كَمَا فِي رَكَأَةِ الْمَالِ وَالْتَّصْرِيفِ بِهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ) وَلَكِنَّهَا طُهْرَةٌ لِلصَّائِمِ عَنِ الْلَّعْنِ وَالرَّفْتِ فَكَانَتْ عِنْدَ ثَمَامِ صَوْمِهِ (قَوْلُهُ فَمَا يَحْدُثُ بَعْدَ الغَرُوبِ إِلَّا) يُؤَكِّدُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَفِّفِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُ الْجَنِينِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَبِأَقِيمِهِ بَعْدَهُ لَمْ تَحِبْ لِأَنَّهُ جَنِينٌ مَا لَمْ يَتَمَّ الْفِصَالُهُ (قَوْلُهُ مِنْ مَوْتٍ) أَيْ لِمَنْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقْرَةٌ عِنْدَ الْغُرُوبِ.

(وَتَعَجَّلُ) جَوَازًا (مِنْ أَوْلَى رَمَضَانَ كَمَا سَبَقَ) بِيَانُهُ فِي بَابِ النَّعْجِيلِ (وَ) إِذَا لَمْ يُعَجِّلْهَا (يُسْتَحَبُ) إِخْرَاجُهَا (قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَيْ صَلَاةُ الْعِيدِ لِلأَمْرِ بِهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالتَّعْبِيرُ بِالصَّلَاةِ جَرَى عَلَى الْعَالِلِ مِنْ فِعْلِهَا أَوْلَى النَّهَارِ فَإِنْ أَخَرَتْ أُسْتَحِبُّ الْأَدَاءُ أَوْلَى النَّهَارِ لِلنُّوَسِعَةِ عَلَى الْمُسْتَحِقِينَ. (وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنِ يَوْمِ الْعِيدِ) بِلَا عُذْرٍ كَعِيْبَةٌ مَالِهِ أَوْ الْمُسْتَحِقِينَ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِغْنَاؤُهُمْ عَنِ الظَّلَبِ فِيهِ (وَنَقْضِي وُجُوبًا فَوْرًا) فِيمَا إِذَا أَخَرَهَا بِلَا عُذْرٍ وَالْتَّصْرِيفُ بِالْفَوْرِ مِنْ زِيَادَتِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَظَاهِرُهُ كَلَامِهِ أَنَّ رَكَأَةَ الْمَالِ الْمُؤَخَّرَةَ عَنِ التَّمْكُنِ تَكُونُ أَدَاءً وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفِطْرَةَ مُؤَقَّتَةٌ بِرَمَنِ مَحْدُودٍ كَالصَّلَاةِ. (فَرَعْ) قَالَ فِي الْبَحْرِ لَوْ عَجَلَ فِطْرَةً عَبْدِهِ ثُمَّ بَاعَهُ لِزَمِ الْمُشْتَرِي إِخْرَاجُهَا وَلَا يَصْحُ مَا دَفَعَهُ الْبَايْعُ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَنَقْضَيَ فَوْرًا) لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ لِرَمَدَهُ وَتَمْكُنَ مِنْهُ فَلَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ وَكَتَبَ أَيْضًا الظَّاهِرُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَى الْفَوْرِ وَلَا يَحِيِّءُ فِيهِ الْخِلَافُ فِي الصَّلَاةِ الْمُتَرَوِّكَةِ عَمَدًا.

(قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ رَكَأَةَ الْمَالِ إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَصَلَّى كُلُّ مَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ) عَلَى عَيْرِهِ (بِرَوْجِيَّةٍ أَوْ مَلِكٍ أَوْ قَرَابَةٍ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُ) عَلَيْهِ أَمَّا فِي الْمَالِ فَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ لِلَّيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ} وَأَمَّا فِي الْبَاقِي فَبِالْفِيَاسِ عَلَيْهِ بِجَامِعِ وُجُوبِ النَّفَقَةِ (لِكُنْ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ لِكَافِرِ) وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ لِقَوْلِهِ فِي حَبَرِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَأَنَّهَا طُهْرَةُ الْكَافِرِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا (وَ) لَا (زَوْجَةٌ أَبٌ وَمُسْتَوْلِدَتِهِ) وَإِنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُمَا عَلَى الْوَلَدِ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلْأَبِ مَعَ إِعْسَارِهِ فَيَحْمِلُهَا الْوَلَدُ بِخَلَافِ الْفِطْرَةِ وَلَأَنَّ عَدَمَ الْفِطْرَةِ لَا يُمْكِنُ

الزوجة من الفسخ بخلاف النفقه أىًّا من لا تجب عليه نفقته فلا تجب عليه فطرتها إلا المكانتب كتابة
فاسدة فتوجب فطرتها على سيده ولا تجب نفقته عليه وإن الزوجة المحال بينها وبين زوجها فتوجب فطرتها
عليه دون نفقتها كما سيأتي ذلك

الشُّرُّ

(قوله كُلُّ مَنْ وَجَبَتْ نَفْقَهَةُ عَلَى عَيْرِهِ) سواءً أكان ذلك العير حُرًّا أم مبعضاً (قوله بروجية) لو أسلم على
عشر نسوة فإن نفقتهن تلزمه لأنهن محبوسات بسيبه ولا تلزم المطرفة فيما يظهر لأن الفطرة إنما تتبع
النفقه بسبب الزوجية أي وصورة المسألة أن يسلم قبل الغروب الشمس ليلة العيد فإن أسلم بعد
الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي وقوله ولا تلزم المطرفة أشار إلى تصححه

(ولا تجب) على الأب (فطرة ولد) له (ملك فوت يوم العيد وليلته فقط) أو قدر على كسبه (ولو صغيراً)
لسقوط نفقته عنه بذلك (وتسقط عن الولد أيضاً لإعساره وتجب لرجعيته وكذا باين حامل) ولو أمّه
كنفقتهما بخلاف البائع غير الحامل لسقوط نفقتها

(ولو أخد زوجته) التي تخدم عادة (أمنتها لا أجنبية وأنفقها) أي وأنفق عليها (وجب عليه فطرتها)
كنفقتها بخلاف الأجنبية الموجدة لخدمتها كما لا تجب عليه نفقتها وكذا التي صحبتها لخدمتها بنفقتها
إذنه لأنها في معنى الموجزة وبه جرم في المجموع وقال الرافع في الفقارات تجب فطرتها وهو القيس
وبه جرم المتأولي.

الشُّرُّ

(قوله لأنها في معنى الموجزة) مثلها عبد المالك في القراض والمتسافة إذا سرت عمله مع العامل ونفقته
عليه فإن فطرتها على سيده (قوله وجرم به المتأولي) ويظهر لي أن هذا ليس خلافاً وحمل ما في
المجموع على ما إذا كان لها مقدار مقدر من النفقه لا تتعداه وما في كتاب الفقارات على ما إذا لم يكن
لها مقدر وتأكل كفایتها كالأماء بسط وقوله ويظهر لي إلخ أشار إلى تصحيحه.

(فرع الوجوب) للفطرة على الغير (يلقي المؤدى عنه ثم يتحمّله) عنه (المؤدي) لأنها شرعت طهراً له
واختار الإمام ما نقله عن طوائف من المحققين أن هذا محله في فطرة الزوجة أىًّا فطرة المملوک والقريب
فتجب على المؤدي قطعاً لأن المؤدى عنه لا يصلح للإيجاب لعجزه قال في المجموع والمشهور في
المذهب الأول انتهى ويحجب القطع بـأن محله إذا كان المؤدى عنه مكفاً وإنما فتحب على المؤدى قطعاً
كم تجب على الولي فيما إذا وجبت في مال محجوره (فهو كالضامن) لأنه لو أداها المتحمل عنه بغير
إذن المتحمل أجزأه وسقطت عن المتحمل كما سيأتي فالمحمل كالضمان لذلك وقيل كالحالة لأنها
لازمة للمتحمل ولا يطالبه بها المتحمل عنه وصححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الشافعی
وال أصحاب ولا ترجيح في الأصل .

وما رجحه المصنف تبع فيه الإسنوي فإنه نقله عن جمٍّ وقال إنه المعروف في المذهب ونقله عن
مقتضى كلام الشافعی ثم قال وما صححه في المجموع مردود انتهى والأوجه ما في المجموع لما سيأتي
من أن الحرمة الغنية إذا أسر زوجها لا يلزمها فطرتها إذ لو كان كالضمان لزمتها لا يقال الكلام عند
التحمّل والزوج حينئذ لم يتحمّل لأننا نقول لو لم يتحمّل لزمتها قطعاً وما علل به الأول لا يستلزم بناءً

عَلَى قَوْلِ الضَّمَانِ غَايَتُهُ أَنَّهُ اغْتَرَ عَدَمَ الْإِذْنِ لِكَوْنِ الْمُنْتَحَمِلِ عَنْهُ قَدْ نَوَى ثُمَّ رَأَيْتَ الْأَذْرِعَيْ قَالَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَوْلَى وَأَطَالَ فِي بَيَانِهِ.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَإِلَّا فَيَجِبُ عَلَى الْمُؤَدِّي قَطْعًا) هَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ يَلْرُمُ عَلَيْهِ فِيمَا إِذَا كَانَ بِإِلَيْهِ وَاخْتَلَفَ غَالِبٌ فُوتِهِمَا أَنَّهُ يُجْزِي فِي فِطْرَةِ الْمُؤَدِّي عَنْهُ غَالِبٌ قُوتَ بِلِدِ الْمُؤَدِّي قَطْعًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَا يُجْزِي فِيهَا عَلَى الْأَصْحَاحِ (قَوْلُهُ وَقِيلَ كَالْحَوَالَةِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(فَسَقَطَ عَنِ الرَّوْجِ وَالْقَرِيبِ) الْغَيْبَيْنِ (بِإِخْرَاجِ رَوْجِتِهِ وَقَرِيبِهِ) بِاقْتِرَاضِ أَوْ عَيْرِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا (وَلَا شَفَطُ عَنْ سَيِّدِ فِطْرَةِ رَوْجَةِ) مُعْسِرٌ أَيْ فِطْرَةُ أَمْتَهِ الْمُرْوَجَةِ بِمُعْسِرٍ حُرًّا أَوْ عَدِيَّةَ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُؤَدِّي عَنْهُ ابْتِداءً (وَسَقَطَ عَنْ) رَوْجَةِ حُرَّةِ (غَيْبَةِ تَحْتَ) رَوْجِ (مُعْسِرِ) لِكَمَالِ شَلِيمَهَا نَفْسَهَا بِخَلَافِ الْأَمَمِ الْمُرْوَجَةِ لِأَنَّ لِسَيِّدِهَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا وَبَيْسَادِهَا وَلِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهَا شَيْئَانِ الْمُلْكِ وَالرَّوْجِيَّةِ وَالْمُلْكُ أَفْوَى وَنَقْضَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا سَلَمَهَا السَّيِّدُ تِلْكَا وَتَهَارًا وَالرَّوْجُ مُوسِرٌ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى الرَّوْجِ فَوْلًا وَاحِدًا قَالَ السُّبْكِيُّ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهَا عِنْدَ الْيَسَارِ لَمْ شَفَطْ عَنِ السَّيِّدِ بَلْ تَحَمَّلَهَا الرَّوْجُ عَنْهُ.

قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَيُسْتَحْبِطُ لِلْحُرْرَةِ يَعْنِي الْمَذْكُورَةُ أَنْ تُحْرَجَ الْفِطْرَةَ عَنْ نَفْسِهَا لِلْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ وَلِتَطْهِيرِهَا (وَسَقَطَ عَنْ وَلَدِهِ) الصَّغِيرُ (الْغَنِيُّ بِإِخْرَاجِهِ) لَهَا عَنْهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ وَلَا يَهُ عَلَيْهِ وَبَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيْكِهِ فَيَقُولُ كَأَنَّهُ مَلْكُهُ ذَلِكَ ثُمَّ تَوَلَّ الْأَدَاءُ عَنْهُ أَمَّا الْوَصِيُّ وَالْقَيْمُ فَلَا يُحْرِجُهُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْفَاضِيِّ فَقَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَأْوَرِدِيِّ وَالْبَعْوَيِّ وَأَفَرَهُ وَيُخَالِفُ مَا لَوْ قَضَيَا دِينَهُ مِنْ مَالِهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْفَاضِيِّ فَإِنَّهُ يَبْرُأُ لِأَنَّ رَبَّ الدِّينِ مُعِينٌ بِخِلَافِ مُسْتَحْفَيِ الرِّكَاةِ قَالَ الْفَاضِيُّ (لَا) عَنْ (وَلِدِ كَبِيرِ) لَهُ فَلَا شَفَطُ بِإِخْرَاجِهِ عَنْهُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ) لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِتَمْلِيْكِهِ وَمَحَلِّهِ فِي الرَّشِيدِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فَغَيْرُهُ كَالصَّبِيُّ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُهُ فِي السَّفِيَّهِ وَصَرَحَ بِهِ فِي الْمُجْنُونِ وَمَا ذَكَرُهُ فِي السَّفِيَّهِ هُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ إِنَّهُ يَنْوِي عَنْهُ وَعَلَلَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ فِي الْغَازِهِ عَدَمُ الْإِجْرَاءِ عَنِ الْكَبِيرِ بِقُدرَتِهِ عَلَى النِّيَّةِ وَمُفْتَضَاهُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّفِيَّهِ كَذَا تَبَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمُهِمَّاتِ وَقَدْ يُقَالُ كَمَا تَصِحُّ نِيَّةُ السَّفِيَّهِ تَصِحُّ نِيَّةُ وَلِيَهِ عَنْهُ لِنَفْصِهِ فِي الْجُمْلَةِ

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَسَقَطَ عَنْ وَلَدِهِ الْغَنِيُّ بِإِخْرَاجِهِ إِلَّا) وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ إِنْ أَدَى بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ (قَوْلُهُ فَغَيْرُهُ كَالصَّبِيِّ) إِلَحَاقُ السَّفِيَّهِ بِالصَّغِيرِ ظَاهِرٌ

(وَعَلَى صَاحِبِ النَّوْءَةِ) الْوَاقِعُ فِيهَا وَقْتُ وُجُوبِ الْفِطْرَةِ فِيمَا لَوْ كَانَ مِنْ يُؤَدِّي عَنْهُ فِي نَفَقَةِ وَلَدِيهِ أَوْ شَرِيكَيْنِ أَوْ بَعْضِهِ الْحُرُّ وَمَالِكُ بَاقِيَهِ (فِطْرَةُ وَالِدٍ وَعَبْدٍ مُشْتَرِكٌ أَوْ مُبَعَّضٌ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُؤْنَ النَّادِرَةَ تَدْخُلُ فِي الْمُهَايَاةِ وَهُوَ الْأَصْحَاحُ هَذَا (إِنْ تَتَوَبَا وَإِلَّا فَعَلَيْهِمَا) مَعًا (وَسَقَطَ حِصَّةُ مُعْسِرٍ) مِنْهُمَا وَذَكْرُ مَسَالَةِ الْوَالِدِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَوْلُهُ إِنْ تَتَوَبَا إِيْضًا حُكْمٌ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ صَاحِبِ النَّوْءَةِ قَلُوْ قَالَ إِنْ تَتَوَبَا فَعَلَيْهِمَا كَفَى.

الشَّرْخُ

(قوله الواقع فيها وفته الوجوب) فإن وفعت في نوبتها فعليهما.
(قوله وتسقط نوبة معاشر ملهمها) مثلاً ما إذا كان بعضه مكانتاً.

(فرع فطرة زوجة العبد على من كانت عليه) فإن كانت حرة فعلها أو أمة فعلها سيدها ولا يتحملها العبد وإن وجبت نفقتها في كسبه لأن الله ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يتحمل عن غيره وما ذكره كأصله من أنها تلزم زوجة الحرة ذكر في موضع من المجموع مثلاً وذكر في آخر منه كالمنهاج أنها لا تلزمها وهو ما جرى عليه في الإرشاد وشرحه وهو المعتمد ومثبت عليه في شرح البهجة وإن كان قد يفرق بين الحر المعاشر والعبد بـأن الأول أهل للتحمّل في الجملة بخلاف الثاني فوجبت فطرة زوجته عليها دون فطرة زوجة الأول.

الشُّرُخ

(قوله أو أمة فعلها) لأن سيدها لا يلزمها تسليمها نهارا فإذا سلمها فيه كان متبوعاً فلم تسقط بذلك زكاة واجبة عليه والحرة يلزمها التسليم بالعقد ليلاً ونهاراً فانتقلت فطرتها عنها بغير اختيارها فلم تدع إليها وإن الأمة اجتمع فيها سبباً تحمل فأنيط بأقوامها وهو الملك فإن السيد يسافر بها دون إذن الزوج بخلاف العكس وليس في الحر إلا سبب واحد فأنيط الحكم به (قوله وذكر في موضع آخر منه كالمنهاج إلخ) أشار إلى تصحيحه.

(و) فطرة (الثانية عليها) لا على الرزق لسقوط نفقتها عنه (وتلزم مالك المدبِّر وأم الولد) والمعلق عثمه بصفة كائف (و) تلزم مالك القن (المرهون) والجاني والموجر (الموصي بمنعته والمعصوب والضال والأباق وإن انقطع حبره) ما لم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموجب نفقتهم ولأن الأصل فيمن انقطع حبره بقاء حياته وإن لم يجز إعناقه عن الكفار احتياطاً فيما وتعبره بمالك الموصي بمنعته أعم من قول الأصل إذا أوصى بمنعه عبد لرجل وبقبته لآخر ففطرته على الموصى له بالرقبة (ويخرج) وجوباً فطرة هؤلاء (في الحال) أي في يوم العيد وليتها لما مر وفارق زكاة المال الغائب ونحوه بـأن التأخير شرعاً فيه للنماء وهو غير معتبر هنا (وكذا) تلزم مع إخراجها حالاً (من حيل بيته وبين زوجته) وفته الوجوب فتلزمه فطرتها وسياستي في النفقات الله لا يلزم نفقتها.

الشُّرُخ

(قوله وكذا من حيل بيته وبين زوجته إلخ) وقال الدارمي لا تجب فطرتها قولًا واحدًا.

ا.ه.

(قوله وسياستي في النفقات إلخ) فقال إنها لو غصبت أو حسنت بحق أو بغير حق لم تجب نفقتها ومفتناه عدم إيجاب الفطرة ولا يسقط إيجاب الفطرة دون النفقة وفي المجموع الذي يقتضيه إطلاق الأصحاب وجوب فطرتها عليه كالمريضة قال ابن العماد والإعتدال عما ذكره الأصحاب هنا من وجوب الفطرة أن سقوط النفقة لعارض قد لا يسقط الفطرة كما أن الولد الصغير لو أيسر ليلة العيد خاصة تجب فطرته على أحد الوجهين لتأكد حقه بخلاف الكبير إذا أيسر ليلة العيد وحق الزوجة أكد من حق الصغير فإذا حسن إيجاب الفطرة عند سقوط النفقة وكما تجب النفقة وتسقط الفطرة في زوجة الأب ومسئوليته وفي العبد الكافر والزوجة الكافرة كذلك تجب الفطرة حيث لا نفقة.

(وَلَا فِطْرَةَ فِي عَبْدٍ بَيْتِ الْمَالِ وَ) عَبْدٌ (الْمَسْجِدِ) وَإِنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُمَا سَوَاءً أَكَانَ عَبْدُ الْمَسْجِدِ مِلْكًا لَهُ أَمْ وَقَفَا عَلَيْهِ فَتَعَبِّرُهُ بِمَا قَالَهُ أَعْمُ مِنْ قَوْلِ الْأَصْلِ وَالْمَوْقُوفُ عَلَى مَسْجِدٍ (وَلَا) فِي عَبْدٍ (مَوْقُوفٍ وَلَوْ عَلَى مُعَيْنٍ) كَمَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ وَرَجْلٍ.

(فَصَلْ لَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا عَنْ مُسْلِمٍ عَلَيْهِ مُؤْتَهُ) كَمَا عُلِمَ مَعَ دَلِيلِهِ مِنْ أَوْلِ الْفَصْلِ السَّابِقِ
الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ لَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ) الْمُرَادُ أَنَّهُ لَيْسَ مُطَالِبًا بِإِخْرَاجِهَا وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ فَعَلَى الْخِلَافِ
فِي تَكْلِيفِهِ بِالْفُرُوعِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ

(وَثُجْرُئِ) الْفِطْرَةُ أَيْ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ (بِلَا نِيَةٍ) إِذْ لَا صَائِرَ إِلَى أَنَّ الْمُتَحَمَّلَ عَنْهُ يَبْوِي وَالْكَافِرُ لَا تَصِحُّ نِيَةُ
فَأَجْزَأَتْ بِلَا نِيَةٍ تَغْلِيْلًا لِسَدِّ الْحَاجَةِ كَمَا فِي الْمُرْتَدِ وَالْمُمْتَنَعِ وَهَذَا فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ أَمَّا الْمُرْتَدُ فَقِيْ وَجُوبِ
الْفِطْرَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يُمَوْنُهُ الْأَقْوَالُ فِي بَقَاءِ مِلْكِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَكَذَا فِي وَجُوبِ فِطْرَةِ الرَّفِيقِ الْمُرْتَدِ
الْأَقْوَالُ الْمَذْكُورَةُ قَالَهُ الْمَأْوَرِدِيُّ لِكَهْ صَحَّ مِنْهَا الْوُجُوبُ وَإِنْ لَمْ يَعْدُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُوَاوِقُ لِكَلَامِ الْجُمُهُورِ
الْتَّقْصِيلُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْلِ أَوْلَ الْبَابِ فِي التَّقْرِيبِ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ مِنْ أَنَّهَا لَا تَجُبُ
مُطْلِقاً وَشَمِلَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ مُسْلِمُ الْقَرِيبِ وَالرَّفِيقِ وَالرَّوْجَةُ بِأَنْ شُلْمَ وَتَغْرِبُ الشَّمْسُ وَالرَّوْجُ مُتَّخِلُّ
فَتَلَرُمُهُ فِطْرَتُهَا كَنْفَقَتُهَا.

الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْلِ إِلَّا) أَشَارَ إِلَيْهِ تَصْحِيحُهُ.

(وَلَا) فِطْرَةُ (عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتِبًا) أَمَّا غَيْرُ الْمُكَاتِبِ فَلِعَمِ مِلْكِهِ وَفِطْرَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا مَرَّ وَأَمَّا الْمُكَاتِبُ
فِي ضَعْفِ مِلْكِهِ وَلِهَذَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ رِكَاهُ مَالِهِ وَلَا نَفَقَةُ أَقْارِبِهِ (وَلَا) فِطْرَةُ (عَلَى سَيِّدِهِ) عَنْهُ لِنَزْوِلِهِ مَعَهُ
مَنْزِلَةَ الْأَجْنَبِيِّ وَمَحَلُّهُ فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ أَمَّا الْفَاسِدَةُ فَتَجِبُ الْفِطْرَةُ فِيهَا عَلَى السَّيِّدِ كَمَا مَرَّ (وَلَا عَلَى
مَنْ لَمْ يَفْضُلْ) بِضَمِّ الْضَّادِ وَفَتْحِهَا (عَنْ ثَيَابِهِ وَقُوتِهِ) وَثِيَابُ (وَفُوقُثُ مُمَوْنِهِ لِيَلَّهُ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ شَيْءٌ)
بِالْإِجْمَاعِ وَاعْتِيرُ الْفَضْلُ عَمَّا ذُكِرَ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ وَإِنَّمَا لَمْ يَعْتَبِرْ زِيَادَةً عَلَى يَوْمِ الْعِيدِ وَلِيَلَّهِ لِعَدَمِ ضَبْطِ
مَا وَرَاءَهُمَا وَتَعْبِيرُهُ بِمُمَوْنِهِ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِمَنْ فِي نَفَقَتِهِ لِتَسْأُلِهِ إِلَيْهَا ثُمَّ بِلَا تَعْلِيْبٍ بِخَلَافِ مَنْ
(وَكَذَا) لَا فِطْرَةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْضُلْ (عَنْ) مَا يَحْتَاجُهُ مِنْ (مَسْكِنٍ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِهَا (وَعَبْدٌ خَدْمَهُ)
يُلْبِقَانِ بِهِ كَالْكُفَّارَةَ وَلَا هُمَا مِنْ الْحَوَائِجِ الْمُهِمَّةِ كَالثُّوْبِ فَلَوْ كَانَا نَفِيسِينِ يُمْكِنُ إِبْدَأُهُمَا بِلَا ظَنِّينِ بِهِ وَبَخْرُجُ
النَّقَاوِثُ لِزِمَّهُ ذَلِكَ كَمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْحَجَّ قَالَ لَكُنْ فِي لِرُومِ بَيْعُهُمَا إِذَا كَانَا مَأْلُوْقِينِ وَجْهَانِ فِي الْكُفَّارَةِ
فَيَجْرِيَانِ هُنَا وَفَرَقَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَالرَّوْضَةِ بِأَنَّ لِلْكُفَّارَةِ بَدَلًا أَيْ فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُنْقَضُ بِالْمَرْتَبَةِ
الْآخِيَّةِ مِنْهَا وَالْحَاجَةُ لِلْعَبْدِ إِمَّا لِمَنْصِبِهِ أَوْ ضَعْفِهِ.

وَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ يَحْتَاجَهُ لِخِدْمَتِهِ وَخِدْمَةِ مَنْ تَلَرُمُهُ خِدْمَتُهُ لَا لِعَمَلِهِ فِي أَرْضِهِ أَوْ مَا شِبَّتِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ
وَيُقَاسُ بِهِ حَاجَةُ الْمَسْكِنِ (لَا) عَنْ (دِيَنِ) وَلَوْ لِأَدْمِيٍّ عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَافْتَضَاهُ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ لَوْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ هَلَّ شَوَّالٌ فَالْفِطْرَةُ فِي مَالِهِ مُقْدَمَةٌ عَلَى الدِّيُونِ وَقَدْ يُحْتَجُ لَهُ أَيْضًا
بِأَنَّ الدِّيَنَ لَا يَمْنَعُ الزَّكَاهَ كَمَا مَرَّ وَبِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ إِيجَابَ نَفَقَهِ الْزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ فَلَا يَمْنَعُ إِيجَابَ الْفِطْرَةِ
الثَّابِعَهُ لَهَا لَكِنْ قَالَ الْإِمَامُ كَمَا نَقَلَهُ الْأَصْلُ دِيَنَ الْأَدْمِيِّ بِمَنْعِ وَجُوبِ الْفِطْرَةِ بِالْإِتْقَاقِ كَمَا أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى

صَرْفِهِ فِي نَفَقَةِ الْقَرِيبِ نَمْنَعُهُ وَهُوَ مَا رَجَحَهُ الْحَاوِي الصَّغِيرُ وَجَزَّ بِهِ النَّوْوِيُّ فِي نُكْتَهُ وَنَقْلَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ وَهُوَ الْمُعْتَدُ وَيُجَابُ عَمَّا ذُكِرَ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فُجُوبُ الدِّينِ عَلَى وُجُوبِ الْفِطْرَةِ وَبِأَنَّ زَكَاءَ الْمَالِ مُتَعَلَّقَةٌ بِعِينِهِ وَالنَّفَقَةُ ضَرُورِيَّةٌ بِخَالِفِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا وَسِيَّانِي عَنِ الْبَحْرِ مَا يُؤْيدُ ذَلِكَ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ وَلَا عَلَى رَقِيقِ إِلَّهٍ) خَرَجَ بِالرَّقِيقِ الْبَعْضُ فَعَلَيْهِ فِطْرَةُ رَقِيقِهِ وَقَرِيبِهِ وَرَوْجَتِهِ (قُولُهُ لِعَدِمِ ضَبْطِ مَا وَرَاءَهُمَا) وَلِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ لَا يَزِيدُ بِرِبَادَةِ الْمَالِ فَلَمْ يُعْتَدْ فِيهِ التَّصَابُ كَالْكُفَّارَاتِ (قُولُهُ غَيْرُ مَسْكِنٍ) لَهُ وَلِمُؤْنَةِ (قُولُهُ عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ إِنَّهُ الْقِيَاسُ وَكَتَبَ أَيْضًا وَفِي التَّعْقِباتِ أَنَّ بِهِ الْقُنْوَى وَهُوَ مُشْكُلٌ بِتَقْدِيمِ الْمَسْكِنِ وَالْخَادِمِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَى الْمُقَدَّمِ مُقَدَّمٌ وَقَالَ الْأَدْرَعِيُّ إِنَّهُ الْمَذْهَبُ يُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَمْنَعْ وُجُوبَهَا لِأَنَّ مَالَهُ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ لَهُ وَإِنَّمَا يَبْعِيُ الْمَسْكِنِ وَالْخَادِمِ فِيهِ تَقْدِيمًا لِبِرَاءَةِ ذَمَتِهِ عَلَى الْإِنْتَفَاعِ بِهِمَا لِأَنَّ تَحْصِيلَهَا بِالْكُرَاءِ أَسْهَلُ.

(وَبِيَاعٍ) وُجُوبًا (جُزُءٌ عَبْدٌ غَيْرُ الْخِدْمَةِ فِيهَا) أَيْ فِي فِطْرَتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُخْرِجَ مِنْهُ كَمَا يُبَايعُ فِي الدِّينِ بِخَالِفِ الْكُفَّارَةِ لِأَنَّ لَهَا بَدْلًا وَبِخَالِفِ عَبْدِ الْخِدْمَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَمَا مَرَ (فَإِنْ لَزَمَتْ) أَيْ الْفِطْرَةُ (الْدَّمَةُ بِعَيْنِهَا) وُجُوبًا (عَبْدُ الْخِدْمَةِ) وَالْمَسْكِنُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ وَإِنْ لَمْ يُبَايعَا فِيهَا ابْتِدَاءً لِلتَّحَاوِقِهَا بِالْدِيُونِ (وَلَوْ فَضَلَ) مَعَهُ عَمَّا لَا يُحْسِبُ عَلَيْهِ (بَعْضُ صَاعٍ أَخْرَجَهُ) وُجُوبًا لِحَبْرِ الصَّحِيحِينِ {إِذَا أَمْرَنْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأُثُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ} وَمُحَافَظَةً عَلَى الْوَاحِدِ بِقُدرِ الْإِمْكَانِ وَبِخَالِفِ الْكُفَّارَةِ لِأَنَّهَا لَا تَتَبَعَّضُ وَلِأَنَّ لَهَا بَدْلًا بِخَالِفِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا (فَإِنْ اجْتَمَعُوا) أَيْ كُلُّ مَنْ يُمَوْنَهُ مَعَهُ (بَدَا بِفِطْرَةِ نَفْسِهِ) وُجُوبًا لِحَبْرِ مُسْلِمٍ {بَدَا بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا هُلْكٌ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَذِي قَرَابَتِكَ} (ثُمَّ رَوْجَتِهِ) لِأَنَّ نَفَقَتِهَا أَكْدَ لِأَنَّهَا مُعاوِضَةٌ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الرَّمَانِ (ثُمَّ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ) لِأَنَّهُ أَعْجَزُ مِنْ يَأْتِي وَنَفَقَتِهَا ثَابِتَةٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ (ثُمَّ الْأَلِبِ) وَإِنْ عَلَا وَلَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَمِ (ثُمَّ الْأُمُّ كَذَلِكَ) عَكْسُ مَا فِي النَّفَقَاتِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَاجَةِ وَالْأُمُّ أَحْوَجُ وَأَمَا الْفِطْرَةُ فَالنَّاطِحَةُ وَالشَّرْفُ وَالْأَلِبُ أَوْلَى بِهِمَا فَإِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ وَيُشَرِّفُ بِشَرَفِهِ قَالَ وَمُرَادُهُمْ بِأَنَّهَا كَالنَّفَقَةِ أَصْلُ التَّرْتِيبِ لَا كَيْفِيَّتُهُ وَأَبْطَلَ الْإِسْنَوِيُّ الْفُرْقَ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ يُقْدِمُ هُنَّا عَلَى الْأَبْوَيْنِ وَهُمَا أَشْرَفُ مِنْهُ فَدَلَّ عَلَى اعْتِباِرِهِمُ الْحَاجَةُ فِي الْبَابَيْنِ (ثُمَّ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ) ثُمَّ الرَّفِيقِ لِأَنَّ الْحُرُّ أَشْرَفُ مِنْهُ وَعَلَاقَتِهِ لَازِمَةٌ بِخَالِفِ الْمِلْكِ وَيَبْغِي أَنْ يَبْدأ مِنْهُ بِأَمِ الْوَلَدِ ثُمَّ بِالْمُدَبَّرِ ثُمَّ بِالْمُعْلَقِ عِثْقَهُ بِصِفَةٍ (وَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ) فِي الدَّرَجَةِ كَرْوَجَتِينَ وَابْنِيْنِ (تَخْيِرُهُ)

لَا سُتُّوَائِهِمَا فِي الْوُجُوبِ وَإِنَّمَا لَمْ يُوَرِّعْ بَيْنَهُمَا النَّفَقَةُ الْمُخْرَجُ عَنِ الْوَاحِدِ فِي حَقٍّ كُلُّ مِنْهُمَا بِلَا ضَرُورَةٍ بِخَالِفِ مَا إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضَ الْوَاحِدِ.

الشَّرْحُ

(قُولُهُ وَبِيَاعٍ جُزُءٌ عَبْدٌ غَيْرُ الْخِدْمَةِ فِيهَا) وَإِنْ كَانَ مَرْهُونًا وَسِيَّدُهُ مُعْسِرٌ فَهُلْ بِيَاعٍ مِنْهُ جُزُءٌ بِقَدْرِ زَكَاءِ الْفِطْرِ قَالَ ابْنُ كَجٌّ فِيهِ أَوْجُهٌ أَحَدُهَا بِيَاعٍ بِنَاءً عَلَى قَوْلَنَا حَقُّ اللَّهِ يُقَدِّمُ عَلَى حَقِّ الْأَدَمِيِّ وَالثَّانِي لَا بِنَاءً عَلَى تَقْدِيمِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ وَالثَّالِثُ بِتَحَاوِلَانِ وَقُولُهُ فَهُلْ بِيَاعٍ مِنْهُ جُزُءٌ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قُولُهُ بِخَالِفِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا) فَإِنَّهَا عَهْدٌ تَبْعِيْضُهَا فِيمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ (قُولُهُ فَإِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ إِلَّهٌ) وَقَالَ الْبُلْقَنِيُّ لِأَنَّ الزَّكَاءَ

عبدة بدنية وهي للرجال أكد بخلاف النفقه (قوله ويسرف بشرفه) قال في المهمات ما ذكره من مزاعاة الشرف ذهول عجيب فإن لوراعيئا لم تقدم فطرة الإن الصغير على الآبين فدل على إلحاقيها بالنفقه في تقديم الأحوح.

١ هـ

واعتراضه ابن العماد بأن اعتراضه على مزاعاة الإشراف بالولد الصغير هو العجيب فإنه إنما قدموه الولد لأن الأولاد كبعض الوالد فكما تقدم نفقة نفسه على الأب والأم فكل ذلك تقدم فطرة ما هو بعض منه ولما كان الإن بعضًا من الأب وأنضم إلى ذلك كونه منسوبا إلى الأب دون الأم قوي جانب الأب فقدم (قوله وأبطل الإنساني الفرق إلخ) رد بأن الولد أي الصغير كبعض والده فقدم كهو على الآبين (قوله ويتبين أن يبدأ منه بأم الولد إلخ) قال شيخنا أبي نديبا فيما يظهر.

(فرع) قال في البحر لو كان الزوج غالباً فالزوجة أن تفترض عليه إنفاقها لا لفطرتها لأنها تتصرّر بانقطاع النفقه بخلاف الفطرة وإن الزوج هو المخاطب بإخراجها وهذا الحكم في الأب الزمن ومزاده العاجز.

(فصل) والواجب في الفطرة صاع مما يأتي (الكل واحد) ممن تحب عليه لمن مر أول الباب (وهؤ خمسة أرطال وثلث) بالبعدادي (وهي ستمائة درهم وخمسة وثمانمائة درهماً وخمسة سبعمائة درهم) لما مر في زكاة العشرات مع ذكر أن الأصل الكيل وإنهم إنما قدروه بالوزن استظهاراً (على أن التعذر بالوزن يختلف باختلاف الحبوب) كالذرة والحمص (والمعتمر) في ذلك (الكيل بالصاع النبوي) أي الذي أخرج به في عصره صلى الله عليه وسلم (وعياره) أي والحالة أن عياره (موجود) فإن فقد فالوزن تغريب وباحتاظ المخرج) في كلامه تسمح وإيمان والمواافق لكلام الروضة وغيرها فإن فقد أخرج قدراً يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع وإذا كان المعتمر الكيل فاعتبار الوزن تغريب قال في الروضة وقال جماعة الصاع أربع حقات بكمي رجل معتد لهما وقدمت في الصاع كلاماً في زكاة العشرات فراجعه قال القفال والحكم في إيجاب الصاع أن الناس يمتنعون غالباً من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجد القير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يتحصل من الصاع عند جعله حبزاً ثمانيه أرطال فإن الصاع خمسة أرطال وثلث كما مر ويضاف إليه من الماء نحو الثلث ويأتي من ذلك ما قلنا وهي كفاية القير في أربعة أيام في كل يوم رطان.

الشروع

(قوله والمعتمر الكيل) يتجه في الجبن تعين الوزن (قوله وعياره موجود) وهو قدحان بالكيل المصري ويزيدان شيئاً يسيرًا لاحتياط اشتغالهما على طين أو تين (فرع كل ما يجب فيه العسر صالح لإخراج الفطرة كالحمص والعدس وكذا الجبن واللبن بالزبد) فيما (كالأقط) بزبدة يفتح الهمزة وكسر القاف وبإسكنها مع تأثير الهمزة وذلك لتبوط بعض العشر والأقط في الأخبار السابقة وغيرها وقياس بهما الباقى والأقط لبنة يابس وعلل ابن الرفعة إجزاءه بأنه مقتات متوارد مما تجب فيه الزكاة وبكل كالحب (لا مخض وسمن ولحم) فلا يجزئ شيء منها وإن كان قوت البلا لاته ليس في معنى ما نص عليه وكما لا يجزئ في سائر الزكوات والتصريح باللحمة من

زيادته وقال في المجموع إن الصواب الذي نص عليه الشافعى وقطع به الأصحاب وما وقع في الآثار من أن الله يجزى خلاف المتفق شرعاً فيه مقتضى نقل الإمام عن العراقيين وقد قال في المجموع ما نقله الإمام عليهم باطل ليس موجوداً في كثيرون بل الموجود فيها القطع بعده الإجزاء.

الشرح

(قوله والله) ولا يجزى من اللبن إلا القذر الذي يتاتى منه صاع من الأقط ط لا فرع عن الأقط فلا يجوز أن ينفص عن أصله كما قال العمران في البيان وهو ظاهر.

(قوله متولد مما تجذب فيه الركأة) وهو يقتضى أن المتولد من لبن الظبية والضبع والأدمية إذا جوزنا شربه لا يجزى قطعاً ويتجه بناؤه على أن الصورة النادرة هل تدخل في العموم أم لا وقوله هل تدخل أشار إلى تصريحه (قوله والتصريح باللحم من زيادته) قال القاضي أبو الطيب لا يجزى اللحم قولاً واحداً لأنه لا يجزى فيه الصاع وواقفه القاضي حسين والماوردي وغيرهما ونقل الإمام عن العراقيين الإجزاء قال في المجموع وما نقله عنهم باطل ليس موجوداً في كثيرون بل الموجود فيها القطع بعده الإجزاء.

(فرع لا يجزى) حب (مُسوس) بكسر الواو وفي سخة معشوش (ومعيب ودقيق) وتحوها كسوبي وحبيز لما مر وقوله ومعيب يعني عمما قبله (ولا أقط بملح يعنيه) هذا أولى من قول أصله ولا أقط أفسد كثرة الملح جوهرة (فإن كان) الملح (ظاهراً) عليه (لا يعنيه فالملح غير محسوب في الكيل) فيجب بلوغ خالص الأقط صاعاً والتصريح بلا يعنيه من زيادته (ويجزى قدماً غير متغير) طعمه أو لونه أو ريحه وإن قلت قيمته بسبب قدمه لأن القدم ليس بعيت وإطلاق التغيير أولى من تقييد أصله له بالطعم واللون فقد صرّح في المجموع بالريح أيضاً.

الشرح

(قوله فيجب بلوغ خالص الأقط صاعاً) وجہ إجزائہ آنہ مقتات مذکور یستند إلى انہ فاشبہ التمر.

(ولا تجزى الأقوات الداردة) التي لا زکاة فيها حب الحنظل والغازول (ثم لو وجدت) في بلد متلا (أقوات فالواجب غالباً فوت بلده المؤدى عنه) لا غالباً فوت المؤدى عنه أو المؤدى أو بلده كثمن المبيع ولشوف التغوس إليه وما نقل عن النص من آنہ یعتبر فوت المؤدى عنه حمل على ما إذا كان فوته فوت البلد كما هو الغالب ويختلف الغالب باختلاف التواحي فأولى خبر صاعاً من ثمر أو صاعاً من شعير لبيان الأنواع لـ للتخيير كما في آية {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} وإنما اعتبر بلد المؤدى عنه بناء على أنها تجذب عليه ابتداء ثم يتحملها المؤدى كما مر فإن لم یعرف بلدہ کعبہ آپ فیحتمل كما قال جماعة استثناء هذه أو يخرج من فوت آخر بلد عهد وصوله إليه لأن الأصل آنہ فيه أو يخرج فطرته للحاكم لأن له نقل الزكاة.

الشرح

(قوله فالواجب غالباً فوت بلد المؤدى عنه) أي جنساً ونوعاً (قوله فيحتمل كما قال جماعة استثناء هذه إلخ) لا يخفى أنها مستثناة على الاحتمال الثاني أيضاً وإن قيدت بذلك وإن القاضي إنما ينفع زكاة الفطر

إِذَا أَخْدَهَا مِنْ غَالِبٍ فُوتَ بِلَدُ الْمُؤَدِّي عَنْهُ وَالْكَلَامُ فِيهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ الْاحْتِمَالَ الثَّانِي وَقَالَ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَقَالَ الْغَرَّى إِنَّهَا مُسْتَثَاثَةٌ وَدَفَعَهَا إِلَى الْفَاضِلِ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ فِي مَحْلٍ وَلَا يَتَّهَقَّ. (ولَهُ الْعُدُولُ عَنِ الْغَالِبِ إِلَى الْأَصْلَحِ لِلِّاْفْتِيَاتِ) بَلْ هُوَ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَفَعَ بِنْتَ لَبُونَ أَوْ حِقَّةً أَوْ جَذَعَةً عَنْ بِنْتِ مَحَاضِ وَيُخَالِفُ رَكَاهُ الْمَالِ حِيثُ لَا يُجْزِئُ فِيهَا جِنْسٌ أَعْلَى لِأَنَّ الرِّزْكَاهُ ثُمَّ مُتَعَلِّقَةٌ بِعِينِ الْمَالِ فَأَمِرَ بِمُوَاسَاهِ الْمُسْتَحِقِينَ مِمَّا وَاسَاهُ اللَّهُ وَالْفِطْرَةُ رَكَاهُ الْبَنِينَ فَوَقَعَ النَّظَرُ فِيهَا إِلَى مَا هُوَ غِدَاؤُهُ وَبِهِ قِوَامُهُ وَالْأَعْلَى يَحْصُلُ بِهِ هَذَا الْعَرَضُ وَزِيادةً فَأَجْرًا (ولَوْ كَانَ الْوَاجِبُ أَعْلَى قِيمَةً فَالشَّعِيرُ خَيْرٌ مِنِ التَّمْرِ وَالثَّمْرُ خَيْرٌ مِنِ الرَّبِيبِ) فَالشَّعِيرُ خَيْرٌ مِنِ الرَّبِيبِ نَظَرًا لِلِّاْفْتِيَاتِ.

الشُّرُخُ

(قَوْلُهُ وَلَهُ الْعُدُولُ إِلَى الْأَصْلَحِ لِلِّاْفْتِيَاتِ) بِالنَّظَرِ لِلْغَالِبِ لَا بِلَدِهِ نَفْسِهِ (قَوْلُهُ نَظَرًا لِلِّاْفْتِيَاتِ) قَالَ الْجَازِيرِدِيُّ فِي شِرْحِ الْحَاوِيِّ وَالْأَرْزُ خَيْرٌ مِنِ الشَّعِيرِ.

١٥

وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَرْزُ خَيْرٌ مِنِ التَّمْرِ لِغَلَبةِ الْإِقْتِيَاتِ بِهِ وَعِبَارَةُ الطَّرَازِ الْمُذَهَّبِ وَأَعْلَاهَا الْبُرُّ ثُمَّ الْأَرْزُ ثُمَّ الشَّعِيرُ ثُمَّ التَّمْرُ ثُمَّ الرَّبِيبُ قَالَ شَيْخُنَا هَذَا وَالْأُوْجَهُ تَقْدِيمُ الشَّعِيرِ عَلَى الْأَرْزِ وَقَوْلُهُ قَالَ الْجَازِيرِدِيُّ إِلَيْهِ قَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا عَلَيْهِ لَعَلَهُ بَئِي كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْلَى الْأَعْلَى قِيمَةً. (لَا يُجْزِئُ صَاعٌ مِنْ جِنْسَيْنِ) وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَى مِنِ الْوَاجِبِ كَأَنْ وَجَبَ التَّمْرُ فَأَخْرَجَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْهُ وَنِصْفًا مِنِ الْبُرِّ لِظَاهِرِ خَبَرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ كَمَا لَا يُجْزِئُ فِي كَفَارَةِ الْيَمِينِ أَنْ يَكْسُوَ حَمْسَةً وَيُطْعِمَ حَمْسَةً.

(ولَوْ أَخْرَجَ عَنِ اثْتَيْنِ) كَعَبِدِ بِهِ أَوْ قَرِيبِهِ (صَاعِيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ فُوتِ الْبَلَدِ وَالْأَخْرُ مِنْ أَعْلَى جَازِ) كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ لِأَحَدِ جُبَرَائِيلَ شَانِيْنِ وَلِلْأَخْرِ عَشْرِيْنَ دِرْهَمًا (وَكَذَا إِنْ مَلَكَ نِصْفَيْنِ مِنْ عَبْدِيْنِ جَازِ تَبْعِيْضُ الصَّاعِ) لِتَعْدِيْدِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ (لَا إِنْ مَلَكَ عَبْدًا) فَلَا يَجُوزُ تَبْعِيْضُ الصَّاعِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ وَيُخْرَجُ مِنْ غَالِبٍ فُوتِ بِلَدِ الْعَبْدِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ تَجْبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدِّي عَنْهُ (وَالْمُبَعَّضُ وَمَنْ فِي نَفْقَةِ وَالْدِيْهِ كَالْعَبْدِ مَعَ السَّيِّدَيْنِ) فَلَا يَجُوزُ التَّبْعِيْضُ فِي فَطْرَتِهِمَا وَيُخْرَجُ مِنْ غَالِبٍ فُوتِ بِلَدِهِمَا وَمَا ذَكَرَهُ فِي هَاتِيْنِ وَالَّتِي قَبْلَهُمَا مِنْ عَدَمِ جَوَازِ التَّبْعِيْضِ عَكْسُ الْمُصَحَّحِ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْمِتَاهِجِ فِي صُورَةِ الْعَبْدِ وَالْخَلَافُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ تَجْبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدِّي عَنْهُ أَوْ عَلَى الْمُؤَدِّي وَالْأَصْحَاحُ الْأَوَّلُ.

وَقَضِيَّتِهُ أَنَّ الْأَصْحَاحَ مَا قَالَهُ الْمُصَنَّفُ وَصَحَّحَهُ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الْمَحَامِلِيُّ إِنَّهُ مَدْهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْأَصْلِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مُفَرَّغٌ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ تَجْبُ عَلَى الْمُؤَدِّي ابْتِدَاءً بِقَرِيبَتِهِ ذِكْرِهِ ذَلِكَ قَبْلَ النَّصْحِيْحِ الْمَذَكُورِ.

الشُّرُخُ

(قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْأَصْلِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ إِلَيْهِ) اعْتَدَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أَهْلَ شَوَّالٍ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ فِي بَرِّيَّةٍ نِسْبَتُهَا فِي الْقُرْبَى إِلَى بِلَدَتِي السَّيِّدَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ فَقِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَعْتَبِرُونَ بِلَدَتِي السَّيِّدَيْنِ فَطَعْمًا لِأَنَّهُ لَا يَلْدَعُ لِلْعَبْدِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْعَبْدُ فِي بِلَدٍ لَا فُوتَ فِيهَا وَإِنَّمَا يَحْمِلُ إِلَيْهَا مِنْ بِلَدَتِي السَّيِّدَيْنِ مِنْ

الأقواتِ ما لا يُجزئُ في الفطرة كالدقيق والخبز وتحوهما وحيث أمكن تزييل كلام المصنفين على تصوير صحيحة لا يعدل إلى تغليطهم.

(لو ملأ عبداً وأحدهما معيلاً آخرَ الموسى نصف صاع) هذا علم من قوله فيما مر وتسقط حصة معيلاً (فإن كان للبلد أقوات بلا غالبٍ آخرَ منها ما شاء) إذ ليس تعين البعض لوجوب أولى من تعين الآخر وخالف تعين الأصل في اجتماع الحقائق وبنات اللبون لتعلق الركاء ثم بالعين وقد علم من هذه ومن عدم جواز تبعيض المخرج أنهم لو كانوا يقتلون برأ مخلوطاً بشعير أو تحوه تحير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجباً منه تبة عليه الإسنوي (والأخلى أفضل) لقوله تعالى {لن تناولوا البر حتى تتفقوا مما تحبون} فإن لم يكن قوت البلد مجرناً أعتبر أقرب البلد إليه وإن كان بغيره بلدان متساوية إن فرباً آخرَ من أيهما شاء (والمعنى) في غالب القوت (غالب قوت السنة لا) غالب قوت (وقت الوجوب) خلافاً للغرالي في وسيطه ولم يتفل الأصل سوى كلام الغرالي ثم قال ولم أظفر به في كلام غيره قال في المجموع وهو غريب كما قال الرافع والصواب اعتبار غالب قوت السنة ويوضّحه قول السرجسي لو اختلف القوت بألواقات فأاصح القوين إجزاء أدناها لدفع الضرار عنه ولأنه يسمى مخرجاً من قوت البلد قال ابن كعب وما قاله الغرالي هوقياس على تقويم مال الشجارة بالقدر الغالب حال حولان الحول وعلى الثمن الغالب حين الشراء في الذمة قال الأذرعي وقد تابعه عليه صاحب الدخائر وابن يوسف وابن الرقعة وغيرهم أشتهى وتبعدهم ابن الوردي في بهجهته.

الشرح

(قوله وتبعدهم ابن الوردي في بهجهته) وصاحب الأنوار.

(فصل) لو (اشترى عبداً فغيرت الشمس) ليلة الفطر (وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك) بأن يكون الخيار لأحد هما (وإن لم يتم) له الملك (وإن قلنا بالوقف) للملك بأن كان الخيار لهما (فعلى من يقول إليه الملك) فطرته (وممن مات قبل الغروب) عن رقيق (ففطرة رقيقه على الورثة) كل بقسطه لأنهم ملکهم وقت الوجوب (ولو) كان عليه دين و (استغرق الدين التركة) فإن عليهم فطرته وإن بيع في الدين بناء على أن الدين لا يمنع الأرض قال الرافع ولا يُؤثر في وجوبيها كون الملك غير مستقر لأنها تجب مع انتفاء الملك فمع ضعفه أولى (وإن مات بعده) أي بعد الغروب عن أرقاء (فالفطرة عنه وعنهem في التركة مقدمة على الدين) فعل الميراث والوصايا بالأولى وذلك لما مر في فرع في الشرط الخامس لرकاة المواتي.

(فإن مات بعد وجوبي فطرة عبد أوصى به) لغيره قبل وجوبيها (وجبت في تركة) لبقاءه وقت الوجوب على ملكه (أو) مات (قبله) أي قبل وجوبيها (وقبل الموصى له) الوصية (ولو بعد وجوبيها فالفطرة عليه أي على الموصى له بناء على أنه بقيولة يتبع ملكه من حين موته الصبي (وإن رد) الوصية (فعلى الوراث) فطرته لبقاءه وقت الوجوب على ملكه (فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائمه مقامه) في القبول والرد (و) بعد القبول (يقع الملك للميت وفطرته) أي الرقيق (في التركة) إن كان للميت تركة سوى الرقيق (أو يباع جزء منه إن لم يكن) له (تركة) سواه كما مر نظيره (وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته) عن الرقيق (إن قبلوا) الوصية لأنها وقت الوجوب كان في ملكهم.

(بابُ قسم الصدقاتِ) أَيِ الزَّكَواتِ عَلَى مُسْتَحِقِيهَا وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأشْعَارِهَا بِصُدُقٍ بِإِذْنِهَا وَالْأَصْنُلُ فِي الْبَابِ {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} وَأَصَافَ فِيهَا الصَّدَقَاتِ إِلَى الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى فَاللَّامُ الْمُلْكُ وَإِلَى الْأَرْبَعَةِ الْأُخْرَى فِي الظُّرْفَةِ لِإِشْعَارِ بِإِطْلَاقِ الْمُلْكِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى وَتَقْيِيدِهِ فِي الْأَخِيرَةِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَحْصُلْ الصَّرْفُ فِي مَصَارِفِهَا اسْتَرْجَعَ بِخِلَافِهِ فِي الْأُولَى عَلَى مَا يَأْتِي.

(أَهْلُ الرَّكَاهِ) أَيُّ مُسْتَحِقُوهَا أَصْنَافُ (ثَمَانِيَّةُ الْأُولُو الْفَقِيرُ وَهُوَ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبٌ يَقْعُ مَوْقِعًا مِنْ كَفَائِتِهِ) مَطْعَمًا وَمَلْبِسًا وَمَسْكَنًا وَغَيْرُهُمَا مِمَّا لَا بُدُّ لَهُ مِنْهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ وَمَمْنُ فِي تَفْقِيَتِهِ لِخَبَرِ {لَا حَظَ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي ثُوَّةٍ يَكْتُبُ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودَ وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (فَمَنْ يَحْتَاجُ عَشْرَةً وَلَا يَجِدُ بِمِلْكِهِ أَوْ كَسْبِهِ {إِلَّا دِرْهَمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ فَقِيرَ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ وَتَوْبُ يَحْتَمِلُ بِهِ وَعَدْ يَخْدُمُهُ} وَحِينَذِنْ) (فَيُعْطَى) مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ (إِنْ كَانَ صَحِحًا أَوْ يَسْأَلُ النَّاسَ) وَلَا يَسْلُبُهُ ذَلِكَ اسْمُ الْفَقْرِ قَالَ السُّبُكُيُّ فَلَوْ اعْتَادَ السُّكْنَى بِالْأُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَدْرَسَةِ فَالظَّاهِرُ حُرُوجُهُ عَنْ اسْمِ الْفَقِيرِ بِتَمَنِ الْمَسْكَنِ (وَمَنْ مَالَهُ غَائِبُ) بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ (أَوْ مُؤْجَلٌ أَعْطَى كَفَائِتَهُ إِلَى حُضُورِهِ أَوْ حُلُولِهِ) لِأَنَّهُ الْآنَ فَقِيرٌ (وَمَنْ دَيْنَهُ كَمَالِهِ) أَيْ قَدْرِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ كَمَا فَهِمْ بِالْأُولَى أَوْ أَقْلَ بِقَدْرٍ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْفَقْرِ (لَا يُعْطَى) مِنْ الرَّكَاهِ (حَتَّى يَصْرُفَهُ فِي الدِّينِ).

(فَرَعَ يَخْرُجُ) الشَّخْصُ (عَنِ الْفَقْرِ بِالْفُدْرَةِ عَلَى كَسْبِهِ) حَلَالٌ (لَا تِقْ بِمُرْوَعَتِهِ يَقْعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى كَسْبِهِ حَلَالٌ كَانْ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ أَوْ فَدَرَ عَلَيْهِ لَكِنْ لَا يَلِيقُ بِهِ أَوْ يَلِيقُ بِهِ لَكِنْ لَا يَقْعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ كَمَا مَرَ (فَإِنْ اشْتَغَلَ عَنْهُ) أَيْ عَنِ الْمَكْسُبِ (يُعْلِمُ شَرِيعَيْنِ يَتَأَنَّى مِنْهُ تَحْصِيلَهُ وَكَانَ الْكَسْبُ يَمْنَعُهُ مِنْهُ (لَا تَوَافِلُ الْعِبَادَاتِ وَمُلَازِمَةِ الْخَلَوَاتِ) فِي الْمَدَارِسِ وَتَحْوِهَا (حَلَثَ تَحْصِيلَهُ وَكَانَ الْكَسْبُ يَمْنَعُهُ مِنْهُ لِأَنَّ تَحْصِيلَهُ فَرْضٌ كَفِيَّةٌ فَيُعْطَى لِيَتَقْرَعُ لِتَحْصِيلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْهُ أَوْ مَنْعَهُ مِنْهُ وَلَا يَتَأَنَّى مِنْهُ تَحْصِيلَهُ أَوْ مَنْعَهُ مِنْ تَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ أَوْ اعْتِكَافِهِ بِمَدْرَسَةِ أَوْ تَحْوِهَا وَأَقْتَى الْغَزَالِيُّ بِأَنَّ لِأَرْبَابِ الْبَيْوَتِ الَّذِينَ لَمْ تَجْرِي عَادِثَتُهُمْ بِالْكَسْبِ أَخْدَى مِنْهُ الرَّكَاهَ.

الشَّرْخُ

(بابُ قسم الصدقاتِ) ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُخْتَصِرِ هَذَا الْبَابَ عَقْبَ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ وَجَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ لِأَنَّ كُلَّا مِنْ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ وَالرَّكَاهِ يَتَوَلَّ الْإِمَامَ جَمِيعَهُ وَتَقْرَأُهُ فِي الْأَمْمِ فِي آخِرِ الرَّكَاهِ وَجَرَى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَتَعِيَّهُمُ التَّوَوِيُّ فِي الرَّوْضَةِ وَقَالَ إِنَّهُ أَحْسَنُ (قَوْلُهُ أَهْلُ الرَّكَاهِ ثَمَانِيَّةٌ) لِأَنَّهُ تَعَالَى أَصَافَ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ فَاللَّامُ التَّمْلِيكِ وَعَطَفَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِوَأَوْ التَّشْرِيكِ فَاسْتَحْفَفَهَا الْجَمِيعُ (قَوْلُهُ لِخَبَرِ {لَا حَظَ فِيهَا لِغَنِيٍّ}) يَأْخُذُ الرَّكَاهَ مَعَ الْغَنِيِّ الْعَامِلِ وَالْمُتَأْلِفِ وَالْغَارِمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَالْغَارِمِيِّ (قَوْلُهُ فَمَنْ يَحْتَاجُ عَشَرَةً إِلَّا) قَالَ الْمَأْوَرُدِيُّ إِنْ عَدِمَ أَكْثَرُ الْعَشَرَةِ فَقَقِيرٌ أَوْ أَقْلُهَا فَمِسْكِينٌ.

ا. هـ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ ارْتَقَعَ حَالُهُ عَمَّا ذُكِرَ فِي الْفَقْرِ يُلْتَحِقُ بِالْمُسْكِينِ (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ وَتَوْبُ يَتَحَمِلُ بِهِ) أَيْ لِأَنْقَانَ بِهِ فَقَدْ قَيَّدَ الْجُونِيُّ وَالْبَعْوِيُّ وَغَيْرُهُمَا الْمُسْكَنَ بِاللَّاتِقِ وَكَلامُ الْغَزَالِيِّ فِي الْإِحْيَاءِ يُشَيِّرُ إِلَى نَقْبِيَّةِ التَّوْبِ بِاللَّاتِقِ (قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ حُرُوجُهُ إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ قَوْلُهُ وَمَمْنُ دَيْنَهُ كَمَا لَهُ لَا يُعْطَى مِنْ الرَّكَاهِ أَيْ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ فَلَا يُخَالِفُ مَا جَزَمَ بِهِ الشَّيْخَانُ فِي بَابِ الْعِنْقِ مِنْ أَنَّهُ

يأخذ من الزكاة.

(قوله يخرج الشخص عن الفقر بالقدرة على كسب إلخ) أفتى ابن البرري بأن من ندر صوم الدهر ولا يمكنه أن يكتسب مع الصوم فله الأخذ من الزكاة والله لو كان يكتسب من مطعم وملبس ولكن محتاج إلى الكاح فله أخذها ليتحم لأنه من تمام كفایته الشهري ولو لم يكن له عبد ولا مسكن واحتاج إليهم وعمة تمنها قال بغضبه لم أر فيه نقلًا وينظر أنك كفاء الدين (قوله فإن اشتغل عنه بعلم شرعية إلخ) أو بتعلم القرآن أو تعليمه (قوله وأفتى الغزالي بأن لازباب البيوت إلخ) جرم به في الأنوار وغيرها (قوله الذين لم تجر عادتهم بالكتسب) قال شيخنا أبي ولا يليق بهم في تلك الحالة (فرع لو اكتفى) إنسان (بنفقة من تلزم نفقة لم يعط من سهم الفقراء والمساكين) لغناه حينئذ كالمكتسب كل يوم قدر كفایته بخلاف المكتفي بنفقة متبرع (وله الأخذ من باقي السهام إن كان من أهلها حتى يجوز له الأخذ (ممن تلزم نفقة لكن لا يعطيه فريبيه) الذي تلزم نفقة (وهو فقير) بدنها (من سهم المؤلفة) لأنه يسقط النفقة عن نفسه (ويعطيه من سهم ابن السبيل ما زاد على نفقة الواجبة لحاجة) أي ما زاد عليها بسبب حاجة (السفر) فقط لأن نفقة الواجبة مستحقة عليه سفرا أو حضرا (ويعطي) الرزق (الروجحة من سهم المكاتب والغاريق وكذا) من سهم المؤلفة وهذه الثلاثة علمت من قوله وله الأخذ من باقي السهام إن كان من أهلها (و) يعطيها أيضًا (من سهم ابن السبيل) كما علم أيضًا من ذلك (لا إن سافرت معه) بإذن أو بذنه (أو وحدها بلا إذن) فلا يعطيها منه لأنها في الأولى مكتفية بنفقة وإن اتفى الإذن لأنها في قبضة وفي الثانية عاصية (إلا في الرجوع إليه) أي الرزق فتعطى لرجوعها عن المعصية وهذا من زيادته وهو معلوم من قوله بعد فإن تركت إلى آخره (إن سافرت وحدها بإذنه وأوجبنا نفقتها) كان سافرت حاجته (أعطيت من سهم ابن السبيل باقي كفایتها) لحاجة السفر (والآ) أي وإن لم توجب نفقتها كان سافرت حاجتها (أعطيت كفایتها منه ومن سافرت وحدها بلا إذن تعطى هي والعاصي بالسفر من سهم الفقراء) وفي سخة الفقير (بخلاف الناشرة المقيمة فإنها قادرة على العني بالطاعة) فأسبحت القادر على الكسب والمسافرة لا تقدر على العود في الحال وقضيتها أنها لو قدرت عليه لم تُعط والتصريح بذلك المقيمة من زيادته (فإن تركت السفر وعزمت على العود إليه أعطيت من سهم ابن السبيل) مؤنة الإياب لرجوعها عن المعصية وفي سخة فإن كانت بعده أعطيت مؤنة الإياب.

الشرع

(قوله لو اكتفى بنفقة من تلزم نفقة) من قريب أو روجحة أو مطلقة طلاقا رجعيا أو بائنا وهي حامل ولو لم تكتف الروجحة ب النفقة أعطيت باقي كفایتها من سهم الفقراء أو المساكين الصنف (الثاني المسكين) وهو من يملك أو يكتسب ما يقع موقعا من كفایته (ولا يكفيه كمن يحتاج عشرة وعده ثمانية لا تكفيه الكفاية اللائق بالحال من المسكن والملبس والإنفاق من غير تغيير ولا إسراف) له ولم ين في نفقة وسواه أكان ما ينلها من المال نصابا أم أقل أم أكثر وبذلك علم أن المسكين أحسن حالا من الفقير خلافا لمن عكسوا حنجروا له بقوله تعالى {اما السفينة فكانت لمساكين} حيث سمى مالكيها مساكين فدل على أن المسكين من يملك شيئا وبما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم {الله أحبني مسكينا وأمتنى مسكينا} مع أنه كان يتعد من الفقر والجهة عند الجمهرة في عدم كفایته بالعمر الغالب بناء على أنه يعطى كفایة ذلك

وقد بسطت ذلك في شرح البهجة وما جزء به البغوي وصححة ابن الصلاح في فتاوىه الغير المشهورة واستنبطة الإسنوي من كلامهم من أن العبرة في عدم كفايتها بالسنة إنما يأتي على قول من قال كالبغوي والغرالي الله إنما يعطى كفایة سنة ومنه اعتبارها فيما يأتي في الإناث والكتب إذ لم يقله التوسي إلا عن الغرالي تفهّمها (ولا يخرج عن المسكتة القدرة على كسب لا يليق) به كونه من أرباب البوس التي لم تجر عادتهم بالكتب (أ) لا (ملك أناث يحتاجه في سنته) وفي نسخة سنة (و) لا ملك (ثبات شتاء) يحتاجها (في صيف) ولا عكسه كما صرّح به الأصل (ولـ) ملك (كتب وهو فقيه يحتاجها للكتب) كالمؤدب والمدرس بأجرة أو للقيام بفرض لأن كلاً منها حاجة مهمة وإن كان احتياجه لها (في السنة مرّة) بخلاف ما لا يحتاجه في السنة على ما مر (فتوى) له (النسخة الصحيحة من) النسخ (المكررة) عنده فلا يعيّن معًا لاعتائه بالصحيح وإن كانت إداحتها أصح والأخرى أحسن يبقى الأصح كما صرّح به في الروضة (فإن كان له كتابان من علم واحد وكان أحدهما أبسط أي مبسوطاً والآخر وجيزاً (باع الوجيز) ويفي المبسوط إن كان غير مدرس لأن كان قصده الاستفادة والمدرس يتعهداً) لأنّه يحتاج لكلٍّ منهما في التدريس (أو) ملك كتب وهو (كتيب يكتب بها أو لعلاج نفسه أو غيره) لفظه أو غيره من زياته وكذا الكاف ليدخل المحدث والمفسر وتحوّلها وعلاج معطوف على يكتب فكان الأولى أن يقول أو يعالج بها نفسه أو غيره (والمعالج معذوم) من البلد (أو) ملك كتب واعظ وهو (يتعظ بها) وإن كان ثم واعظ إذ ليس كُل أحد يتبع بالوازع كائناً عنه في خلوته وعلى حسب إرادته (أ) ملك (ما) أي كتاب (يتفرج فيه) والحاصل أن الكتاب يطلب للتعليم وللاستفادة فلا يمنع المسكتة كما تقر ويطلب للتفرج فيه بالمطالعة (كتب التواريХ والشعر) فيمنع (ومن له عقار) مثلاً قليلاً أي يقص (دخله) عن كفایته (فهو إما فقير أو مسكون) فيعطي من الزكاة تمامها ولا يكلّف بيعه الشرح

(قوله بناء على أنه يعطى كفایة ذلك) فقد قال ابن الصباغ والمحمالي وغيرهما في باب كفارة اليمين كل من لا يملك كفایته وكفایة من تلزمته كفایته على الدوام تحلى له الصدقة والكفارة باسم الفقر وقال الفوراني وغيره هنا كل من الفقر والمسكين يستحق الصدقة بالحاجة وشرطه عندنا أن لا يفي دخله بخرجه على الدوام وقال الجرجاني إنما يخرج عن حد الفقر بوجود الكفایة وكل من وجد كفایته وكفایة من تلزمته مونثة على الدوام إما بضاعة يتّحر فيها أو عقار يستعمله أو صنعة يكتب بها كفایته فهو غني لا يحل له أحد الصدقة بالفقر لوجود الكفایة وإن قصر ربح بضاعته أو دخل عقاره أو كسب صنعته عن قدر كفایته حلّت له الصدقة بالفقر فيدفع إليه من الزكاة ما يشتري من العقار ما يحصل له منه الكفایة أو يضاف إلى بضاعته ما يثمر به ربحه لكافایته الصنف (الثالث العامل) وإن كان غنياً (وبعنه) لأحد الزكوات (واحد) على الإمام كما مر بيانته في باب أداء الزكاة (ويدخل في اسمه الساعي) وهو الذي يجمع بيعته الإمام لأحد الزكوات (والكاتب) وهو من يكتب ما يوحّد ويُدفع (والقاسم والحاشر) وهو الذي يجمع أرباب الأموال (والعريف) وهو الذي يعرف أرباب الاستحقاق وهو كالنقيب لقبيلة (والحساب والحافظ) للأموال والجندى والجاري (لا الإمام والوالى والقاضى) فلا حق لهم في الزكاة بل رزقهم في خمس الخمس المرصد للمصالح العامة إن لم يتطوعوا بالعمل لأن عملهم عام ولأن عمر رضى الله عنه

شَرِبَ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ فَأَخْبَرَ اللَّهَ مِنْ نَعْمَ الصَّدَقَةِ فَأَدْخَلَ أَصْبَعَهُ وَاسْتَقَاءَهُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (وَبِزَادٍ فِيهِمْ) أَيْ الْعَمَالِ (بِقُدْرِ الْحَاجَةِ وَالْكَيْالِ وَالْوَرَازِ وَالْعَدَادِ عُمَالٌ إِنْ مَيَّرُوا بَيْنَ أَنْصَابِهِمْ) فَأَجْرَتْهُمْ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ وَلَوْ أَلْرَمَنَاهَا الْمَالِكُ لَرَدَنَا فِي قُدْرِ الْوَاحِدِ (لَا الْمُمِيزُونَ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِ وَجَامِعُهُ) أَيْ الْمَالِ (فَإِنْ أَجْرَتْهُمْ عَلَى الْمَالِكِ) لَا مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ لِأَنَّهَا لِتَوْفِيقِ الْوَاحِدِ كَأْجَرِ الْكَيْالِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهَا عَلَى الْبَيْعِ (وَ) أَجْرَةُ (الرَّاعِي وَالْحَافِظِ) بَعْدَ قَبْضِهَا (وَالْمَخْرُونُ بِفَتْحِ الرَّأْيِ (وَالنَّاقِلُ عَلَى) بِمَعْنَى فِي جُمْلَةِ (السُّهْمَانِ) لَا فِي سَهْمِ الْعَامِلِ

الشَّرْحُ

(قُولُهُ لَا الْإِمَامُ وَالْوَالِي وَالْقَاضِي) أَيْ إِذَا قَامُوا بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَنْطَلِعُوا وَعِبَارَتُهُ تَقْتَضِي أَنَّ لِلْقَاضِي قَبْضَهَا وَصَرْفَهَا وَذَلِكَ فِي مَالِ أَيْتَمَ ثَحْتَ نَظَرِهِ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَجْعَلِ الْإِمَامُ لَهَا نَاظِرًا (قُولُهُ لَا فِي سَهْمِ الْعَامِلِ) قَالَ شَيْخُنَا ذَلِكَ مَا نَقَدَّمَ عَنْ قُرْبٍ أَنَّ الْحَافِظَ مِنْ أَفْسَامِ الْعَامِلِ لِأَنَّهُ تَارَةً يَكْتُفِي بِالْعَامِلِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ وَتَارَةً يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ كَأَنْ يَدْهُبَ وَيَتَرْكَهُ بَعْدَ أَخْذِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى مِنْ يَحْفَظُهُ فِي غَيْبِتِهِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ السُّهْمَانِ كَاتِبُهُ (الرَّابِعُ الْمُؤْلَفُ فَإِذَا كَانُوا كُفَّارًا) يُتَلَفَّونَ لِحَوْفِ شَرِّهِمْ أَوْ لِتَرْغِيْبِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ لِمِيلِهِمْ إِلَيْهِ (لَمْ يُعْطُوْا) مِنْ زَكَاةً وَلَا غَيْرِهَا لِإِلْجَمَاعِ وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْرَى الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ وَأَعْنَى عَنِ التَّالِيفِ وَلِحَبَرِ الصَّحَّاحِيْنِ {أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَعَاذِ أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتَرَدَّ عَلَى فُرَائِهِمْ} لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَيْالُ وَالْحَمَالُ وَالْحَافِظُ وَتَحْوُهُمْ كُفَّارًا مُسْتَأْجِرِينَ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ لَا زَكَاةٌ وَذَكَرُهُ الْأَدْرُعِيُّ وَغَيْرُهُ وَكَانَ الإِسْتِبْجَارُ أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْ كُونِهِ زَكَاةً أَوْ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ الْعَامِلُ أَجْرَةٌ وَسِيَّاتِي مَا فِيهِ (وَإِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ أَعْطُوْا مِنْهَا وَهُمْ إِمَّا ضَعِيفُ النِّيَّةِ) فِي الْإِسْلَامِ (فَيُعْطَى لِيَقُوْيِ إِسْلَامُهُ أَوْ شَرِيفُهُ) فِي قَوْمِهِ (يُتَوْقَعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامُ نَظَارِهِ أَوْ كَافِهِ) لَنَا (شَرِيفِهِ) أَيْ مَنْ يَلِيهِ (مِنْ الْكُفَّارَةِ وَمَانِعِي) أَيْ أَوْ مِنْ مَانِعِي (الزَّكَاةِ) فَيُعْطَى (حِيثُ أَعْطَوْهُمْ) الْأُولَى إِعْطَاؤُهُ (أَهُونُهُ) عَلَيْنَا (مِنْ جِيشِ يَبْعَثُ لِبَعْدِ الْمُشَفَّةِ أَوْ كَثْرَةِ الْمُؤْنَةِ أَوْ غَيْرِهِمَا فَمَوْلَفَةُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ أَوْ أَرْبَعَةُ وَالْقَعْدَيْدُ بِكُونِ الْإِعْطَاءِ أَهُونُ مِنْ بَعْثِ حَبَشٍ مِنْ زِيَادَتِهِ وَيُعْتَبَرُ فِي إِعْطَائِهِمْ احْتِيَاجُنَا إِلَيْهِمْ قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْمُخْتَصِرِ

الشَّرْحُ

(قُولُهُ فَإِذَا كَانُوا كُفَّارًا لَمْ يُعْطُوْا) إِذْ شَرْطُ أَخْذِ الزَّكَاةِ الْإِسْلَامُ قَالَ الْجَالُ الْبُلْقَنِيُّ الشَّرْطُ إِسْلَامُهُ وَقَتَ الدَّفْعُ لَا إِسْلَامُهُ فِي جَمِيعِ السَّنَّةِ وَإِنَّمَا أُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ {الْقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ وَتَرَدَّ عَلَى فُرَائِهِمْ} فَلَمَّا لَمْ تُؤْخَذْ إِلَّا مِنْ عَنِيْ مُسْلِمٍ لَمْ تُعْطِ إِلَّا لِقَيْرِيْرِ مُسْلِمٍ (قُولُهُ فَيُعْطَى لِيَقُوْيِ إِسْلَامُهُ) إِذْ لَوْ لَمْ يُعْطِ رُبَّمَا ارْتَدَ لِصَعْفِ نَيَّتِهِ (قُولُهُ أَوْ شَرِيفُهُ) يُتَوْقَعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامُ نَظَارِهِ وَيُعْطَوْنَ مَعَ الْغَنِيَّ قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ وَشَرْطُ إِعْطَائِهِمْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِمْ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْمُخْتَصِرِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ الْجُوَيْنِيُّ فِي الْفُرُوقِ لَا يُعْطَوْنَ إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَيَقْتَضِيَهُ اجْتِهَادُ الْإِمَامِ ائْتَهَى وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْطِي الْمُوْلَفَةَ إِلَّا الْإِمَامُ وَسِيَّاتِي (قُولُهُ مِنْ الْكُفَّارِ) وَمَانِعِي الزَّكَاةِ أَوْ الْمُرْتَدِيْنَ أَوْ الْبُغَاةِ (الْخَامِسُ الرَّقَابُ) فَيُعْطَوْنَ كَمَا سِيَّاتِي لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى {وَفِي الرَّقَابِ} كَفَوْلِهِ {وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ} وَهُنَاكَ

يُعطى المال لِلمُجاهِدينَ فَيُعْطَى لِلرَّاقِبِ فَلَا يُشْتَرَى بِهِ رِقَابُ الْعُنْقِ كَمَا قِيلَ بِهِ (وَهُمُ الْمُكَاتِبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً) لَا فَاسِدَةً لِأَنَّهَا عَيْرُ لَازِمَةٍ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ (فَيُعْطَوْنَ) وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِمْ (مَا يُؤْدُونَ) مِنَ النُّجُومِ (إِنْ) عَجَزُوا عَنِ الْوَفَاءِ (وَلَوْ لَمْ يَحِلِّ النَّجْمُ) لِأَنَّ التَّعْجِيلَ مُتِيسِّرٌ فِي الْحَالِ وَرُبَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْإِعْطَاءُ عِنْدَ الْمَحَلِ بِخَلَافِ غَيْرِ الْعَاجِزِينَ لِعَدَمِ حَاجَتِهِمْ وَقُولُهُ وَلَوْ لَمْ يَحِلِّ النَّجْمُ يُخَالِفُ نَظِيرَهُ مِنَ الْغَارِمِ فَإِنَّهُ يُشْتَرِطُ فِيهِ حُلُولُ دِينِهِ لِيَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى وَفَائِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِالإِعْتِنَاءِ بِالْحِرْصِ عَلَى تَعْجِيلِ الْعُنْقِ وَرُبَّمَا يُعْجِزُ السَّيِّدُ مُكَاتِبَهُ عِنْدَ الْحُلُولِ ثُمَّ رَأَيْتَ الرَّزْكَشِيَّ فَرَقَ بِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْخَلَاصِ مِنَ الرَّقِّ أَهُمُ وَالْغَارِمُ يَتَنَظَّرُ الْيَسَارَ فَإِنْ لَمْ يُوسِرْ فَلَا حَبْسٌ وَلَا مُلَازِمَةً (وَالشَّلِيمُ لِمَا يَسْتَحْقُهُ الْمُكَاتِبُ أَوِ الْغَارِمُ الْأَتِي بِيَانِهِ (إِلَى السَّيِّدِ أَوِ الْغَرِيمِ بِإِذْنِ الْمُكَاتِبِ أَوِ الْغَارِمِ أَحْوَطُهُ) وَأَفْضَلُ (إِلَّا إِنْ كَانَ) مَا يَسْتَحْقُهُ (أَقْلُ مِمَّا عَلَيْهِ (وَأَرَادَ أَنْ يَتَجَزَّا فِيهِ) وَيُنَمِّيَاهُ فَلَا يَسْتَحْبُ شَلِيمَهُ إِلَى مَنْ ذُكِرَ لِأَنَّ الْإِتَّجَارَ فِيهِ أَفْرَبُ إِلَى الْعُنْقِ وَبِرَاءَةِ الدَّمَّةِ وَالْأَوْلَى وَأَرَادَ أَنْ يَتَجَرَّ كَمَا فِي نُسْخَةٍ لَكِنْ فِيهَا بَعْدَ يَتَجَرَّ أَلْفُ وَكَانَهُمَا دَاخِلَةً عَلَى كَلَامِهِ الْأَتِي وَإِنْ كَانَ فِيهِ حِينَذِ رَكَاكَةً (وَ) شَلِيمَهُ إِلَى مَنْ ذُكِرَ (بِغَيْرِ إِلَذْنِ) مِنَ الْمُكَاتِبِ أَوِ الْغَارِمِ (لَا يَبْقَعُ رَكَاكَةً) فَلَا يُسْلِمُ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا لِأَنَّهُمَا الْمُسْتَحْقَانِ (وَ) لَكُنْ (يَنْقُضُ دِينَهُمَا) لِأَنَّ مَنْ أَدَى دِينَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بَرَئَ ذِمَّهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُمَا بِقُدْرِ الْمَصْرُوفِ كَمَا عَبَرَ بِهِ الْأَصْلُ.

الشُّرُّ

(قُولُهُ وَهُمُ الْمُكَاتِبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً) وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ كَافِرًا أَوْ هَاشِمِيًّا أَوْ نَحْوُهُ وَكَتَبَ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ الْمُكَاتِبُ كَسُوبًا كَمَا فِي الْغَارِمِ وَيُفَارِقُ الْفَقِيرَ وَالْمِسْكِينَ بِأَنَّ حَاجَتُهُمَا إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِالثَّدْرِيجِ وَالْكَسْبِ يُحَصِّلُهُمَا كُلَّ يَوْمٍ وَحَاجَةً مَنْ ذَكَرْنَا جَدَّةً لِبُوتِ الدِّينِ فِي ذِمَّتِهِ وَالْكَسْبُ لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا بِالثَّدْرِيجِ غَالِبًا (قُولُهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِالإِعْتِنَاءِ بِالْحِرْصِ إِلَّخُ فَرَقَ بَيْنَهُمَا بِأَوْجُهِ الْأَوْلَى عَرَضُ تَعْجِيلِ الْحُرْيَةِ، الْثَّانِي أَنَّهُ قَدْ يَفُوتُ عَرَضُ الْعُنْقِ بِتَعْجِيلِ السَّيِّدِ عِنْدَ حُلُولِ النَّجْمِ، وَالْدِينُ الَّذِي عَلَى الْحُرْ لَيْسَ كَذَلِكَ، الْثَّالِثُ أَنَّ الْمُكَاتِبَ يَأْخُذُ لِإِزَالَةِ الرَّقِّ عَنْ نَفْسِهِ وَالْمَدِينَ يَأْخُذُ لِإِزَالَةِ الدِّينِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الْخَلَاصِ مِنَ الرَّقِّ أَهُمُ الْرَّابِعُ أَنَّ الْغَارِمَ تَسْبِبَ فِي الدِّينِ الَّذِي يَأْخُذُ لِأَجْلِهِ وَالْمُكَاتِبُ لَا يَأْخُذُ لِمَا تَسْبِبَ فِيهِ الرَّقُّ، الْخَامِسُ أَنَّ الْغَارِمَ يَتَنَظَّرُ الْيَسَارَ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ فَلَا حَبْسٌ وَلَا مُلَازِمَةً بِخَلَافِ الْمُكَاتِبِ (فَرَعَ لَوْ أَعْتَقَ الْمُكَاتِبَ) بِإِعْتَاقِ سَيِّدِهِ لَهُ تَبَرُّعًا أَوْ بِإِبْرَائِهِ أَوْ بِأَدَاءِهِ عَنْهُ أَوْ بِإِدَائِهِ هُوَ مِنْ مَالِ آخَرِ (أَوْ أَبْرَا الْغَارِمُ أَوْ اسْتَغْنَى) وَبَقِيَ مَالُ الرَّزْكَةِ فِي يَدِيهِمَا (أُسْتَرِدَ مِنْهُمَا) بِزِيَادَتِهِ الْمُنْتَصَلَةِ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَفْصُودِ بِهِ نَعْمَ قَالَ الْمَأْوِدِيُّ إِنَّ أَدَى الْغَارِمِ الدِّينَ مِنْ قَرْضٍ لَمْ يُسْتَرِدْ مِنْهُ مَا أَحْدَهُ إِذْ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ دِينُهُ وَإِنَّمَا صَارَ لِآخَرِ كَالْحَوَالَةِ قَالَ فَلَوْ قَرَى مِنْهُ أَوْ أَدَأَهُ مِنْ غَيْرِ قَرْضٍ فَلَمْ يُسْتَرِدْ مِنْهُ مَا أَحْدَهُ حَتَّى لَرَمَةُ دِينِ صَارَ بِهِ غَارِمًا فَهُلْ يُسْتَرِدُ مِنْهُ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْمُسْتَسْلِفِ لَهُ قَبْلَ عَرْمِهِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ؟ انتهى).

وَالْأَوْجَهُ مِنْهُمَا الْأَوْلُ وَلَوْ افْتَصَرَ الْمُصَنَّفُ كَأَصْلِهِ عَلَى قُولِهِ أَوْ اسْتَعْنَى الْغَارِمَ لَا غَلَى عَمَّا قَبْلَهُ (وَلَوْ أَنْلَفَ وَلَوْ بَانْتِقالَهُ إِلَى غَيْرِهِمَا (قَبْلَ الْإِعْتَاقِ وَالْبَرَاءَةِ لَمْ يَعْرِمَا) لِتَأْفِهِ عَلَى مُلْكِهِمَا مَعَ حُصُولِ الْمَفْصُودِ (أَوْ بَعْدِهِمَا غَرِمَا) لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَفْصُودِ بِهِ وَكَالْإِعْتَاقِ وَالْبَرَاءَةِ نَحْوِهِمَا مِمَّا ذُكِرَ (فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ وَرَقَ (أُسْتَرِدَ) مِنْهُ إِنْ كَانَ بَاقِيَا لِعَدَمِ حُصُولِ الْعُنْقِ فَلَمْ يَتَصَرَّفْ الْمَأْخُوذُ فِيهِ (وَتَعْلَقَ) بِدُلُهُ

(يُذمِّته) لَا يِرْفَتِه (لَوْ كَانَ تَالِفًا) لِحُصُولِ الْمَالِ عِنْدُه بِرِضَا صَاحِبِه (فَلَوْ قَبْضَهُ السَّيِّدُ) وَعَجَزَ الْمُكَاتِبُ عَنْ بَقِيَةِ النُّجُومِ (رَدَّه) إِنْ كَانَ بِأَقِبَا (وَلَوْ تَلَفَّ مَعَهُ) أَيْ فِي يَدِه (قَبْلَ الْعَجْزِ أَوْ بَعْدَهُ غَرَمٌ) بَدَّلَهُ (إِنْ كَانَ التَّلَفُ بِيَبْيَعِ) أَوْ تَحْوِه لِمَا مَرَّ (وَلَا يُفْسَخُ) عِبَارَةُ الْأَصْلِ وَلَوْ مَلْكُهُ السَّيِّدُ شَخْصًا لَمْ يَسْتَرِدْ مِنْهُ بَلْ يَغْرِمُ السَّيِّدُ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَلَوْ سَلَّمَ بَعْضَ الْمَالِ لِسَيِّدِه فَأَعْنَقَهُ فَمُقْتَضَى الْمَذَهَبِ أَنَّهُ لَا يُسْتَرِدْ مِنْهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْنَقَهُ لِلْمُقْبُوضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا قَالَهُ مُتَعَيِّنٌ.

(فَرَعُ: لِلْمُكَاتِبِ وَالْغَارِمِ أَنْ يَتَحِرِّرَا فِي الْمَأْخُوذِ لِيَرْجِحَا) فِيهِ وَيُؤْفِيَا مَا عَلَيْهِمَا (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُنْفِقَ مَا أَخْدَهُ وَيُؤْدِيَ) مَا عَلَيْهِ (مِنْ كَسْبِهِ مُنْعِ) مِنْ ذَلِكَ (الْمُكَاتِبُ لَا الْغَارِمُ) وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُكَاتِبَ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ وَمَلْكُهُ ضَعِيفٌ فَضَعِيفُ تَصْرُفِهِ عَلَى أَنَّهُ نُقِلَّ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّ الْمُكَاتِبَ لَا يُمْنَعُ لِكُنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَخْدَأُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ لَا خَلَفَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ الثَّانِي مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يُنْوَعُ لَهُ كَسْبٌ يَفْيِي بِمَا عَلَيْهِ وَالْأُولُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ كَسْبٌ حَاصِلٌ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَصْحُّ الثَّانِي مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَمَعَهُ مَا يَفْيِي بِمَا عَلَيْهِ فُلْتَ يُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا كَانَ بِيَدِهِ قَدْرُ مَا يَحْتَاجُهُ لِلثَّقَفَةِ وَهُوَ بِقَدْرِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْعَنْقُ لَوْ أَدَاءُ (وَلَوْ أَعْطَى) السَّيِّدُ مِنْ رَكَاتِهِ (مُكَاتَبُهُ لَمْ يُجْزِهِ) لِعَوْدِ الْفَانِدَةِ إِلَيْهِ بِخَلَافِ الْغَارِمِ فَإِنْ لِرَبِّ الدِّينِ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ رَكَاتِهِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمُكَاتِبَ مِلْكُ لِلْسَّيِّدِ فَكَانَهُ أَعْطَى مَمْلُوكَهُ بِخَلَافِ الْغَارِمِ (وَلَا يُعْطَى مِنْ عَجَزَتِ الْوَصِيَّةِ بِكِتَابَتِهِ عَنْ كُلِّهِ) بِأَنَّ أَوْصَى بِكِتَابَتِهِ عَبْدٌ فَعَجَزَ عَنْهُ التَّلْثُ فَلَا يُعْطَى لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ يُنْقِسُ عَلَى الْقُدرِ الرَّقِيقِ وَغَيْرِهِ ذَكْرُ الْأَصْلِ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ وَاسْتَحْسَنَ وَجْهُهُ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَايَأً أَعْطَى فِي تَوْبَتِهِ وَالْأَفَلَ.

(فَرَعُ) لَوْ (قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى الْأَفِ فَقَبِيلٌ أَوْ افْتَرَضَ الْمُكَاتِبُ نُجُومُهُ وَعَنْقَ أَعْطِيَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ فَقُطُّ) أَيْ لَا مِنْ سَهْمِ الرِّقَابِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ مِنْهُمُ الصِّنْفُ الشُّرُخُ

(قُولُهُ أَمْ لَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ) هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ (قُولُهُ وَلَوْ أَنْتَفَاهُ قَبْلَ الْإِعْتَاقِ وَالْبَرَاءَةِ لَمْ يَغْرِمَا) مِثْلَ تَلَفِّ قَبْلَ الْإِعْتَاقِ أَوِ الْبَرَاءَةِ تَلَفُّهُ مَعَهُ أَوْ بَعْدُهُ قَبْلَ تَمَكُّهِ مِنْ رَدَّهِ (قُولُهُ وَإِنْ عَجَزَ أَسْتَرِدَ) وَلَوْ اسْتَمَرَ عَلَى الْكِتَابَةِ وَتَلَفَّ الْمَأْخُوذُ فِي يَدِهِ وَلَوْ بَعْدَ تَمَكُّهِ مِنْ أَدَائِهِ أَوْ أَنْتَفَاهُ وَقَعَ الْمَوْقَعُ (قُولُهُ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَلَوْ سَلَّمَ بَعْضَ الْمَالِ إِلَيْهِ) قَالَ شَيْخُهَا لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَا تَقْدَمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَعْنَقَ وَلَوْ بَعْدَ دَفْعِ الْمَالِ إِلَى سَيِّدِهِ أَسْتَرِدَ لِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا عُلِمَ أَنَّ عَنْقَهُ لَا عَنْ جِهَةِ الْمَدْفُوعِ وَهُنَا فِيمَا إِذَا دَلَّ الْحَالُ أَوْ احْتَمَلَ أَنَّهُ بِسَبِّ الْمَدْفُوعِ كَاتِبُهُ (قُولُهُ عَلَى أَنَّهُ نُقِلَّ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّ الْمُكَاتِبَ لَا يُمْنَعُ) عِبَارَتُهُ وَالْخِيرَةُ إِلَيْهِ فِي تَوْفِيقَةِ النَّجْمِ إِنْ شَاءَ وَفَأَهُ مَا اكْتَسَبَهُ وَاسْتَنْفَقَ مَا قَبَضَهُ مِنِ الصَّدَقَةِ هَذَا لَفْظُهُ وَالْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْطَاءُ النُّجُومِ مِنْ كَسْبِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْفِقُ مَا أَخْدَهُ.

وَالْأُولُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِنْفَاقِ ابْتِدَاءً فَهُمَا مَسَأْلَتَانِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ بَعْضُهُمْ لَمْ يَتَوَارَدْ كَلَامُ الْإِمَامِ وَكَلَامُ صَاحِبِ الشَّامِلِ عَلَى مَحَلٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ فِيمَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ كَسْبٌ حَاصِلٌ فَإِنَّهُ يَتَحِيرُ بَيْنَ أَنْ يُنْفِقَ مَا أَخْدَهُ مِنِ الزَّكَاةِ وَيَدْفَعَ إِلَى السَّيِّدِ مَا فِي يَدِهِ مِنْ الْكَسْبِ وَبَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ الزَّكَاةَ ابْتِدَاءً وَمَا قَطَعَ بِهِ فِي الشَّامِلِ مِنِ الْمَنْعِ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كَسْبٌ لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ مَا أَخْدَهُ مِنِ الزَّكَاةِ وَيُؤْفِي السَّيِّدَ بِمَا يَتَحَصَّلُ مِنِ الْكَسْبِ فَتَأْمَلْ كَلَامَهُمَا تَجْدُهُ كَذَلِكَ انتَهَى (قُولُهُ لَا خَلَفَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى) فَإِنْ

تجويز الإمام إنفاق ما يأخذه والأداء من كسبه محمول على ما إذا كان يتوقف له كسبه يعني بذلك وهذا لا يخص ابن الصباغ ولا يخالف الإمام فيه أنهى ومفهومه جوازه إذا كان عنده كسب حاصل بالأولى وقد حكاه الرشكسي عن جمٍ بعصمهم بيتهما فيؤخذ منها إن كان كسب حاصل يعني بما عليه أو يتحققه جاز و إلا فلا (السادس الغارمون وهم أرباب الديون) يعني من لزمتهم الديون وهي ثلاثة أضربي الدين لزمه لمصلحة نفسه ودين لزمه لضمان لا لسكنين فتنة ودين لزمه لسكنينها وهو إصلاح ذات البين (فمن ادان) أصله ادانت انتقدت الناء بعد الدال فأبدل دالاً وأذغمت الأولى فيها أي فمن انتدانت (المصلحة نفسه) أعطي (لا) إن انتدانت (في معصية) كمن خمر وإسراف في نفقة فلا يعطى (إلا إن ناب) عنها فيعطي كالممساير لمعصية إذا ناب فإنه يعطى من سهم ابن السبيل قال في الأصل ولم يتعرضوا هنا لاستثناء حالة بمضي مدة يظهر فيها حالة إلا أن الروياني قال يعطى على أحد الوجهين إذا غلب على الظن صدقه في نوبته فيمكن حمل إطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروياني وهو الظاهر قال الإمام ولو انتدانت لمعصية ثم صرفة في مباح أعطي وفي عكسه يعطى أيضا إن عرف قصد الإباحة أو ولكن لا تصدقه فيه.

والأولى واردة على كلام المصنف وأصله وجواب من قوله (أعطي إذا احتاج) إلى قضاء دينه من الزكاة (و) ذلك لأن (كان بحيث لو قضى دينه) ما معه (تمكن فيترك له ما يكتفيه وبقى له الباقي) يعني إذا احتاج إلى ذلك بالحقيقة المذكورة ترك له مما معه ما يكتفيه وأعطي ما يقضى به باقي دينه فإن انتقام ذلك لم يعط لأن يأخذ حاجته إليها فاعتبر عجزه كالمكاتب وابن السبيل بخلاف الغارم للإصلاح فإنه يأخذ حاجتنا إليه كما سيأتي (ويعطي) الغارم (ولو قدر) على قضاء دينه (بالكسب) لأنه لا يؤمن به لذلك ولأنه لا يقدر على قضاء غالبا إلا بالتذریج وبذلك فارق الفقير والمسكين (وكذا المكاتب) يعطى ولو قدر على قضاء النجوم بالكسب (ويشتري الحلو) للدين (في) إعطاء (الغارم) وإنما لم يعط قبل الحصول لعدم حاجته إليه الآن وذكره كأصله هذا الشرط عقب هذا الضرب قد يقتضي أنه ليس بشرط في الضربين الآخرين ويمكن توجيهه في الضرب الثاني بأنه كما يجوز الإعطاء فيه مع الغني يجوز مع التأجيل لكن الظاهر أنه لا فرق إذ لا طلب للدين الآن.

وهو قضية كلام جماعة منهم المصنف في الإرشاد وشرحه له وعلق في عدوله عن الضمير إلى الظاهر في قوله: الغارم إشارة إليه (وإن ضمن لا لسكنين فتنة) ووجد حالة وجوب الزكاة (وهو معاشر) ملتم (معاشر) أي بما عليه (أعطي) ما يقضى به دينه (و) إذا قضى به دينه (لم يرجع) على الأصل وإن ضمن بإذنه وإنما يرجع إذا غرم من عنده (كمؤسر) أي كمسير ملتم بمؤسر أي بما عليه (بلا إذن) من الأصل فإنه يعطى لأنه إذا غرم لا يرجع عليه بخلاف ما إذا ضمن بإذنه (وصرفة إلى الأصل المعاشر أولى) لأن الضامن فرعه بخلاف الأصل المؤسر إذ لا حق له في الزكاة (أو) وهو (مؤسر) ملتم (بمؤسر) أي بما عليه (فلا) يعطى لأنه إذا غرم رجع، وشمل كلامه الضامن بالدين وبدونه وفي الثاني وجهان في الأصل بلا ترجيح.

وقضية التغليل المذكور أنه يعطى، وقضية كلام الرافعي أنه لا يعطى وهو الأوجه نظير ما ذكره بقوله (أو) مؤسر ملتم (بمؤسر) أي بما عليه (أعطي الأصل) دون الضامن (والغارم لإصلاح ذات البين)

أي الحال بين القوم كأن يخاف فتنة بين قبيلتين تざعنا في قتيل لم يظهر قاتله فتحمل الديه سكينا للفتنة (يعطي مع الغني ولو في غير دم) كتحمل قيمة مال مختلف لعموم الآية ولأنه لو اعتبرنا الفقر فيه لقللت الرغبة في هذه المكرمة (فإن قضى الغارم دينه أو سلمه) يعني دين غيره (البنداء) أي من غير لرور الدين ذمه (من ماله) فيما (لم يستحق) شيئاً من الركوة لأنه لم يبق غارماً في الأولى وليس غارماً في الثانية فطلاق الغارم عليه فيما مجاز وبذلك علم أن الغارم إنما يعطى عند بقاء الدين وبه صرخة أصله.

نعم إن قضاه بقرض أعطي أحداً من كل المأوزدي السابق (وكذا لو مات) لا يستحق شيئاً وإن لم يخلف وفاء لدينه وهو ظاهر إن مات ولم يتعين للزكوة بالبلد إلا فينبعي أن يقضى دينه منه لاستحقاقه له قبل موته مع بقاء حاجته وبهذا فارق نظرية في المكاتب والغاري وأبن السبيل حيث ينقطع حفهم (وفي إفراط) الوجه قول أصله وفي قرى (الضييف وعمارة المسجد) وبناء القنطرة وفك الأسير ونحوها من المصالح العامة (يعطي) المستدين لها (من الزكوة عند العجز عن النفقة) لا عن غيره كالعقار وعلى هذا جرى المأوزدي والروياني وغيرهما وقال السرحي حكم ما استداته لمصلحة نفسه وحكي في الأصل المقالتين بلا ترجيح وقدم الثانية ولتقديرها فهم شيخنا أبو عبد الله الحجازي في مختصر الروضة أنها المعتمدة فرجحها عكس ما فعل المصنف وبه جزم صاحب الأنوار وقال الأذرعي الذي يقتضيه كلام الأكثرين ما قاله السرحي.

قال والحاصل من كلامهم في ذلك طريقان أشهدهما الله كما لو استداته لنفسه وثانيهما طريقة المأوزدي وهي طريقة مترددة بين استداته لنفسه واستداته لصلاح ذات الآباء.

(فرع وإن بان القابض) للزكوة (من المالك غنياً أو غير غارم) أو غيره من لا يستحقها (لم يجزه وإن أعطاه) إليها (بيبينه) شهدت بالوصف الذي أعطاه به لانتفاء شرطه وخرج بالمالك الإمام وسيأتي أواخر الباب وفي معنى المالك وليه ووكيله (وإن دفعها لمديونه وشرط أن يعطيه إليها عن دينه لم يجزه) ولا يصح قضاء الدين بها كما صرخ به أصله (لا إن نويا) ذلك ولم يستمرطاه فإنه يجزئ ويصح القضاء بها (وإن وعده الفقير بلا شرط من المالك) بأن قال له أعطي من ركانتك حتى أقضيك دينك (واعطاه) المالك (الجزء) عنها (ولا يلزم الوفاء) بالوعد والتعبير بالفقر من تصرفه والمماسة التغيير بالمديون كما عبر به أصله.

(ولو قال الغريم) لمديونه (أقضني ديني) الذي عليك (وارد لك زكوة فأعطيه برأي) من الدين (ولا يلزم إعطاءه ولو قال لفقيه له عند حنطة وديعة) (اكتل) لنفسك (مما أودعتك) إليها (صاعا) مثلاً (وخذله لك ونوى به الركوة) ففعل (أو قال جعلت ديني) الذي (عليك زكوة لم يجزه).

أما في الأولى فلانتفاء كيله له وكيله لنفسه غير معتبر والترجيح فيها من زيادته. وأما في الثانية فلأن ما ذكر فيها إبراء لا تمليك وإقامته مقامه إبدال وهو ممتنع في الزكوة ذكرة الرافع في باب الهمة عن صاحب التبرير وطريق الأجزاء فيها أن يقضى الدين ثم يرد إليه إن شاء ذكرة في الروضة (خلاف قوله) للفقيه (خذ ما اكتلت لي) بأن وكله بقبض صاع حنطة مثلاً فقضائه أو بشرائه فاشترأه وقضائه فقال له الموكل خذه لنفسك ونواه زكوة فإنها يجزئ لأنها لا يحتاج إلى كيله لنفسه (وإن

ضَمِّنَ) دِيَةً قَتِيلٍ (عَنْ قَاتِلٍ يُعْرَفُ لَمْ يُعْطَ مَعَ الْغَنِيِّ) بِشَرْطٍ زَادَهُ بِقَوْلِهِ (إِنْ كَانَ هُنَاكَ حَاكِمٌ يُسْكِنُ الْفَتَّةَ) وَإِلَّا أُعْطِيَ مَعَ الْغَنِيِّ لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِ وَيَبْيَغِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ كَبِيرٌ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ يُعْنِي عَنِ الْحَاكِمِ عِنْدَ فَقْدِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ يُعْرَفُ مَا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ فَيُعْطَى مِنْ ضَمِّنِ عَنْهُ مَعَ الْغَنِيِّ كَمَا مَرَّ هَذَا وَالْتَّقْسِيلُ بَيْنَ مَعْرِفَتِهِ وَعَدَمِهَا قَالَ فِي الرَّوْضَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَفِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَا أُثْرٌ لِمَعْرِفَتِهِ وَعَدَمِهَا أَيْ فَيُعْطَى مَعَ الْغَنِيِّ مُطْلَقاً الصِّنْفُ الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ فَمَنْ اذَانَ لِمَصْلَحَةِ تَفْسِيْهِ إِلَّا) يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَدَانَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَوْ سَقَطَ عَلَى شَيْءٍ فَأَنْتَفَهُ وَفِي دِيَنِهِ وَالْحَقُوْدُ بِالدِّيَنِ الْمُبَاحِ (قَوْلُهُ كَمِنْ حَمْرٍ) كَأَنْ اشْتَرَى عِنْبَاهُ بِقَصْدٍ أَنْ يَعْصِرَهُ حَمْرَا (قَوْلُهُ إِلَّا إِنْ تَابَ عَنْهَا إِلَّا) لِأَنَّ الْمُعْصِيَةَ زَالَتْ فَأَشْبَهَ مِنْ أَنْفَقَ مَالَهُ فِي الْمُعْصِيَةِ حَتَّى صَارَ فَقِيرًا أَوْ هَرَبَ مِنْ بَلِدٍ ظَلِّمَا ثُمَّ أَزَادَ الرُّجُوعَ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يُعْطَى بِالْفَقْرِ وَالثَّانِي بِبُنُوْهِ السَّبِيلِ وَإِنْ كَانَ السَّبِيلُ مَعْصِيَةً (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِهِ لِذَلِكَ) فَضَيْئَهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَدَانَ لِمَعْصِيَةِ لَرِمَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَسَبِيقٌ فِي بَابِ الْخَجْرِ عَنِ الْفَرَاوِيِّ مَا يُؤْيِدُهُ وَ (قَوْلُهُ لَكِنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ لَا فَرَقَ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ يُعْطَى) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنْ فُلَّنَا لَا يَرْجِعُ وَهُوَ الْأَصْحُ أَعْطِيَ وَإِلَّا فَلَا اتَّهَى وَحِكَايَةُ الْخِلَافِ فِي رُجُوعِ الضَّامِنِ يُغَيِّرُ الْإِذْنَ وَهُمْ فَإِنَّهُ لَا قَاتِلٌ بِهِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا ضَمِّنَ بِلَا إِذْنٍ وَأَدَى بِالْإِذْنِ فِي (قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُعْطَى إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ مَاتَ إِلَّا) لِأَنَّ الْحَيَّ مُحْتَاجٌ إِلَى وَفَاءِ دِيَنِهِ وَالْمَيِّتُ إِنْ كَانَ عَصَى بِهِ أَوْ بِتَأْخِيرِهِ فَلَا يُنَاسِبُ الْوَفَاءَ عَنْهُ وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مُطَالِبٍ بِهِ وَلَا حَاجَةُ لَهُ وَالرِّزْكَاهُ إِنَّمَا تُعْطَى لِمُحْتَاجٍ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَيَّنْ لِلرِّزْكَاهِ بِالْبَلَدِ) هَذِهِ صُورَةُ الْمَسَالَةِ (قَوْلُهُ الْوِجْهُ قُولُ أَصْلِهِ وَفِي قَرَى) هُوَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسُخِ (قَوْلُهُ وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ حُكْمُهُ حُكْمٌ مَا لَوْ إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (قَوْلُهُ وَتَائِيْهِمَا طَرِيقَةُ الْمَاوَرِدِيِّ) الْمَاوَرِدِيُّ يَقُولُ بِهَذَا التَّقْسِيلِ فِي الْغَارِمِ لِنَفْسِهِ فَهُوَ جَارٍ فِي الْمُوْضِعِينَ عَلَى حَدٍ وَاحِدٍ (قَوْلُهُ وَالنَّرْجِيْحُ فِيهَا مِنْ زِيَادَتِهِ) وَهُوَ الْمَذَهَبُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَيْلِهِ لِنَفْسِهِ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ كَانَ وَدِيعَةً جَارٌ بِلَا قَبْضٍ (قَوْلُهُ أَيْ فَيُعْطَى مَعَ الْغَنِيِّ مُطْلَقاً) عِبَارَتُهُ حَكَى صَاحِبُ الْبَيَانِ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ أَنَّهُ لَوْ ضَمِّنَ دِيَةً قَتِيلٍ عَنْ قَاتِلٍ مَجْهُولٍ أَعْطِيَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ مَعَ الْفَقْرِ وَالْغَنِيِّ وَإِنْ ضَمِّنَهَا عَنْ قَاتِلٍ مَعْرُوفٍ أَعْطِيَ مَعَ الْفَقْرِ دُونَ الْغَنِيِّ وَهَذَا ضَعِيفٌ وَلَا تَأْثِيرٌ لِمَعْرِفَتِهِ وَعَدَمِهَا وَذَكَرَ الدَّارِمِيُّ فِي الضَّامَانِ عَنْ قَاتِلٍ مَعْرُوفٍ وَجَهِيْنِ قَالَ الدَّارِمِيُّ وَلَوْ كَانَ دَعْوَى الدَّمِ بَيْنَ مَنْ لَا تُحْشِي فِتْنَتُهُمْ فَتَحَمَّلُهَا فَوْجَهَانِ.

١. هـ.

فَخَلَطَ الْمُصَنَّفُ الْفَرْعَانِيُّ مَعًا وَجَعَلَ التَّانِي شَرْطاً لِلْأَوَّلِ قَالَ الْغَرَّيِّ فِي الْمَيْدَانِ وَفِيمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحْمَّدُ الدِّينِ نَظَرَ لِأَنَّ دِيَنَ الْجَهَالَةِ إِنَّمَا قُضِيَّ مِنْ الرِّزْكَاهُ لِأَنَّ الْفَاتِلَ إِذَا كَانَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ثَارَتْ فِتْنَةٌ بِسَبَبِ جَهَالَتِهِ لِتَعْدِي الْوَهْمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ بِقَاتِلٍ فَلَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُ الْحَقِّ مِنْهُ هُوَ عَلَيْهِ فَإِذَا كَانَ الْفَاتِلُ مَعْرُوفًا وَأَمْكَنَ أَخْدُ الْحَقِّ مِنْهُ بِالشَّرْعِ إِمَّا لِاعْتِرَافِهِ أَوْ لِقِيَامِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ فَضَمِّنَهُ ضَامِنٌ فَلَا يَكُونُ كَالْجَهَالَةِ وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ مِنْهُ هُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ ثَارَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ فِتْنَةٌ كَسَائِرُ الْحُقُوقِ نَعْمَ بِطَرِيقَةِ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ مُوسِرًا وَالضَّامِنُ مُعْسِرًا.

فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى رُجُوعِ الْفَائِدَةِ إِلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ لَمْ يُقْضَ مِنَ الزَّكَاةِ وَإِلَّا فَيُقْضَى وَلَعَلَّ ذَلِكَ مُرَادُ الدَّارِمِيِّ
بِمَا أَطْلَقَهُ مِنْ الْوَجْهَيْنِ.

١٥

(السَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وَفِي سُسْخَةٍ سَبِيلُ اللَّهِ بِتَرْكِ فِي (وَهُمُ الْغَرَّاءُ الْمُنْتَطَوِّعُونَ) أَيُّ الَّذِينَ لَا رِزْقٌ لَهُمْ فِي
الْفَيْءِ فَيُعْطُونَ (وَإِنْ أَيْسَرُوا) وَفِي سُسْخَةٍ وَلَوْ أَغْنَيَاهُ لِعُمُومِ الْأَيْةِ وَإِعَانَةً لَهُمْ عَلَى الْعَزْوِ (وَتَحْرُمُ) الزَّكَاةَ
(عَلَى) الْعَازِي (الْمُرْتَرِقِ وَلَوْ كَانَ عَامِلًا) كَمَا يَحْرُمُ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْ الْفَيْءِ لِلْمُنْتَطَوِّعِ (فَإِذَا دُعِمَ الْفَيْءُ
وَاضْطَرَرْنَا إِلَى الْمُرْتَرِقِ) لِيَكْفِيَنَا شَرُّ الْكُفَّارِ (أَعْنَاهُمْ) الْأُولَى أَعْنَاهُمْ أَيُّ الْمُرْتَرِقِ (الْأَغْنَيَاءُ)
مِنْ أَمْوَالِهِمْ (لَا مِنْ الزَّكَاةِ) كَمَا لَا يُصْرِفُ الْفَيْءُ إِلَى مَصَارِفِ الرِّزْقِ (الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ) أَيُّ الطَّرِيقِ
(وَهُوَ مَنْ يُنْشِئُ سَفَرًا مُبَاحًا) مِنْ مَحْلِ الزَّكَاةِ فَيُعْطَى (وَلَوْ) كَسُوبًا أَوْ كَانَ سَفَرًا (لِنُزْهَةِ) لِعُمُومِ الْأَيْةِ
بِخَلَافِ سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ لَا يُعْطَى فِيهِ قَبْلَ التَّوْبَةِ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَالْحَقَّ بِهِ الْإِمَامُ السَّفَرُ لَا لِفَصِدِّ
صَحِيحٌ كَسَفَرُ الْهَائِمِ (رَكَدًا) يُعْطَى أَيْضًا (الْمَسَافِرُ الْغَرِيبُ) الْمُجْتَازُ بِمَحْلِ الزَّكَاةِ وَإِنَّمَا يُعْطَيَانِ (إِنْ لَمْ
يَجِدَا) مَعَهُمَا (شَيْئًا) يُكَفِّيَهُمَا فِي سَفَرِهِمَا كَمَا سَبَّاهُ بِيَبَانِهِ فَيُعْطَى مِنْ لَا مَالَ لَهُ وَمِنْ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ نَعْمَ
إِنْ وَجَدَ الْثَّانِي مَنْ يُقْرِضُهُ لَمْ يُعْطَ نَصًّا عَلَيْهِ فِي الْبُوَيْطِيِّ بِخَلَافِ الْأُولَى وَوَقَعَ لِابْنِ كَجَّ مَا يُخَالِفُ النَّصَّ
وَنَقْلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَأَفَرَهُ قَالَ الرَّزْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِلنَّصَّ الْمَذْكُورِ.

الشُّرُحُ

(قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ) فَإِنْ تَابَ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَى وَطْنِهِ أُعْطِيَ (قَوْلُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْبُوَيْطِيِّ) هَذَا
النَّصُّ إِنَّمَا هُوَ فِي مَسَالَةِ الْفَيْءِ وَبِوَافْقَهُ كَلَامُ الْفَقَالِ فِي مَسَالَةِ الرِّزْقَةِ (قَوْلُهُ وَنَقْلُهُ عَنْهُ فِي الْمَجْمُوعِ) وَأَفَرَهُ
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ

(فَصَلِّ تَحْرُمُ الرِّزْقَةُ عَلَى الْهَائِسِيِّ وَالْمُطَلِّبِيِّ وَلَوْ انْقَطَعَ) عَنْهُمَا (خُمُسُ الْخُمُسِ) لِخُلُوِّ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ
الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ أَوْ لِإِسْتِيَلَاءِ الظَّلْمَةِ عَلَيْهِمَا (أَوْ كَانَ) مَنْ يُعْطَاهَا (مَوْلَى لَهُمَا) أَيُّ الْهَائِسِيِّ وَالْمُطَلِّبِيِّ (أَوْ
عَامِلًا) فِي الرِّزْقَةِ [قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أُوسَاخُ النَّاسِ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا
لِإِلَيْهِ مُحَمَّدٌ] رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ {لَا أَحْلُ لَكُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا وَلَا عُسَالَةَ الْأَيْدِيِّ إِنَّ لَكُمْ فِي
خُمُسِ الْخُمُسِ مَا يَكْفِيْكُمْ أَوْ يُعْنِيْكُمْ أَيْ بَلْ يُعْنِيْكُمْ} رَوَاهُ الطَّبرَانِيُّ وَقَالَ {مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ} رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ
وَغَيْرُهُ وَصَحَّحُوهُ نَعْمَ لَوْ اسْتَعْمَلُهُمُ الْإِمَامُ فِي الْحِفْظِ أَوْ النَّقْلِ فَلَهُمْ أَجْرَتُهُ كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ صَاحِبِ
الْبَيْانِ وَجَرَمَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاغِ وَغَيْرُهُ وَهَذَا إِمَّا ضَعِيفٌ أَوْ مَبْنِيٌ عَلَى أَنَّ مَا يُعْطَاهُ الْعَامِلُ أَجْرَةً لَا رِزْقَةً لَكِنَّ
الصَّحِيحَ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفِعَةِ أَنَّهُ رِزْقَةُ بِهِ جَرَمُ الْمَاوِرْدِيُّ وَحَكَاهُ عَنْ الشَّافِعِيِّ مُسْتَدِلًا بِآيَةِ {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ}
وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْلُهُ إِذَا أُسْتُوْجَرُوا لِلنَّفْلِ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ كَمَا فِي الْعَبْدِ وَالْكَافِرِ يَعْمَلُونَ فِيهَا بِالْأَجْرَةِ
وَفِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ أَوْ كَانَ مَوْلَى لَهُمَا تَسْمُحُ سَلِمٌ مِنْهُ عَطْفُ الْأَصْلِ لَهُ عَلَيْهِمَا.

الشُّرُحُ

(قَوْلُهُ تَحْرُمُ الرِّزْقَةُ عَلَى الْهَائِسِيِّ إِلَخْ*) لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِجَوَازِ أَحْدِهِمْ مِنَ النَّدْرِ وَقَالَ الْأَدْرَعِيُّ يُحْتَمِلُ جَوَازُهُ
لِأَنَّ النَّدْرَ مُنْتَطَوِّعُ بِهِ وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى أَنَّهُ يَسْنُكُ بِالنَّدْرِ مَاذَا إِنْ فَلَنَا يَسْنُكُ بِالنَّدْرِ مَسْلُكُ وَاجِبٌ
الشُّرُعُ التَّحْقِيقُ بِالرِّزْقَةِ وَإِلَّا فَلَا وَالْكَفَارُ كَالرِّزْقَةِ وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى إِلْحَاقِ الرِّزْقَاتِ بِالْأَقْرَبِ

اِنْتَهَىٰ وَفَقَيْتَ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَسْبُحَيَةُ الْوَاجِبَةُ وَالْجُزْءُ الْوَاجِبُ مِنْ أَسْبُحَيَةِ التَّطْوِعِ قَالَ شَيْخُنَا وَمُفْتَضَىٰ ذَلِكَ الْحُرْمَةُ فِي مَسْأَلَةِ النَّذْرِ أَيْضًا (قَوْلُهُ وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْلُهُ إِذَا أُسْتُوْجِرُوا لِلنَّقْلِ وَنَحْوِهِ) كَمَا مَرَ نَظِيرُهُ وَبِهِ صَرَحَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ قَالُوا مَا ذُكِرَ فِي بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ وَمَوَالِيهِمْ مَحْلُهُ فِيمَنْ تَصَبَّهُ الْإِمَامُ عَامِلًا أَوْ عَوْنًا لِيَأْخُذَ مِنْ سَهْمِ الْعِمَالَةِ أَمَّا لَوْ أُسْتُوْجِرُوا لِلنَّقْلِ وَالْحِفْظِ وَالرَّاعِي وَالْكَيْنَلِ وَنَحْوِهَا فَيَجُوزُ كَمَا فِي الْعَبْدِ وَالْكَافِرِ يَعْمَلُانِ فِيهَا بِالْأُجْرَةِ سِنَةً (فَصُنْلُ لَهُ) أَيْ لِلْمُرْكَبِيِّ مِنْ إِمَامٍ وَغَيْرِهِ (إِعْطَاءُ مَنْ عَلِمَ اسْتِحْفَاقَهُ) لِلرَّكَاهِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُهَا مِنْهُ بِخَلْفِ مَنْ عَلِمَ عَدَمَ اسْتِحْفَاقِهِ لَهَا فَتَعْبِيرُهُ بِمَا قَالَهُ أُولَئِنَّ مِنْ تَقْبِيدِ أَصْلِهِ بِالْإِمَامِ وَبِالْمُطَلِّبِ (وَ) لَهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ (تَصْدِيقُهُ أُولَئِنَّ مِنْهُ وَأَحْصَرَ وَيُصَدِّقُ (مِنْ ادْعَى فَقْرًا أَوْ مَسْكَنَةً أَوْ عَجْرًا عَنْ كَسْبٍ بِلَا يَمِينٍ وَلَوْ أَنْتُمْ) لِأَنَّ الرَّكَاهَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامِحَةِ وَالرَّفْقِ وَلَا إِنَّهُ صَلَوةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ أَعْطَى مِنْ سَالَةٍ مِنْهَا بِغَيْرِ تَحْلِيفٍ وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُكَافِفُ بَيْنَهُ لِعُسْرَهَا وَبِهِ صَرَحَ أَصْلُهُ (فَلَوْ عَرَفَ لَهُ مَالٌ وَادْعَى تَلَفُّهُ لَمْ يُصَدِّقُ) بَلْ يُكَافِفُ الْبَيْنَةَ لِسُهُولَتِهَا وَلَا أَصْلَلَ بِقَوْاهُهُ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يُقْرَفُو بَيْنَ دَعْوَاهُ التَّلَفِ بِسَبِيلٍ ظَاهِرٍ كَالْحَرِيقِ أَوْ حَفِيْيِ الْكَالِسِرَقَةِ كَمَا فِي الْوَرِيعَةِ وَنَحْوِهَا قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ وَالظَّاهِرُ التَّقْرِيْقُ كَالْوَرِيعَةِ وَفَرَقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ الْأَصْلَ ثُمَّ عَدَمُ الضَّمَانِ وَهُنَا عَدَمُ الْإِسْتِحْفَاقِ (وَكَذَا) لَا يُصَدِّقُ (مِنْ ادْعَى عِيَالًا) لَهُ لَا يَفِي كَسْبُهُ بِكِفَايَتِهِمْ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُمْ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ مِنْ تَلَرْمُهُ تَفَقَّهُمْ وَقَوْلُ السُّبْكِيِّ تَفَقَّهُمْ وَكَذَا مِنْ لَمْ تَلَرْمُهُ مِنْ تَضَيِّي الْمُرُوعَةُ بِقِيَامِهِ بِتَفَقَّهِهِمْ مِنْ يُمْكِنُ صِرَافُ الرَّكَاهَ إِلَيْهِ مِنْ قَرِيبٍ وَغَيْرُهُ بَعِيدٍ (وَيُصَدِّقُ) بِلَا بَيْنَهُ وَلَا يَمِينٍ (فِي) دَعْوَى (الْعَرْمُ عَلَى السَّفَرِ وَالْعَزْرُو) مُدَعِّيَا هُمَا لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُمَا (فَإِنْ تَخَلَّفَا عَنِ الرُّفْقَةِ وَلَوْ بَعْدَ التَّاهِبِ) لِلْسَّفَرِ وَالْعَزْرُو (أَسْتَرِدَ) مِنْهُمَا مَا أَحْدَاهُ لِأَنَّ صِفَةَ الْإِسْتِحْفَاقِ لَمْ تَحْصُلْ.

(وَلَا يُصَدِّقُ الْعَالِمُ وَالْمُكَاتِبُ وَالْعَالَمُ) فِي دَعْوَى الْعَمَلِ وَالْكِتَابَةِ وَلُرُومِ الدِّينِ الدَّمَمَةِ (إِلَّا بَيْنَهُ لِسُهُولَتِهَا وَلَا أَصْلَلَ عَدَمَ ذَلِكَ (فَلَوْ صَدَقُهُمْ) أَيْ الْمُكَاتِبُ وَالْعَالَمُ (الْمُؤْلَى) أَيْ السَّيِّدُ (وَالْغَيْرُمُ) أَيْ رَبُّ الدِّينِ (كَفَى) لِلإِعْطَاءِ لِظُهُورِ الْحَقِّ بِالثَّصِدِيقِ وَلَا أَعْطَاءَ فِيهِمَا مُرَاعَى فَإِنْ عَنَّ الْعَبْدُ أَوْ أَدَى الدِّينَ فَدَاكَ وَإِلَّا أَسْتَرِدَ وَإِنْ كَدَبَا هُمَا لَغَا الْإِقْرَارُ (وَالْمُؤْلَفُ يُصَدِّقُ) بِلَا يَمِينٍ (فِي ضَعْفِ الْبَيْنَةِ) بِأَنْ قَالَ نَبَتِي فِي الْإِسْلَامِ ضَعِيفَةٌ لِأَنَّ كَلَامَهُ يُصَدِّقُهُ (وَبَيْتُهُ) أَيْ يُقْيِمُ بَيْنَهُ (بِالشَّرْفِ) الَّذِي ادْعَاهُ بِأَنَّ قَالَ أَنَا شَرِيفٌ مُطَاعٌ فِي قَوْمِي (وَالْكَفَايَةِ) الَّتِي ادْعَاهَا بِأَنَّ قَالَ إِنَّمَا أَكْفِيكُمْ شَرًّا مِنْ يَلِينِي مِنَ الْكُفَّارِ أَوْ مَانِعِي الرَّكَاهَ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ (وَالْمُرَادُ بِالْإِثْبَاتِ) فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ (إِخْبَارُ عَلَيْنِ) بِصِفَاتِ الشُّهُودِ وَلَوْ بِلَا قَاضٍ وَدَعْوَى وَإِشْهَادِ (وَالْإِسْقَافَةِ) وَهِيَ اسْتَهَارُ الْحَالِ بَيْنَ النَّاسِ (كَافِيَةُ) عَنِ الْبَيْنَةِ لِحُصُولِ الْعِلْمِ أَوْ غَلَبَةِ الظَّنِّ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَيَشَهُدُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اعْتِبَارِ غَلَبَةِ الظَّنِّ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ عَنِ الْحَالِ وَاحِدٌ يُعْتَمِدُ قَوْلُهُ كَفَى وَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهُ رَأَى لِلْأَصْحَابِ رَمْزًا إِلَى تَرْدُدِهِ فِي أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ الْأُنْوَاقُ بِقَوْلِهِ مَنْ يَدَعِي الْعَرْمَ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقَهُ هُلْ يَجُوزُ اعْتِمَادُهُ اِنْتَهَى وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ أَوْلًا لَهُ إِعْطَاءُ مَنْ عَلِمَ اسْتِحْفَاقَهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ فِيمَا يَظْهُرُ مَا يَشْمَلُ الظَّنِّ

الشَّرْخُ

(قوله لأن الزكاة مبنية على المساومة والرفق) مثل الزكاة فيما ذكر الوقف على الفقراء والوصيّة لهم (قوله فلو عرف له مال وادعى تلقه إلخ) مراد مال يمتنع معه الصرف إليه أمّا لو كان قدّر إلا يعنيه لم يطلب ببيته إلا على تلق ذلك المقدار ويعطى تمام كفایته بلا بيت ولا يمتن (قوله والظاهر التفريق كالوديعة) أشار إلى تصحيحه (قوله وفرق ابن الرقعة إلخ) قال الغري فيه وقفة لأن الأصل الفقر فالأصل الاستحقاق قال ابن قاضي شعبه وهو مردود إذ كيف يقال الأصل الفقر مع معرفة مال له (قوله وظاهر أن المراد بهم إلخ) جرم به الرذكي وغيره (قوله ولو بعد التأهب إلخ) في بعض النسخ فإن تخلفا عن الرفقة لا تتأهب أستردا (قوله ولا يصدق العامل) أي فيما إذا طلب من رب المال أو من الإمام إذا بعثه وادعى أنه قبض الصدقة وتلفت في يده بلا تفريط (قوله وإن كذبا هما لغا الإقرار) فإن أقر لغائب ففي إعطائه وجهان أحدهما عدم إعطائه (قوله ما قاله بعض الأصحاب من أنه إلخ) وهو ظاهر

(فصل يعطي المكاتب والغارم ما عجزا عن أدائه) من كُلِّ الدَّيْنِ أَوْ بَعْضِه لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يُعْطَى بِالْحَاجَةِ إِلَى وَفَائِهِ نَعْمٌ لِإِصْلَاحِ دَاتِ الْبَيْنِ يُعْطَى الْكُلُّ وَلَوْ مَعَ الْقُدرَةِ عَلَى أَدَاءِهِ كَمَا مَرَ (ومَنْ كَانَ فَقِيرًا أَوْ مِسْكِينًا) وَقَدْ (تعود التجارة أعطي كفایته من رأس المال) الأولى والأحصر وإن وفق بعبارة أصله أعطي رأس مال (يكفيه ربحه غالبا) وبخلاف ذلك بخلاف الناس والتواحي (فيعطي البقل حمسة دراهم وبالباقي عشرة والفاكهية عشرين والحباز حمسمين والبقال مائة والعطار ألفا والبراز ألفين والصيروف خمسة آلاف والجوهري عشرة آلاف) وظاهر أن كل ذلك على التفريح فلو زاد على كفایتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يليق بالحال (ومن له حرفة) لا يجد أنتها (أعطي ما يشتري به أنتها) فلت قيمتها أو كثرت قال الرذكي تلقها ولو اجتمع في واحد حرف أعطي بأقلها فإن لم يف بحاله ثم لم له ما يكفيه.

١٥.

والأوجه أنه يعطى بالحرفة التي تكفيه (ولو لم يحسن شيئا) من حرفة أو تجارة (أعطي كفایة العمر الغالب بأن يشتري له) به (عقار تكفيه غالنه) ويستثنى بها عن الزكاة الشرح

(قوله فيعطي البقل حمسة دراهم إلخ) قال بعضاً لهم هذه التقديرات لا يخفى فسادها والمحكم فيه هو التعريف (قوله بأن يشتري له عقار تكفيه غالنه) هذا إن كان مخجورا عليه أمكن أن يقال يشتري له ولديه بذلك عقارا يستعمله على وجه النظر له وقد يكون النظر في عدم الشراء لجلاء أهل التاحية أو حرابها أو إشرافها على ذلك أو رسيدا فلابد أن يدفع إليه المقدار المذكور ويملكه بالأخذ لا محالة وحينئذ فهل المراد أننا نأمره بذلك أمرا رساد والخيرية إليه فيه أو أننا نأمره بذلك ونجبره عليه إن كان المراد الأول فربما ولا يبقى خلاف محقق وإن كان الثاني فلا يخفى بعده وخروجه عن القواعد وقد تكون المصلحة الظاهرة في عدم شراء العقار وظاهر كلام القاضي أبي الطيب في المجرد أن الإمام يشتري لهم ذلك فإنه قال قال الشافعي ولا وقت فيما يعطي القبر إلا ما يخرجه من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أو كثر يريد به أن الغنى هو الكفایة على الدوام فيدفع إلى كل واحد منهم ما يجعله رأس مال ويكفيه فضلته لمؤنة ومن كان من أهل العلم الذين لا يحسنون التجارة اشتري لهم ما يعلمهم كفایتهم على الدوام ومن كان من أهل

الْحُرْفَةِ اشْتَرَى لَهُمْ آلَاتِهِمْ إِلَى آخِرِهِ وَهَذَا غَایَةُ فِي الْبُعْدَانِ أُرِيدَ اللَّهُ يُشْتَرِى لَهُمْ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَقَبْلَ الدَّفْعِ إِلَيْهِمْ أَوْ بَعْدَهُ جَبْرًا لِمُطْلِقِ التَّصْرِيفِ غ.

قَالَ الرَّزْكَشِيُّ يَبْيَغِي أَنْ يُقْرَأُ فِي شَتَرَى بِضَمْ أَوْ لِهِ لِيُفِيدَ أَنَّ الْمُشْتَرِى لَهُ الْإِمَامُ وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخَلَافِ فِي الْغَازِي أَنَّ الْإِمَامَ يَشْتَرِى لَهُ الْفَرَسَ أَوْ يَصْرِفُ لَهُ لِيُشْتَرِى بِهِ أَوْ يَأْذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي الشَّرَاءِ (فَرْعُ يُعْطِى ابْنَ السَّبِيلِ مَا يَكْفِيهِ) فِي سَفَرِهِ (ذَهَابًا وَّ) كَذَا (إِيَّاً لِقَاصِدِ الرُّجُوعِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ مَالٌ (أَوْ مَا يُبَلِّغُهُ مَالُهُ) إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ مَالٌ فَيُعْطِى (نَفَقَةً وَكِسْوَةً إِنْ احْتَاجَ إِلَيْهَا بِحَسْبِ الْحَالِ شَتَاءً وَصَيْفًا (لَا نَفَقَةً إِقَامَةً تُخْرِجُهُ عَنِ السَّفَرِ) بِخَلَافِ نَفَقَةِ إِقَامَةٍ لَا تُخْرِجُهُ عَنْهُ فَيُعْطِيَهَا وَبِمَا تَقْرَرَ عُلَمٌ مَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ مِنْ أَنَّهُ يُعْطِي جَمِيعَ كَفَائِتِهِ لَا مَا زَادَ بِسَبَبِ السَّفَرِ فَقْطُ وَعِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ قَدْ تَقْتَضِي أَنَّهُ وَلَوْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُ رَوَالِهَا أُعْطِي وَهُوَ وَجْهُ وَالْأَصْنَحُ خَلَافُهُ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَلَا يُعْطِي لِمُدَدِّ الْإِقَامَةِ إِلَّا مُدَدَّ إِقَامَةِ الْمُسَافِرِينَ وَهِيَ سَالِمَةٌ مِنْ ذَلِكَ (وَيُعَارُ أَوْ يُسْتَأْجَرُ) أَوْ يُمْلِكُ (لَهُ مَا يَحْمِلُهُ) فِي سَفَرِهِ (إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمُشْبِي أَوْ طَالَ السَّفَرِ) دَفْعًا لِلضرَرِ بِخَلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْجِزْ وَقَصْرُ سَفَرِهِ (وَ) يُعْطِي بِعِبَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ تَمْلِيْكٍ (مَا يَحْمِلُ زَادَهُ وَمَتَاعَهُ إِنْ لَمْ يُطِقُ) وَفِي سُخْنَةِ يُلْقِي (حَمْلُهُ) أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا بِخَلَافِ مَا إِذَا أَطَافَةٌ بِأَنْ كَانَ قَدْرًا يَعْتَدُ مِثْلُهُ حَمْلُهُ بِنَفْسِهِ لِإِنْتِقاءِ الْحَاجَةِ وَمَا زِنَتْهُ مِنْ التَّمْلِيْكِ فِيمَا ذُكِرَ أَخْدُثُهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْأَصْلِ قَوْلُهُ وَيَهِيَا لَهُ الْمَرْكُوبُ وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْغَازِي وَإِنْ فُرَقَ بِأَنَّ الْغَازِي يُعْطِي لِحَاجَتِنَا مَعَ الْغُنْتِيِّ، وَابْنُ السَّبِيلِ يُعْطِي لِحَاجَتِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْتَرُ فِيمَا قُلْنَا لِأَنَّهُ إِذَا رَجَعَ أُسْتَرِدَ مِنْهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَلَى أَنَّهُ نُقْلَ عَنِ السَّرْجِسِيِّ وَأَقْرَأَهُ إِنْ قَلَ الْمَالُ أُعْطِي كِرَاءُ الْمَرْكُوبِ وَإِلَّا أُشْتَرِي لَهُ ذَلِكَ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْمَعَازِي أَنَّهُ إِنْ قَلَ الْمَالُ تَعَيَّنَ الإِسْتِئْجَارُ أَوْ الْإِعَارَةُ لَهُ

الشُّرُحُ

(قَوْلُهُ وَعِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ قَدْ تَقْتَضِي أَنَّهُ إِلَّا) عِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ كَأَصْلِهِ شَمْلُ إِعْطَاءِهِ نَفَقَةً ثَمَانِيَّةً عَشَرَ يَوْمًا فِيمَا إِذَا أَقَامَ لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُهَا كُلُّ وَقْتٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ قَالَ أَصْحَابُنَا وَأَمَّا نَفَقَتُهُ فِي إِقَامَتِهِ فِي الْمَفْصِدِ فَإِنْ كَانَتْ إِقَامَتُهُ دُونَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ غَيْرَ يَوْمَيِ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أُعْطِي لَهَا لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسَافِرِ إِذْ لَهُ الْقَصْرُ وَالْفِطْرُ وَسَائِرُ الرُّحْصِ وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ غَيْرَ يَوْمَيِ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ لَمْ يُعْطِ لَهَا لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مُسَافِرًا ابْنُ سَبِيلٍ إِذَا انْقَطَعَتْ رُحْصُ السَّفَرِ بِخَلَافِ الْغَازِي فَإِنَّهُ يُعْطِي نَفَقَةً مُدَدَّةً الْإِقَامَةِ فِي النَّعْرِ وَإِنْ طَالَتْ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْغَازِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِتَوَقُّعِ الْفُتْحِ وَإِنَّهُ لَا يَرْوُلُ بِالْإِقَامَةِ أَسْمُ الْغَازِي بَلْ يَتَأَكَّدُ بِخَلَافِ الْمُسَافِرِ وَفِيهِ وَجْهٌ عَنْ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ أَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ يُعْطَى وَإِنْ طَالَ مَقَامُهُ إِذَا كَانَ مُقِيمًا لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُ تَجْرِيْهَا وَالْمَدْهُبُ الْأَوَّلُ الْأَنْتَهَى فَتَعْلِيَّلَهُ صَرِيحَانِ فِيمَا ذَكَرْتُهُ.

(قَوْلُهُ وَمَا يَحْمِلُ زَادَهُ وَمَتَاعَهُ إِلَّا) إِذَا أُعْطِي لِمَسَافَةِ فَتَرَكَ السَّفَرَ فِي أَنْتَهِيَّهَا وَقَدْ أَنْفَقَ الْكُلَّ فَإِنْ كَانَ لِغَلَاءِ السَّعْرِ لَمْ يَغْرُمْ وَإِلَّا غَرِمْ قِسْطَ بَاقِي الْمَسَافَةِ

(فَرْعُ وَالْغَازِي يُعْطِي النَّفَقَةَ وَالْكِسْوَةَ ذَهَابًا وَإِيَّاً وَإِقَامَةً فِي النَّعْرِ) إِلَى الْفُتْحِ (وَإِنْ طَالَتْ) بِخَلَافِ ابْنِ السَّبِيلِ لَا يُعْطَى لِمُدَدِّ إِقَامَتِهِ الزَّائِدَةِ عَلَى إِقَامَةِ الْمُسَافِرِينَ كَمَا مَرَ لِرَوَالِ الْإِسْمِ عَنْهُ وَاسْمُ الْغَازِي لَا يَرْوُلُ بِذَلِكَ بَلْ يَتَأَكَّدُ بِهِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِتَوَقُّعِ فَتْحِ الْحِصْنِ (وَ) يُعْطَى (نَفَقَةً عَيْالِهِ) وَكِسْوَتَهُمْ لِذَلِكَ (وَقِيمَةُ الْفَرَسِ) إِنْ كَانَ مِنْ يُقَابِلُ فَارِسًا وَإِلَّا فَلَا (وَ) قِيمَةُ (الْأَهْلِ الْحَرْبِ) لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ (وَيَصِيرُ

جَمِيعُ ذَلِكَ (مُلْكُهُ) وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ أَنْ يُعْطِيهِ الْفَرَسَ وَالْأَلَّةَ لِامْتِنَاعِ الْإِبْدَالِ فِي الرِّزْكَةِ وَلِلْإِمَامِ ذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ
وَلِأَيَّهُ عَلَيْهِ فَيُشْتَرِي لَهُ ذَلِكَ وَيُعْطِاهُ (أَوْ يُسْتَأْجِرُ لَهُ أَوْ يُعَارُ) لَهُ مِمَّا اسْتَرَاهُ وَوَقَهُ كَمَا سَيَّاتِي أَوْ لَمْ يَفْهُمْ
لَكِنْ يَتَعَيَّنَ الْإِسْتِنْجَارُ أَوْ الْإِعَارَةُ (إِنْ قَلَ الْمَالُ) عِبَارَةُ الْأَصْنَافِ وَيَخْتَلِفُ الْحَالُ بِحَسْبِ كَثْرَةِ الْمَالِ وَقَلْتُهُ
(وَلِلْإِمَامِ) لَا لِلْمَالِكِ (أَنْ يَشْتَرِي مِنْ هَذَا السَّهْمِ حَيْلًا وَيَقْفَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وَيُعِيرُهُ إِيَّاهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَفِي
سُخْنَةٍ وَيُوقِفُهَا مِنْ أَوْقَفَهُ وَهِيَ لُغَةُ شَاذَةً (وَحَمْلُ زَادِهِ وَ حَمْلُ (نَفْسِهِ) فِي الطَّرِيقِ (كَابِنُ السَّبِيلِ) فَيُعْطِي
مَا يَحْمِلُهُ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ

الشُّرُخُ

(قُولُهُ وَقِيمَةُ الْفَرَسِ إِلَّهُ) وَهَذَا غَيْرُ مَرْكُوبِهِ فِي السَّفَرِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَوْفِيرِ الْحَيْلِ إِلَى وَقْتِ الْحَرْبِ إِذْ لَوْ
رَكِبُوهَا مِنْ دَارِنَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ رَبِّمَا كَلَّتْ وَعَجَزَتْ عَنِ الْكَرْ وَالْفَرَ حَالُ الْمُطَازِدَةِ وَالْفَتَالِ لَا سِيمَا إِذَا
بَعْدَ الْمُغَزَّى (قُولُهُ أَوْ يَسَّارُ لَهُ) فِي شَسْمِيَّةِ هَذَا عَارِيَّهُ نَظَرٌ فَإِنَّ اِنْتِقَاعَ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِ بِالْوَقْفِ لَيْسَ عَارِيَّهُ
وَلَهُدَا لَا يَضْمِنُهُ إِذَا تَلَفَّ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ وَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ التَّسْمِيَّةَ صَحِيحَةٌ إِذْ لَيْسَ لِلْأَخَادِ الْإِسْتِبَدَادُ
بِأَخْذِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا بِإِذْنِ النَّاظِرِ عَلَى الْوَقْفِ وَلَيْسَ هُوَ مُعِينًا فِي الْوَقْفِ حَتَّى يَكُونَ مَالِكًا لِلْمُنْفَعَةِ وَإِنَّمَا
الْوَقْفَ عَلَى الْجِهَةِ فَصَحَّ شَسْمِيَّهُ ذَلِكَ عَارِيَّهُ وَلَا يَلْرُمُ مِنْ كَوْنِهِ عَارِيَّهُ أَيْ يَضْمِنُهُ فَالْمُسْتَأْجِرُ
لَا يَضْمِنُ وَقْدَ نُقلَ عَنِ الْفَقَالِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ كُتُبًا وَشَرَطَ أَنْ لَا يُعَارِ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بِرَهْنٍ صَحَّ الْوَقْفُ وَاتَّبَعَ
الشَّرْطُ فَالْفَقَالُ قَدْ أَطْلَقَ الْعَارِيَّةَ عَلَى الْوَقْفِ قَالَ شِيخُنَا الشَّرْطُ بَاطِلٌ عَلَى الْأَصْحَاحِ (قُولُهُ وَلِلْإِمَامِ أَنْ
يَشْتَرِي مِنْ هَذَا السَّهْمِ حَيْلًا إِلَّهُ) قَالَ السُّبْكِيُّ لَهُ فِي إِعْطَاءِ الْفَرَسِ وَالسَّلَاحِ طُرُقُ دَفْعُ الثَّمَنِ أَوْ الْأُجْرَةِ أَوْ
الشَّرَاءِ أَوْ الْإِسْتِنْجَارِ لَهُ أَوْ لِلْجِهَةِ أَوْ الْوَقْفِ عَلَيْهَا وَلَا يَمْلُكُ إِلَّا فِي دَفْعِ الثَّمَنِ.

(فَرَعْ إِنَّمَا يُعْطَى) الْغَازِيُّ ذَلِكَ (وَقْتُ الْحُرُوجِ) لِيُهَمِّيَ بِهِ أَسْبَابَ السَّفَرِ (فَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ) أَوْ فِي
الْمَفْصِدِ أَوْ امْتَنَعَ فِيهَا مِنْ الْغَرْبُو (أَسْتَرِدَ) مِنْهُ (مَا بَقِيَ وَإِنْ غَرَّ وَرَجَعَ وَبَقَى مَعَهُ شَيْءٌ فَإِنْ فَتَرَ) أَيْ
صَيْقَ عَلَى نَفْسِهِ (أَوْ كَانَ الْبَاقِي قَدْرًا) (بِسِيرًا لَمْ يُسْتَرِدْ وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُقْتَرْ وَكَانَ الْبَاقِي قَدْرًا كَثِيرًا
(أَسْتَرِدَ) لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُعْطَى لَهُ فَوْقَ الْحَاجَةِ وَإِنَّ الْمُعْطَى أَخْطَأً فِي الْإِجْتِهَادِ (وَيُسْتَرِدُ فَاضِلُّ أَبْنِ
السَّبِيلِ مُطْلَقًا) عَنِ التَّقْبِيدِ بِمَا ذُكِرَ لِأَنَّا دَفَعْنَا إِلَى الْغَازِي لِحَاجَتِنَا وَقَدْ تَحَصَّلْنَا عَلَى الْغَرْضِ لَمَّا غَرَّ
وَابْنِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ لِحَاجَتِهِ وَقَدْ زَالَتْ.

(فَرَعْ الْمُؤَلَّفُ) بِأَنْواعِهِ (يُعْطَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ) أَوْ الْمَالِكُ إِنْ فَرَقَ عَلَى قِيَاسِ مَا سَيَّاتِي مِنْ أَنَّهُ يُعْطَى
الْمُؤَلَّفُ أَوْ يُقَالُ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ سَوَاءً أَفْرَقَ هُوَ أَوْ الْمَالِكُ (وَالْعَامِلُ يَسْتَحِقُ) مِنْ الرِّزْكَةِ (أَجْرَةُ) مِثْلُ (مَا
عَمِلَهُ) فَإِنْ شَاءَ الْإِمَامُ بَعْثَهُ بِلَا شَرْطٍ ثُمَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا وَإِنْ شَاءَ سَمَّاهَا لَهُ إِجَارَةً كَمَا سَيَّاتِي أَوْ جَعَالَهُ ثُمَّ
أَدَاهُ مِنْ الرِّزْكَةِ وَبِمَا قَالَهُ عُلِّمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُ بِالْعَمَلِ وَبِهِ صَرَحَ أَوْ أَخَرَ الْبَابِ فَلَوْ أَدَاهَا الْمَالِكُ قَبْلَ قُدُومِ
الْعَامِلِ أَوْ حَمَلَهَا إِلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فَلَا شَيْءٌ لَهُ (وَلِلْإِمَامِ اِسْتِنْجَارَةُ لَا بِأَكْثَرِ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ فَإِنْ زَادَ)
عَلَيْهَا (بَطَلتْ) أَيْ الْإِجَارَةُ لِتَصْرِفِهِ بِغَيْرِ الْمَصْلَحةِ (وَالرَّائِدُ) مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ (عَلَى أَجْرِهِ) يَرْجُعُ
لِلْأَصْنَافِ وَمَنِيَ نَقْصَ سَهْمِهِ عَنْهَا كَمَلَ (قَدْرُهَا) مِنْ الرِّزْكَةِ ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي (وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَجْعَلَ أَجْرَةَ
الْعَامِلِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) إِجَارَةً أَوْ جَعَالَةً (جَازَ وَبَطَلَ سَهْمُهُ) فَتَقْسِمُ الرِّزْكَةُ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ كَمَا لَوْلَمْ
بَكُنْ عَامِلٌ .

(فرع) قال الدارمي وإنما يجدر أن يعطى العامل إذا لم يوجد متطوع نقله الأذرعي عنه وأقره وهو يقتضي أن من عمل متبرعا لا يستحق شيئا على القاعدة وهو ما جرم به ابن الرفعة لكن رد السبكي بإن هذا فرضه الله تعالى لمن عمل كالغنية يستحقها المجاهد وإن لم يقصد إلا إعلاء كلمة الله تعالى فإذا عمل على أن لا يأخذ شيئا استحق وإسقاطه بعد العمل لما ملكه به لا يصح إلا بما يعقل الملك من هبة أو نحوها وليس كمن عمل لغيره عملا بقصد الشروع حتى يقال إن القاعدة أنه لا يستحق لأن ذلك فيما يحتاج إلى شرط من المخلوق وهذا من الله تعالى كالميراث والعنية والقيمة.

الشرح

(قوله والعامل يستحق أجرة ما عمله) ولو كان ما جمعه من الزكاة قدرها (قوله وللإمام استنجاره لا يأكثر من أجرة مثيله إلخ) نقل الجوري عن الشافعي أن الساعي يأخذ من نفسه لنفسه وقد يُستشكّل بإن قسمة المال المشترك لا يستنقذ بها أحد الشركين حتى يحضر الآخر أو يرفع الأمر إلى القاضي إلا أن يعتذر بائمه أمين من جهة الشروع (قوله لكن رد السبكي بإن هذا فرض الله تعالى) أشار إلى تصريحه

(فرع متى اجتمع في رجل مثلا (صفتان) كفيف غاز (ولو) كان (عاملا فقيراً أحذنا باليتهم شاء) لا بيهما لأن العطف في الآية يقتضي التغاير والترجيح في العامل من زبادته وعلى هذا (فإن أحد فقير) غارم (مع الغارمين) تنصيبه من سنهما فأعطاه غريم أطعمه مع الفقراء تنصيبه من سنهما لأنه الآن محتاج نقله في الروضة عن الشيخ نصر وأقره قال الزركشي: فالمراد امتناع أحديه بهما دفعه فلت بل أو مرتبا ولم يتصرف فيما أحدها ولا

الشرح

(قوله ولو كان عاملا فقيراً أي أو غارما) فصل ويجب استيعاب الأصناف النائية بالزكاة (إن أمكن) بإن فرقها الإمام ووجدوا كلهم لظاهر الآية سواء زكاة الفطر وغيرها (واختار جماعة) من أصحابنا منهم الإصطخري (جواز صرف الفطرة إلى ثلاثة مساكين) أو غيرهم من المستحقين (فإن شئت القسمة جمع جماعة فطرتهم وفرقوا وإن فرقها المالك فلا عامل) قال الأذرعي والزركشي ولا مؤلف كما نقله الماوردي وغيره عن النص والرافعي عن رواية الحناطي له قالا وما في الروضة من أن المشهور خلافه مردود نقله ودليله وأطالا في بيان ذلك والمعتمد ما في الروضة كأصلها وجرا عليه المصنف وغايتها أن المسألة فيها كما ذكر عليه كتاب الأصل نصان رجح مثهما كثيرون هذا (وعلى الإمام استيعاب الأحادي) من كل صنف لعدم تعذر عليه نعم إن قل المال بإن كان قدراً لو وزعه عليهم لم يسد لم يلزم الإستيعاب للضرورة بل يُقدم الأحوح فالأحوح أحدها من ظاهره في القيمة.

وبناء عليه الزركشي ولا يجب عليه ذلك من زكاة واحدة (وله أن يخص بعضهم بنوع) من المال وأخرين بنوع وأن يعطي زكاة واحد لأن الزكوات كلها في يده كالزكاة الواحدة (وان فرق المالك وأمكن الإستيعاب) لكونهم محسورين ولم يزيدوا على ثلاثة من كل صنف أو زادوا عليها ووفى بهم المال (الزماء) الإستيعاب (ولا يكفي صرف إلى أقل من ثلاثة من كل صنف) عملا بأقل الجمع في غير الآخرين في الآية وبالقياس عليه فيهما ولا عدد بعد ذلك أولى من عدد وهذا علماً مما مر وكأنه ذكره

تَوْطِيْه لِقُولِهِ (إِلَّا العَالِمُ فَقَدْ يَكُونُ وَاحِدًا) إِذَا حَصَلَ بِهِ الْغَرْضُ (وَلَوْ أَعْطَى) الْمَالِكُ (الشَّيْنِ) مِنْ صِنْفٍ (وَالثَّالِثُ مَوْجُودٌ غَرِمٌ لَهُ أَقْلَ مُتَمَوِّلٍ) لِأَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهُ ابْتِدَاءً خَرَجَ عَنِ الْعُهْدَةِ فَهُوَ الْقُدْرُ الَّذِي فَرَطَ فِيهِ سَوَاءً أَكَانَ التَّلَاثَةُ مُتَعَيْنِيْنَ أَمْ لَا يَسْأَلُنِيْ أَنَّهُ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الشَّسْوِيْةُ فِي الْأَحَادِ وَلَوْ أَعْطَى وَاحِدًا وَاللَّاثَانِ مَوْجُودَانِ غَرِمٌ لَهُمَا أَقْلَ مَا يُعْطِيَانِهِ ابْتِدَاءً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ (وَلَوْ وَجَدَ الْمَالِكُ مِنْ صِنْفٍ دُونَ التَّلَاثَةِ أَعْطَاهُ الْكُلُّ إِنْ احْتَاجَهُ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلٌ بَاقِي السَّهْمِ إِلَى غَيْرِهِ لِأَنْحِصَارِ الإِسْتِحْقَاقِ فِيهِ (وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْهُ (رَدَ عَلَى الْبَاقِيْنَ) إِنْ احْتَاجُوهُ وَإِلَّا نَقْلٌ إِلَى غَيْرِهِمْ).

الشُّرُخُ

(قُولُهُ وَبِحِبِّ اسْتِيْعَابِ الْأَصْنَافِ النَّمَانِيَّةِ إِلَّا) لَوْ امْتَنَعَ الْأَصْنَافُ مِنْ قَبْوُلِ الرَّكَأَةِ فَوَنَّلُوا كَذَا حُكِيَّ عَنْ سُلْطَيْمِ فِي الْمُجَرَّدِ وَهُلْ يَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمَحْصُورِيْنَ رَبُّ الْمَالِ مِنْ الرَّكَأَةِ إِنْ فَلَنَا تَحِبُّ فِي الْعَيْنِ وَهُوَ الْأَصْنَاعُ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا يُبَرِّأُنَّهُمَا.

(فَصَنْلُ) (قُولُهُ بِأَنْ فَرَقَهَا الْإِمَامُ) أَيْ أَوْ الْعَالِمُ (قُولُهُ وَإِنْ فَرَقَهَا الْمَالِكُ فَلَا عَالِمٌ) قَالَ الْفَاضِيُّ أَبُو الطَّيْبِ لَوْ تَوَلَّهَا الْإِمَامُ سَقَطَ سَهْمُ الْعَالِمِ وَلَا يَأْخُذُهُ الْإِمَامُ (قُولُهُ وَعَلَى الْإِمَامِ اسْتِيْعَابُ الْأَحَادِ) فِي مَعْنَى الْإِمَامِ إِذَا فُوْضَ إِلَيْهِ الصَّرْفُ وَشَمِلَ كَلَمُهُ مَا إِذَا كَانُوا غَيْرَ مَحْصُورِيْنَ وَإِنْ قَيَدَهُ التُّورِيُّ فِي تَصْحِيحِ التَّشْبِيْهِ بِمَا إِذَا كَانُوا مَحْصُورِيْنَ (قُولُهُ وَإِنْ فَرَقَ الْمَالِكُ) أَيْ أَوْ مَنْ يَقُولُ مَقَامُهُ مِنْ وَلِيٍّ أَوْ وَكِيلٍ (قُولُهُ وَإِنْ أَمْكَنَ الْإِسْتِيْعَابُ إِلَّا) لَوْ كَانَ الْمُسْتَحْقُونَ وَرَائِهُ فَمَاتَ قَهْلٌ يَلْرُمُهُمْ دَفْعُ الرَّكَأَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ وَهُلْ نَقْلُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دِينٌ وَقَدَمْنَا الرَّكَأَةَ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالرَّكَأَةِ لَا نَقْلٌ فِيهِ غَيْرُهُمْ وَهُوَ فِي الْمَسَأَلَتَيْنِ لِأَنَّهُمْ مَلْكُوهَا بِتَمَامِ الْحَوْلِ إِذَا لَيْسَ ثُمَّ مُسْتَحِقٌ غَيْرُهُمْ قَالَ النَّاسِرِيُّ وَإِذَا فَلَنَا مَلْكُوهَا رَكَأَةً فَإِنَّ النِّيَّةَ الْوَاجِبَةَ أَنْسَفَهُمْ هُنَّ أَمْ نَقْوُمُ الْوَرَثَةُ مَقَامُهُ فِيهَا أَوْ الْحَاكِمُ لِنَلَّا يَتَحَدَّ النَّاوِيُّ وَالْمُسْتَحِقُ فَلَيَتَأْمَلُ.

(قُولُهُ وَوَقَى بِهِمُ الْمَالُ) أَيْ بِحَاجَجِهِمْ (قُولُهُ غَرِمٌ لَهُ أَقْلَ مُتَمَوِّلٍ) قَالَ شَيْخُنَا يُؤَخِّذُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازٌ إِعْطَاءُ مُسْتَحِقَّهَا مِنْهَا أَقْلَ مُتَمَوِّلٍ وَبُطْلَانُ مَنْ قَدَرَ ذَلِكَ بِنِصْفِ دِرْهَمٍ وَأَنَّهُ أَقْلَ مَا يُعْطَى مِنْهَا (قَرْعُ يَحِبُّ) عَلَى مَنْ يُفَرِّقُ الرَّكَأَةَ (الشَّسْوِيْةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ) وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ بَعْضِهِمْ أَشَدَّ لِأَنْحِصَارِهِمْ وَلَا قِضَاءُ الْعَطْفِ الشَّسْوِيَّةِ إِلَّا عَالِمٌ فَلَا يُزَادُ عَلَى أُجْرِتِهِ كَمَا مَرَ وَإِلَّا الْفَاضِلُ نَصِيبُهُ عَنْ كِفَايَتِهِ كَمَا سَيَّاْتِي قَالَ الْمَأْوَرِدِيُّ فَلَوْ أَخْلَلَ الْإِمَامُ بِصِنْفٍ ضَمِنَ مِنْ مَالِ الصَّدَقَاتِ قَدْرَ سَهْمِهِ مِنْ تِلْكَ الصَّدَقَةِ وَإِنْ أَخْلَلَ بِهِ الْمَالِكُ ضَمِنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ (وَهِيَ) أَيْ الشَّسْوِيْةُ (مُسْتَحِقَّةٌ فِي آحَادِهِمْ إِنْ تَسَاوَتْ حَاجَجُهُمْ) فَإِنْ تَقَوَّتْ أَسْتَحِبُّ التَّقَوُّتُ بِقُدْرَهَا بِخَلَافِ الْوَصِيَّةِ لِفَرَاءِ بَلْ دِيْنَهُ تَحِبُّ الشَّسْوِيْةُ بَيْنَهُمْ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا لَهُمْ عَلَى التَّعْبِينِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَيْرَبَ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ وَهُنَّا لَمْ يَبْتَثُ الْحَقُّ لَهُمْ عَلَى التَّعْبِينِ وَإِنَّمَا تَعْبَيْنُو لِفَقِدِ غَيْرِهِمْ وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مُسْتَحِقٌ لَا شَسْطُ الرَّكَأَةِ بَلْ نَقْلٌ إِلَى بَلْدٍ آخَرَ (وَقَلَ تَحِبُّ) الشَّسْوِيْةُ (إِنْ فَرَقَ الْإِمَامُ) لِأَنَّ عَلَيْهِ اسْتِيْعَابَ فَلَزَمَهُ الشَّسْوِيَّةُ وَلِأَنَّهُ نَائِبُهُمْ فَلَا يُفَاقِدُهُمْ عِنْ تَسَاوِيِ حَاجَاتِهِمْ بِخَلَافِ الْمَالِكِ فِيهِمَا وَهَذَا جَرَمٌ بِهِ الْمِنْهَاجُ كَأَصْلِهِ وَنَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِهِ عَنِ النِّتَمَةِ لِكُنْ زَادَ فِي الرَّوْضَةِ فَلَمْ تَكُنْ مَا فِي النِّتَمَةِ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا فِي الدَّلِيلِ فَهُوَ خَلَافُ مُفْتَضَى إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ اسْتِجْبَابَ الشَّسْوِيَّةِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرَ الْمُصَنَّفُ وَإِذَا لَمْ يَحِبُّ اسْتِيْعَابُ يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلْمُسْتَوْطَنِيْنِ وَلِلْغُرَبَاءِ (وَ) لِكُنْ

(الْمُسْتَرْطِفُونَ أَوْلَى مِنَ الْغَرَبَاءِ) لِأَنَّهُمْ جِبَرُونَ

الشُّرُخُ

(قُولُهُ تَحِبُ الشَّسْوَيَةَ بَيْنَ الْأَصْنَافِ) وَإِنْ أَتَحَدَتْ آخَادُهُمْ (قُولُهُ لَا قِنَاصَاءُ الْعَطْفِ إِلَّا) أَيْ بِوَالِ التَّشْرِيكِ
(قُولُهُ ضَمِّنَ مِنْ مَالِ الصَّدَقَاتِ إِلَّا) قَالَ الشَّاشِيُّ فِي الْمُعْتَمِدِ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا إِذَا بَقِيَ مِنْ مَالِ
الصَّدَقَاتِ شَيْءٌ فَإِنْ لَمْ يَبْغِي فَيَبْغِي أَنْ يَضْمَنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ (قُولُهُ إِنْ شَوَّاْتْ حَاجَتْهُمْ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَمْ
يُبَيِّنُوا هُنَا مَا الْمُرَادُ بِحَاجَاتِ الْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ هُنْ هِيَ حَاجَةُ السَّنَةِ أَوْ الْوَقْتِ أَوْ الْعُمْرِ وَحَاجَاتُ غَيْرِهِمْ
مَعْلُومَةٌ قَالَ الْعَزِيزِيُّ وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّهُ مُحَالٌ عَلَى مَا نَقَمَ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ كِفَايَةَ سَنَةٍ إِنْ أَمْكَنَ أَوْ الْعُمْرِ
الْعَالِبِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَبَعْضُ سَنَةٍ (قُولُهُ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ لِفَقَرَاءِ بَلَدِ) أَيْ مَحْصُورِينَ (قُولُهُ وَهَذَا جَرَمٌ بِهِ
الْمِنْهَاجُ كَأَصْلِهِ إِلَّا) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ.

(قُولُهُ فَهُوَ خَلَافُ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ إِلَّا) قَالَ السُّبْكِيُّ تَأَمَّلْتِ إِطْلَاقَ الْجُمْهُورِ فَوَجَدْتُ وُجْدَ
بِهِامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ اعْتَمَدْتُ شَيْئِنَا فِي شَرْجِهِ سُقْوَطَ الثَّيَّةِ أَهْ مِنْ خَطَّ الْمُجَزَّدِ كَلَمُ أَكْثَرِهِمْ فِي الْمَالِكِ
دُونَ الْإِمَامِ فَلَا مُخَالَفَةَ لِلْمُؤْتَلِي فَمَا قَالَهُ هُوَ الْمُخْتَارُ.

١-هـ

وَنَقْلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمَأْوَرِدِيِّ وَالْبَنْدِيَّيِّ وَابْنِ الصَّبَّاغِ وَغَيْرِهِمْ
(فَصَلَّ نَقْلُ الرَّكَأَةِ وَإِنْ قَرِبَتِ الْمَسَافَةُ) مَعَ وُجُودِ الْأَصْنَافِ أَوْ بَعْضِهِمْ (لَا يَجُوزُ وَلَا تُجْزِيُّ الرَّكَأَةُ (مَعَهُ)
أَيْ مَعَ نَقْلِهَا قَالُوا لِخَبَرِ مَعَادٍ وَلَأَنْ نَقْلَهَا يُوحِشُ أَصْنَافَ الْبَلَدِ بَعْدَ امْتِنَادِ أَطْمَاعِهِمْ إِلَيْهَا (بِخِلَافِ)
(الْوَصِيَّةِ وَالْكُفَّارِ وَالنَّذَرِ) مِنْ مَحَالَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَيُجْزِيُّ إِذْ الْأَطْمَاعُ لَا تَمْتَدُ إِلَيْهَا امْتِنَادَهَا إِلَى الرَّكَأَةِ،
وَمِنْهَا الْأَوْقَافُ عَلَى صِنْفٍ نَعَمْ إِنْ عَيْنَ الْمُوْصِيِّ وَالنَّازِرِ وَالْوَاقِفُ بَلَدِهِ تَعَيَّنَ (فَإِنْ عَدَمْتِ الْأَصْنَافَ) مِنْ
الْبَلَدِ (أَوْ فَضُلَّ عَنْهُمْ) شَيْءٌ (نَقْلٌ كُلُّ) مِمَّا لَهُمْ فِي الْأُولَى وَمِمَّا فَضُلَّ عَنْهُمْ فِي الثَّانِيَةِ (إِلَى جِنْسِهِ) أَيْ
جِنْسٌ مُسْتَحْفَهٌ (بِأَقْرَبِ بَلَدِ) إِلَى بَلَدِ الرَّكَأَةِ قَالَ الْفَاضِلِيُّ بِخِلَافِ دِمَاءِ الْحَرَمِ إِذَا فَقَدَ مَسَاكِينَهُ لَا يَجُوزُ
نَقْلَهَا لِأَنَّهَا وَجَبَتْ لَهُمْ كَمَنْ نَذَرَ النَّصْدُقَ عَلَى مَسَاكِينِ بَلَدِهِ فَعَدُمُوا وَيُفَارِقُ الرَّكَأَةَ إِذْ لَيْسَ فِيهَا نَصْ صَرِيخٍ
بِتَحْصِيصِ الْبَلَدِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْمَالِكِ (الْمُؤْتَلِي) لِلنَّقْلِ (فَإِنْ جَاَوَرَهُ) أَيْ الْأَقْرَبُ إِلَى أَبْعَدِ مَنْهُ (فَهُوَ كَمَا لَوْ
نَقْلَ) إِلَيْهِ (ابْتِدَاءً) فَلَا يَجُوزُ وَلَا يُجْزِيُّ (وَمَتَى عَدَمَ بَعْضِهِمْ أَوْ فَضُلَّ) شَيْءٌ (عَنْهُمْ) أَيْ عَنْ كِفَايَةِ
بَعْضِهِمْ (رَدًّ) نَصِيبِهِمْ فِي الْأُولَى وَالْفَاضِلَ فِي الثَّانِيَةِ (عَلَى الْبَاقِينَ) مِنْهُمْ (كَمَا ثُصْرَفَ الرَّكَأَةُ) فَلَا
يَتَنَقَّلُ إِلَى غَيْرِهِمْ لِأَنْحِسَارِ الْإِسْتِحْفَاقِ فِيهِمْ وَمَحَلُّهُ إِذَا نَقَصَ نَصِيبِهِمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ وَإِلَّا نَقْلَ إِلَى ذَلِكَ
الصَّنْفِ عَلَى أَنَّ النَّوْيَيْ صَحَّ فِي تَصْحِيحِ التَّشِيَّهِ أَنَّ الْفَاضِلَ يُنْقَلُ إِلَيْهِ مُطْلَقاً أَمَّا لَوْ عَدُمُوا مِنْ الْبَلَدِ
وَغَيْرِهِ فَإِنَّهَا تُحْفَظُ حَتَّى يُوجَدُوا أَوْ بَعْضُهُمْ ثُمَّ مَحَلُّ مَا تَقَرَّ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ الْإِمَامُ بِنَقْلِهَا وَلَمْ يَأْذِنْ لِلْسَّاعِي
فِي أَخْذِهَا مِنْ الْمَالِكِ (فَإِنْ أَمْرَ الْإِمَامَ بِنَقْلِهَا أَوْ أَذِنَ لِلْسَّاعِي فِي الْأَخْذِ فَقَطْ دُونَ النَّفْرَةِ وَجَبَ نَقْلُهَا إِلَيْهِ
وَفَرَقَ حَيْثُ شَاءَ) وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ فَقَطْ وَدُونَ النَّفْرَةِ

الشُّرُخُ

(قُولُهُ وَلَأَنْ نَقْلَهَا يُوحِشُ إِلَّا) لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِأَصْنَافِ بَلَدِ الْمَالِ فَإِنْ نَقَلَهُ إِلَى غَيْرِهِمْ لَمْ يُجْزِهِ كَالْوَصِيَّةِ
لِأَصْنَافِ بَلَدِ (قُولُهُ فَإِنْ عَدَمْتِ الْأَصْنَافَ مِنْ الْبَلَدِ إِلَّا) هَذَا إِنْ عَدَمُوا حَالَةَ الْوُجُوبِ فَلَوْ تَمَ الْحَوْلُ وَهُمْ

في البَلْدِ وَانْتَقَلُوا عَنْهَا قَالَ الْإِمَامُ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَحْصُورِينَ لَا شَيْءَ حُطِّتَهَا فَفِي جَوَازِ الْإِخْرَاجِ إِلَيْهِمْ خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ وَإِنْ كَانُوا مَحْصُورِينَ وَقَدْ اسْتَحْقَوْا ثُمَّ غَابُوا فِيهِمْ مُعَيَّنُونَ بِتَحْصِيصِهِمْ قُلْتَ وَيُحَمَّلُ التَّقْسِيلُ بَيْنَ الْإِسْتِيَّاطِ وَنِيَّةِ الرُّجُوعِ وَقِيَاسُ مَا سَبَقَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُمْ مُلْكُوهَا بِحَوْلَانِ الْحَوْلِ فَيُمْتَنَعُ النَّقْلُ لِغَيْرِهِمْ سَوْقَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَحْصُورِينَ سِيَّاتِي فِي بَابِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّكَاحِ ضَابِطُ الْعَدْدِ الْمَحْصُورِ (قَوْلُهُ نَقْلُ كُلُّ إِلَحْ) قَالَ فِي الْعُنْيَةِ إِذَا أَوْجَبْنَا النَّقْلَ فَهُنْ هُوَ عَلَى الْفَقْرِ أَوْ مُوسَعٌ لِعَامِ الْأَدَاءِ وَإِنْ رُجِيَ حُصُولُ الْمُسْتَحْقِينَ عَنْ قُرْبٍ أَوْ فِي عَامِهِ فَلَهُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَضْقِقْ الْوَقْتُ عَنِ النَّقْلِ وَإِلَّا فَلَا وَلَمْ أَرْ فِيهِ شَيْئًا وَالْفُورِيَّةُ بَعِيْدَةُ (قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ الْمُؤْنَةُ) أَمَّا لَوْ قَبضَهَا مِنْهُ السَّاعِي فَمُؤْنَةُ نَقْلِهَا فِي مَالِ الرَّكَأَةِ (فَرَعَ الْعِبْرَةُ فِي) نَقْلِ (الرَّكَأَةِ) الْمَالِيَّةِ (بِبَلْدِ الْمَالِ حَالَ الْوُجُوبِ وَفِي) رَكَأَةِ (الْفُطْرَةِ بِبَلْدِ الْمُؤْدَى عَنْهُ) اعْتِباً رِبَابِ الْوُجُوبِ فِيهِمَا وَلَا نَظَرَ الْمُسْتَحْقِينَ يَمْدُدُ إِلَيْ ذَلِكَ فَيُصْرِفُ الْعُشْرُ إِلَى مُسْتَحْقٍ بِبَلْدِ الْأَرْضِ الَّتِي حَصَّلَ مِنْهَا الْعُشْرُ وَرَكَأَةُ النَّقْدِينَ وَالْمَوَاشِي وَالنَّجَارَةِ إِلَى مُسْتَحْقِي الْبَلْدِ الَّذِي تَمَّ فِيهِ حَوْلُهَا (فَإِنْ وَجَبَتْ) عَلَيْهِ رَكَأَةُ مَالٍ (وَهُوَ) أَيْ الْمَالُ (بِبَلْدِيَّةِ) وَلَا مُسْتَحْقٌ فِيهَا (نَقْل) إِلَى مُسْتَحْقٍ (أَقْرَبُ بَلْدِ) إِلَيْهِ (وَلَوْ مَلَكَ غَنَّمًا بِبَلَدِيْنِ وَوَجَبَتْ فِيهِمَا) أَيْ فِي غَنَّيمِهِمَا (شَاءَ أَخْرَجَهَا فِي أَحَدِهِمَا) حَذَرًا مِنَ التَّشْقِيقِ (وَلَوْ وَجَبَ) عَلَيْهِ (فِي كُلِّ) مِنْ غَنَّيمِهِمَا (شَاءَ لَمْ يَنْقُلْ) لِإِنْتِقاءِ الشَّشْقِيقِ الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ نَقْلُ إِلَى أَقْرَبِ بَلْدِ إِلَيْهِ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالُكُ مُسَافِرًا مَعَ الْمَالِ وَإِذَا فَارَقَ الْمُسْتَحْقُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ بِبَلْدِ الْمَالِ فَلَهُ النَّقْلُ اعْتِباً رِبَابِ الْأَخِذِ لَا بِالْبُعْدِ قَالَ الْإِمَامُ قَالَ وَمَعْنَعُ بَعْضِهِمْ عِنْدَ اِنْتِقالِ بَعْضِهِمْ وَفِي الْمُقِيمِينَ مُفْعَنْ وَهَذَا فَاسِدٌ

(فَرَعَ أَهْلُ الْخِيَامِ غَيْرُ الْمُسْتَقِرِّينَ) بِمَوْضِعٍ بِأَنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ دَائِمًا (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْتَحِقُّ نَقْلَ) وَاجْبُهُمْ (إِلَى أَقْرَبِ بَلْدِ) إِلَيْهِمْ (وَإِنْ اسْتَقَرُوا) بِمَوْضِعٍ (لِكِنْ قَدْ يَطْعَنُونَ عَنْهُ وَيَعْدُونَ) إِلَيْهِ (وَلَمْ يَتَمَيَّزُوا) أَيْ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ (فِي الْحِلَالِ) جَمْعُ حِلَّةٍ بِكَسْرِ الْحَاءِ فِيهِمَا (وَ) فِي (الْمَرْعَى وَالْمَاءِ صُرْفٌ) إِلَى مَنْ هُوَ (فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقُصْرِ) مِنْ مَوْضِعِ الْوُجُوبِ لِكَوْنِهِ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ وَلِهَذَا عَدَ مِثْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْ حَاضِرِهِ (وَ) الصَّرْفُ إِلَى (الظَّاعِنِينَ مَعْهُمْ أَوْلَى) لِشَدَّةِ جَوَارِهِمْ (فَلَوْ تَمَيَّزُوا) أَيْ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِمَا ذُكِرَ (فَالْحِلَّةُ كَالْفَرِيَّةِ) فِي حُكْمِ النَّقْلِ مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِ فِيهَا (فَيَحْرُمُ النَّقْلُ) عَنْهَا الشَّرْخُ

(قَوْلُهُ وَإِنْ اسْتَقَرُوا لَكِنْ قَدْ يَطْعَنُونَ إِلَحْ) قَالَ فِي الْعُنْيَةِ رَأَيْتَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا الْمُتَأْخِرِينَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُقِيمًا بِبَلْدِ وَلَهُ مَالٌ لَا يَسْتَقِرُ بِبَلْدٍ بَلْ يُسَافِرُ بِهِ مِنْ بَلْدٍ إِلَى بَلْدٍ فَجَعَلَ رَكَاتَهُ فِي بَلْدٍ إِقَامَتِهِ ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ وَالْمَالُ فِي غَيْرِهَا أَجْرَاهُ ذَلِكَ وَبِهِ أَجَابَ ابْنُ رَزِينَ فِي الْفَتاوَى (وَقَوْلُهُ وَبِهِ أَجَابَ إِلَحْ) أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ (فَصَلِّ يُشْتَرِطُ كَوْنُ السَّاعِي عَدْلًا فِي الشَّهَادَاتِ) كُلُّهَا أَيْ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا عَدْلًا حُرًا ذَكَرًا سَمِيعًا بَصِيرًا لِأَنَّهُ نَوْعٌ وَلَا يَرِي وَتَصَرُّفٌ فِي مَالِ الْغَيْرِ فَاعْتِباً كَوْنَ الْعَالِمِ ذَكَرًا عُلَمَ مِمَّا هُنَّا وَإِنْ قَدَمَهُ الْأَصْلُ أَوْأَلَ الْبَابِ (فَقِيمَهَا بِأَبْوَابِ الرَّكَأَةِ) لِيَعْلَمَ مَا يَأْخُذُ وَمَنْ يَدْفَعُ إِلَيْهِ (لَا الْمَرْسُلُ لِفَقْضِ) قَدْرٍ (مُعَيْنٍ) فَلَا يُعْتَبِرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا رِسَالَةٌ لَا وَلَا يَرِي نَعْمٌ يُعْتَبِرُ فِيهِ التَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ وَكَذَا الْإِسْلَامُ كَمَا اخْتَارَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَمِثْلُهُ

أَعْوَانُ الْعَامِلِ مِنْ كُتَابِهِ وَحُسَابِهِ وَجُبَاتِهِ وَمُسْتَوْفِيهِ تَبَّةَ عَلَيْهِ الْمَاوَرْدِيُّ فِي حَاوِيَهِ
الشَّرْح

(قولهُ فَقِيهَا بِأَبْوَابِ الرَّكَاءِ) لِأَنَّهَا وَلَا يَةٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ تَقْتَرُ إِلَى الْفُقْهَ فَأَشْبَهَتُ الْقَضَاءَ (قولهُ وَكَذَا
الْإِسْلَامُ إِلَّا) وَقَالَ السُّبْكِيُّ عَدْمُ اشْتِرَاطِهِ مُنْكَرٌ لَا يُعَرِّجُ عَلَيْهِ وَكَتَبَ أَيْضًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الصَّوَابُ اشْتِرَاطُهُ
لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَوْلِيَةُ كَافِرٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَتَعْوُهُ فَلَيُحْمَلُ مَا فِي الْأَحْكَامِ
عَلَى مَا إِذَا عَيْنَ لَهُ أَحَدٌ شَيْءٌ مُعِينٌ وَصَرَفَهُ إِلَى مُعِينٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ مَحْضٌ
(ولَوْ اسْتَعْمَلَ) الْإِمَامُ (هَاشِمِيًّا) أَوْ مُطَلَّبِيًّا (أَوْ مُرْتَرِقًا أَعْطَاهُ مِنْ) مَالِ (الْمَصَالِحِ) لَا مِنْ مَالِ الرَّكَاءِ لِمَا
مَرَّ أَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ (وَيَقْسِمُ سَاعِ فَلَدَ الْأَخْذُ وَالْقِسْمَةِ) أَوْ الْقِسْمَةُ وَحْدَهَا (وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ تَقْلِيْدُهُ) بِخَلَافِ
مَا لَوْ فَلَدَ الْأَخْذُ وَحْدَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْسِمَ (فَإِنْ كَانَ) السَّاعِي جَائِزًا (فِي الْأَخْذِ) لِلرَّكَاءِ عَادِلًا فِي قِسْمَتِهَا
(جَازَ كَمْهَا) عَنْهُ وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ (أَوْ) كَانَ جَائِزًا (فِي الْقِسْمَةِ) عَادِلًا فِي الْأَخْذِ (وَجَبَ) كَتَمْهَا عَنْهُ (فَلَوْ
أَغْطَيْهَا) طَوْعًا أَوْ كَرْهًا (أَجْزَأَتْ) وَإِنْ لَمْ يُوصِلْهَا إِلَى الْمُسْتَحْقِقِينَ لِأَنَّهُ نَائِبُهُمْ كَالْإِمَامِ.
(فَصَلْ يُسَنْ وَسْمُ نَعَمِ الرَّكَاءِ) وَالْفَيْءُ (التَّمْيِيزُ) عَنْ غَيْرِهَا وَلِيُرِدُهَا وَاجِدُهَا لَوْ شَرَدَتْ أَوْ ضَلَّتْ وَالْأَصْنُلُ
فِيهِ خَبْرُ الْبُخَارِيِّ {عَنْ أَنَّسٍ غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَكِّمَ
فَوَاقِفَتِهِ وَبِيَدِهِ الْمِيسُمُ يَسِيمُ إِلَيْ الصَّدَقَةِ} وَيُقَاسِّي بِهَا غَيْرَهَا أَمَّا نَعَمُ غَيْرِ الرَّكَاءِ وَالْفَيْءِ فَوَسْمُهُ مُبَاخٌ لَا
مَنْدُوبٌ وَلَا مُكْرُوهٌ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَكَالْتَعْمَ الخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْفَيْلِيَّةُ (وَ) الْوَسْمُ (فِي أُذْنِ الْعَيْنِ وَ)
فِي (أَفْخَادِ غَيْرِهَا أَوْ لِقَلْةِ الشَّعْرِ فِيهَا) فَيُظْهِرُ وَلِأَنَّهَا صُلْبَةُ (وَيَحْرُمُ) الْوَسْمُ (فِي الْوَجْهِ وَ) قَدْ (لِعَنِ
فَاعِلِهِ) كَمَا جَاءَ فِي خَبْرِ مُسْلِمٍ (وَلَيْكُنْ مَيْسُمُ الْبَقَرِ) الْطَفُ مِنْ مَيْسُمِ الْأَبِيلِ (ثُمَّ) مَيْسُمُ (الْعَيْنُ الْأَطْفُلُ) مِنْ
مَيْسُمِ الْبَقَرِ وَالْأَبِيلِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَيْسُمَ الْحُمُرَ الْطَفُ مِنْ مَيْسُمَ الْخَيْلِ وَمَيْسُمَ الْخَيْلِ الْطَفُ مِنْ مَيْسُمَ الْبِغَالِ
وَالْبَقَرِ وَمَيْسُمَ الْبِغَالِ الْطَفُ مِنْ مَيْسُمَ الْأَبِيلِ وَمَيْسُمَ الْأَبِيلِ الْطَفُ مِنْ مَيْسُمَ الْفَيْلِيَّةِ (وَيُكْتَبُ عَلَى نَعَمِ الرَّكَاءِ)
مَا يُمَيِّزُهَا عَنْ غَيْرِهَا فَيُكْتَبُ عَلَيْهَا (رِكَاءً أَوْ صَدَقَةً) أَوْ طَهْرَةً (أَوْ لِلَّهِ) وَهُوَ أَبْرُكُ وَأَوْلَى افْتِدَاءً بِالسَّلَفِ
وَلِأَنَّهُ أَقْلُ حُرُوفًا فَهُوَ أَقْلُ ضَرَرًا قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ وَالرُّوَيْانِيُّ وَحَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ أَبْنِ الصَّبَاغِ وَأَفَرَهُ
(وَعَلَى) نَعَمِ (الْجِزِيرَةِ جِزِيرَةً أَوْ صَعَارَ) بِفَتْحِ الصَّنَادِيْدِ أَيْ ذُلٌّ وَهُوَ أَوْلَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَهُمْ صَاغِرُونَ} قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ وَالْحَرْفُ الْكَبِيرُ كَكَافِ الرَّكَاءِ أَوْ صَادِ الصَّدَقَةِ أَوْ جِيمِ الْجِزِيرَةِ أَوْ فَاءِ الْفَيْءِ كَافٍ وَإِنَّمَا جَازَ
الْوَسْمُ بِاللَّهِ مَعَ إِنَّهَا قَدْ تَتَمَعَّكُ بِالْجَاسَةِ لِأَنَّ الْغَرَضَ التَّمْيِيزُ لَا الذَّكْرُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيَجُوزُ الْكَيُّ إِذَا
دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ بِقُولِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ وَإِلَّا فَلَا سَوَاءٌ نَفْسُهُ وَغَيْرُهُ مِنْ آدَمِيٌّ أَوْ غَيْرِهِ.
(فَإِنِّي) الْوَسْمُ بِالْمُهْمَلَةِ التَّأْثِيرُ بِكَيٍّ أَوْ غَيْرِهِ وَجَوَزَ بَعْضُهُمُ الْإِعْجَامُ حَكَاهُ التَّوْوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَبَعْضُهُمُ
فَرَقَ فَجَعَلَ الْمُهْمَلَةَ لِلْوَجْهِ وَالْمُعْجَمَةَ لِسَائِرِ الْجَسِيدِ.
(فَصَلْ يَجُوزُ خِصَاءُ صِعَارِ الْمَأْكُولِ) لِطَيِّبِ لَحْمِهِ وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ {صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} ضَحَّى بِكَبْشِينِ
مَوْجُودِيْنَ} (لَا غَيْرِهِ) الْأَوْلَى لَا غَيْرِهَا أَيْ لَا كِبَارِ الْمَأْكُولِ وَلَا غَيْرِ الْمَأْكُولِ مُطْلَقًا فَلَا يَجُوزُ خِصَاءُهُمَا
لِلَّهِمَّ عَنْ خِصَاءِ الْبَهَائِمِ رَوَاهُ الْبَهَائِيُّ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ (فَرَعُونَ) يُكْرِهُ إِنْزَاءُ الْحُمُرِ عَلَى الْخَيْلِ لِخَبَرِ
صَحِيحٍ رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدَ وَغَيْرُهُ قَالَ الْعُلَمَاءُ وَسَبَبُ النَّهَيِّ عَنْهُ أَنَّهُ سَبَبُ إِلْقَةِ الْخَيْلِ وَضَعَفَهَا ذَكَرُهُ فِي
الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْخَلِيمِيُّ هَذَا فِي عَنَاقِ الْخَيْلِ أَمَّا الْبَرَادِيُّ فَلَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ قَالَ وَالظَّاهِرُ ثَرِيمٌ

إِنْزَاءُ الْخَيْلِ عَلَى الْبَقَرِ لِضَعْفِهَا وَتَضَرُّرِهَا بِكَبَرِ آلِهِ الْخَيْلِ وَالْحَقِّ الدَّمِيرِيِّ بِإِنْزَاءِ الْحُمْرِ عَلَى الْخَيْلِ عَكْسَهُ
الشَّرْخ

(قوله لما مَرَّ أَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ) لِقَوْلِهِ {صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَضْلِ بْنِ الْعَبَاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَامِلًا عَلَى الصَّدَقَةِ أَلَيْسَ فِي حُمْسِ الْحُمْسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيْكُمْ عَنْ أَوْسَاخِ النَّاسِ} (مسائل مَنْثُورَةٌ) (يُسْتَحْبِطُ) لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فِي تَفْرِيقِ الرِّزْكَةِ (مَعَ الْفَرَاغِ مِنْ جَمْعِ الصَّدَقَةِ) أَيْ الرِّزْكَةِ أَوْ قَبْلَهُ (أَنْ يَعْرِفَ) عَدَدَ (الْمُسْتَحْقِينَ وَقُدْرَ حَاجَتِهِمْ) أَيْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِذَلِكَ لِيَتَعَجَّلَ بِذَلِكَ حُقُوقُهُمْ وَلِيَأْمَنَ هَلَكَ الْمَالِ عِنْهُ (وَ) يُسْتَحْبِطُ لَهُ (أَنْ يَبْدِأْ بِإِعْطَاءِ الْعَالَمِينَ) لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُمْ أَوْلَى لِكُوْنِهِمْ يَأْخُذُونَ مُعَاوِضَةً وَلِيَتَبَيَّنَ أَنَّ سَهْمَهُمْ يُوَافِقُ أَجْرَهُمْ أَوْلًا (فَإِنْ تَلَقْتُ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ) أَيْ الْعَالَمِينَ بِلَا تَقْرِيبٍ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَى الْإِمَامِ (فَأَجْرَهُمْ مِنْ بَيْنِ الْمَالِ) لِأَنَّهُمْ أَجْرَاءُ (وَيَحْرُمُ عَلَى الْوَالِي) مِنْ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ (بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا) أَيْ مِنَ الرِّزْكَةِ بَلْ يُوصِلُهَا بِأَعْيَانِهَا إِلَى الْمُسْتَحْقِينَ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ رُسْدٍ لَا وَلَا يَةً عَلَيْهِمْ غَالِبًا فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُ مَالِهِمْ بِعِنْدِ إِنْهُمْ (وَلَا يَصْحُ) بَيْعُهَا (إِلَّا عِنْدَ وُقُوعِهَا فِي خَطَرٍ) كَأَنْ أَشْرَقَتْ عَلَى هَلَكَ (أَوْ لِحَاجَةِ) مُؤْتَةً (نَقْلٌ أَوْ) رَدْ (جُبْرَانٌ) أَوْ تَحْوِهَا فَلَا يَحْرُمُ الْبَيْعَ وَيَصْحُ لِلضَّرُورَةِ (فَإِنْ باعَ بِلَا عُذْرٍ ضَمِنَ) الْمَبِيعَ إِنْ سَلَمَهُ فَيَسْتَرِدُهُ إِنْ كَانَ بِأَقِيمٍ وَيَعْرُمُ بَدْلَهُ إِنْ كَانَ ثَالِفًا (فَإِنْ كَانُوا) أَيْ الْمُسْتَحْقُونَ (جَمَاعَةً وَهِيَ أَيْ الرِّزْكَةُ (بَقْرَةٌ) مَثَلًا (أَخْدُوهَا وَلَا بَيْعُهَا) الْمَالِكُ وَلَا الْإِمَامُ (بِيَقْسِمِ ثَمَنِهَا) عَلَيْهِمْ (وَإِنْ أَعْطَى الْإِمَامُ مِنْ ظَلَّةٍ مُسْتَحِقًا فَبَانَ غَنِيًّا لَمْ يَضْمِنْ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقْسَرٍ.

(وَيُجْزِيُهُ) عَنِ الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يُجْزِ عَنِ الرِّزْكَةِ كَمَا تَقَلَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَلِهُدَا يُسْتَرِدُ كَمَا سَيَّأَتِي وَالْأَجْرَاءُ لَيْسَ مُرَبَّا عَلَى بَيَانِ كَوْنِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ غَنِيًّا بَلْ هُوَ حَاصِلٌ بِقَبْضِ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْتَحْقِينَ (بِخَلَافِ) إِعْطَاءِ (الْمَالِكِ) مَنْ ظَنَّهُ مُسْتَحِقًا فَبَانَ غَنِيًّا لَا يُجْزِنُهُ (وَهَكَذَا) لَا يَضْمِنُ الْإِمَامُ وَيُجْزِيُهُ مَا دَفَعَهُ دُونَ مَا دَفَعَهُ الْمَالِكُ (إِنْ بَانَ) الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ (هَاشِمِيًّا) أَوْ مُطَلَّبِيًّا (أَوْ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ أَعْطَاهُ مِنْ سَهْمِ الْغُزَاةِ) أَوْ الْعَالَمِينَ ظَانًا أَنَّهُ رَجُلٌ (فَبَانَ امْرَأًا) لِمَا مَرَّ وَاعْتَبَرَ فِي الرُّوضَةِ هُنَا كَوْنُ الْمُؤْلَفِ ذَكَرًا وَهُوَ مُخَالِفٌ لَمَا قَدَّمَهُ فِيهَا كَأَصْلِهَا أَوْأَلَ الْبَابِ وَذَلِكَ هُوَ الْمُعْتمَدُ وَلِهُدَا افْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ ثُمَّ وَإِذَا بَانَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ وَاحِدًا مِنْ ذُكْرِ (فَيَسْتَرِدُ) الْإِمَامُ مِنْهُ (فِي الصُّورِ كُلُّهَا أَوْ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ) حَالَ الدَّفْعِ (أَنَّهَا رِزْكَةً) لِأَنَّ مَا يُقْرَفُهُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُسْتَحْقِينَ هُوَ الْوَاجِبُ غَالِبًا كَالرِّزْكَةِ (بِخَلَافِ الْمَالِكِ) لَا يُسْتَرِدُ إِلَّا إِنْ بَيَنَ أَنَّهَا رِزْكَةٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَطَوَّعُ فَإِنْ تَلَقَ الْمَدْفُوعُ رَجَعَ الدَّافِعُ بِبَدْلِهِ وَدَفَعَهُ الْمُسْتَحْقِينَ وَيَتَعَلَّقُ فِي مَسَأَلَةِ الْعَبْدِ بِذَمَّتِهِ لَا بِرَبِّتِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْإِمَامِ الْإِسْتِرِدَادُ لَمْ يَضْمِنْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ قَصَرَ فِيهِ حَتَّى تَعَذَّرَ فَيَضْمِنُ وَكَالرِّزْكَةِ فِيمَا ذُكِرَ الْكُفَّارَةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ (وَيَسْتَحْقُهَا) أَيْ الرِّزْكَةُ (الْعَالَمُ بِالْعَمَلِ وَالْأَصْنَافِ بِالْقِسْمَةِ نَعْمَ إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحْقُونَ فِي تَلَاثَةِ فَأَقْلَلَ اسْتَحْقُوكُهُمْ مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ فَلَا يَضْرُهُمْ حُدُوثُ غَنِيًّا) أَوْ غَيْبَةُ الْأَحَدِهِمْ بَلْ حَقَّهُ بَاقِ بِحَالِهِ وَلَوْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ دُفَعَ نَصِيبَهُ إِلَى وَارِثِهِ وَقَضَيَتِهِ أَنَّ الْمُرْكَبِيَّ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ أَحَدٌ نَصِيبَهُ وَعَلَيْهِ فَتَسْقُطُ عَنْهُ النِّيَّةُ لِسُقُوطِ الدَّفْعِ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ (وَلَا يُشَارِكُهُمْ قَادِمًا) وَلَا غَائِبٌ عَنْهُمْ وَقَتَ الْوُجُوبِ وَقِيَاسُ مَا قَدَّمْتُهُ فِي وُجُوبِ الْإِسْتِيَاعِ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يُزَادَ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ فَأَقْلَلَ أَوْ أَكْثَرَ وَوَفَّى بِهِمُ الْمَالُ وَيُحْتَمِلُ أَنْ لَا يُزَادَ ذَلِكَ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَا يُلْزِمُ مِنْ وُجُوبِ الْإِسْتِيَاعِ الْمِلْكُ.

(وَالْإِمَامُ إِنْ أَخْرَ التَّفْرِيقَ) لِمَا جَمَعَهُ مِنِ الزَّكَاةِ (بِلَا عُدْرٍ) فَتَلَفَّ (ضَمِنَ لَا الْوَكِيلُ) بِتَقْرِيقِهَا فَلَا يَضْمِنُ بِذَلِكَ إِذْ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ التَّفْرِيقُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ (وَلَوْ أَخْرَجَ لِفَقِيرٍ مِنِ الزَّكَاةِ قَدْرًا مَجْهُولًا) كَأَنْ كَانَ مَشْدُودًا فِي خَرْقَةٍ أَوْ تَحْوِهَا لَا يُعْرَفُ حِسْبُهُ وَقَدْرُهُ (أَجْرَاهُ زَكَاةً وَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الْفَقِيرِ) لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْقَابِضِ لَا تُشْرِطُ فَكَذَا مَعْرِفَةُ الدَّافِعِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَلَفَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَصْلِهِ وَتَلَفَ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَقْيَدُ بِالْتَّلَفِ (وَإِنْ اتَّهَمَ رَبُّ الْمَالِ) فِيمَا يَمْتَنَعُ عُجُوبَ الرَّزْكَةِ كَأَنْ قَالَ لَمْ يَحْلُّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ (لَمْ يَجِدْ تَحْلِيفُهُ وَإِنْ خَالَفَ الظَّاهِرَ بِمَا يَدْعِيهِ) كَأَنْ قَالَ بِعْتَهُ فِي الْحَوْلِ وَاشْتَرَيْتَهُ أَوْ أَخْرَجْتَ زَكَاتَهُ أَوْ هُوَ وَدِيعَةٌ لِأَنَّ الرَّزْكَةَ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْمُسَامَحةِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بِرَاعِثَهُ (وَيُسْتَحْبِطُ) لِلْمَالِكِ (إِظْهَارُ إِخْرَاجِ الرَّزْكَةِ) كَالصَّالِحةِ الْمُغْرُوسَةِ وَلِيَرَاهُ غَيْرُهُ فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ وَلَلَّا يُسَاءَ الظَّنُّ بِهِ وَحْصَهُ الْمَاوِرِدِيُّ بِالْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ قَالَ أَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْأَخْفَاءُ فِيهَا أَوْلَى لِإِيَّاهُ إِنْ تَبُدو الصَّدَقَاتِ وَأَمَّا الْإِمَامُ فَالْإِظْهَارُ لَهُ أَفْضَلُ مُطْلَقاً (وَإِنْ ظَنَ الْأَخْذُ) لِلرَّزْكَةِ (أَنَّهُ أُعْطَى مَا يَسْتَحْفَهُ غَيْرُهُ مِنِ الْأَصْنَافِ) أَوْ مِنْ آحَادِ صِنْفِهِ (حَرْمَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ) إِذَا أَرَادَ الْأَخْذَ مِنْهَا (الْزِمَّةُ الْبَحْثُ) عَنْ قَدْرِهَا فَيَأْخُذُ بَعْضَ الشَّمْنِ بِحِيثُ يَبْقَى مِنْهُ مَا يَدْفَعُهُ إِلَى الْثَّيْنِ مِنْ صِنْفِهِ (وَلَا أَثْرَ لِمَا دُونَ غَلَبَةِ الظَّنِّ) مِنْ شَكٍّ أَوْ وَهْمٍ فِي تَحْرِيمِ أَخْذِهَا.

(تَتَمَّةً) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الدَّارِمِيُّ إِذَا أَخَرَ تَفْرِيقَ الرَّزْكَةِ إِلَى الْعَامِ الثَّانِي فَمَنْ كَانَ فَقِيرًا أَوْ مِسْكِينًا أَوْ غَارِمًا أَوْ مُكَاتِبًا مِنْ عَامِهِ إِلَى الْعَامِ الثَّانِي خُصُوا بِرَزْكَةِ الْمَاضِي وَشَارَكُوا غَيْرَهُمْ فِي الْعَامِ الثَّانِي فَيُعْطَوْنَ مِنْ رَزْكَةِ الْعَامَيْنِ وَمِنْ كَانَ غَازِيًّا أَوْ ابْنَ سَبِيلٍ أَوْ مُؤْلَفًا لَمْ يُخْصُوا بِشَيْءٍ إِلَّا لِنَفْسِهِ وَبِأَنَّهُمْ بِأَنْ هَوَلَاءِ يَأْخُذُونَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ بِخِلَافِ أَوْلَئِكَ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَاعْتَبَرَ فِي الرَّوْضَةِ هُنَا كَوْنَ الْمُؤْلَفِ ذَكَرًا) هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّنْفَيْنِ الْأَخْيَرَيْنِ مِنْ أَصْنَافِ الْمُؤْلَفِ إِذْ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى الْغَارِيِّ وَالثَّانِي فِي مَعْنَى الْعَالِمِ فِي الرَّزْكَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ امْرَأَةً (قَوْلُهُ اسْتَحْقَوْهَا مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ) هَلْ يُقَالُ مَكْوَهَا عَلَى عَدِ رُعُوسِهِمْ أَوْ عَلَى قَدْرِ حَاجَاتِهِمْ أَوْ لَا يَمْلِكُونَ إِلَّا الْكِفَايَةَ دُونَ الرَّازِدِ عَلَى ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ إِنَّمَا يَمْلِكُونَ الْكِفَايَةَ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهَا وَلَا تَجُبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ آحَادِ الصَّنْفِ عِنْدَ تَسَاوِي حَاجَاتِهِمْ إِلَّا إِنْ فَرَقَ الْإِمَامُ وَوَفَى بِهِمُ الْمَالُ (قَوْلُهُ أَنْ يُزَادَ هُنَا إِلَّا) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيْبِ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ يَسْتَحْقُونَ يَوْمَ الْقِسْمَةِ أَرَادَ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ الْأَصْنَافُ مُعَيَّنَةً بِأَنَّ كَانَ فِي الْبَلْدِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةَ وَالرَّزْكَةُ لَا تَتَسْعُ لِكُلِّ فَلَرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَخْصُّ بِهَا ثَلَاثَةَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ.

ا. ه.

وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْمَحْصُورِيَّنَ يَسْتَحْقُونَ بِالْوُجُوبِ وَيَجِدُ اسْتِيعَابُهُمْ إِنْ كَانُوا ثَلَاثَةَ فَأَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ وَوَفَى بِهِمْ الْمَالُ (قَوْلُهُ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْقَابِضِ لَا تُشْرِطُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ قِبْضِ الْأَعْمَى الرَّزْكَةِ وَجَوَازُ دَفْعَهَا إِلَيْهِ (بَابُ صَدَقَةِ النَّطْوَعِ) (وَهِيَ مُسْتَحْبَةٌ) لِآيَةِ {مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا} وَلِحَبْرِ {مَا تَصَدَّقُ أَحَدٌ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ إِلَّا أَخْذَهَا اللَّهُ بِيَمِينِهِ فَيُرَبِّيَهَا كَمَا يُرَبِّيَ أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلَهُ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ} وَحَبْرِ {لِيَتَصَدَّقَ الرَّجُلُ مِنْ دِينَارِهِ وَلِيَتَصَدَّقَ مِنْ دِرْهَمِهِ وَلِيَتَصَدَّقَ مِنْ صَاعِ بُرْهَهِ} رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ وَحَبْرِ {مِنْ أَطْعَمَ جَائِعًا أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ وَمِنْ سَقَى مُؤْمِنًا عَلَى طَمَ سَقَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ وَمَنْ كَسَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُد
وَالترْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيْدٍ وَخُضْرِ الْجَنَّةِ بِإِسْكَانِ الضَّادِ أَيْ ثِيَابِهَا الْخُضْرِ وَقَدْ يَعْرُضُ مَا تَحْرُمُ بِهِ الصَّدَقَةُ
كَلَّا يَعْلَمُ مِنْ آخِذِهَا أَنَّهُ يَصْرُفُهَا فِي مَعْصِيَةٍ وَمَا تَحِبُّ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ كَلَّا وَجَدَ مُنْطَرًا وَمَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ
فَاضِلًا عَنْهُ وَذَلِكَ مَعْلُومٌ فِي مَحْلِهِ.

(وَتَتَكَبَّدُ الصَّدَقَةُ فِي) شَهْرِ (رَمَضَانَ) وَالصَّدَقَةُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِيمَا يَأْتِي لِخَبَرِ الصَّحَّاحِينَ أَنَّهُ [صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ} وَلَا إِنَّهُ أَفْضَلُ الشَّهُورِ وَلَا إِنَّ النَّاسَ فِيهِ مَشْغُولُونَ بِالطَّاعَةِ
فَلَا يَتَقَرَّعُونَ لِمَكَاسِبِهِمْ فَتَكُونُ الْحَاجَةُ فِيهِ أَشَدَّ (وَ) فِي سَائِرِ (الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ) كَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَيَّامِ
الْعِيدِ لِفَضِيلَتِهَا (وَ) فِي (الْأَمَاكِنِ الشَّرِيفَةِ) كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَشَمُولُ كَلَامِهِ لِعِيرِهِمَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَلِيُّسَ الْمُرَادُ
أَنَّ مَنْ قَصَدَ التَّصْدِيقَ فِي غَيْرِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِنِ الْمُذَكَّرَةِ يُسْتَحْبِطُ ثَأْخِيرَهُ إِلَيْهَا بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ التَّصْدِيقَ
فِيهَا أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْهُ فِي غَيْرِهَا غَالِبًا فَالْأَدْرَعِيُّ وَتَبَعَهُ الرَّزْكَشِيُّ ثُمَّ قَالَ وَفِي كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ مَا يُخَالِفُهُ
فَإِنَّهُ قَالَ وَإِذَا تَصَدَّقَ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ تَحْرَى بِصَدَقَتِهِ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمِنْ الشَّهُورِ رَمَضَانَ
(وَعِنْدَ الْمُهَمَّاتِ) مِنَ الْأُمُورِ كَغَرْرٍ وَحَجَّ لِأَنَّهَا أَرْجَى لِقَضَائِهَا وَلَا يَةٌ {إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ} (وَ) عِنْدَ
(الْمَرْضِ وَالْكُسُوفِ وَالسَّفَرِ) وَتَحْوِهَا (وَيُسْتَحْبِطُ) اسْتِحْبَابًا مُؤَكِّدًا (الْتَّوْسِيعُ عَلَى الْعِيَالِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى
الْأَقْارِبِ وَالْجِبَرَانِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ) لِخَبَرِ الصَّحَّاحِينَ أَنَّ {إِمْرَاتِنِ اتَّيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَتْ لِي لِلَّالِ سُلْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُلْ يُجْزِيُ أَنْ تَنْتَصِدَ عَلَى أَرْوَاحِنَا وَيَتَامَى فِي
حُجُورِنَا فَقَالَ نَعَمْ لَهُمَا أَجْرَانِ أَجْرُ الْقِرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ} وَلِخَبَرِ {الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِنِ صَدَقَةٌ وَعَلَى ذِي
الرَّحْمِ شَتَّانِ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ} رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَافِمُ وَصَحَّحَهُ وَلِخَبَرِ الْبَخَارِيِّ عَنْ {عَائِشَةَ فَلَثُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارِيْنِ فَلِلَّيْ أَيِّهِمَا أَهْدِي فَقَالَ إِلَى أَفْرِيَهِمَا مِنْكَ بَابًا} (لَا سِيمَا) فِي (عَشْرِ أَخِرِهِ) لِأَنَّ
فِيهِ لَيْلَةَ الْقُدْرِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّا عَدَاهُ وَإِضَافَةً عَشِرٍ إِلَى آخِرِهِ مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِ إِلَى الْخَاصِّ كَشَجَرِ أَرَاكِ
الشَّرُّ

(بَابُ صَدَقَةِ النَّطْوَعِ) يَحْرُمُ دَفْعُ صَدَقَةِ النَّطْوَعِ إِلَى الْعَاصِي بِسَفَرِهِ أَوْ إِقَامَتِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ إِعَانَةُ لَهُ عَلَى
ذَلِكَ وَكَذَا يَحْرُمُ دَفْعُهَا إِلَى الْفَاسِقِ الَّذِي يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ وَهَذَا لَا
شَكَّ فِيهِ وَهُوَ وَاضِعٌ غَالَ شَيْخُنَا سِيَّاتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ (قَوْلُهُ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ).

(فَرَعْ) إِذَا سَأَلَهُ سَائِلٌ وَقَالَ إِلَيْيَ فَقِيرٌ فَأَعْطَاهُ شَيْئًا ثُمَّ أَدْعَى بَعْدَ أَنَّهُ دَفَعَهُ قَرْضاً وَأَنْكَرَ الْفَقِيرَ قَالَ قَوْلُ
الْفَقِيرِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ بِخَلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقُلْ إِلَيْيَ فَقِيرٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ قَالَهُ الْفَاقِيْهُ الْحُسَيْنُ فِي
تَعْلِيقِهِ فِي بَابِ النَّيَّةِ فِي إِخْرَاجِ الصَّدَقَةِ بِأَنَّ شَيْخَنَا الْفَقِيرَ عَيْرُ ظَاهِرٍ وَالْأَوْجَهُ التَّسْوِيَّةُ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ
الْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ مُطْلَقاً كَقَوْلِهِ وَأَيَّامِ الْعِيدِ إِلَّا) وَعَاشُورَاءَ قَالَ الْأَدْرَعِيُّ نَفَقَهَا وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ لِأَنَّهُ عِدْنَا
أَهْلَ الْإِسْلَامِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ

(فَصَلُّ وَكَانُثُ) صَدَقَةِ النَّطْوَعِ (حَرَاماً عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تَشْرِيفًا لَهُ وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ فِي الْبَابِ
السَّابِقِ (وَبَحْلُ لِذَوِي الْقُرْبَى) لِقَوْلِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرُبُ مِنْ سَقَائِيَّاتِ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ
فَقِيلَ لَهُ أَنْشُرُبُ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمُفْرُوضَةُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَمَثْلُهُمْ
مَوَالِيْهِمْ بَلْ أَوْلَى (وَلِلْأَغْنِيَاءِ) فَقِيْ الصَّحَّاحِينَ {تَصَدَّقَ الْلَّيْلَةُ عَلَى غَنِيٍّ} وَفِيهِ لَعَلَّهُ أَنْ يَعْتَبرَ فَيُنْقَضَ مِمَّا

آتاه اللَّهُ (وَالْكُفَّارُ) لِقُولِهِ تَعَالَى {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّهِ مِسْكِينًا وَبَنِيهَا وَأَسِيرًا} وَلِخَرِ الصَّحِيحِينَ (فِي كُلِّ كِيدِ رَطْبَةٍ أَجْرٌ) (وَيُكْرَهُ الْغَنِيُّ التَّعْرُضُ لَهَا).

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَأَخْذُهَا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا لَكِنْ عِبَارَةُ الرَّوْضَةِ تَقْتَضِي خَلَافَةً فَإِنَّهُ قَالَ وَيُسْتَحْبِطُ لِلْغَنِيِّ التَّشْرُهُ عَنْهَا وَيُكْرَهُ لَهُ التَّعْرُضُ لِأَخْذُهَا (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُهَا إِنْ أَظْهَرَ الْفَاقَةَ) وَعَلَيْهِ حَمَلُوا خَبَرَ (الَّذِي مَاتَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ وَتَرَكَ دِينَارِيْنَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْتَانَ مِنْ ثَارِ) وَيُعْتَبَرُ فِي حِلَّهَا لَهُ أَنْ لَا يَظْلِمَ الدَّافِعَ فَقُرْهُ فَإِنْ أَعْطَاهُ ظَانًا حَاجَتَهُ فِي الْإِحْيَا إِنْ عَلِمَ الْأَخْذُ ذَلِكَ لَمْ تَحَلَّ لَهُ وَكَذَا إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ لِعِلْمِهِ أَوْ صَالِحِهِ أَوْ نَسِيَهُ لَمْ تَحَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالْوُصْفِ الْمُظْنُونِ (أَوْ سَأَلَ) سَوَاءً أَكَانَ غَنِيًّا بِالْمَالِ أَمْ بِالْكَسْبِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ {مِنْ سَأَلَ أَمْوَالَ النَّاسِ تَكْثُرًا أَيْ بِلَا حَاجَةٍ بَلْ لِتَكْثِيرِ مَالِهِ إِنَّمَا سَأَلَ جَمْرًا} أَيْ يُعْذَبُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ (سَرًا) لِأَيَّةً {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ} وَلِمَا فِي الصَّحِيحِينَ فِي خَبَرِ السَّبْعَةِ الَّذِي يُظَاهِرُهُ اللَّهُ تَحْتَ ظِلَّ عَرْشِهِ مِنْ قُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَدْرِي شِمَالُهُ مَا أَنْفَقَتْ يَمِينُهُ} تَعَمِّ إِنْ أَظْهَرُهَا وَلَمْ يَفْصِدْ رِبَاءً وَلَا سُمْعَةً بَلْ لِيُقْتَدِي بِهِ وَهُوَ مِنْ يُقْتَدِي بِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَدَدَّى الْأَخْذُ بِهِ فَإِنْ تَأْدِي بِهِ فَإِلَيْسَرْأُرُ أَفْضَلُ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ (وَ) أَنْ يَكُونَ (مَمَّا يُحِبُّ) لِقُولِهِ تَعَالَى {لَئِنْ تَنَالُوا الْبَرَ حَتَّى تُنْقُضُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} (وَ) أَنْ تَكُونَ (بِيَسَاشَةٍ) وَطَيْبٌ نَفْسٌ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِ الْأَجْرِ وَجَبْرِ الْقُلْبِ (وَهِيَ فِي الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ رَحْمًا) وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ تَحِبُّ تَنْقُضُهُ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي عَيْرِ الْقَرِيبِ وَفِي الْقَرِيبِ عَيْرِ الْأَقْرَبِ لِخَبَرِ التَّرْمِذِيِّ السَّابِقِ قَبْلَ الْفَصْلِ (وَ) فِي (الْأَشَدِ مِنْهُمْ) يَعْنِي مِنَ الْأَقْرَبِ وَكَذَا مِنْ عَيْرِهِمْ فِيمَا يُظْهِرُ (عَدَاؤَةً أَفْضَلَ) مِنْهَا فِي عَيْرِهِ لِيَتَأَلَّفَ قَلْبُهُ وَلِمَا فِيهِ مِنْ مُجَانِبَةِ الرِّبَاءِ وَكَسْرِ النَّفْسِ (كَالرَّكَأَةِ) وَالْكُفَّارَةِ وَالنَّذْرَ فَهِيَ فِي الشَّيْئَيْنِ أَفْضَلُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ بِالنَّسْبَةِ لِأَشَدِهِمْ عَدَاؤَةً (وَالْحَقَّ بِهِمُ الْأَزْوَاجُ) مِنْ الْذُكُورِ وَالْإِنَاثِ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ السَّابِقِ قَبْلَ الْفَصْلِ فِي الزَّوْجِ وَيُقَاسُ بِهِ الرَّوْجَةُ (ثُمَّ) هِيَ بَعْدَ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ ذِي الرَّحْمِ الْمَحْرَمِ وَمَنْ الْحِقُّ بِهِ فِي الْأَقْرَبِ مِنْ ذِي (الرَّحْمِ عَيْرِ الْمَحْرَمِ) كَأَوْلَادِ الْعَمِّ وَالْخَالِ (ثُمَّ) فِي الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ الْمَحْرَمِ (رِضَاعًا ثُمَّ مُصَاهِرَةً ثُمَّ) فِي الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ (وَلَاءَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ) أَيْ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلُ (ثُمَّ جِوارًا) لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ السَّابِقِ قَبْلَ الْفَصْلِ (وَتَدَمَ الْجَارُ) الْأَجْنَبِيُّ (عَلَى قَرِيبٍ بَعِيدٍ) عَنْ دَارِ الْمُتَصَدِّقِ بَلْ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهَا بِحِيثُ (لَا تُنْقُلُ إِلَيْهِ الرَّكَأَةُ) فِيهِمَا (وَلَوْ) كَانَ (بِبَادِيَةً) فَإِنْ كَانَتْ تُنْقُلُ إِلَيْهِ يَأْنَ كَانَ فِي مَحْلِهَا قُدْمًا عَلَى الْجَارِ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ بَعْدَتْ دَارُهُ (وَأَهْلُ الْخَيْرِ مِنْهُمْ) أَيْ مِنْ جَمِيعِ الْمَذْكُورِيْنَ (وَالْمُحْتَاجُوْنَ) مِنْهُمْ (أَوْلَى) مِنْ عَيْرِهِمْ وَلَفْظَهُ مِنْهُمْ مِنْ زِيَادَتِهِ وَلَا حَاجَةً إِلَيْهَا بَلْ رُبَّمَا ثُوِّهُمْ خِلَافَ الْمُرَادِ (وَيُنْكَرُهُ الصَّدَقَةُ بِالرَّدِيَءِ) لِقُولِهِ تَعَالَى {وَلَا تَنْيَمُوا الْخَبِيتَ مِنْهُ تُنْقُونَ} فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَيْرَهُ فَلَا كَرَاهَةُ (وَالشُّبُهَةُ) أَيْ وَمَا فِيهِ شُبُهَةٌ لِخَبَرِ مُسْلِمِ السَّابِقِ أَوْلَ الْبَابِ.

الشُّرُخُ

(قُولُهُ فِي الصَّحِيحِينَ {تَصَدَّقَ اللَّيْلَةُ إِلَّخُ}) وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا {مَا أَنْتَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ عَيْرُ مُسْتَشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْ} وَقَالَ الْمَأْوَرِدِيُّ وَالرُّوَيَانِيُّ وَإِنَّمَا تَكُونُ عَلَى الْغَنِيِّ صَدَقَةً إِذَا قَصَدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَابَةً فَإِنْ قَصَدَ بِهَا الْإِمْتَانَ وَالْمُلَاطَفَةَ كَانَتْ هَبَةً وَإِنْ تُؤْتَرْ فِي حَالٍ آخِذُهَا لِيُظْهِرَ نَفْعَهَا فَإِنْ لَمْ تُؤْتَرْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفْعٌ وَمَا لَا نَفْعٌ فِيهِ لَا تَوَابَ لَهُ فَلَا تَكُونُ صَدَقَةً (قُولُهُ وَكَذَا إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ لِعِلْمِهِ إِلَّخُ)

وَكَذَا إِنْ كَانَ فَاسِقًا فِي الْبَاطِنِ لَوْ عَلِمَ بِهِ الْمُعْطِي لَمَّا أَعْطَاهُ (قَوْلُهُ سَوَاءٌ أَكَانَ غَنِيًّا بِالْمَالِ أَمْ بِالْكُسْبِ لِخَبَرِ إِلَّحْ) وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الصَّحِيحُ مِنْ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ جَوَازُهُ لِأَنَّهُ طَلَبَ مُبَاخَ كَطَلَبِ الْعَارِيَةِ وَغَيْرِهَا وَالدُّمُّ الْوَارِدُ فِي الْإِخْبَارِ يُحْمَلُ عَلَى الْطَلَبِ مِنْ الرَّكَأَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ الْأَصْنَافِ التَّمَانِيَةِ.

١٥

وَلَمْ يُبَيِّنْ الرَّافِعِيُّ هَذَا الْعَنْتَى وَقَالَ الصَّيْمَرِيُّ إِنَّهُ عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ عَلَى حَسْبِ الْبُلْدَانِ وَالْمَعَاشِ وَالْأَسْفَارِ وَمَا رُوِيَ {عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَا سَأَلَ النَّاسَ أَحَدٌ وَهُوَ غَنِيٌّ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَفِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ أَوْ قَالَ كُدُوحٌ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا غَنَاهُ قَالَ أُوْقِيَةٌ أَوْ عَذْلُهَا} قَالَ الصَّيْمَرِيُّ فَهَذَا صَحِيحٌ وَقَدْ كَانَ يُسْتَعْنَى الرَّجُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرُيمًا كَانَ يَحْصُلُ لَهُ غَنِيًّا بِدُونِ هَذَا الْقُدْرِ وَقَدْ لَا يُسْتَعْنَى بِاِضْعَافِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الزَّمَانِ رَ.

(قَوْلُهُ وَالْأَقْضَلُ أَنْ تَكُونَ سِرًا) لَا يَكْفِي فِي الإِسْتِحْبَابِ الدُّفُعُ سِرًا بَلْ لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَحَدَّثَ بِهَا قَالَهُ الْخَلِيمِيُّ (قَوْلُهُ أَيْ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ) قَالَ الْأَذْرِعِيُّ يَبْيَغِي أَنْ يُقَالَ ثُمَّ الْمَوْلَى مِنْ أَعْلَى ثُمَّ الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلَ

(فَصُلْ لَوْ فَصُلْ عَنْ كِفَائِيَةِ وَكِفَائِيَةِ مِنْ تَلْزِمُهُ كِفَائِيَةً وَعَنْ دِينِهِ مَالٌ وَهُوَ يَصْبِرُ عَلَى الْإِضَافَةِ أُسْتَحِبُّ) لَهُ (التَّصَدِّقُ بِالْجَمِيعِ) أَيْ بِجَمِيعِ الْفَاضِلِ وَإِلَّا فَلَا بَلْ يُكْرَهُ وَعَلَيْهِ تَحْمُلُ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلِفَةِ الظَّاهِرِ لِخَبَرِ أَنَّ أَبَا بَكْرَ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَخَبَرُ {جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ الْبَيْضَةِ مِنَ الدَّهْبِ وَقَالَ حُدُثَهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ وَمَا أَمْلَكَ غَيْرَهَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ إِلَى أَنْ أَعَادَ عَلَيْهِ الْقُوْلَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ثُمَّ أَحَدَهَا وَرَمَاهُ بِهَا رَمِيَّةً لَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ ثُمَّ قَالَ يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ فَيَقُولُ هَذِهِ صَدَقَةٌ ثُمَّ يَقْعُدُ يَتَكَفَّفُ وُجُوهُ النَّاسِ حَيْرٌ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهِيرٍ غَنِيًّا} رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ يَقْعُدُ يَتَكَفَّفُ وُجُوهُ النَّاسِ حَيْرٌ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهِيرٍ غَنِيًّا يَكُونُ قَدْرًا يُقَارِبُ الْجَمِيعَ فَالْأَوْجَهُ جَرِيَانُ التَّنْصِيلِ السَّابِقِ فِيهِ وَالظَّاهِرُ أَخْدَى مِنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ فِي الْإِحْيَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكِفَائِيَةِ هُذَا مَا يَكْفِيهِ لِيَوْمِهِ وَكَسْوَةِ فَصْلِهِ لَا مَا يَكْفِيهِ فِي الْحَالِ فَقَطْ وَلَا مَا يَكْفِيهِ فِي سَنَتِهِ (وَلَوْ تَصَدَّقَ بِمَا يَحْتَاجُهُ لِعِيَالِهِ لَمْ يَجُزْ) لِخَبَرُ {كَفَى بِالْمَرْءِ إِنْ يُصْبِعَ مِنْ يَقُولُ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ وَلَا كِفَائِيَّتُهُ فَرِضٌ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ النَّفْلِ وَلَا يُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ خَبَرُ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الضَّيْفُ فَأَطْعَمَهُ قُوتُهُ وَقُوتَ صَبِيَّانِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَدَقَةٍ بَلْ ضِيَافَةٌ وَالضِّيَافَةُ لَا يُشْتَرِطُ فِيهَا الْفَضْلُ عَنْ عِيَالِهِ وَنَفْسِهِ لِتَأكِيدِهَا وَكَثْرَةُ الْحَثِّ عَلَيْهَا حَتَّى أَنْ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْجَبُوهَا وَلِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَمْ يَكُنُوا مُحْتَاجِينَ حِينَئِذٍ إِلَى الْأَكْلِ وَلَمَّا الرَّجُلُ وَامْرَأَتُهُ فَتَرَرَ عَلَى حَقِّهِمَا وَكَانَا صَابِرِيْنَ وَلِنَمَا قَالَ فِيهِ لِأَمْمِهِ نَوْمِيْهِمْ حَوْفًا مِنْ أَنْ يَطْلُبُوا الْأَكْلَ عَلَى عَادَةِ الصَّبِيَّانِ فِي الْطَلَبِ مِنْ غَيْرِ حاجَةٍ الشرُّ (قَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ أَخْدَى مِنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ إِلَّحْ) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ فِي الْإِحْيَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا مُدَّةٌ لَا يَجِدُ فِيهَا مَالًا غَيْرَهُ عَ (قَوْلُهُ وَلِأَنَّهُ مَحْمُولٌ إِلَّحْ) التَّوْجِيَّةُ الثَّانِيَّ مَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَإِذَا كَارَهُ وَهُوَ الْمُعْتمَدُ

(وكذا) لا يجُوز أن يتَّسِّعَ بما يَحْتَاجُهُ (لِدِينِهِ) أي لِوَفَائِهِ (إِلَّا إِنْ ظَاهِرًا) لَهُ (حُصُولُهُ بِغَلَبةِ ظُنُونِهِ) (منْ جِهَةِ أُخْرَى) ظَاهِرَةً فَلَا بَأْسَ بِالشَّدْقِ بِهِ وَقَدْ يُسْتَحْبِطُ نَعْمَ إِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ تَأخِيرٌ وَقَدْ وَجَبَ وَفَاءُ الدِّينِ عَلَى الْفُورِ بِمُطَالَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَالْوِجْهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرِعِيُّ وُجُوبُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى إِيفَائِهِ وَتَحْرِيمُ الصَّدَقَةِ بِمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ دَفْعَهُ فِي دِينِهِ

الشَّرْخُ

(قولهُ أَيْ لِوَفَائِهِ) خَرَجَ بِهِ الرَّغِيفُ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يُعَدُ لِوَفَاءُ الدِّينِ

(أَوْ) تَسْدِيقَ بِمَا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ (وَلَمْ يَصِنِّرْ) عَلَى الإِضَافَةِ (كُرْهَةِ النَّصْرِيْحِ بِالْكَراَهَةِ مَعَ التَّقْفِيدِ بِعَدَمِ الصَّبَرِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَالْأُوجَهُ حَمْلُ الْكَراَهَةِ عَلَى كَراَهَةِ التَّحْرِيمِ وَهُوَ مُرَادُ الرَّوْضَةِ لِأَنَّ مَا صَحَّحَهُ فِيهَا مِنْ عَدَمِ التَّحْرِيمِ مَحْمُولٌ عَلَى مِنْ صَبَرَ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ فِي الْمُجْمُوعِ وَحْيَثُ حَرَمْنَا عَلَيْهِ التَّسْدِيقَ فَتَسْدِيقَ بِشَيْءٍ فَهُلْ يَمْلِكُهُ الْمُتَسْدِيقُ عَلَيْهِ قَالَ أَبْنُ الرَّفِعَةِ يَتَبَغِي تَخْرُجُهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي هَبَةِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ (وَلَا يَأْنُفُ مِنِ التَّسْدِيقِ بِالْقَلِيلِ) فَإِنْ قَلِيلَ الْخَيْرِ كَثِيرٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا قَبْلَهُ اللَّهُ وَبِارْكَ فِيهِ فَلَيْسَ بِقَلِيلٍ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ قَالَ ذَرْهَا خَيْرًا يَرَهُ} وَلِخَبَرِ {إِنَّقُوا النَّارَ وَلَا يُشْقِقُ تَمْرَةً} وَلِخَبَرِ {إِنَّ نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرْنَ جَارَتِهَا وَلَا فَرِسْنَ شَاءَ} رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ.

(وَسْتَحْبِطُ الصَّدَقَةُ بِالْمَاءِ) لِخَبَرِ أَبِي دَاؤِدَ السَّابِقِ أَوْلَ الْبَابِ وَرَوَى أَبُو دَاؤِدَ خَبَرَ {أَيْ الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ قَالَ الْمَاءُ} (وَإِنْ بَعَثْتِ شَيْئًا) مَعَ غَيْرِهِ (إِلَى فَقِيرِ) لَمْ يَزِلْ مِلْكُهُ عَنْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْفَقِيرُ فَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْعُوثُ (وَلَمْ يَجِدْهُ أَسْتَحْبَطَ) لِلْبَاعِثِ {أَنْ لَا يَعُودَ فِيهِ بَلْ يَتَسْدِيقُ بِهِ} عَلَى غَيْرِهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ (وَإِنْ نَذَرَ صَدَقَةً لَا صَوْمًا وَصَلَاتَةً فِي وَقْتِ) بِعِينِهِ (جَازَ تَعْجِيلُهَا) كَمَا لَوْ عَجَلَ الْرَّكَاهُ بِجَامِعِ أَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا عِبَادَةً مَالِيَّةً بِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاتَةِ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ بَدَنِيَّتَانِ (وَبِكُرْهَةِ الْلِّإِنْسَانِ) (أَنْ يَتَمَلَّكَ بِمُعَاوضَةٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ نَحْوَهَا (صَدَقَتُهُ أَوْ رَكَاهَهُ أَوْ كَفَارَتُهُ أَوْ نَذَرُهُ أَوْ نَحْوَهَا (مِنْ الْفَقِيرِ) الَّذِي أَخْذَهَا لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ {الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبُ يَعُودُ فِي قَيْنِهِ} وَلِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحِي مِنْهُ فَيَحَابِيهِ وَرَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ {عُمَرَ تَسْدِيقَ بِقَرْسٍ ثُمَّ وَجَدَهُ يُبَاعُ فِي السُّوقِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَشْتَرِيهِ فَقَالَ لَا تَشْتَرِهِ وَلَا شَيْئًا مِنْ نِتَاجِهِ} أَيْ لَأَنَّ وَلَدَ الْحَيَوانِ جُزْءٌ مِنْهُ.

قَالَ الْبَغْوَيُّ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِي مِنْ غَلَةَ أَرْضٍ كَانَ قَدْ تَسْدِيقَ بِهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ الْعَيْنِ الْمُتَسْدِيقُ بِهَا أَيْ وَغَيْرُ جُرْبَهَا (لَا مِنْ غَيْرِهِ) أَيْ لَا يُكْرَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا مِنْ غَيْرِهِ (وَلَا أَنْ يَمْلَكَهَا بِالْأَرْضِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ {عَنْ بُرَيْدٍ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِلَيْيَ تَسْدِيقَتْ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَّةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ فَقَالَ وَجَبَ أَجْرُكَ وَرَدَهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ} (وَالْمُنْ) بِالصَّدَقَةِ (حَرَامٌ مُحِيطٌ لِلْأَجْرِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَذْيَ} وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ {ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيْهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} قَالَ أَبُو ذَرٍّ حَابُوا وَحَسِرُوا مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْمُسِيْلُ وَالْمَنَانُ وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ} (وَقَبُولُ الْرَّكَاهِ قَرْضٌ كِفَايَةٌ وَهُوَ) أَيْ قَبُولُ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا (أَفْضَلُ مِنْ) قَبُولٍ صَدَقَةٍ (الْتَّطْوِيعُ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى وَاجِبٍ وَلَأَنَّ الْرَّكَاهَ لَا مِنَّهُ فِيهَا وَعَكَسَ آخُرُونَ مِنْهُمُ الْجُنَاحُ وَالْخَوَاصُ لِنَلَّا يَضِيقَ عَلَى الْأَصْنَافِ وَلِنَلَّا يَخْلُ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الْأَخْذِ وَلَا تَرْجِحَ فِي الرَّوْضَةِ فَالْتَّرْجِيْحُ مِنْ زِيَادَةِ

الْمُصَنَّف قَالَ فِي الرُّوْضَةِ عَقْبَ ذَلِكَ قَالَ الْغَزَالِيُّ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالْأَشْخَاصِ فَإِنْ عَرَضَ لَهُ شُبُهَةٌ فِي اسْتِحْقَاقِهِ لَمْ يَأْخُذْ الرِّكَاةَ وَإِنْ قَطَعَ بِهِ فَإِنْ كَانَ الْمُنْتَصَدِقُ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ هَذَا مِنْهُ لَا يَتَصَدَّقُ فَلِيَأْخُذُهَا فَإِنْ إِخْرَاجَ الرِّكَاةِ لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِهَا وَلَمْ يُضَيِّقْ تَخْرِيرَ وَأَخْدُهَا أَشَدُ فِي كَسْرِ النَّفْسِ (وَأَخْدُ الصَّدَقَةِ فِي الْمَلَأِ وَتَرْكُهُ فِي الْخَلَاءِ أَفْضَلُ) لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَسْرِ النَّفْسِ.

(فُرُوعٌ) يُكَرِّهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ الْجَنَّةِ وَأَنْ يَمْنَعَ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ وَتَشَفَّعَ بِهِ لِخَبَرِ {لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الْجَنَّةُ} وَخَبَرَ مَنْ اسْتَعَادَ بِاللَّهِ فَاعْيُذُوهُ وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأُعْطُوهُ وَمَنْ دَعَاهُمْ فَأُحْبِبُوهُ وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَحْدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ كَافَانُوهُمْ} رَوَاهُمَا أَبُو دَاؤُدُ وَتُسْتَحِبُ الصَّدَقَةُ عَقْبَ كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَالَهُ الْجُرجَانِيُّ وَمِنْهُ التَّصْدِيقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ فِي وَطْءِ الْحَائِضِ وَيُسْتَحِبُ لِلْمُنْتَصَدِقِ أَنْ يُعْطِي الصَّدَقَةَ لِلْفَقِيرِ مِنْ يَدِهِ قَالَهُ الْحَلِيمِيُّ قَالَ الْإِمامُ الرَّازِيُّ وَتُسْتَحِبُ الشَّسْمِيَّةُ عِنْ الدَّفْعِ لِلْفَقِيرِ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ قَالَ الْعُلَمَاءُ وَلَا يَطْمَعُ الْمُنْتَصَدِقُ فِي الدُّعَاءِ مِنْ الْفَقِيرِ قَالَ تَعَالَى {إِنَّمَا تُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا} فَإِنْ دَعَا الْفَقِيرُ لَهُ أَسْتَحِبَ لَهُ أَنْ يَرْدَ عَلَيْهِ مِثْهَا لِلَّا يَنْقُصَ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَفِي الْحَدِيثِ {مَنْ لَيْسَ تَوْبًَا جَدِيدًا ثُمَّ عَمِدَ إِلَى تَوْبَةِ الذِّي كَانَ عَلَيْهِ فَقَسَدَقَ بِهِ لَمْ يَرَلْ فِي حِفْظِ اللَّهِ حَيَا وَمَيَاتًا} وَلَيْسَ هَذَا مِنْ التَّصْدِيقِ بِالرَّدِيءِ بَلْ مِمَّا يُحَبُّ وَهَذَا كَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ التَّصْدِيقِ بِالْفُلوْسِ دُونَ الْفِضَّةِ وَيُسْتَحِبُ لِلرَّاغِبِ فِي الْخَيْرِ أَنْ لَا يُخْلِي يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ مِنْ الصَّدَقَةِ بِشَيْءٍ وَإِنْ قَلَ لِخَبَرُ الْبُخَارِيِّ {مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا وَمَلَكانِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقاً خَلَفًا وَيَقُولُ الْأَخْرُ اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا} وَلِخَبَرِ الْحَاكِمِ فِي صَحِيحِهِ {كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ أَوْ قَالَ حَتَّى يُحَكَّمَ بَيْنَ النَّاسِ}

الشُّرُخُ

(قُولُهُ التَّصْرِيحُ بِالْكَرَاهَةِ مَعَ النَّفِيِّ بِعَدَمِ الصَّبَرِ مِنْ زِيَادَتِهِ) قَالَ الْأَذْرِعِيُّ الْأَجْوَدُ مَا فِي الرُّوْضَةِ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمُضْطَرَّ يُؤْتَرُ عَلَى نَفْسِهِ مُضْطَرًا أَخْرُ فَكِيفَ تَحْرُمُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةَ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَقُولُهُ الْأَجْوَدُ مَا فِي الرُّوْضَةِ أَشَارَ إِلَى تَصْحِيحِهِ قَوْلُهُ قَالَ أَبْنُ الرَّفِعَةِ يَنْبَغِي تَخْرِيجُهُ عَلَى الْخَلَافِ فِي هِبَةِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ) قَالَ الْأَذْرِعِيُّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْأَدْمِيِّ وَهُوَ الْمُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ قَرِيبٍ وَرَزْوَجَةٌ وَتَوْجَةٌ عَلَيْهِ صَرْفُهُ فِيهِ فِي الْحَالِ بِخَلَافِ الْمَاءِ عِنْدَ اشْسَاعِ الْوَقْتِ أَوْ عِنْدَ ضِيقِهِ لِأَنَّ لَهُ بَدَلًا وَهُوَ التُّرَابُ ا ه فَرَقَهُ مِنْ جِهَةِ جَرَيَانِ الْوَجْهِ الضَّعِيفِ بِالصَّحَّةِ قَالَ شَيْخُنَا الْمُعَتمِدُ أَنَّهُ يَمْلُكُ الْمُنْتَصَدِقَ عَلَيْهِ بِخَلَافِ مَسَالَةِ هِبَةِ الْمَاءِ وَتَحْوِي لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِي الْمَاءِ ذَاتِيَّةٌ وَالْفَاعِدَةُ أَنَّهُ مَتَى رَجَعَ النَّهْيُ لِذَاتِ الشَّيْءِ أَوْ لَا زَمِهِ افْتَضَى الْفَسَادَ وَالْحُرْمَةُ فِي مَسَالَةِ الصَّدَقَةِ عَرَضِيَّةٌ فَلَمْ تَرْجِعْ لِذَاتِهَا وَلَا لِازْمِهَا فَصَحَّ التَّصْرِيفُ وَإِنْ أَنْتَ مِنْ حَيْثِيَّةِ أَخْرَى وَيُؤْيِدُ ذَلِكَ مَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ فِي الْفَسَادِ أَنَّ الْمَدِيُونَ الَّذِي يُحْجَرُ عَلَيْهِ إِذَا أَعْتَقَ أَرْقَاءَهُ فِرَارًا مِنْ غَرَمَائِهِ بِنَفْوِهِ عَنْ قِيمَتِهِ وَإِنْ وَقَعَ فِي فَتَاوِيهِ هُنَا أَنَّ الْمُنْتَصَدِقَ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ نَعْمَ مَحَلُ الْمَلِكِ مَا إِذَا لَمْ يُعْطِهِ عَلَى صِفَةٍ وَهُوَ مُنَصِّفٌ بِخَلَافِهَا وَلَوْ عَلِمَ بِحَالِهِ لَمْ يُعْطِهِ فَإِنْ كَانَ كَذِلِكَ لَمْ يَمْلِكُ الْمَدْفُوعَ.